(١)

سلسلة محكمة التاريخ

مأساة العصر فى تاريخ مصر

القصة الحقيقية
للجنة العليا لتصفية الاقطاع

تأليف

الدكتور محمود متولى

كلية الاداب بالمنيا ـ جامعة اسيوط

ليسانس فى الآداب ـ ليسانس فى الحقوق

دبلوم معهد السياحة العالى ـ دبلوم معهد الرأى العام والاعلام

ماجستير فى التاريخ الاقتصادى بدرجة الامتياز

دكتوراه فى التاريخ الحديث والمعاصرة بمرتبة الشرف الاولى

الطبعة الاولى

١٩٧٦

الناشر

دار وهدان للطباعه والنشر

٦ ميدان بركة الرطلى ـ الفجالة

ت : ٩٠٥٠٣٦ ـ ٩٢٣٣٤٤

(١)
سلسلة محكمة التاريخ

مأساة العصر فى تاريخ مصر

القصة الحقيقية
للجنة العليا لتصفية الاقطاع

تأليف

الدكتور محمود متولى
كلية الآداب بالمنيا — جامعة اسيوط
ليسانس فى الآداب — ليسانس فى الحقوق
دبلوم معهد السياحة العالى — دبلوم معهد الرأى العام والاعلام
ماجستير فى التاريخ الاقتصادى بدرجة الامتياز
دكتوراه فى التاريخ الحديث والمعاصرة بمرتبة الشرف الأولى

الطبعة الأولى

١٩٧٦

الناشر
دار وهدان للطباعه والنشر
٦ ميدان بركة الرطلى — الفجالة
ت : ٩٠٥٠٣٦ — ٩٢٣٣٤٤

● هـــذا الـــكتاب ليس ألا محاولة علمية تستند الى الوقائع والوثائق التاريخية لفهم مرحلة من تاريخنا ... انها ليست دفاعا عن شخص ولا اتهام لنظام ولكنها محاولة ... مجرد محاولة لتتعلم الجماهير ولنعرف الطريق الصحيح لبناء العدل الاجتماعى بايمان من اجل مصر كلها ومن اجل ثورتها وتاكيدا أن التاريخ لا تحركه الأهواء الشخصية والصراعات العائليـــة ...

محتويات الكتاب

إهداء

الي الذين ظلموا ولم يجدوا من يدافع عنهم والى الذين ظلّموا ولم يجدوا من يتصدى لهم .

الي الذين ظنوا أنهم قادرون على سجن ارادة الشعب فخاب ظنهم وسجنهم الشعب .

الى الاشتراكية التى نصبوا أنفسهم مدافعين عنها فقتلوها .. وجعلوا من أنفسهم امناء عليها فغدروا بهـا .

الى الحقيقة التى اثمن ما فى الوجود ليستمر نبض الحياة في التاريخ . .

الى كل هذه المعانى اهدى صفحات حية من تاريخنا المعاصر نتعلم منهـا البرهان :

ان الماضي لا يجب أن يكون قاضيا للحاضر حتى لا يضيع المستقبل "

دكتور محمود متولي

تقـــديم :

ان هدفنا المتواضع من هذه الدراسة هو وضع النقاط على الحروف لمواجهة مايحدث الآن من طوفان حولنا يحاول التشكيك فى كل شىء ويقلب فى بعض الاحيان الحقائق الى صور يصعب تصديقها بمنطق العقل والأصالة العلمية . فلقد آمنت انه لابد من وقفه امام الخطر الناتج عن حائط الصمت الذى يقوم الآن فى وجه كل من يريد الحقيقة وارجو الا تكون هذه الدراسة هى الكلمة الأخيرة فى الموضوع الذى نعالجه الآن .

والتاريخ عادة يكتب اول مايكتب عن طريقين لاثالث لهما : —

الاول عن طريق من عاشوه او عاصروره سواء مناضلين أو مشاركين او مشاهدين يقصونه ويروونه والثانى بواسطة الذين يملكون ملكة الكتابة او القدرة عليها يكتبونه لها عن طريق المعاصرة المباشرة أو عن طريق الفئة التى عايشت وشاركت وعاصرت .

ثم تأتى بعد ذلك المرحلة الثانية حيث يموت المعاصرون سواء كانوا من المناضلين او المشاركين أو كانوا من الكتاب معاصرين أو ناقلين وهنا تأتى مابعد المعاصرة والنقل عن المعاصرة حيث لايوجد الا وسيلة واحـدة وهى النقل عن السابقين وذلك مايسمى بالتاريخ . .

. . والمؤرخ حينذاك لايستطيع مهما اجتهد الا ان يكتب فى قراءته وما يقع تحت يده من وثائق ومن الملاحظ انه فى بعض الاحيان تكون المعاصرة بالوعى وليست بالميلاد .

. . ومن هنا اقول لكل من يحاول ان يقتحم محراب التاريخ المقدس أيها السادة ارفعوا ايديكم عن التاريخ فلن يحتمل التاريخ محاولات التضليل والتزييف الى الابد . . . وليس هكذا يناقش التاريخ ليس بالانفعالات

ولا بالسب ولا باستعراض العضلات فى بلاغــه كلاميــة أو خصــومات شخصية نعم فلنزحم التاريخ ايها السادة من السطحية فليس بالظهــرية ولا بالقشرية يقيم التاريخ .

من هنا فان هذه الصفحات من تاريخنا المعاصر لم اتردد لحظــة فى أن اكتبها حماية للتاريخ ودفاعا عن الحقيقة ورغم اعتراض كثــيرين ممن حولى فى نصحى من الكتابه والخوض فى التاريخ المعاصر بحجة أنهــا لن تكون كتابة لوجه التاريخ مرة ومرة اخرى بحجــة أن التــاريخ الصحيح والصادق لا يكتب فى ظل السلطة فلا بد من اخفاء اشيــاء والتملق والزلفى خوفا من الصدام وتارة ثالثة بأن الكتابة الجادة للتاريخ لابد أن تعتمد على الدراسة الوثائقية ولكنى — رغم كل هذه التحذيرات كنت واثقا اننا على عتبة فجر صادق للديموقراطية يتيح للقــلم ان يتحرك بحــرية فى دولة المؤسسات وان الانفتاح الفكرى لا يخشى منه شيئا طالما انه من اجــل مصر ليس الا ...

وجاهدت نفسى أن اكتب هذه الدراسة بلا خوف لأنى من المؤمنين أن المثقفين بسكوتهم على الظلم والطغيان كانوا سببا غير مباشر فى استمرار حكم الطغاة ... كما أن جبن المثقفين وهم قادة الراى العام فى المجتمــع بحكم وضعهم — حطم معنويات الجماهير التى تاهت فى بيداء واسعة ضالة الطريق لا تعرف اين الحقيقة وعاشت فى سراب تسيطر عليها غشاوة من الضلال فى ظل دعايات سياسية وشعارات براقة خاوية افلست عند أول صدام حقيقى واثبتت أنها خواء من كل محتوى .

ولقد شجعنى ايضا على كتابة هذه السطور ان مصر الآن فى مفترق الطرق لتقييم الماضى وبالذات ماحدث خلال فترة الحكم الناصرى وبالتحديد ماذا كانت عليه مصر من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ١٥ مايو سنــة ١٩٧١ ، وارتفعت الاقلام ... بعضها يريد شجب كل الماضى والآخر يدافع بمرارة وكتب كل من يهوى الشهرة وكل من يريد الحصول على نيشان ... كتب الجميع وتناقضت الكتابات بصورة صارخة واهتزت القيم امام الجيــل الجديد وتراقصت الصور امام الأذهان وأصبح الجميع يتساءلون نصدق

من ؟ ونكذب من ؟ فالبعض كتب بحقد وكراهية والآخرون كتبوا بغير موضوعية فى محاولة للدفاع وباختصار فتح باب المرافعة فى القضية واصبح من حق المؤرخين ان يشاركوا بالراى الصادق وبالفكر الواضح وبالتقييم العلمى المستند للواقع الوثائقى .

صحيح اننا لا ننكر ان بعض الكتابات السابقة حملت فى احشائها بعض الحقائق المذهلة ولكن التبرير كان ممزوجا بالخيال ومن ثم جاءت معظم — وليس كل — هذه الكتابات بعيدة عن الحقائق التاريخية وفيها المبالغة والتشديد والبعض اتسم بالاساءة والقصور الى جزء حى من نبض التاريخ المصرى .

ومن هنا تجىء قيمة هذه المحاولة ...

اولا — لأن كاتبها عاصر فى خلال كفاحه العلمى احداثا وشارك فى العمل السياسى فترة ليست بالقصيرة من حياته وكان قريبا من السلطة الى حدما وشاهد بناء التنظيم السياسى فى فترات تطوره كما عمل فترة داخل القوات المسلحة مشاركا فى التمهيد لما حدث فى اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

ثانيا — لأن هذا الكاتب بلا ادعاء يملك وعيا وادراكا بحركة التاريخ ويمكن ان يقدم شيئا تحليليا موضوعيا نتيجة لدراساته .

ثالثا — لأن هذه المحاولة استندت فى اول ما استندت على الوثائق الاصلية لهذا الموضوع .

رابعا — هذه المحاولة لا هدف لها الا الحقيقة الموضوعية بعيدا عن كل المهاترات .

وقد زادتنى دراستى لهذه الوثائق ثقة كبيرة وايمانا اقوى بأن بلدى مرت بمحن كثيرة ولكن مصر قادرة على الصبر وفى نفس الوقت لن تخضع لديكتاتور ولن تركع لمراكز قوى فمهما كان الظلام فايمان الجماهير كان يؤكد دائما ان الفجر حتما سيبزغ ولكن الجماهير تأمل ان يكون اشعاع الفجر صادقا هذه المرة .

ان المرض داخل نفوسنا ولم نعرف كيف نواجهه بشجاعة حتى جاءت نكسة ٥ يونيو فخلقت فينا روحا جديدة واسقطت قلاعا واحرقت تماثيلا وحطمت اصناما ... لقد خلقت فينا الهزيمة روح المواجهة وروح الشجاعة لمواجهة المستقبل .

لقد كان زوار الفجر هم الأعمدة التى استندت اليها دولة المخابرات ودولة الحراسات ودولة المعتقلات التى اسستها مراكز القوى وظنت نفسها قادرة على كل شيء ولكنها فشلت فى كل شيء حتى ما ارادوا أن يصنعوه لصالح الجماهير كانت اساليبهم سببا فى ان يكفر الشعب بكل شيء وان تقف فى سلبية ولا مبالاة تجاه ما يحدث حولها .

ومهما كان الذى حدث فنحن نؤمن أن السلوك الذى كان لايجب أن يعود وان الاتهامات المدعمة بالأدلة هى دعوة للبناء والاصلاح أما اذا كانت تلك الاتهامات بغير دليل فهى دعوة للهدم والتخريب ونحن فى حاجة الى البناء لا الهدم واذا كنا نبحث عن الحقيقة ونريدها فلأنها أمضى سلاح للانتصار على حب السلطة داخل نفوسنا وشهوة التسلط على جماهيرنا.. نحن نؤمن ان طريق النصر شموعه العدل والايمان والحرية ومن هنا كان لابد وان نبحث فى سنواتنا الماضية لنتجنب السلبيات ونتعلم منها وعيا ودرسا من التاريخ ونعمق الايجابيات لننطلق بها الى الافضل دائما .

لقد اثبتت احداث التاريخ فى مصر ان الحرية والديموقراطية والعداله السياسية لا يمكن ان تحيا فى جو خانق مشحون بالقلق والتوتر والضغط الاجتماعى ، كما انه عندما يحدث تصادم بين حكم اقلية وبين رغبة الاغلبية فحتما السلطة خاطئة ... الا ما ندر .

لقد كانت مراكز القوى لا تطيق معارضة وكبلت الضمير والشرف بقيود حديدية ودفعت مصر الثمن فادحا وذلك لابتعاد الكثير من أبنائها للدفاع عن الحرية وتقاعسهم فى الدفاع عن الديمقراطية وان كنا لا ننكر ان البعض من المواطنين تحملوا الواجب بأمانة وشرف ولاقوا فى سبيل ذلك الكثير من الهول .

ولــكن كان الألم أكثر لأن الاغلبية صمتت عن قهر ورضت بالهزيمة والكبت النفسيّ وتحطم من ثار من الشباب ومن تمرد من المثقفين .

لقد كانت سنوات الهوان العصيبة فى حياة مصر هى حكم مراكــز القوى لها وشكلت فى تاريخنا احلك الايام وعاش من اعتقل من شباب مصر وشيوخها ورجالها فى سجون بلا ذنب سوى انهم قالوا لا ... حيث اهدرت آدميتهم وهتكت أعراضهم .

ولقد كانت قمة السلطة التى تمتع بها مراكز القوى هى اللجنــة العليا لتصفية الاقطاع. تلك اللجنة التي اباحت كل شيء ووضعت مواصفات قياسية فى الديكتاتورية والانتهازية حيث كان الناس يعتقلون لاقل وشايه ويتعرضون لكل شيء .. لقد كانت حقا اياما اقسى من أيام محاكم التفتيش فى أوروبا وتفنن رجال المخابرات فى تلفيق التهم لصفوه شباب مصر من محامين واطباء ومهندسين وضباط وطلبه ورجال دين واعترف بعض هؤلاء بجرائم لم يرتكبوها وذلك ليتخلصوا من هلاك محقق .

فهل سيسامح التاريخ هؤلاء الذين احاطوا مصر بهذا السياج وهذه القضبان ؟ ولقــد وضح لنا ان قدرات العسكريين عموما — الا فيما ندر — على استيعاب التعاليم المدنية السامية للديموقراطية أمر شديد الصعوبة رغم ان اول درس للقيادة هو العمل كفريق والتخطيط الواعى والقيــادة الاقناعية وليست القيادة الارغامية هى التى توصل للنصر .

وعندما تسلب ارادة الانسان ويصادر رايه ويحجز على حريتــه يتحول الى مجرد هيكل ويصبح ميتا حيا ... مجرد كيان سلبى لا يقــدم لمجتمعه ما يفيد وانما يفكر فى الهروب بشتى السبل .

ولــكن مأساه المجتمع المصرى كانت دراما قاسية وعنيفــه عنــدما تشكلت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بعد حادثة كمشيش وبعد ان استغلت العناصر المتطرفه هذه الحادثة لاثارة الحقد الاجتماعى وهــول الموقف . وحيث كانت البداية خاطئة فلا بد اذن وان تكون النهاية خاطئة أيضا .

وتمت اشياء فى السر لم يسمع عنها التاريخ ولكن التـاريخ لا يترك ابناءه المخلصين عرضه للرياح كما ان التاريخ لا يرحم اعـداء الحيـاه المضللين والمزيفين ... لقد عاشت اللجنة فى كهنوت سرى هى واجتماعاتها ولم يظن احد انه سيأتى اليوم الذى سيقف فيه الجميع امام محكمة التاريخ وان كل فعل او كلمة ستحسب عليه .

ان التاريخ لم يتوقف على عكس ظنهم وكان لابد لهدم الضحايا وان يتحرك ... ومأساه المجتمع تبدا بصمت الانسان على الخطأ ولو كـان الخطا صغيرا .

املى ان اكون بهذه الدراسة التى اقدمها فى سبعة فصول قد قدمت لوطنى شمعة مضيئة على طريق الامل لمجتمع عـادل ... لا ظلم فيـه ولا احقاد ... لا ضغينه فيه ولا كراهية ... مجتمع الانسان المؤمن... الانسـان الثورى ... الانسـان الجديد الحر الذى نسعى لبنائه فى ظـل سيادة القانون ... فى ظل دولة المؤسسـات ... فى ظل دولة العـلم والايمـان .

وإننى اسأل الله التوفيق وهو على كل شىء قدير ،،

مصر الجديدة ديسمبر ١٩٧٥

الفصل الأول

على هامش الحقيقة

تعتبر الآثام التى ارتكبتها لجنة تصفية الاقطاع فى حق المجتمع المصرى من الناحية الانسانية اكبر وصمة فى تاريخ الرجال الذين تكونت اللجنة منهم الا النادر من بينهم ... ولم يستطع احد ان يكشف السر وراء هذه اللجنة ... هل هى مزيد من السلطة منحت لعبد الحكيم عامر ورجاله أم انها محاولة للايقاع به حتى ينمو كراهية الجماهير (١) أم انها حركة تصفوية رغب بها الناصريون الوقوف ضد الرجال الذين حول المشير عامر. أم انها افلاس من الناصرية عن تصورها فى تحقيق الآمال الاقتصادية للشعب فأرادت ان تشغل الجماهير عما يدور فى المسرح الاقتصادى وابعاد انظارها عن الطبقة الجديدة التى بدأت تتكون وتسلب لنفسها كل شىء أم انها حقنه حياة للتنظيم السياسى أريد بها ايجاد شاغل له أم انها فوق ذلك كله محاولة ذكية لتحويل ما حدث فى اليمن من مأساة ؟ .

---

(١) رغم ما كان موجودا على سطح الحياة المصرية السياسية فى ذلك الوقت من وفاق بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر الى درجة أن عبد الحكيم كان هو النائب الاول لرئيس الجمهورية وكان نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة الا ان ذلك كان زيف وضلال فقد اختلفت الرفقاء وكان اختلافهم من وقت طويل ولعلنى لا اجانب الصواب اذا قلت انه بدأ فى سنة ١٩٥٦ خلال حرب السويس حيث حدث أول احتكاك حقيقى بين عبد الناصر وعبد الحكيم ذلك ان عبد الحكيم اصدر امره بانسحاب الجيش المصرى من سيناء وكان عبد الناصر يعارضه الانسحاب .

وفى اواخر سنة ١٩٦١ نشب الخلاف الحاد الثانى بين عبد الناصر وعامر والسبب حادثه انفصال سوريا ثم رغبة عبد الناصر الحد من سلطات عبد الحكيم كقائد عام للقوات المسلحة وحصر حق التعيينات فى الجيش على مستوى قادة الكتائب بالقائد الاعلى (أى رئيس الجمهورية) ومجلس الرئاسة وكذلك ادخال المكاتب السياسية الى القوات المسلحة (على الطريقه السوفيتية) واشراك القيادات العسكرية فى التنظيمات السياسية ورفض المشير هذا الاتجاه واصر على رفضه مهددا بالاستقالة ثم هدأت العاصفة ولكن مراكز القوى حول عبد الناصر بدأت تطلق الاشاعات على المشير وفى سنة ١٩٦٢ بدأت المناقشة الحادة على مستوى مجلس قيادة الثورة والاجهزة السياسية العليا بحثا عن صيغه جديدة للحكم وكان البعض يرى أن تكون السلطة مطلقة فى يد عبد الناصر والبعض الاخر يرى ان يكون الحكم ديموقراطيا وان يتوفر للناس قدر من الحرية وكان المشير يعتنق الرأى الثانى وبدأت هوة الخلاف تزداد وساعدت عليها رجال عبد الناصر فلم ير عبد الحكيم عامر بدا من الانسحاب من السلطة وتقديم استقالته وفعلا قدم لعبد الناصر كتاب استقالة (صورته منشورة فى نهاية الكتاب) ولكن لم يقبل عبد الناصر هذه الاستقالة كما نشطت الوساطات الخيرية لحمل المشير على العدول عن استقالته وكان كمال الدين حسين أبرز هؤلاء الوسطاء ورضى عبد الحكيم بأن يكون نائبا للقائد الاعلى للقوات المسلحة بدلا من أن يكون قائدا عاما لها ومرت العاصفة فى صمت وكانت النتيجة أن سلطات المشير اصبحت اقل مما كانت فى الماضى .... اذن لماذا اسند عبد الناصر رئاسة هذه اللجنة له وانه فعلا سؤال جدير بالاجابة عليه !

الواقع ان كل هذه الأسئلة تدور بالذهن وتستحق الاجابة عليهما ولكن لا يملك اى باحث او مؤرخ ان يقول كلمته الفاصلة بدون الوثائق التاريخية .

صحيح انه لا توجد علة واحدة لتفسير ذلك الحدث الا أنه من المؤكد أنه توجد مجموعة من العلل دعت الى قيام هذه اللجنة والى أن تتمتع بسلطات مطلقه لم يسبق لأى لجنة مماثلة ان حازت مثل سيادتها .

والواقع التاريخى يقتضى منا أن نعود الى الوراء قليلا لكى نبحث حقيقة التصفية الاقطاعية التى تمت فى مصر على يد ثورة سنة ١٩٥٢ .

جاء قانون الاصلاح الزراعى الأول فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ أول معول ليهدم الاقطاع الزراعى فى مصر ولكن ظلت سياسة الثورة الاقتصادية بالنسبة للقطاعات الأخرى سلبية . ولقد قام الكثيرون بشرح قانون الاصلاح وتشريحه وكانت النتيجة النهائية هى أن الفلاح لم يصل الى ما كان يحلم به من وراء صدور هذا القانون وفى نفس الوقت لم تسقط سلطة الاقطاعيين كما ارادت او كما كانت تحلم به الثورة ورجالاتها .

وقد دعى ذلك الى صدور عدة قوانين للاصلاح كان آخرها هو الذى حدد الملكية للفرد فقط بخمسين فدانا وملكية الأسرة بالا تزيد عن مائة فدان.

وصدرت مجموعة القرارات الاشتراكية لتبنى لمصر قاعدة للعدل الاجتماعى من أجل الأغلبيه ولكن التطبيق الاشتراكى قصد به فقط أن يكون رمزا ولم تلبث الاشتراكية بسبب سلوكيات الكثيرين ممن احاطوا بالثورة وتسلقوا فى انانية وانتهازية وتحصنوا وراء السلطة والحكم أن طعنت فى ذات الوقت الذى شعرت الجماهير بافلاس الشعارات التى رفعت لتطبيق الاشتراكية تطبيقا سليما وبدات القاعدة تحاول أن تحصل على مكاسب لها دون أن تؤدى المقابل من المسئولية وتحمل مفاهيم الحركة الايجابية للعدل الاجتماعى والانطلاق فى تيار الدفع الثورى .

وفى خضم ذلك كله كانت مصر تموج بتيارات سياسية راشمة لو وجدت المحتوى الاجتماعى الصادق والأيديولوجية السليمة لكانت ثورة ٢٣ يوليو طفرة حقيقية بل وخيالية فى التقدم والنمو فى تاريخ مصر المعاصر .

وفى ظل هذا كله سيطر على قمة الحكم رجلان ... رجل عاطفى تحكم فى فترة ما بعد انقلاب سوريا وعلى وجه التحديد ابتداء من سنة ١٩٦٢ هو ورجالاته فى كل محاور السياسة الداخلية ذلك الرجل هو عبد الحكيم عامر والذى ظل فى شبه سلطة مطلقة داخل مصر تساعده اجهزة معينة على راسها شمس بدران وصلاح نصر وغيرهم ... ورمز الثورة الذى كان يريد ولكنه لم يملك الارادة الكافية ولا الظروف المناسبة لتحقيق ما يريد من بناء تنظيم سياسي ووعى جماهيرى ولم تحس الجماهير فى القاعدة بما كان يدور فى كرسى السلطة فى القمة وهو الرئيس جمال عبد الناصر .

ولكن لم نتعجل الاحداث فلنبدأ الآن بالخطوة الاولى لبداية الصراع بين توامى الثورة والتى لا نبالغ اذا قلنا ان ذلك الصراع ساهم فى ازدواجية القيادة واضعفت من السلطة الشرعية بل وكان ضمن الأسباب التى ادت الى نكسة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ .

بداية الصدام : —

من المؤكد انه عقب الحركة الانفصالية فى سوريا واهتزاز مركز المشير لما قيل من كثرة افعال بعض رجاله هناك ... بدأ صدام بينه وبين عبد الناصر وكانت ساحة الصدام هى عملية تنظيم القوات المسلحة المصرية او بمعنى آخر زيادة قبضة عبد الناصر عليها وزحزحة عبد الحكيم عامر ورجاله عن الجيش تدريجيا وكان عبد الناصر لا يعفى عبد الحكيم من مسئوليته عما تم فى سوريا فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ ... كيف لا وعبد الكريم النحلاوى مدير مكتب المشير فى سوريا كان هو قائد الحركة الانفصالية فيها .

ولكن تصدى عبد الحكيم بايعاز من رجاله ضد محاولة عبد الناصر هذه وكان على راس من شجعوا عبد الحكيم للحفاظ على سلطاته داخل الجيش العقيد شمس بدران — ذلك الرجل اللغز فى التاريخ المصرى لثورة ٢٣ يوليو حتى الآن وكان هذا التصدى يعنى تهديد عبد الحكيم عامر بالتلويح باستقالته ثم فرض القوات المسلحة عبد الحكيم عامر على عبد الناصر بالقوة مهما كان الامر وترجم المؤرخون ذلك الحديث بما يسمى بالانقلاب

الصامت حيث تقول بعض الشائعات المسئولة انه فى سنة ١٩٦٢ قام عبد الحكيم عامر بانقلاب ابيض ضد عبد الناصر بسبب محاوله الأخير التدخل فى شئون القوات المسلحة من خلال قانون أصدره يقضى بأن تكون سلطات الترقيات لأعلى من رتبة عقيد فى يد عبد الناصر وقال البعض فى تهويلهم لهذا الانقلاب الصامت انه بعدها تحول عبد الناصر الى مجرد واجهه لا حول لها ولا قوة . اى اصبح يملك ولا يحكم وقال المروجون ان عبد النـــاصر بقى راضيا بهذا الوضع من سنة ١٩٦٢ حتى سنــــة ١٩٦٧ أى حتى وقعت الفاجعة فانتفض يطالب نائبه الأول بسلطاته التى سلبه اياها واطاح به حيث كان المناخ السياسى مساعداً له وحيث كسرت القوات المسلحة التى كانت عونا لعبد الحكيم وحيث اعطت الجماهير لعبد الناصر صكا بتفويض كامل من اجل ازالة آثار العدوان . ومع ان ذلك الانقلاب لم تكشف عنــــه الوثائق التاريخية حتى الآن ولن تعرف حقيقة ماجرى الا بعد مضى مــــدة طويلة وحين يتكلم الذين عاصروا هذه الحادثة الا اننا يجب أن نقـــــرر ان عبد الناصر كان اقوى من ان يتحول الى واجهه ومع ذلك فقد كان الممكن من أن يقف أمام الاعصار وفى الوقت نفسه نحن نقرر أن عبد الحكيم كـــــان شخصية محبوبة جداً من الجيش الا أنه كان محاطا بهيئة مكتب قوية النفوذ عليه ... صحيح انها اخلصت له ولكن ليس من اجل المبادىء وانما من اجل المصالح .. الا اننا نقرر أيضا انه ليس من المعقول ان تصل شخصية المشير الى حد مجوه لشخصية عبد الناصر والا لما كان وضعه عبد الناصر على رأس القوات المسلحة ومنحه كل السلطات التى كان يتمتع بها وعبد الناصر الثورى بالطبع كان يعرف معنى أن يمسك بزمام القوات المسلحة رجلا قويا .

صحيح أن احداث الثورة وملفاتها تحفظ لعبد الحكيم الكثير من الثورية ولكن الذى لا شك فيه ان عبد الناصر ظل يتربع فريدا على كرسى الحـــكم وبلا منازع كان اقوى شخصية واكثر دهاء من كل من احاطوا به باستثناء الســـادات .

وايضا الذى لاشك فيه ان عبد الناصر ماقبل ١٩٦٧ كان اقوى بكثير ما اصبح عليه بعد النكسة وظل يلعق جراحه كالأسد الجريح بعد هـــذه النكسة تاركا كل شئون الحكم لمن حوله ... لايهتم الا ببناء القـــوات

المسلحة ... ووقعت مصر نتيجة لغياب ضميرها فريسة لمجموعة من السفاحين أخلاقيا وسلطويا ... انتهزوا فرصة الثقة التى منحها اياهم عبد الناصر فعاثوا فى الأرض فسادا وحملوا عبد الناصر المسئولية عن أفعالهم أمام التاريخ .

بقى أن نقول أن عبد الحكيم عامر بالرغم من صفاته الطيبة كانسان وكرجل فيه نخوة ورجولة لم يكن طموحا الى ابعد مما وصل اليه ... وفى التاريخ من يصلح ان يكون دائما فى المركز الثانى ويظهر ويبز من ان يكون فى مركز الصدارة والمواجهة كرجل اول ... من هؤلاء يمكن ان نعد المشير عامر وخاصة لو علمنا ان عامر لم يكن يملك الجلد او الصبر بحكم تكوينه الصحى والنفسى ولعل هذا هو السبب المباشر فى ان شخصا كشمس بدران مدير مكتبه استطاع ان يكون هو القائد الحقيقى للقوات المسلحة وكانت جميع الرتب الكبيرة فى الجيش تعمل له الف حساب ... والواقع ان هناك نظرة تاريخية محايدة تقول ان شمس بدران كان انقى من احاط بالمشير وكان جلدا دؤوبا ولكنه كان طموحا ... ومما يؤكد هذه النظرة انه لأول مرة فى تاريخ الجيش المصرى الحديث والمعاصر يصل عقيد الى أن يصبح وزيرا للحربية .

لقد اكتفى المشير بأن يكون الرجل الطيب الذى يحل الأزمات الشخصية للضباط وقد أحبه الضباط لذلك واصبح له شعبية هائلة فى داخل القوات المسلحة .

ولا يمكننا ان نقرأ ما كان يدور فى ذهن عبد الناصر حول مواجهة لما حدث ولكننا على ثقة ان عبد الناصر كان يعلم أن حول المشير مجموعة خطرة قد تخلق منه شيئا جديدا وقد تغريه على عمل ما وكان عبد الناصر يدرك ايضا ان ذلك سوف يخل بموازين القوى فى السلطة الداخلية ومن ثم رأى عبد الناصر ضرورة العمل للسيطرة على هذه العناصر الا ان ذلك لم يكن سهلا ومن ثم قام عبد الناصر بتعيين محمد فوزى الموالى له رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة المصرية ولم يكن هذا التعيين محل رضاء المشير ولكن عامر لم يرض بتجسيد الخلاف بينه وبين عبد الناصر الى حد

الصدام مؤمنا ان محمد فوزى ليس بالشخص الخطر مادام اتباع المشير يحكمون قبضتهم على كل الأمور داخل الجيش ومن هنا لا نبالغ اذا قلنا ان سيطرة عبد الناصر كانت تكاد تكون صفرا فى ذلك الوقت على القوات المسلحة واثبت المشير ومن حوله انهم قادرون على السيطرة على القوات المسلحة وان اى محاولة من جانب عبد الناصر للتدخل ابعد من هذا لسحب سلطاتهم كانت كفيلة بصدام علنى ومسلح ايضا .

وقد حدث ذلك فى يوم ١١ يونيو سنة ١٩٦٧ عندما اجبرهم عبد الناصر على تقديم استقالاتهم فقاموا بمحاولة انقلاب فاشلة ، وسكت عبد الناصر على مضض وترك للقوات المسلحة فى يد عبد الحكيم ورجاله (١) ولكن ناصر كان يتحين الفرصة لتخفيف قبض العامريين على القوات المسلحة ومن هنا كان يحاول أن يضع بعض رجالاته المخلصين فى الأماكن الحساسة داخل الجيش . وبدأ صراع الرفقاء وانقسمت المجموعة الثورية فى مصر وتساقط رجال مجلس قيادة الثورة الواحد وراء الآخر (٢) والاسباب كانت

---

(١) جاء فى مذكرات محمود الجيار سكرتير ارئيس جمال عبد الناصر فى عدد روز اليوسف الاثنين ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ العدد رقم ٢٤٨١ ان اول شرارة فى الخلاف بدات مع حرب ١٩٥٦ والخلاف الثانى عقب الانفصال سنة ١٩٦١ وفى المدة الاولى قدم عبد الحكيم عامر استقالته لانه شعر أن عبد الناصر لم يعد يثق فيه كما كان وقد سارع عبد الناصر وقتها وأصلح ما بينه وبين المشير وتم سحب الاستقالة ونجت العلاقة بينهما من هذه العاصفة . وفى المرة الثانية لم يقدم عبد الحكيم استقالته لانه وجد من يقدم اليه — فى لحظات هزيمته هذه — شماعة يعلق عليها كل المسئولين وكانت الشماعة هى جمال عبد الناصر وقالوا لعبد الحكيم ان عبد الناصر يخشاه وانه هو الذى حفر له حفرة العدوان الثلاثى ثم حفرة الانفصال السورى وقالوا له ان عبد الناصر يهمه أن « يحرقه » أمام الراى العام حتى ينفرد وحده بالزعامة وحب الجماهير ... وهو لهذا يختار له المهام الصعبة .. قيادة الجيش فى مواجهة ثلاث دول ثم حكم سوريا عشية انقلاب كان يعرف انه مدبر وطبيعى أن يميل الانسان الى تصديق ما يرفع العبء عنه ويلقى مسئولية اخطائه على غيره وعبد الحكيم عامر فى النهاية انسان ولكن من الذين همسوا فى اذن عامر بهذا التفسير انهم فريقان :

الاول : نفس الذين كرهوا علاقته الوثيقة بعبد الناصر وسعدا دائما الى الايقاع بينهما .

الثانى : رجاله الذين عملوا تحت امرته وفى مكتبه والذين كانوا يستفيدون من موقعه المميز فى الدولة وهذا الفريق الثانى كان الاخطر .

(٢) كانت اول استقالة هى استقالة يوسف صديق فى فبراير سنة ١٩٥٣ وكانت ثانى استقالة صلاح سالم فى سنة ١٩٥٤ عندما فشل فى مهمته فى السودان واتهم بانه المسئول عن ضياع السودان وفى سنة ١٩٥٤ خرج خالد محيى الدين من مجلس الثورة بسبب اتهامه بانه يحرض سلاح الفرسان ضد الثورة وفى هذه السنة قرر عبد اللطيف بغدادى وكمال الدين حسين

دائما خفية واعلن مجلس رئاسة لم يباشر عمله الا لمدة ثلاثة شهور فقط ثم بدا عبد الناصر يمارس هوايته المفضلة فى الحكم الانفرادى مستندا الى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وهو القانون الذى اعطى لرئيس الجمهورية سلطة مطلقة لم يتمتع بها اى حاكم لهذا البلد منذ قرون ... (٣) ولم يكن ذلك لصالح مصر ولا لصالح الثورة . وقد قسمت السلطة فى ذلك الوقت كالآتى : —

السياسة الخارجية تركت فى يد عبد الناصر ، القوات المسلحة لعبد الحكيم عامر والسياسة الداخلية لمراكز القوى المتصارعة بين كل منهما (وقد جاء فى مذكرات محمود الجيار فى عدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٥ أن تاريخ مراكز القوى لا يبدأ بالمركز الاخير الذى صفاه السادات وانما يبدأ قبل ذلك بكثير والغريب أن احدا لم يهتم حتى الآن بالتاريخ السرى لهذه المراكز مع انه يفسر كيف انتهى الحال بثورة يوليو الى الوضع الذى اقتضى انقاذها بثورة اخرى تمت على يد الرئيس السادات فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١) .

واول مركز للقوى انشأة بريا ثورة ٢٣ يوليو ورجل المخابرات الاشهر فيها وساعده من البداية سامى شرف ومحيى الدين ابو العز وكان سامى شرف العوبة فى يد بريا ولكنه تعلم الكثير من اساليبه من التقارير وخلق اوهام المؤامرات ليعزل عبد الناصر عن الجماهير وانتهى المركز الأول ليظهر الثانى .

الاستقالة احتجاجا على انفراد عبد الناصر بالسلطة وسويت الخلافات وانتهت الازمة ومرة اخرى فى ١٤ أبريل سنة ١٩٥٤ قدم بغدادى استقالته بسبب خلافه مع عبد الناصر فقد كان يعارض فى اول الامر فى احالة محمد نجيب واستقال البغدادى بعد ذلك من رئاسة مجلس الامة وكمال الدين حسين من عضوية المجلس وزكريا محيى الدين استقال لانه قال أمام بعض الوزراء « لازم نشيل عبد الناصر » وذهب بعضهم وأبلغ هذا الى عبد الناصر ثم استقال كمال الدين حسين من وزارة التربية والتعليم ثم تساقط رجال الثورة الواحد بعد الآخر ولم يبق الا ثلاثة من رجال الصف الاول عند موت عبد الناصر انور السادات وحسين الشافعى وعبد الناصر نفسه .

(٣) انظر خطاب كمال الدين حسين الى المشير عبد الحكيم عامر فى كتاب سنة ثانية سجن مصطفى امين ص ٥٦ وقد جاء فى المادة الرابعة من هذا القانون :

انه لايجوز الطعن فى قرار رئيس الجمهورية بأى شكل من الاشكال أو أمام

[illegible]

والمركز الثانى كما يقول محمود الجيار والذى ورث المركز الاول كان بطله كمال الدين حسين وانتهى المركز الثانى ليبدأ المركز الثالث وكـان بقيادة المشير عامر ومن حوله وانتهى المشير وسجن من حـوله ، ويلقى الوزير البريطانى (انتونى ناتنج) المعروف بصداقته الشخصية للرئيس عبد الناصر اكثر من كل من تعرضوا فى مصر وفى البـلاد العربيـة بعض الأضواء فى هذا المجال فى كتابه « ناصر » فقد جاء فى ص ٣٠٩ من كتـابه المذكـور :

« استغل عامر سنوات ما بعد الحرب فى السويس سنـة ١٩٥٦ لاقامة قلعة حصينة من الشعبية حول نفسه تكاد لا تؤخذ وكان عماد تلك القلعة الشعبية هيئة الضباط الكبار ممن كان يدفع لهم عامر مبالغ ضخمة نقدا كلما ساءت أحوالهم المادية ولـذلك فضل ناصر تقليص دور عـامر السياسى على الا يفرض سلطته الفعلية على الجيش لئلا يصطدم مع هيئة الضباط الكبار الا ان عامرا لم يقتنع بفرض نفوذه الطـاغى على الجيش وحمايته للقواد عديمى الكفاءة من امثال صدقى محمود قائد القوات الجوية بل راح يتدخل فى الوظائف الدبلوماسية والادارية أيضا بالاضافة الى تعيين محاسبين فى السفارات الشاغرة بل لقد استطاع عامر تعيين بعض اتباعه كذلك على راس بعض المحافظات ... هذا الوضع دفع ناصر الى التقرير بأن الوقت قد حان لاعادة عامر الى حجمه الطبيعى ولتكن ما تكن النتائج والطريق الوحيد للوصول إلى هذا الهدف هو نسف اساسى سلطته اى نفوذ عامر الشخصى فى الجيش وقد دعا ناصر صديقه عامر ذات يـوم من عام ١٩٦٢ واخبره انه يريد استبدال قائد القوات الجوية وقائدى البحـرية والمدفعين وافهمه انه بصفته رئيسا للجمهورية فهو المسئول عن جميـع شئون الدولة بما فيها الجيش وانه غير مستعد منذ اليوم لتحمل مسئولين الجيش دون أن تكون له السلطة الفعلية للاضطـلاع بهذه المسئـولية وقد رفض عامر بشدة الطلب وهدد بالاستقالة من جميع مناصبه بما فيهـا النائب الأول لرئيس الجمهورية تماما مثلما حدث من عام مضى عندما فكر ناصر بقص جناح رفيقه ولم يستطيع عامر اتجاه اصرار ناصر فى النهاية الا النزول على طلب (الريس) ولكن قبل أن تصبح تلك القرارات نافذة المفعول اختفى عامر فى مرسى مطروح وامتنع لبضعة أيام عن الرد على اى كان .
وقد استدعى ناصر حالا نواب الرئيس واعلمهم بأن عامرا ربما كان يعد

انقلابا فى مرسى مطروح ولذلك فهو يصر على اقالته فورا الا أن نواب الرئيس لم يوافقوا على طلب ناصر بحجة انه لا يجوز اتهام عامر وادانته فى اثناء غيابه فاضطر ناصر الى سحب اقتراحه .

وبعد مشاورات طويلة اتفق على أن يتولى عبد الناصر القيادة العليا للقوات المسلحة وأن يصبح عامر نائب القائد العام فأما السياسة الدفاعية فتقرر ان يشرف عليها مجلس للدفاع برئاسة ناصر وعهد الى لجنة الدفاع الوطنى بالاشراف على القوات المسلحة وتألفت تلك اللجنة من البغدادى وعامر وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين بيد ان استقالة البغدادى بعد عام شلت اعمال المجلس فعاد القديم الى قدمه ولم تنفذ قرارات استبدال صدقى محمود وبقيته زملائه واستعاد عامر نفوذه فى القوات المسلحة المصرية .

لقد كان عامر منفردا فى ادارة شئون الحرب واستطاع عامر خداع ناصر باقناعه أن الجيش المصرى قادر على الدفاع عن مصر على الاقل وحتى ولو كانت مقدرته الهجومية موضوع تساؤل وشك بل لقد كتب « ناتنج » فى ص ٤٢٩ من كتابه ايضا مواصلة القصة بين عبد الناصر وعبد الحكيم بعد نكسة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ : —

« واحتراما لصداقته القديمة لعامر أرسل ناصر مع انور السادات رسالة شفوية يتعهد فيها بعدم اعتقاله اذا غادر البلاد فورا ويمده بشكل ما يحتاج اليه من مبالغ فى منفاه ولكن عامر رفض الاقتراح بشدة وأصر على البقاء » ولكن السؤال الآن هل كان عبد الناصر قادرا بالفعل من البداية على ضرب شلة عامر وحسم امرها ولم يفعل لاعتبارات عاطفية وانسانية وهو استاذ التاريخ العسكرى والاستراتيجية أم انه لم يكن قادرا فالتزم الصمت والصبر على الشلة الى ان يتاح له الخلاص منها دون تعريض الثورة والبلاد لانقسام داخلى خطير لا تؤمن عواقبه ولكن الاحداث عجلت ولم تصبر فضربت ضربتها ... اما عن المركز الرابع والذى تركز فى الاقزام الذين نصبوا انفسهم عمالقة لأنهم جميعا تربوا فى الصف الثانى وعايشوا مراكز القوى الثلاثة السابقين فقد كان يتكون من سامي شرف وشعراوي جمعة وعلي صبرى وكلهم كانوا على هامش

الثورة ثم صلاح نصر وبالطبع كلهم ينتمون الى المراكز السابقة ولكن المركز الرابع والذى ظل بعض افراده بعد نكسة ١٩٦٧ يتحكمون فى مصر بسبب انشغال عبد الناصر فى اعادة بناء القوات المسلحة عقب النكسة هذا المركز الرابع تحكم فى السياسة الداخلية وظنوا بعد موت عبد الناصر أنهم كهنوت الناصرية وانهم مجمع الكرادلة الذى ورثوا البابا ولكن كان السادات والشعب لهم بالمرصاد فانتفضت الجماهير يتودها السادات وكانت ثورة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ » .

وغابت الجماهير من الساحة ... لاحزب سياسى ومجلس أمة غير قادر على أن يأخذ دوره او فرصته فى الحياة الديموقراطية ... ولا ميليشيا شعبية يستند لها القائد فى مواجهة الصراعات التى حوله .

وفى الفترة منذ سنة ١٩٦٢ — بعد اقرار الميثاق — بدأت محاولات البنيان الاشتراكى فى مصر ولم تكن محاولة مخطط لها ... فلم تكن هناك كادرات اشتراكية او مجموعات عقائدية ، وخلق القطاع العام ليدار بمحاور راسمالية كان هدفها الاثراء الجشع على حساب الجماهير ووضح فى النهاية ان هذه العقليات الراسمالية كانت مع سبق الاصرار والترصد تعمل على فشل التجربة الاشتراكية فى مصر .

وبدأت محاولة ارتجاليه لتصفية الاقطاع فى مصر بدات كما سبق وأن أوضحنا بقانون ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وهو قانون الاصلاح الزراعى الاول ثم قانون الاصلاح الزراعى الثانى فى سنة ١٩٦١ ولكن وضح مع مرور الوقت ان الإصلاح الزراعى لم يؤثر على اكثر من ١٠ ٪ من مجموع الأراضى الزراعية وعلى اكثر من اقلية ضئيلة من اثرياء الملاك لم يتجاوز عددهم ١٨٠٠ مالكا (١) .

ويبدو أن الاصلاح الزراعى فى البداية كان فى الواقع مجرد وسيلة سياسية هدفها تحطيم سلطان الأسر الاقطاعين الكبيرة فى ريف مصر وقد ارتاح الملاك حينما رأوا ان اعادة توزيع الأراضى كانت اقل تطرفا مما كان متوقعا ويؤمل فيه من الكثيرين من دعاة الاصلاح بل ان السرور داخل

---

(١) بيان السيد المهندس/سيد مرعي — وزير الدولة للاصلاح الزراعي في مجلس الامة في ١٩٥٧/٨/٥ ص ٦٠٠٤.

الملاك عندما راوا ان المحاولات لتحديد ايجارات الاراضي واجور العمال الزراعيين كانت متعذرة التطبيق فى مساحات واسعة من الأراضي وفى تقرير البنك الأهلى السنوى لعامى ١٩٥٣ — ١٩٥٤ يمتدح رئيس مجلس ادارة البنك الأهلى الحكومة لسيرها ببطء فى تطبيق قانون الاصلاح الزراعى . وقد واجه هذا القانون الاعتراض الشديد عليه من كبار الملاك واعتبره البعض بداية التدخل الحكومى وبانه مقدمة لاستيلاء الحكومة على مشروعات اخرى فقد اثار هذا القانون حوله المخاوف والشكوك وداوا فيه انتقاصا لحق الملكية .

والواقع ان الثورة لم تستهدف بقانون الاصلاح الزراعى الأول رقم ١٧٨ الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ تصفية الكيان للراسمالية الزراعية فحسب وانما تحويل ثروتها العقارية المتضخمة الى ثروة منقولة يمكن استثمارها فى مشروعات صناعية . وقد ظلت الراسمالية فى خوف نتيجة لهذا وتقاعست عن الاستثمار . كما أن الفلاح لم يستفد بطريقة التنفيذ ففقدت الثورة الطرفين فى وقت واحد من ارادت أن تأخذ منه ومن ارادت ان تعطيه وذلك بسبب التخطيط الارتجالي الذى سنته الثورة والتى لم تكن تملك اية ايديولوجية اقتصادية بنفس الوضع بالنسبة للايديولوجية او النظرية السياسية . (٢) .

وفى خطاب لعبد الناصر القاه فى ١٥ ابريل سنة ١٩٥٤ قال ان « طلبنا الرئيس لم يكن اقتصاديا وانما هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد وتناسى عبد الناصر ان تحرير الفلاح لن يتم بهذه الكيفية لأن ذلك لن يعطيه الشجاعة الكافية كما ان الأيام اثبتت أن الذى انتزع من الاقطاعيين كان بضع فدادين بينما بقى التحكيم وظلت السيطرة . ذلك أن اقرب الوسائل

---

(٢) فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٢ بدات الخطوات الاولى لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى وقد وقع الاختيار على ١١٢ مالكا باعتبارهم مالكين لاكبر الملكيات الزراعية وبلغت مساحة الاراضي التى استولت عليها منهم حوالى ١٨٧ الف فدان وهى نسبة لا تتناسب مع حجم الامانى التى وضعها الفلاحون فى هذا القانون كما انه كان من الممكن فرض ضريبة تصاعدية بما يتناسب مع قيمة ما استولى عليه لان الفلاحين تعثروا فى الحصول على أدوات الانتاج وقلت المحاصيل وخسر الدخل القومى بذلك الا ان الهدف كان سياسيا فقط دون مراعاه للتطبيق الاقتصادى الصحيح ذلك أن الثورة طبقت حلولا وسطى وكان اما ان تصادر بلا تعويض وتمكن الفلاح من الزراعة دون أن تحمله عبئا أو الا تصدر قانونا ناقص التكوين .

لتحرير الانسان هى محو اميته واتاحة الفرص امامه للتعبير عن رأيه وفتح نوافذ الفكر الديموقراطي للتعبير عن ذاته . والدليل ان قانون الاصلاح الزراعى طبق فقط على نحو ربع عدد افراد الطبقة الراسمالية الزراعين الكبيرة وترك الـ ٧٥ ٪ منهم دون مساس اى انه حتى الهدف السياسى لم ينجح ايضا وذلك يؤكد الارتجالين فى التخطيط وأن الهدف كان مجـرد كسب الجماهير اما من قانون الاصلاح الزراعى الثانى وهو القانون رقم١٢٧ لسنة ١٩٦١ فهو الذى جعل الحد الأقصى للملكية الزراعية مائة فـدان حيث ثبت من التجربة ان ما كان قد استولى عليه لم يكن كافيـا لازالة الكثير من المناقضات بالاضافة الى أن عدد الأسر التى انتفعت بقانـون الاصلاح الزراعى لم يكن كثيرا اى ان الذين خططوا للقانون الأول لـم يدركوا ذلك الوضع الا بعد فوات ٩ سنوات .

وتبدأ المحاولة الثالثة للثورة فى صورة ارتجالية ايضا لتصفية الاقطاع ولكنها هذه المرة لم تأت على اساس قانون وانما جاءت محاولة جديدة من نوعها فريدة فى صفاتها ومن تكوين اللجنة العليا لتصفية الاقطـاع وهى الدراسة التي نحن الآن بصدد معالجة موضوعها .

ولقد كان فى مقدمة أسباب تكوين هذه اللجنة ماجدت فى كمشيش وان كان من وجهة نظرنا أن ماحدث فى كمشيش اتخذ ذريعة ليس الا حيث انتهز الرجال المطامعون فى السلطة تكوين هذه اللجنة كسـوط فى يدهم يلبون به نداء الحقد الاجتماعى فى داخلهم متذرعين بالشكليات لينقضـوا على كل شىء ارضاء لشهواتهم وتحقيقا لرغباتهم فى الحصول على المزيد من السلطـة .

وحينما تكونت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع كان المشير عامر هـو النائب الأول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة والقائد العام لهما . وكانت سنوات الحسم بالنسبة لهذه اللجنة هى مجموعـة شهور ليس الا حيث بدات فى ١٢ مايو سنة ١٩٦٦ وانتهت من عملها فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٧ اى أن هذه اللجنة استمرت فى عملها فقط تسعة شهور ليس الا ولكنها كانت احدى المآسى التاريخية فى حياتنا بمحـاور البعـد التاريخى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى حيث ان هذه الشهور وعمـل

اللجنة خلالها كانت كافية لتحطيم علاقات اجتماعية وتحطيم عائلات وضياع ابرياء فى مستقبلهم ولم تترك اللجنة من ذكراها الا طفلا ولد مشوها وبدون تخطيط .... ولقد كانت هذه اللجنة بأبعاد تكوينها مجموعة متنافرة تبحث عن نفسها وذاتها وتتفق على مصلحتها فقط ولم يكن تصفية الاقطاع فى نظرها هدفا اصيلا — كما كان المرجو — بقدر ما كان وسيلة للاستحواذ على مزيد من السلطة والجبروت ولم يكن الاقطاعيون هم الذين وضعوا فى القفص بل لقد وضعوا الشعب فيه وذلك بما اعطى لهم من سلطات استثنائية فوق القانون ، ومن خلال هذه اللجنة تقاربت افكار واتحدت اشخاص وانبرى افرادها لتكوين مجموعة فاشستيه لتحكم مصر بعد النكسة وهذه هى قمة المأساه فيما خلفته اللجنة العليا لتصفية الاقطاع من آثار ونتائج .

ومن خلال اجتماعات لجنة تصفية الاقطاع ومحاضرها السرية يمكن ان نستنبط جزءا من معالم الشخصيات التى كان تتكون منها ولكنها ايضا تلقى اضواء على تناقضات غريبة وشاذة فى عالم القيادة ومفاهيمها فمثلا لقد جاء فى محضر اجتماع اللجنة المنعقدة يوم ١٩٦٦/٧/٦ قول المشير :

« قبل ان نبدأ العمل لدى ملاحظة اود ان ابديها بشأن الاجهزة التى تعمل فى موضوع الاقطاع فى الريف فقد بلغنا من أكثر من مصدر للمعلومات ان هذه الاجهزة تتصرف تصرفات عنيفة مع الناس وهذا غير مقبول مطلقا ورؤساء الأجهزة مسئولين شخصيا عن هذا وعليهم المرور على اجهزتهم للنظر فى تحرى الحقيقة فاذا كانت هناك تصرفات بهذا الشكل فعليهم آن يحدوا منها لأننا لانريد تصرفات عنيفة مطلقا كالضغط على الناس وضربهم وما الى ذلك . ان الامور كلها ستتضح ونحن لا نريد العنف ولسنا فى حاجة اليه ولا ينبغى ان تظهر الأجهزة الحكومية بمظهر العنف واريد خلال الاسبوع القادم أن يمر رؤساء هذه الأجهزة بأنفسهم عليها ويقومون بالتنبيه بعدم القيام بمثل هذا العمل مرة اخرى أو تكرار حدوثه واذا لم تكن هذه الامور قد حدثت وكانت مبالغة فيجرى التأكد بعدم حدوثها واخص بالذكر فى هذا الموضوع الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية » .

ومن تحليل السطور السابقة يمكن ان نستنتج اسلوب عمل اللجنة من العنف والاهانة والضرب وما خفى كان أعظم ، وفى نفس الوقت انسانية المشير في مثل هذا التنبيه ولكن السؤال الاهم هل تابع المشير ما جاء في

كلامه بالفعل .. اعتقد لا ومن هنا يمكن أن نقول أن اللجنة العليا كانت باساليبها سببا فى اهانة كرامة الانسان المصرى .. وتسلط اجهزة عليه مثل الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية وواضح أيضا ان الناس ضجت وشكت من الأساليب اللا انسانية للحصول على معلومات منهم كشهود بل لقد اجبر بعض الشهود على عدم قول الحق والشهادة الزور ليمكن المجنة ان تنتج وتنفذ رغبات السادة اصحاب السلطة داخل اللجنة . وهذا يمدونا بأن نقول أن الشرطة العسكرية فى مصر مراكز القوى لعبت دورا خطيرا ورغم أن الهدف الاساسى من انشائها هو القوات المسلحة الا انها خرجت لتلعب دور البوليس السياسى فى مصر وكانت اقسى منه فى معاملتها للناس وكم من الأبرياء اضطهدت وكم من الضحايا وقعوا فى حبائلها وشباكها .

وقد جاء بنفس المحضر على لسان المشير : —

« لا نريد التوسع فى فرض الحراسة على الشخص وعائلته لأن ذلك يعنى فرصة الحراسة على الشخص وعائلته لأن ذلك يعنى فرصة الحراسة عليه وعلى زوجته وعلى اولاده وقد تمتد الى اولاد أولاده وهى عملية متسلسلة تشمل افراد كثيرين وتخلق جيوبا معادية اكثر من اللازم وتسبب مشاكل كثيرة اخصها المشاكل الاجتماعية » .

وكان المشير يحلل بذلك صورة من النتائج ومن الأفعال التى أتتها اللجنة ومدى مؤثراتها ويطالب بالتخفيف منها ولكن السؤال هل حدث هذا بالطبع لا ومع ذلك يمكن أن نقرر أن عبد الحكيم عامر كان يؤمن بالمسئولية الشخصية وليس بالمسئولية العائلية او الجماعية مع أن العسكريين يؤمنون عادة بأن النعمة تخص والنقمة تعم ولكن افراد اللجنة كانوا ينفذون مايريدون دون علم المشير ونادرا ما كان يقوم أى جهاز بتوصيل الحقيقة اليه .

يتضح ذلك من أن المشير طالب اعضاء اللجنة بضرورة البحث فى حالات تتعلق بأشخاص متزوجين من سيدات فرضت عليهن الحراسة ومحددة اقامتها فى الوقت الذى يوجد الزوج فى جهة اخرى وطالب باتخاذ قرارات بحيث يكون محل اقامة السيدة محل الحراسة مع زوجها بصرف النظر عن المكان ومع ذلك لم ينفذ هذا التوجيه قط وذلك لمآرب فى نفوس بقية اعضاء اللجنة .

لقد كان عبد الحكيم عامر حريصا على ان تبدو اللجنة فى تحقيق هدفها وهو سحب السلطة من تحت اقدام رجال الاقطاع وتقليصهم الى الابد وليس فقط تقليم اظافرهم واتخذ اعضاء اللجنة من ذلك وسيلة لهدر آدمية هؤلاء الاقطاعيين وتجريدهم من حياتهم المعيشية ليس من باب الايمان بالتقـ ـ والاشتراكية وانما من اجل اذلالهم والانتقام منهم وكان ذلك ولا شك سببا رئيسيا فى تدهور تاريخ مصر الاجتماعى فى تلك الفترة .

ومن هنا يمكن أن نقول بعد ذلك وبلا مدعاة للشك أن اللجنة العليا لتصفية الاقطاع كانت هى احدى المدارس التى افرضت مجموعة من مراكز القوى وربطت فيما بينهم حلفا مقدسا .

والسؤال الآن هو ماذا كان اسلوب عمل اللجنة وما هى الأجهزة التى كانت تتحكم فى خطوات عملها وفى نفس الوقت يجب ان نجيب على سؤال ثالث ولكنه يـأتى وفقا للترتيب التحليلى قبل السؤالين السابقين هـذا السؤال هـو : ـ

ما الظروف التى دعت الى تكوين اللجنة العليا وما هى ملابسات هذا التكوين ؟ .

كانت هناك اسباب بعيدة واخرى قريبة وثالثة عاطفية ويمكن ان نلخص هذه الأسباب فى أن الأسباب البعيدة تركزت فى جشع من يحيطون بالمشير فى الاستئثار بمزيد من السلطة فى الشئون المدنية بعد أن استحوذوا عليها داخل القوات المسلحة . فضلا عن ان ظروف مصر كانت تمر بمرحلة من التحول الاشتراكى الغامض الغير واضحة المعالم والتى كانت تحتاج الى تقنين فراى البعض بعد العجز عن توضيح نظرية ذاتية للاشتراكية العربية ان الأفضل المزيد من التحول لحين وضوح ونضوج الفكر الاشتراكى وفى ذات الوقت راى البعض ان الكثير ممن طبقت عليهم قوانين الاصلاح مازالوا يعيشون فى الريف ولهم نفس سلطانهم وان كان غير رسمى كما أن الفلاحين استفحلوا فى عمليات الوقوع تحت تاثيرها هذا كله بجانب ان النفوذ الشيوعى كان قد بدأ يمثل كياننا الى درجة انه حتى بعد سنة ١٩٦٥ صدر قرار للحزب الشيوعى المصرى ان يحل تنظيماته وأن ينضم كافراد الى التنظيم السياسى مما يؤكد ان هذا الحزب كان متواجدا بصيغة ما حتى من صدور قرار حل الأحزاب فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ اى انه ظل يعمل تحت سمع

الثورة وبتنظيمات كاملة وكان التقارب للاتحاد السوفيتى مدعاة لأن نؤكد اننا نسير فى مزيد من الاجراءات الاشتراكية .

أيضا من ضمن الأسباب البعيدة عملية الصراع على السلطة بين توأمى الثورة والسابق الافاضة فيه فى الصفحات السابقة وربما يضاف الى هذه الاسباب فكرة اشغال المشير وذلك لتخفيف قبضته عن القوات المسلحة وان كان هذا الاحتمال بعيدا الا انه أيضا وان تمثل للبعض أن رئاسة عبد الحكيم للجنة واطلاق يده بسلطات مطلقة من خلال هذه اللجنة فى الكثير من السيطرة والرقابة فان عبد الناصر كان يظن حتما بأن هذه اللجنة سوف تؤدى فى النهاية بالاشاعات ويفقد عبد الحكيم لجزء من شعبتين كما أن انشغاله — من وجهة نظر عبد الناصر — قد يعطى عبد الناصر الفرصة للتفكير فى عملية التخطيط لكبح جماحه فى اشياء أخرى كثيرة سوف تفصح عنها كتب التاريخ عندما تتاح فرصة الاطلاع على مستندات ثورة ٢٣ يوليو .

اما عن الأسباب القريبة فيمكن تلخيصها فى حادثه كمشيش وهى وهى الحادثة التى استغلتها الفرق الشيوعية فى مصر وعلى راسها السيد « على صبر » لتصور أن الاقطاع يريد أن ينقض على الثورة وعلى مكاسبها فى ذات الوقت الذى تصادف قرابة صلاح حسين لأحد اصدقاء المشير فتجمعت عاطفية المشير مع تطلع من حوله لمزيد من السلطة فى المجال الداخلى المدنى فى ذات الوقت الذى رات الأقلية الشيوعية هذه الفرصة مجالا لمزيد من الفوضى الاجتماعية وتحطيم هذه العلاقات وتقليص المجموعات القديمة الى اقصى حد .

لقد صدر قرار تكوين اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى مصر فى ١٢ مايو سنة ١٩٦٦ برئاسة المشير والذى أصدر القرار لتكوين هذه اللجنة هو المشير نفسه ... ذلك اننا لم نعثر على قرار تشكيل لهذه اللجنة موقعا من عبد الناصر وانما وثيقة تكوين هذه اللجنة جاءت موقعة من المشير عامر وجاء فى مقدمة القرار ان ما يصدر عامر هو بناء على « التعليمات الصادرة من السيد رئيس الجمهورية » والواقع أن ذلك يعتبر شيئا جديدا ... فمن باب اولى كان لا بد أن يأتى القرار موقعا من رئيس الجمهورية .. ذلك أن لجنة هامة كهذه كان المفروض ان يصدر قرار جمهورى بتشكيلها خاصة أو عرفنا — كما سيأتى فى الصفحات القادمة — حجم السلطات التى [illegible] لها . ومهما كانت التحليلات فان ذلك يعتبر شيئا غامضا فى تكوين اللجنة !!

وصدر القرار من المشير على ان تساعد هذه اللجنة جميع الاجهزة التى يرى اعضاء اللجنة الاستعانة بها لمساعدتهم .

وسوف نركز هنا على قضية صلاح حسين كسبب مباشر لاعلان يشكل هذه اللجنة ذلك ان هذه القضية وكما سبق وان قلت استغلتها مراكز القوى والعناصر المتطرفة بصفة اساسية بزعامة على صبرى وغيره وما صحب ذلك من دعايات ضخمة بأن مصر تكاد تصبح فريسة للعائلات الاقطاعية وانه لابد من مواجهة الموقف وبحزم وجعلت مجلة « الطليعة » من زوجة صلاح حسين (شاهنده مقلد) بطلة ومناضلة .

هذا مع العلم ان صلاح حسين لم يكن يوما من الأيام من الفلاحين وانما ارادت مراكز القوى ان تستغل الحادث وتصوره مع الفرق الشيوعيه على انه صراع طبقى وعلى انه صورة اقطاعين تريد هدم مكاسب الثورة والزحف على الجماهير للانقضاض عليها ... ولعل ذلك وحده كافيا لأن يبين ان هناك مجموع اخرى كانت وراء تشكيل اللجنة منها بعض ماحللته فى الأسباب البعيدة السابق عرضها .

لقد كان صلاح حسين عضو لجنة الدعوة والفكر فى قرية كمشيش مركز الشهداء محافظة المنوفية وقرية كمشيش ـ مسرح الحادث ـ هى قرية من قرى المنوفيه (يبلغ عدد قرى المنوفية ٣٠٩ قرية تمتد مع ٨ مدن بين فرعى دمياط ورشيد لدلتا النيل على مساحة ٢٩١ و ٣٣٢ فدانا يعيش عليها ٢٧٠و١٩٤٧و١ مواطنا وقت حدوث الواقعة ويمثلون ٦٪ من مجموع المشتغلين بالزراعة فى مصر) وهذه القرية الصغيرة كان لا يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة فوق ارض زراعية لاتتسع مساحتها لاكثر من ٢١٢٠ فدانا .

وصلاح حسين ينتمى الى عائلة « مقلد » وفى تقرير للامانة العامة للاتحاد الاشتراكى كتبه محمد عبد الفتاح ابو الفضل وهو الذى شارك فى الكثير من الجلسات السرية للجنة العليا لتصفية الاقطاع كما انه كان امينا للرقابة والنشر وقد جاء فى هذا التقرير :

١ ـ ان قرية كمشيش يتقاسم فيها النفوذ والجاه والسيطرة عائلتان هما عائلة الفقى وعائلة مقلد .

٢ ـ ان صلاح حسين اعتقل اكثر من مرة لانتمائه لجماعة الاخوان المسلمين المنحلة .

٣ — أن صلاح حسين لا ينتمى الا بالمظهر للفلاحين وانه كان يحمل ليسانس فى الحقوق وجاء فى تقرير للمباحث العامة ان صلاح حسين كان له نشاط شيوعى كما ثبت من تقرير المباحث أن هناك فى داخل كمشيش كان يوجد فى ذلك الوقت تكتل شيوعى ضد صلاح الفقى زعيم عائلة الفقى والمتهم الأول فى قضية مقتل صلاح حسين .

ومن الجدير بالذكر ان عائلة الفقى المتهمة بقتل صلاح حسين لم يطبق عليها قانون الاصلاح الزراعى وان كان قد فرض عليها الحراسة سنة ١٩٦٢ وانها منذ ذلك الحين وهى تعيش فى عزلة عن مجتمع القرية وان ثرواتها ركزت فى الالبان ومنتجاته .

وقد طالعتنا جريدة الأهرام فى ٤ يونيو سنة ١٩٦٦ بتحقيق عن حقيقة الصراع فى كمشيش والقى هذا التحقيق الأضواء على ذلك الصراع العائلى بين عائلة الفقى وعائلة مقلد وان الصراع ليس وليد الثورة أو صراع بين فلاحين واقطاعيين وانما صراع قديم بدأ قبل الثورة بسنوات طويلة وقد قالت الجريدة بالحرف الواحد : —

« أبعد ما يمكن أن نصل اليه من تاريخ اسرة مقلد ان لها روابط قديمة بالأزهر وان شيخها « على مقلد » كان يعمل فى دائرة السيد الفقى وتقول روايات كثيرة انهما كانا صديقين وان صداقتهما انتهت بزواج الشيخ على مقلد من (مبشرة الشامية) احدى زوجات سيد بك الفقى وربما كان هذا الحادث وما انتهت اليد وما ترتب عليه من نتائج بعد ذلك اول الاساليب التى جعلة من بيت مقلد مناهضا لاسرة الفقى ، ولقد انعكس هذا الصراع على اتجاه البيتين السياسى خلال ازمة الدستور عام ١٩٣١ عندما كان صدقى باشا رئيسا للوزراء .. واتخذ صدقى موقفا من كل من العمد والمشايخ المرتبطين سياسيا بباقى الأحزاب التى وقفت ضده وحاربت الدستور ... خلعهم صدقى من مراكزهم ، وكان من بين هؤلاء اسرة الفقى التى كانت سلطة القرية فى يدها وعلى راسها منصب العمودية الا ان الامر لم يستمر طويلا حيث عين صدقى مكان العمد المخلوعين عمدا آخرين من الأسر المناهضة حتى يفوت على خصومة السياسيين نجاح دعوتهم الى مقاطعة الانتخابات .

فى هذه الفترة تولى الشيخ « على مقلد » منصب العمودية ولكن بسقوط وزارة صدقى وتولى وزارة توفيق نسيم عادت العمودية الى بيت

الفقى ولم تنسى اسرة الفقى تولى الشيخ على مقلد وكان أول ما فعلتـــه انتقاما أن بدأت عمليات احراق المحاصيل فى ارض « مقلد » والتى كانت تمتد على مساحة ٧٥ فدانًا ولم يستطع الشيخ على مقـلد ان يستمر طـويلا فى مناهضـــة اسرة الفقى التى كانت قـد تمكنت فى نهاية عـام ١٩٣٥ من أن تشترى كل ارض بل انها اقامت من حولها حصارا عزلت بمقتضـاه اسرة مقلد عن القرية » .

وليس من المقصود هنا الدفاع عن اسرة الفقى او اى اسرة ممـاثلة ولكن المقصود هو أن اتخاذ هذه الحالة ذريعة لم يكن مبنيا فى الواقع على صدق وقائع وانما كان الهدف هو الاذلال والارهاب ضد المجتمع حيث انه باسم محاربة الاقطاع خلقت مجموعة يمكن ان نسميها الديكتاتوريين الاقزام حيث انه يمكن الاستنتاج من أن الصراع بين عائلتى الفقى ومقلد صراع قديم بين العائلتين بسبب احتكار المراكز ولم يكن هدف بيت مقلد مصلحة الفلاحين بقدر ما كان انتهاز الفرص للانتقام من تاريخ سالف . . . نعم لم يكن الهدف الا شهوة الانتقام واسترجاع سلطة وليس ادل على ذلك من انه برغم من أن عائلة مقلد كانت تدرك جيدا أن صدقى باشا عدو للشعب وان الجماهير أجمعت على ضرورة عودة دستور سنة ١٩٢٣ وأن الكفاح من اجل ذلك كفاح وطنى وهدف نبيل فان عائلة مقلد تتعاون مع عدو الشعب . . ولعل ذلك يعبر عن شيء واحد وهو مصلحتها فقط . . . نعم فانه لولا ان عائلة مقلد وقفت مع اسماعيل صدقى لما كان صدقى يقوم بتعيين عمدة كمشيش منهـا ولأن عائلة الفقى وقفت مع الشعب ضد صدقى فانها فعلا كانت تمثل التيار الوطنى ومن ثم بعد انتهاء عهد صدقى عاد اليها منصب العمودية الذى سرق واغتصب منها على غير اساس سوى ان جنـاية بيت الفقى كـانت هى الوقوف مع الشعب ضد الظلم والطغيان فسبحان الله . . كيف نرى الاوضاع قد تغيرت ليصبح الوطنى مجرم والمجرم وطنى . . . انه باختصار يمكن ان نقرر ان الصراع كان فى جزء من واقعة امتداد لصراع عائلى .

ورغم أن حكم محكمة الجنايات اثبت براءة عائلة الفقى مما نسب اليها وبرىء صلاح الفقى حيث ثبت زيف كل الاعترافات لأنها اخذت تحت الضغط والتهديد والتعذيب . . رغم كل ذلك فقد ظهر واضحا ولاسباب عاطفية

تعنتت اللجنة ضد عائلة الفقى بشكل جعل هذه العائلة فعلا لا تجد القوت لتعيش ويصل الأمر ببعض افرادها الى التسول على أبواب أعضاء اللجنة لمنحهم الرحمه فى الحياة والغفران لذنب لم يرتكبوه حتى المشير نفسه تخلى عن جوانبه الانسانية داخل اللجنة وعامل عائلة الفقى معاملة شاذة عن كل القواعد والاجراءات حيث كان دائما يرفض اى تظلم أو شكوى تأتى من هذه العائلة فكان يقول : —

« كل طلبات عائلة الفقى لا ينظر فيها وهذه الطلبات بالذات نتركها معلقة » .

وفى احد الاجتماعات نجده يقول : —

« لو تفرقت عائلة الفقى بعض الوقت لايهم ويجب الا تتغير محل اقامتهم ابدا » .

بل لقد طلبت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع تلاحق جميع افراد العائلة المذكورة رغم ثبوت براءتهم مما هو ضدهم وفوق ذلك صدر قرار من اللجنة بفصل جميع افراد عائلة الفقى الذين يشغلون وظائف فى الدولة حتى الطلبة منهم من مدارس الدولة اذا كانت هذه المدارس عسكرية .. بل لا نستغرب اذا قلنا أنه حتى لمجرد تشابه الأسماء فان اصحاب هذه الأسماء المتشابهة لحقتهم لعنة عائلة الفقى فكانوا يفصلون بلا سبب ولا جريرة لهم الا ان سوء حظهم جعلهم يحملون ضمن اسمهم كلمة الفقى .

ووصل الأمر أن عائلة الفقى بعد أن فرضت عليها الحراسة لم تحدد لأفرادها مرتبات وكانوا بذلك يستدرون عطف الناس وكانوا ياتون الى المباحث بنسائهم ويشكون من أنهم لم تحدد لهم مرتبات يعيشون منها ... وكان رد المشير عندما يسمع ذلك يتسم بالعنف :

« اتركهم بعض الوقت فهذا احسن فطالما تسببوا فى خراب بيوت الالاف من الناس واجعلوهم يتسولون ولا يمكن أن نعمل شيئا من اجل عائلة الفقى فى الوقت الحالى » .

وقد شاركت كل أجهزة الدولة فى عزف هذا النغم فنجد مجلس الامة يصدر بيانا فى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٦ حول حادث كمشيش يقول فيه :

— « ان شعبنا ليدرك عن يقين ان خلع الرجعية من قمة السلطة لايعنى القضاء عليها وان جيوب الرجعية المحلية فى تعاون مع قوى الرجعية العربية والاستعمار العالمى وحليف طبيعى لهما » .

لقد كان ذلك هو بيان مجلس الأمة وكانت تسيطر فى ذلك الوقت على أذهان النواب صورة النزاع والصراع الدائر فى اليمن بين مصر والسعودية .

وقد استغل الكثير من اعضاء اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فرصة نكبة عائلة الفقى وطالبوا بضرورة ان تستغل الفيلات الموجودة فى كمشيش بدلا من تركها مغلقة .. وقد تم ذلك بالطبع لمصلحة الكبار وليس الصغار. ويتضح من خلال مناقشات اللجنة حول موضوع عائلة الفقى ان المشير عامر لم يكن عادلا ولا موضوعيا تجاه عائلة الفقى وانما كان انفعاليا ولعل ذلك قد يخضع لتفسير الوضع الذى يقول ان صلاح حسين كان صديقا عزيزا لأحد أصهار المشير وبسبب هذا استغل البعض الموقف لاثارة القضية على مستوى رسمى وشعبى وغذاها بعض العناصر الذين كانت لهم مصلحة فى رؤية مصر تتمزق اجتماعيا وتتحطم نفسيا وادعوا ان هدفهم هو حماية الثورة ولم يكن ذلك حقيقيا . ولو حاسبنا اى واحد من هؤلاء السادة اعضاء اللجنة لوجدنا مالا تستطيع صفحات التاريخ ان تتحمله بل وتتعفف عن ذكره. ويكفى ان يقرا المواطن محاكمات شمس بدران وصلاح نصر وعلى صبرى ليعرف الحقيقة عن هؤلاء الرجال وما كانوا عليه من استغلال واستهتار وجبروت وسلطة وخزى وعار وفضائح على المستوى الخاص والعام .

وعلم النفس التاريخى يمكنه ان يجد مادة دسمة عند دراسة شخصية الحاكم ومن حوله قبل ثورة التصحيح حيث كانت العاطفة تتحكم فى السلوكيات وحيث يكون رد الفعل سريعا وبدون تفكير فى اغلب الاحيان وكثيرا ما كانت تؤخذ الموضوعات الشخصية فى شكل موضوعات عامة وتثار مصر ولا تقعد وينتهز الآخرون الفرصة لتعميق هوة الخلاف من اجل تحقيق مطامعهم .

ولقد عقدت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع اول اجتماعاتها فى شهر مايو سنة ١٩٦٦ وانهت اجتماعاتها فى شهر فبراير سنة ١٩٦٧ وكان عندئذ

الاجتماعات التى عقدتها حوالى ٢٥ اجتماعاً ووضعت فى أول اجتماعاتها المبادىء التى ستسير عليها ولكنها خالفت معظمها .

وخلال فترة انعقاد اللجنة حتى انتهاء معظم اعمالها بلغ مجموع الاراضى التى وضعت تحت الحراسة او استولى عليها الاصلاح الزراعى نحو ٢٠٠ الف فدان نتيجة لاعمال اللجنة وبالطبع هل يعتبر هذا هو اقطاعهم والم يكن ماتبقى لدى الاقطاعيين بعد تطبيق القانون الاول والثانى للاصلاح الزراعى من الأطيان الزراعية كان لا يعبر عن الاقطاع باية حالة لأن الملاك الكبار بعد سنة ١٩٥٢ اتجهوا نحو العقارات والبناء وكثير منهم تخلصوا من الارض الزائدة — الا فيما ندر — بل فوق ذلك يمكن أن نقرر ان طبقة جديدة خلقت بعد الثورة وهى التى حازت وملكت معظم اطيان الملاك السابقين وكان من المفروض ان يلحقهم القانون واجراءات اللجنة ولكن اللجنة لحقت فقط بالنماذج القديمة لا لسبب الا ....

كما شملت ايضا الحراسة التى فرضتها اللجنة اكثر من ١٦١٣ آلة زراعية ، ١٢٠٠ الف رأس ماشية ، ٣٦٣ فرسا عربيا اصيلا هذا بالاضافة الى ٩٤ قصراً فى مختلف المحافظات وابعد عن الريف ما يزيد عن ٢٢٠ فرداً وعائلاتهم وفصلت اللجنة مئات من العمد ومشايخ البلد والموظفين وحلت عشرات من لجان الاتحاد الاشتراكى والجمعيات التعاونية الزراعية والغيت مناصب عمودية وحلت محلها نقط شرطة وحدد المشير ثلاث مبادىء أساسية لتحكم الاجراءات التى تتخذها اللجنة فى الحالات التى تعرض عليها .

١ — عقاب عادل ازاء جريمة ارتكبت .

٢ — الأرض وحدها هى الهدف من الاجراءات وتصفية الامتيازات الطبقية وليست تصفية الاشخاص هى محور الاجراءات الثورية .

٣ — المقاييس الانسانية لا بد وان تخدم .

ولكن الأسف الشديد لم يراع اى مبدأ من هذه المبادىء كما سيتضح من الصفحات التالية . . صحيح أن هناك اوضاع استدعت التدخل حيث عثر على بعض الاقطاعيين يحوزون فى منازلهم ٣٤٥٥ عقد ايجار ، ١٨٠ كمبيالة ،

٦٤٠ عقد تنازل عن اراضى زراعية ، ٨٤٠ عقد بيع عرفى ، ٦٠ ورقة بيضاء على كل منها توقيع وقد ثبت ايضا ان واحدا من الاقطاعيين هو « محمد ابو يوسف » كان يسمى نفسه ملك البطاطس كان يملك ٣٠٠ فدان و٧ عزب كاملة مساحتها ١٢٠٠ فدان ولم تكن ملكيته قبل الثورة تزيد على ٣٠ فدان كما ثبت أن حلاقا بأحد القرى اصبح يمتلك ٢٠٠ فدان ويستأجر حوالى ٢٥٠ فدان وثبت ان اقطاعيا بدأت ملكيته بـ ١٤ سهم ، ١٨ قيراط ميراثا عن والده واستطاع عن طريق الارهاب إن تصل ملكيته الى ٦٩١ فدانا وحيازته وصلت الى ١٤٥٣ فدانا . وهناك اقطاعى استولى على ٢٦١٤ فدانا على ضفة بحيرة المنزلة ، ٥١٤ فدانا أخرى بملاحة البلاشى .

كما أن هناك عائلة بالفيوم كانت تملك خمسة آلاف فدان اغتصبت ١١٤٧٨ فدانا من اراضى الحكومة كما وضع اقطاعى آخر يده على أربعة آلاف فدان .

ولكن هذه الحالات لا تتعدى عشرين حالة وهى فى معظمها حالات استغلالية حقيقية لا يمكن لأحد ان ينكرها ونحن لا يرضينا الاستغلال ... ولكن ماتوسعت فيه اللجنة وما قامت به من مخالفة مبادىء وضعتها بنفسها ولم يجبرها عليها احد ... هذا هو الذى يجعلنا نصدر حكمنا ضد ما قامت به اللجنة فى معظم أعمالها .

ورغم الأسلوب السلمى الذى اعلنت اللجنة أنها ستسير عليها الا أننا نجد المشير عامر يعلن فى خطابه امام القوات المسلحة فى « سيناء » عقب تشكيل اللجنة :

« الاقطاع ما زالت له جذوره ولكننا سنصفى كل جيوب الاقطاع بلا رحمة ، نحن فى مرحلة ثورية جديدة ولن نقبل النصب علينا والكلام عن أن الثورة ، ثورة بيضاء ليعطوا لأنفسهم الفرص للاستيلاء عليها ثم يقلبوها الى ثورة حمراء .. لقد أعطيناهم الفرص الكافية لمدة ١٤ عاما من الرحمة وبعد هذا تكون الرحمة ضعفا أو عدم ثورية » .

وهنا نستطيع أن نجد مغالطات ولكن كان لهذا القول صداه فى كل أعمال اللجنة ولم ترحم اللجنة احد ممن طبقت عليهم قرارتها .

والواقع الذى يجب أن نقرره أن ثورة ٢٣ يوليو كانت تمر بأزمــــة اقتصادية عنيفة فى ذلك العام وكانت أمريكا ترفض أن تبيع لنا القمـــح وتوقف تجديد فائض الاغذية بالعملة المحلية وفى نفس الوقت كانت حـــرب اليمن تستنزف يوميا من دخلنا اكثر من نصف مليون دولار (فى تقدير آخـــر مبالغ فيه قبل ان حرب اليمن كانت تستنزف يوميا مليون دولار وانها قضت على كل احتياطي مصر من الذهب) ؛ . ولا مانع من ذكر نبذة عن هـــذه الحـــرب .

ففى عام ١٩٦٢ قامت ثورة اليمن (بعد أن توفى الامام أحمد بأسبـــوع وتولى ابنه البدر) وانقسم اليمنيون بـــين ملـــكيين وجمهوريين وتدخـــلت السعودية والأردن لتأييد الملكيين وتدخلت مصر لتأييد الجمهورية بعد ثلاثة أيام فقط من اعلان الثورة واوفدت مصر المدربون والمستشارون والمعـــدات العسكرية لمساعدة الجيش اليمنى (عدد هذا الجيش كان ١٨٠٠ جنديا) غير أن ما بدا على نطاق متواضع سرعان ما تصاعد الى شكل قـــوة حملة مصرية بلغ اقصى عدد لها نحو ٧٠ الف جندى وتدل الاحداث المتتالية على أن مصر لم تكن مستعدة لما أدى اليه تدخلها فى اليمن فلم تكن فى البداية تعلم الـــكثير عن البلاد أو عن أهواء الحياة القبلية وولاءاتها السريعة الزوال ولم تتنبأ بمدى عمق التورط الذى اصبحت ملتزمة به أو حجم التأييد العسكرى الذى يتحتم عليها تقديمه . وقد دخلت السعودية والأردن فى النزاع اليمنى بعد اعتراف مصر بحكومة السلال بفترة قصيرة ويرجع قرارهما نوعا ما الى رد فعل غريزى ضد النشاط المصرى . وساندت أمريكا السعودية فى تدخلها فى اليمن ومن هنا كانت الطامة الكبرى اذ تحمل الاقتصاد المصري أعباء ثقيلة وكذلك تحمل الجيش المصرى تضحيات غالية أما الذى دفع الثمن فقد كان الشعب المصرى وفى كل هذا ولدت الضغائن بين عبد الناصر والبيت المـــلكى السعودى نفورا شخصيا عميقا بين الحكام فى القاهرة والحكام فى العاصمة السعودية . وفى مارس سنة ١٩٦٣ اى بعد خمسة شهور من قيام الثورة اليمنية بدا ان احتمالات تحقيق نصر سريع وسهل بدأت تخبو تدريجيا فى الوقت الذى تتزايد فيه أعباء التدخل ويبدو أن الرياض لم تقدر الشعـــور الجمهورى فى اليمن حق قدره وانها تصورت أن الحرب القبلية سوف تؤدى بسهولة الى عدم تقبل الوضع الجمهورى — المصرى المتركز فى المدن ومن ناحية القاهرة لم يكن ادارك كاف بالطرق القبلية او صعوبات الاشتبـــاك فى

معارك حاسمة ضد قوات عصابات صحراوية وقد عانت من عدم الخبرة السياسية وجهل « الأشقاء الثوريين » بالنظام الجمهوري وعدم وجود أي جهاز مالي أو اداري تقوم عليه حكومة جديدة وكانت الولاءات القبلية غير ثابتة فكلما طال أمد القتال وكلما اصبح اكثر تقلبا زادت رغبة القبائل في الحصول على المعونة من كلا الجانبين ولكن دون أن تخلص لأي منهما وفضلا عن ذلك فان ما بدا كتأييد فني مصري للقوات الجمهورية سرعان ما اصبح جيش حملة مصرية يتحمل ثقل ومشاق المعركة وبدأت أنباء الاصابات ترد الى القاهرة ووصلت مصر الى نقطة حرجة لا يمكن أن تتراجع وكان عليها الاستمرار لحين قرب النكسة عندما آمنت بعدم جدوى بقائها في ظل الظروف الشائكة ولكن بعد أن ضاع منها الكثير الذي لا يعوض من المال والرجال .

وفي ظل هذا كله بدأ تذمر الناس والبحث عن موارد مالية للحكومة وتصدير سخط الجماهير الى نواحي أخرى حتى لا تتمرد على حكامها ... فكان ميلاد اللجنة محاولة ذكية لامتصاص السخط والتمرد من الجماهير وفي نفس الوقت كانت القنوات العليا في صراع صامت ضد بعضها البعض والكل يخطط من أجل شيء واحد هو كيف يستمر في الحفاظ على ما يملكه من سلطة وما يعيش فيه من رغد ورفاهية ولو كان ذلك على حساب المبادىء والجماهير .

ونحن لا نبالغ اذا قلنا انه لولا النكسة في ٥ يونيو لوجدنا اللجنة العليا لتصفية الاقطاع قد تصبح مجلس ثورة آخر اذ أن جمال عبد الناصر قال في خطاب ألقاه في عيد الوحدة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٧ : —

« حتتحول اللجنة الى انها تشوف الحكومة والوزارات كلها واللي أنا شايفه ، واستقر الرأي عليه أن هذه اللجنة تستمر لجنة دائمة وتسمى لجنة رقابة عليا دائمة ومستمرة وتتعقب اي انحراف وتقوم اي اعوجاج سواء في المجلس التنفيذي أو في المجال الشعبي سواء في الحكومة أو القطاع العام أو الاتحاد الاشتراكي وبهذا اللي عنده حاجه بتبقى فيه لجنة عليا للرقابة وبتراقب جميع الانشطة في الدولة ..

.. ولنا تساؤل .. ما معنى ذلك ... الاجابة ببساطه تسليم كل شيء فى الدولة ومقدرات الشعب ومصير المجتمع للجنة المذكورة وقضى على دور مجلس الامة كجهاز تشريعى يراقب الجهاز التنفيذى وقضى على السلطة القضائية وانتهى دور التنظيم السياسى بصفته اعلى سلطة ... لقد كان ذلك سوف يعنى دعم للديكتاتورية وتسليم السلطة فى مصر لعصبة من الأفراد هدفها نفسها أولا واخيراً ...

لقد شكلت اللجنة العليا ٤٥ لجنة حصر للعمل فى الريف والمدن وتفرغ ستة من وكلاء النائب العام برئاسة مستشار لتحقيق الجرائم التى تكشف عنها الأوضاع والحالات التى عرضت على اللجنة ولكن لم يؤخذ ابدا برايهم وكانت الحجة ان اللجنة العليا لجنة ثورية وليست لجنة قضائية أو ادارية .

لقد كان الأمل لدينا جميعا ان يكون تكوين اللجنة العليا لتصفية الاقطاع عملا رائعا من اعمال ثورة ٢٣ يوليو ولكن الذى حدث اساء الى الثورة مما افادها ...

ولكن لم نتعجل الوصول الى النتائج والا يكون ذلك حكما مسبقا يدل على التحيز ....لا ولا بد ان نبدا من كوبرى القبة لنعرف ما حدث .

الفصل الثانى

فالبـــداية .... فى كوبرى القبـــة ١٢ مايـــو سنة ١٩٦٦

الفصل الثانى

البداية .... فى كوبرى القبة ١٢ مايو سنة ١٩٦٦

فى ١٢ مايو سنة ١٩٦٦ اصدر المشير عامر بتوقيعه القرار التالى :(١)

قـــــرار

النـائب الأول لرئيس الجمهورية

رقـم (١) لسنـة ١٩٦٦

النائب الأول لرئيس الجمهورية :

تقـرر ما يلى

بناء على التعليمات الصادرة من السيد رئيس الجمهورية :

المـادة الأولى : تشكيل لجنة برئاسة السيـد على صبرى (٢) نائب رئيس الجمهورية وامين عام الاتحاد الاشتراكى العربى وعضوية كل من :

السيد/ عباس رضوان عضو الأمانة العامة وامين شئون الوجه القبلى.

السيد/ صـلاح نصر رئيس المخابرات العامة .

العقيد/ شمس الدين بدران مدير مكتب نائب القائد الاعلى

وتكون مهمتها القيام بدراسة كاملة مع حصر شامل لـكل عائـلات الاقطاعيين أو العائلات التى ورثت نفوذهم فى كافة محافظات الجمهورية .

المادة الثانية : تقوم اللجنة بتحديد من ترى اعتقالهم او وضعهم تحت الحراسة او ابعادهم عن الجهات التى يقيمون فيها ويمارسون بها عملياتهم الارهابية ضد الفلاحين واعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى .

المادة الثالثة : تعرض نتيجة الدراسة والحصر فى كل محافظة على حدة بعد نهوها على النائب الأول لرئيس الجمهورية وبحيث تنتهى كـافة عمليات الحصر فى مدى شهرين من تاريخه ..

---

(١) من وثائق رئاسة الجمهورية ــ كوبرى القبة بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٢

المادة الرابعة : للجنة ان تستعين فى انجاز مهمتها بمن ترى الاستعانة بهم ولها حق اقتراح ضم عضوا أو اكثر الى عضوية اللجنة ويصدر بتعيين الأعضاء الجدد قرار من النائب الاول لرئيس الجمهورية .

المادة الخامسة : يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره

توقيـــع

المشير عبد الحكيم عامر

النائب الأول لرئيس الجمهورية

صدر بكوبرى القبة فى ١٩٦٦/٥/١٢م

هكذا كانت البداية ... ولم يحدث قط فى تواريخ سابقة ان صدر قرار عام يهم المجتمع المصرى وله صفة العمومية مثل هذا القرار ولعل سر صدوره بنفس السطر الأول فى ديباجته حيث يقول « بناء على التعليمات الصادرة من السيد رئيس الجمهورية » ... فلماذا لم يصدر عبد الناصر هذا القرار ... ولماذا صدر بسلطات مطلقة اعطيت للمشير عامر وجماعته . إنها أسئلة تحتاج الى مجموعة من الاجابات والتى لا يمكن لأحد ان يجيب عليها الا بناء على ادلة ومستندات ووثائق وهى ليست متاحة الآن .

ونحن نعتبر هذه البداية ليس فقط لتكوين اقوى وأخطر لجنة حكمت مصر بل لقد كانت هذه اللجنة فيما بعد وسيلة استغلها جميع اعضاؤهــا المذكورين فى الحصول على السلطة بشكل لم يحلموا به قط . وتكونت فيما بعد من خلال هذه للجنة مجموعات مراكز القوى التى لطخت تاريخ ثورة ٢٣ يوليو وملأت صفحات كثيرة من تاريخها بالسواد .

بل لا نبالغ اذا قلنا ان جميع اعضاء هذه اللجنة فيما بعد ابتعدوا من موكب التاريخ المصرى ولفظتهم جميعا ثورة ٢٣ يوليو فألقت بالبعض منهم فى السجن وانتحر البعض الآخر وامضى الكثير منهم بعد ان اتهم اما بالخيانة أو بالتآمر لقلب نظام الحكم . وما زال الآن بعض من اعضاء هذه اللجنــة داخل أسوار السجن يكفرون عما جنت أيديهم وما ارتكبوه من آثام وخطايا فى حق الشعب (١) .

---

(١) حكمت محكمة الشعب برئاسة السيد حسين الشافعى على / صلاح نصر بالسجن ٤٠ سنة مع الاشغال الشاقة وهو اطول حكم سجن فى تاريخ مصر وجاء فى نص الحكم : ـــ

أما عن علي صبري فقد اقصته ثورة التصحيح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ بعد أن اتهم بالتآمر ومحاولة الاستيلاء على السلطة بالقوة ومعه عباس رضوان وصلاح نصر وغيرهم ..

وفي قضية الجناية رقم (١) لسنة ١٩٧١ المدعي العام الاشتراكي المتهم فيها شعراوي جمعة وآخرون والتي وصل فيها عدد المتهمين ٩٠ شخصا معظمهم كانوا يكونون مراكز القوى في مصر وكانت قمة المتهمين هم قمة اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وقد صدر الحكم في هذه القضية باسم الشعب وكانت المحكمة التي اصدرت حكمها بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الخميس ٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ الموافق ٢٢ من شوال سنة ١٣٩١ هجرية بمصر الجديدة مشكلة من : —

السيد / حافظ علي بدوي رئيس مجلس الشعب رئيسا

السيد / المستشار بدوي ابراهيم حموده رئيس المحكمة العليا .

السيد / حسن محمد التهامي مستشار رئيس الجمهورية

السيد / الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي المدعي العام الاشتراكي ممثلا للادعاء .

السيد / احمد فؤاد أحمد حبيب

السيد / محمد حسين عثمان أمينين للسر .

« ثبت للمحكمة ان المسئول الاول عن هذا الانحراف هو المتهم صلاح نصر رئيس المخابرات السابق الذي كان يعد بحكم وضعه وسلطاته المسئول الاول عن كل عمل تدخل فيه جهاز المخابرات بوسائل غير مشروعة كما انه مسئول عن استغلال وظيفته وسلطاته في اغراض شخصية غير مشروعة مما انعكس اثره على سمعة الجهاز واضر بالامن القومي للدولة وهو ما يعتبر خروجا على المبادىء التي قامت عليها الثورة ..

« فقد تخلى رئيس المخابرات العامة السابق عن اداء واجبه في المحافظة على الامن القومي للدولة وانصرف الى العمل على تحقيق اطماعه وشهواته الخاصة واستغل في ذلك امكانيات جهاز المخابرات وطبيعة عمله السري لفرض سيطرته على اشخاص معينين لمآرب خاصة لاتمت للصالح العام بصلة ثم اراد تدعيم مركزه فسعى الى انشاء علاقات شخصية خاصة بينه وبين المشير عامر مكنت له من فرض سيطرته عليه » .

« وقد ظهر للمحكمة هذا الارتباط واضحا في العلاقات الشخصية التي كانت قائمة بينهما مما مكن المتهم من الاستفادة الى مركز القوة الذي كان يمثله المشير والاعتماد عليه واخفاء الحقائق عن المسئولين .

وقد كان علي صبري في مستهل حياته العامة يعمل مديرا لمكتب عبد الناصر والغريب ان علي صبري لم يكن اصلا من الضباط الأحرار وانما ربطت الظروف بينه وبين الثورة عندما احتاجت القيادة ليلة ٢٣ يوليو الى اجراء اتصال بالسفارة الأمريكية لمنع اى تدخل من جانبها وكان لعلى صبري معرفة بأحد رجال السفارة مكلف بهذه المهمة ... ونجح على صبرى في مهمته وهذه الميزة في توصيله رأى الثورة جعلت عبد الناصر يتخذه سكرتيرا له ثم مديرا لمكتبه حيث اثبت قدرة على ان يوصل تعليمات الرئيس بكل دقة ويوصل للرئيس تقارير المرءوسين بنفس الدقة .. وفى ظل هذا كله لم يكن اذا غريبا ان يكون أول منصب وزارى يتولاه على صبري منصب وزير شئون رئاسة الجمهورية .

وكان خطأ عبد الناصر ان جعل على صبرى يتولى رئاسة الوزراء ناسيا حقيقة كفاءة على صبرى حيث وضح انه لم يخلق لهذا الدور الجديد لأنه لا احد يجب ان يعترف بعجزه فقد بدأ علىّ صبرى يمارس ويحذق فن التمويه لاخفاء العجز ويضلل الرئيس عن الحقائق وعزله عنها ولا حدود لما يمكن ان يروى عن عمليات التضليل والتلفيق التى لجأ اليها على صبرى فى الفترة التى رأس فيها الحكومة .

---

* وقد كشفت تحقيقات قضية المؤامرة التى نظرتها المحكمة عن انحياز المتهم الى تسريب المتآمرين بسبب هذا الارتباط الوثيق بالمشير تحقيقا لمصلحته الشخصية باستمرار اخفاء انحرافات ولا تفاق مصلحتهما المشتركة فى ان يعود المشير الى السلطة ويبقى صلاح نصر فى منصبه وتبقى أسرار حياتهما الخاصة فى طى الكتمان .

ومن المؤسف ان تصرفات صلاح نصر الشخصية وانحرافه فى سلوكه قد ادت الى اساءة سمعة جهاز المخابرات العامة فى نظر الشعب بينما الواقع ان جهاز المخابرات وجد ليحمى الشعب من اعدائه فى الداخل والخارج ..

- ولا ندرى ماهى الظروف الموضوعية التى مكنت صلاح نصر من امتلاك نفوذ كبير واسرار خطيرة على معظم رجال الحكم فى مصر ولكن للدلاله على مدى نفوذ صلاح نصر حتى خلال محاكمته نحيل القارى الى صورة ما تم فى قفص الاتهام عند محاكمة صلاح نصر وما سماه الاستاذ حمادة الناحل المحامى مهزلة المحكمة والمحاكمة وانهم « يريدون لنا أن نكون مجرد « كومبارس » فى مسرحية رخيصة ... هزيلة » طبقا لما ورد فى كتاب كمال خالد المحامى « فى ساحة الطغيان » (شاهد على أغرب محاكمات مصر) الجزء الاول من ص ٧٣ الى ص ٨١ وقد طبع الكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٥ .

ونذكر واحدة من القضايا التى رفعت على / صلاح نصر لنؤكد على مدى فساده الاخلاقى واستغلاله للسلطة والنفوذ وقد رفعت هذه القضية « اعتماد محمد رشدى » وشهرتها « اعتماد خورشيد » وطلبت من المحكمة الحكم لها بتعويض ٥٠ الف جنيه عن الاضرار التى

←

- وقد اتى على لسان محمود الجيسار فى « روز اليوسف » الكثير من عمليات التمويه التى قام بها على صبرى . ولقد كان لعلى صبرى مواقف هزيلة فى التاريخ المصرى لعل ابرزها موقفه من الانذار البريطانى الفرنسى لمصر سنة ١٩٥٦ حيث كان على صبرى يرى ضرورة التسليم حيث قال « ان العناد سيدفع الانجليز الى قصف المدنيين بالقنابل » وان هذا سيدفع الشعب الى الهياج علينا ويؤدى الى سقوط النظام » ثم علل قوله بأن الانجليز هددوا بضرب الاذاعة وضربوها وانهم يهددون بضرب الاحياء الآهلة بالسكان وان ذلك — فى رأيه — « سوف يؤدى الى ان يموت عشرين أو ثلاثين الف كل يوم » وقد جاء بالنسبة للمتهم على صبرى فى هذه الجناية أنه كان المحرك الأول والرئيس لعملية التآمر التى اشترك فيها المتهمون الى استقطاب عدد من الوزراء وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا ومن حكمهم لمناهضة رئيس الجمهورية ومنعه من مزاولة اختصاصاته الدستورية واستحث المتهم شعراوى جمعه على توجيه التنظيم الطليعى والمؤسسات السياسية القائمة لخدمة اهداف هذا التآمر (١) مما انعكس أثره فى اجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٥/٤/١٩٧١، كما طلب من المتهمين (شعراوى جمعه ،

=

لحقتها بسبب معرفتها بصلاح نصر فقد فرض نفسه بالارهاب والتهديد على حياتها وتحكم فى زوجها فجعله فى حالة رعب وهلع واستسلام وقالت فى نص العريضة على لسان كمال خالد محاميها « ان الفجور بلغ بصلاح نصر حتى انه جعل زوجها يوقع كشاهد هو والوزير السابق عباس رضوان على عقد زواج عرفى بينها وبينه فى جلسة خمر ومجون وسخرية كما أجبر زوجها على ان يتركها ويسافر الى الخارج مدة طويلة ليبقى هو مقيما وبصفة دائمة معها بدلا منه ووضعها تحت رقابة مشددة صارمة رهيبة لدرجة أن رجاله قاموا باختطافها من حجرة العمليات وهى تحت تأثير البنج عندما أقدمت على اجراء عملية اجهاض بعيادة الطبيب الالمانى الدكتور ليفلتر بميدان طلعت حرب وفوجئت عندما افاقت انها بمكتب صلاح نصر بالمخابرات العامة بحدائق القبة وانه هددها بالقتل اذا حاولت تكرار ذلك ... » وقد تحدد نظر الجلسة يوم الاحد ٤ يناير سنة ١٩٧٦ امام الدائرة ٦ مدنى بمحكمة جنوب القاهرة وستنظر الدعوى فى جلسة علنية برياسة محمود سلامة محمد رئيس المحكمة ومحمد حسن مصطفى غية وابراهيم حسين محمد شعبان .

انظر مجلة آخر ساعة العدد ٢١٤٧ — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ص ٨

هذه مجرد قصة ... اعلنت ضحيتها بشجاعة عن نفسها ولكن هناك مئات القصص بمثل والحالات التى لو نقب عنها لوجدنا المصيبة أعظم .

(١) بدأ على صبرى بالاستعانة مع سامى شرف وشعراوى جمعة وعبد المجيد فريد فى السيطرة على التنظيم الطليعى الذى كونه عبد الناصر ليكون العامود الفقرى للحركة السياسية فى مصر والقيادة المنظمة لها واختار على صبرى كل من يحملون له ولاء شخصيا وليس ولاء مصريا .

سامى شرف) الاتصال بالمتهم محمد فوزى لتحريك بعض القوات المسلحة فى توقيت معين بهدف تغيير شكل الحكومة والأطاحه باللجنة المركزية ورئيس الجمهورية وظل يتابع الاجتماعات التى كان يعقدها المتهمان الأول والثانى (شعراوى محمد جمعه ٥١ سنة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخليــة وامين التنظيم الطليعى سابقا) ، (عبد الرءوف سامى شرف (الشهير بسامى شرف ٤٢ سنة وزير رئاسة الجمهورية وعضو امانة التنظيــم الطليــعى والمسئول عن منطقة شرق القاهرة للتنظيم الطليعى سابقا) مع وزير الحربية بقصد تنفيذ المخطط .

اما عن على صبرى فيكفى ان نذكر انه رغــم كونه نائبــا لرئيس الجمهورية الا أنه ارتكب جريمة هروب جمركى جعلت الراى العام يزدرد الكثير من الاوضاع القائمة ذلك أن على صبرى — الرجل الــذى نصب ليحارب الاقطاع وتصفيته كان هو من اكبر اقطاعى السلطة واستغل مركزه أسوأ استغلال . وفى حادث التهريب المذكور هرب بضائع ثمينة احضرها من الخارج ولم يدفع عنها الرسوم الجمركية وارسل فى ذلك الحين عربتى نقل حتى رصيف الميناء وحملتا الطرود الكبيرة والثقيلة من سجاجيد فاخرة واثاث ثمين وما خفى كان أعظم واثمن ثم مرقت السيارتان من باب الجمرك وكأن شيئا لم يكن .. حدث هذا فى وقت منعت فيه الدولة استيراد الكماليات من الخــارج .

وكان لنشر الفضيحة فى جريدة الاهرام اثر كبير فى الراى العــام . وبالطبع تم ذلك بأمر من عبد الناصر ولكن هل كان السبب الحقيقى من وراء نشرها هو تاديب على صبرى على ما ارتكبه فى حق الشعب ومخالفتـــه القانون واستغلاله لنفوذه أم ان هناك سبب آخر ... وتوقعنا بعــد ان اعتكف على صبرى فى منزله ان يحيق به الجزاء العادل وان يقدم للمحاكمة وان يحكم عليه بالسجن وبالغرامة ولكن الغريب فى كل ذلك ان على صبرى عاد الى جبروته وسلطته وسطوته ونفوذه حتى إطيح به فى ثورة التصحيح فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ على يد الرئيس أنور السادات .

ولعل الكثير يتساءل ماذا كان الهدف من وراء تمثيلية الأهرام ... قالت بعض الآراء ان على صبرى قال كلاما فى موسكو لم يكن من اللائق

قوله وعندما عاد تقرر معاقبته عن طريق التشهير به وتصغيره أمام الناس وامام موسكو فى صورة اللص مهرب البضائع . وقال البعض ان السبب يعود الى نفوذ على صبرى وان مراكز القوى ارادت أن توقفه عند حده حتى لايتجبر ولا يتعالى هذه هى صورة على بليغ صبرى الذى كان يراس اكبر واخطر لجنة فى تاريخ مصر المعاصرة وفاقد الشىء لا يعطيه .

اما عن شمس بدران فقد حوكم امام محكمة خاصة وادين ولا زال حتى الآن موجودا فى داخل السجن (١) .

ولا بد ان نذكر ان كل هذه الاسماء التى صدر القرار الخاص بأنهما أساس اللجنة العليا لتصفية الاقطاع كان يشوب سجلهما الكثير وكانت صفحاتها مليئة بكل صور الانتهازية والجبروت والبطش ومن هنا كان حكم التاريخ قاسيا على هؤلاء .

---

(١) كان شمس الدين بدران يحمل رتبة عقيد وكان يعمل مديرا لمكتب المشير ورغم ذلك فقد كان اقوى شخصية فى القوات المسلحة وكانت جميع الرتب تخشاه لانه كان مسيطرا تماما على المشير وقد تمكن شمس من أن يفرض نفسه على السلطة من باب بسيط جدا : هو التسلل باعوانه تحت شعار الدفاع عن النظام واقترح على عبد الحكيم عامر ان توضع مسألة الامن فى قبضه واحدة وطبيعا كانت قبضته هو وقبلما كان شمس بدران قد استغل وجوده فى مكتب المشير ونقل الى المخابرات الحربية من يرضى عنهم من افراد دفعته أساسا . وهكذا بصورة طبيعية جدا وبلا ضجة صار أمن الجيش كله فى يده ووصل الامر بشمس بدران ان اقترح بعد الانفصال السورى على عبد الناصر ان ينشىء قوة مدرعات خاصة به تحرس بيته موهما عبد الناصر ان التقارير المؤكدة تتحدث من خطط وتدابير بانقلاب على عبد الناصر ووافق عبد الناصر وبذلك كان له اليد العليا حتى فى اصدار الاوامر لهذه الكتيبة لانه قد كونها اصلا من انصاره .

والقرار غير المفهوم فى حالة شمس بدران كان قرار تعيينه وزيرا للحربية فقد اصدر عبد الناصر هذا القرار لان سلطة شمس بدران كانت قد تضخمت جدا دون ان تقابلها مسئولية رسمية يحمل عبئها امام الراى العام وكان العلاج الوحيد هو تكليفه بالمسئولية رسميا .

لقد كان شمس ينتمى الى كتيبة من اللواء السادس ولم يكن فى هذا اللواء أحد من الضباط الاحرار نفسه عبد الناصر الى مجموعته لكى يوجهه الى تجنيد افراد من هذا اللواء ويقول محمود الجيار ان شمس كان اصلا فى مجموعة تتبع عبد الحكيم عامر كانت تضم حمدى عبيد واسماعيل فريد وزغلول عبد الرحمن ويقول محمود الجيار عن شمس بدران.« من المؤكد ان شمس بدران كان يحلم من البداية بان يركب موجة الثورة الى الحكم ويستولى عليه ... احسست بهذا اول مرة بمجرد طرد الملك فى ٢٦ يوليو فما كانت تنتهى هذه العملية بنجاح وتعود الى القاهرة حتى فوجئت به يقول لى :

هى ايه الحكاية هى خلاص اكلوها وحدهم ؟ ... كان يقصد اعضاء مجلس الثورة » .

روزا اليوسف ٥ يناير ١٩٧٦ العدد ٢٤٨١ الصفحة ١٥ ص ١١

بل لقد وصل الامر بسيطرة العقيد شمس بدران على المشير أن المشير ابدى امتعاضه عند تعيين زكريا محيى الدين بدلا من عبد الناصر عند تقديم الأخير استقالته فى ٩ يونيو سنة ١٩٦٧ وكان المشير يأمل فى تعيين شمس بدران خليفة لعبد الناصر بعد استقالته (١) كما يتضح ذلك من الحديث التالى الذى ساقه محمود الجيار فيما يرويه فى روز اليوسف العدد ٢٤٨٤ بتاريخ الاثنين ١٩ يناير ١٩٧٦ .

« كان واضحا ان عبد الناصر تحت تأثير صدمة ١٩٦٧ التى لم يكن يتوقعها وفوجئت به يقول للمشير :

احنا الاثنين ضحكنا على الشعب واحنا الاثنين لازم نمشى .

فهز المشير راسه وقال :

ونجيب . مين ؟

ما عرفش لسه ح افكر .

وساد الصمت لحظة .

ثم قال المشير :

ايه رايك فى شمس .

فقال عبد الناصر :

— افكر .

ثم استدار وخرج » (١) .

---

(١) فى ترجمة جزئية عن حياة شمس بدران جاء فى كتاب الفريق صلاح الدين الحديدى «شاهد على حرب ١٩٦٧ » دار الشروق بيروت ١٩٧٤

العقيد شمس بدران من خريجى الكلية الحربية عام ١٩٤٨ وهو من مواليد سنة ٢٩٢٩ وقد لعب دورا بارزا فى حركة الضباط وقام بعمل كبير ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ادى به بعد سنوات قليلة الى ان يعمل مديرا لمكتب القائد العام للقوات المسلحة المشير عامر وبعد فترة اصبح من اقرب المقربين اليه وقد ادى هذا القرب الى تمتعه بسلطات واسعة لا تقل كثيرا عن سلطات المشير نفسه لا فى القوات المسلحة فحسب بل فى سائر الوزارات والقطاع العام واصبح الرائد شمس بدران ثم المقدم شمس واخيرا العقيد شمس احد العمد التى ترتكز عليها القرارات الهامة المتعلقة بكبار الشخصيات وتعيينهم فى وظائف الدولة الكبرى عسكرية ومدنية »

ويواصل الفريق الحديدى كلامه عن شمس ص ٢٦ قائلا : =

والسؤال الآن ما هي خطة عمل اللجنة ؟ ذلك ما ستجيب عليه الصفحات التالية وما هي الصلاحيات المعطاة لهم .

خطة عمل اللجنة : —

حرصت على أن تكون دراستى هذه وثائقية بقدر ما أتيحت لى فرصة الاطلاع على الوثائق الخاصة باللجنة ... ومن البداية كان مفهوم الاقطاع عند اعضاء اللجنة هو الرجعية والواقع أنه كثيرا من المفاهيم السياسية اختلطت معانيها فى مصر الثورة ... فكثيرا من المفاهيم والالفاظ والشعارات دخلت قاموس السياسة المصرية دون أن تحمل معناها العلمي قط وهذا كان سببا فى نشأة اغتراب لفظى واختلاط للمفاهيم بين الجيل القديم والجيل الجديد أدى الى التصادم بعد التناقض فى الرأى والفكر * .

وفيما يلى خطة العمل التى سارت عليها اللجنة أو كان من المفروض ان تسير عليها كما جاءت عقب أول اجتماع للجنة الذى انعقد يوم الخميس ١٩ مايو سنة ١٩٦٦ (ومن الملاحظ دائما والى حدما أن اللجنة كانت تعقد كل اجتماعاتها أيام الخميس وكانت هذه الاجتماعات اسبوعيا فى الغالب).

خطة العمل للجنة تصفية الرجعية التى تقررت فى اجتماعها الاول برئاسة المشير عبد الحكيم عامر يوم الخميس الموافق ١٩ مايو سنة ١٩٦٦ .

---

* ومما لاشك فيه ان اصطلاح «مراكز القوى الذى استخدم فيما بعد النكسة يعبر تعبيرا دقيقا عن المركز الذى كان يشغله شمس بدران حتى يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧ وهو يوم تقديمه استقالته . فقد كانت كل القوى تتجمع فى النهاية فى يده وكانت علاقته بالمشير تبدو لكبار رجال الدولة أنها مبنية على الثقة الكاملة وعلى اساس اطلاق فكرة ويده دون أى قيد أو شرط فى كافة اختصاصات المشير بصفته النائب الاول لرئيس الجمهورية بالاضافة الى علاقته بالقوات المسلحة التى كان من اختصاصاته الرسمية فيها الاشراف على ادارة شئون الضباط وهى الادارة . ,

المختصة بترقيات الضباط وتنقلاتهم وتعييناتهم فى الوظائف المختلفة وادارة المخابرات الحربية وادارة الشئون العامة والتوجيه المعنوى والمباحث الجنائية العسكرية وهيئة التنظيم والادارة وما يتعلق منها بشئون الافراد والتعبئة العامة وكل ذلك جعل كبار الرتب والقادة فى القوات المسلحة يتقربون اليه بكافة الطرق ويبدون له من الولاء ما يفقدهم كرامة الرتب التى يحملونها ويحاولون الانضمام الى احدى الشلل فى القوات المسلحة . وعندما تقرر تعيينه وزيرا للحربية كان وقتئذ فى اجازة يقضيها فى أوربا .

ويفسر الفريق الحديدى نجاح شمس بدران بقوله « انه كان احد أفراد مجموعة تعمل مع المشير عرفه من معظم الافراد فيها الانتهازية أو الفساد فبدأ شمس بدران وسطها أكثر رزانة وتعقلا وأنظف سيرة وسمعة » .

ولا شك أن تاريخ القضايا السياسية فى مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سيظهر جليا الدور الهام الذى لعبه شمس بدران فيها وخاصة وانه كان يستخدم اساليبا غير انسانية .

=

الغـرض : —

تصفية نفوذ الاقطاع فى الريف المتركز فى : —

١ — ملكية او حيازة مساحة كبيرة من الارض الزراعية سواء فردية او عائلية .

٢ — الارهاب الاجرامى .

٣ — احتكار وسائل الزراعة مثل ماكينات الرى .

٤ — احتكار مراكز النفوذ فى القرية .

مبـادىء عـامة :

١ — تفكير اللجنة تفكير ثورى وكذلك ما تتخذه من اجراءات .

٢ — تبنى الدراسة على اساس الحيازة الفعلية بوجه عام على ان يكون التصرف على ضوء الواقع .

٣ — تدرس اللجنة الحلول التى لا تتوافق مع القانون لايجاد الحلول السليمه لها . (١)

٤ — يجب الا يكون النفوذ فى القرية مراكزا فى يد واحد .

=

عاق فيها حمزة البسيونى نفسه . حيث عرف شمس بدران فى اواخر حياته العامة بانه امبراطور التعذيب هو ورجاله بل لا نبالغ اذا قلنا ان حمزة البسيونى تحول الى احد رعاياه فى هذه المملكة وكان ساعداه فى عمليات التعذيب يسرى الجزار المساعد الايمن لصلاح نصر وحسن عليش الساعد الايسر له

(١) واضح أن اللجنة من البداية كانت تنوى اعطاء القانون اجازة طويلة والعجيب انه كيف يتأتى ايجاد الحلول السليمه للمشاكل اذا لم يكن هناك حلولا قانونية وكان من الافضل تعديل القوانين القاصرة اذا لم تتطابق بدلا من الخروج عليها .

ولمن يريد تفاصيل أكثر يعود الى المراجع التالية : —

أ — محكمة الثورة — الدائرة الاولى / قضية الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ المدعى العسام الاشتراكى ص ١٩ — ٢٠

ب — سنه أولى سجن / مصطفى أمين كتاب اليوم العدد ٨٩ ط ٢ ص ٢٩ .

ح — جريدة الاهـرام

د — « سنوات الهوان » ابراهيم سعدة المكتب المصرى الحديث ط ١ مايو ١٩٧٥ ص ١٦٧ .

هـ — « شاهد على حرب ١٩٦٧ » الدبق صلاح الحديدى اكتوبر ١٩٧٤ ص ٢٥ — ٢٨ .

(١) كمال البضاوى : هؤلاء الصهاينة — مكتبه اسكواير — الحمراء بيروت ٨ كانون الاول سنة ١٩٧٣ ص ٢٢٨ .

٥ — الأخذ بشدة لكل مسئول من الموظفين وغيرهم ساعد على تهريب الاراضى او اخفاء البيانات الحقيقية عن قصد او اهمال وبصدد ذلك تعطى مهلة للابلاغ عن الملكيات المهربة فى مدى شهر يطبق بعدها هذا المبدأ.

٦ — يتولى الاتحاد الاشتراكى العربى محاسبة من يرسل شكاوى كيدية او تبليغات مضللة او شخصية فى امور تدخل فى اختصاصات اللجنة.

٧ — تباشر اللجنة اعمالها فى جميع المحافظات فى وقت واحد .

٨ — يكون الاعلام والنشر لأعمال اللجنة عن طريق الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى .

خطة العمل :

١ — حصر الافراد والعائلات التى طبقت عليها قوانين الاصلاح الزراعى والقرارات الاشتراكية .

٢ — حصر ذوى النفوذ الاجرامى بغض النظر عن حيازتهم للارض .

٣ — حصر التصرفات بالبيع فى الاراضى التى طبقت عليها قوانين الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ ، سنة ١٩٦١

٤ — بحث حالات العائلات والافراد الذين طبقت عليهم القرارات الاشتراكية وحصر جميع النواحى التى يشغلها افراد العائلة سواء فى وظائفهم بالقطاع العام أو الحكومة أو المناصب الادارية فى القرى وبيان مواقفهم وصفاتهم وأعمالهم .

الطريقة :

١ — تقدم وزارة الاصلاح الزراعى للجنة حصر بأسماء من طبقت عليهم القرارات الاشتراكية وقوانين الاصلاح الزراعى .

٢ — تقدم وزارة الاصلاح الزراعى للجنة حصرا بالاراضى التى تم التصرف فيها بالبيع وفقا للمادة (٢) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١(١)

---

(١) أعتقد ان ذلك خطأ مطبعيا فالمادة (٤) من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وليس سنة ١٩٦١ هى التى تقول :

« يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكيه ما لم يستول عليه من اطيانه الزراعية على الوجه الآتى ... »

٣ — تقدم وزارة الداخلية للجنة حصرا لأسماء العائلات والأفراد ذوى النشاط الاجرامى والارهابى .

٤ — تشكل مجموعات لجمع المعلومات والبيانات والتحرى كالاتى :

(أ) المحافظ ومدير الأمن بالمحافظة .

(ب) لجان الاتحاد الاشتراكى العربى .

(ج) مجموعات من المخابرات العامة والمباحث الجنائية العسكرية على ان توضع خطة لتنظيم العمل فيما بينها .

تتولى هذه المجموعات والجهاز الادارى توضيح وتأكيد المعلومات بعد حصر الحيازة اساسا .

٥ — تنشأ مكاتب لتلقى الشكاوى والتبليغات المرسلة الى اللجنة فى كل من :

(أ) الاتحاد الاشتراكى العربى المقر الرئيسى بالقاهرة .

(ب) معسكر الحلمية .

(ج) المباحث الجنائية العسكرية .

٦ — تصب كل المعلومات فى سكرتارية اللجنة .

والى هنا تنتهى المبادىء الأساسية لخطة عمل اللجنة وبالطبع سنشعر من أول اجتماع أن أعضاء اللجنة والمشاركين فى مناقشاتها لم يتفهموا تلك القواعد جيدا فى نفس الوقت الذى سنجد هناك صراع بين جميع اجهـزة التحريات وتناقضاتها . (أي تناقضات التحريات) هذا الى جانب ان وزارة الزراعة لم تكن تملك فعلا أية بيانات او احصائيات عن حجم الحيـازات الزراعية الفعلية كما أن معظم التغيرات فى الملكيات الزراعية نادرا ما كانت تسجل فى الشهر العقاري سواء عن عمد أو عن جهل . وقد ادى كل ذلك

انظر المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى .

١ — مكتب الاصلاح الزراعى فى خمس سنوات (بيان السيد المهندس الزراعى سيد مرعى وزير الدولة للاصلاح الزراعى فى مجلس الامة فى ٥ / ٨ / ١٩٥٧) .

أما عن القانون الصادر سنة ١٩٦١ الخاص بالاصلاح الزراعى الثانى فهو يحمل رقم ١٢٧ .

الى قصور فى عمل اللجنة وجعلها تتخبط بل جعلها تعتمد بصفة رئيسية على شكاوى المواطنين والتى كثيرا ما كان بعضها وقودا حقيقيا لعمل اللجنة الا ان البعض منها كان يحمل فى طياته الحقد والكيد .

ومن الغريب انه رغم تحديد عمل اللجنة طبقا للقواعد السالفة الذكر الا انها سرعان ما خرجت عن حدود وظيفتها وصلاحيتها القانونية (ان كان هناك قانون يحكمها فعلا) فامتدت بسيطرتها ونفوذها الى الأموال الخاصة والى الملكيات غير الزراعية والى المنازل والى العربات بل ان بعض الأسر لمجرد انها كانت على علاقة ببلدان عربية غير متفقة مع سياستنا الخارجية كانت تصادر ملكيات هؤلاء المواطنين وكانوا يتجردون من الجنسية المصرية وبذا اصبحت اللجنة سوطا وسيفا مسلطا على المواطنين .

بل ورغم أن الهدف كان صريحا من تواجد اللجنة وهو تجريد أصحاب الملكيات الكبيرة من الاراضى الزائدة عن الملكية التى حددها القانون الا انه للأسف كانت الملكيات كلها تصادر وكانت تفرض الحراسات لأتفه الأمور وتقرر للاسر نفقة شهرية لا تتعدى ١ ٪ مما كانوا ينفقون .

بل كثيرا ما ثارت ونشبت الخلافات بين اعضاء اللجنة وبين الأجهزة حول مفاهيم عمل اللجنة عندما كانت تبتدع أساليب لم تعرف من قبل لتبرير اى اجراءات تتخذ .

وعقب كل اجتماع كانت تصدر عدة توصيات وقرارات دون رويه ، وكان المشير حريصا على حضور كل اجتماع وكثيرا ما استمرت مناقشات الاجتماعات ساعات طوال ومع ذلك فان اللجنة لم تعبر بصدق عن رؤيا الشعب لمفهوم الاقطاع ولم تحقق أمل الجماهير فى التطبيق العادل للعدل الاجتماعى ذلك لأن معظم العقول داخل عضوية اللجنة وان تظاهرت بأنها اشتراكية وغيورة على الفكر الاشتراكى الا انها فى واقعها وتفكيرها كانت اقطاعية وكان حرص كل عضو فى اللجنة هو تثبيت كيانات معينة واكتساب سلطات جديدة . باختصار يمكن أن نقول ان اعضاء اللجنة كانوا اكثر من باشوات الأحزاب خلال سيطرتهم على كرسى الحكم والسلطة .

وسوف نترك الوثائق تتكلم ثم نبدأ تعليقنا وسيكون منهجنا فى العرض هو ان نقول ملخص الاجتماع وما تم فيه ثم نصل الى التحليل وكان حرصنا

دائما توخى الحقيقة التاريخية من اجل مجتمعنا وحتى لا تتكرر المأساة فى حياتنا .

وقد كان أول اجتماع للجنة يتكون من الافراد الاربعة الصادر القرار لهم من المشير عامر الى جانبه وتاريخ هذا الاجتماع يوم الخميس الموافق ١٩٦٦/٥/١٩ صباحا وكان ذلك الاجتماع أهم اجتماعات اللجنة لأنه فى هذا الاجتماع وضعت أسسنا للسير بمقتضاها وهى التى عرضنا لها فى السطور السابقة وقد تقرر فى الاجتماع المذكور أن لا يقبل فى الكليات العسكرية والشرطة من له اقارب طبقت عليهم قرارات الحراسات والقوانين الاشتراكية حتى المستويات الآتيـــة :

الوالد ـــ الاخوات ـــ العم ـــ الزوجة . (١)

وفيما يلى المبادىء والتوجيهات العامة التى اتخذت : ـــ

١ ـــ يحدد تصرفات اللجنة ازاء الموضوعات المعروضة عليها :

(ا) الالتزام بالميثاق .

(ب) عدم استصدار قوانين جديدة .

٢ ـــ يجب التعرف على العناصر القيادية الصالحة للاستفادة منها فى مجالات العمل الوطنى .

٣ ـــ بعد تصفية الاقطاع فى القرى يتم اعادة تشكيل لجان الاتحاد الاشتراكى ومجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها وذلك فى مستوى المحافظـــة .

٤ ـــ تراجع حالات ضباط الشرطة والقوات المسلحة ورجال القضاء والنيابة ممن لهم أقارب حتى مستويات الدرجة الثانية ممن طبقت عليهـــم قوانين الاصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية وقرارات الحراسات للنظر فى أمرهم وتقدم مذكرة عن كل حالة .

٥ ـــ لا يقبل بالكلية العسكرية والشرطة من له أقارب طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعى والقوانين الإشتراكية وقرارات الحراســـة حتى الدرجة الثالثة .

---

(١) انظر الوثائق السرية لمحاضر اللجنة العليا لتصفية الأقطاع ـــ المحضر الاول بتـــاريخ ٦ / ٥ / ١٩٦٦

وفيما يلى المبادىء العامة والتوجيهات التى اتخذت فى الاجتماع الذى عقد بمكتب السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى يوم السبت ١٩٦٦/٥/٢٨ والصورة المعدلة التى تم الموافقة عليها فى اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع يوم الخميس الموافق ١٩٦٦/٦/٢ : —

١ — تشمل اجراءات الحراسة الارض المشاع التى يمتلك فيها الاشخاص الذين شملهم القرار رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٦ الى ان يقوم الملاك الآخرون بتقديم المستندات الرسمية الدالة على صحة تملكهم لنصيبهم من الأرض المشاع .

٢ — تقوم اللجان المشكلة بتنفيذ القرارات الجمهورية فى كل محافظة لبحث الحالات المعروضة عليها لابداء الراى فيما اذا كانت الارض المملوكة للاشخاص الذين ينطبق عليهم هذه القرارات مهربة من عدمه ولها فى سبيل ذلك أن تبحث الاعتراضات المقدمة اليها والمدعمة بالمستندات الدالة على ملكية الأرض على ان ترفع مذكرة بنتيجة بحث كل حالة الى اللجنة العليا للبت فيما يتخذ بشأنها .

٣ — يجب على لجان المحافظات ان تبلغ بعضها البعض عن المعلومات التى تظهر على الطبيعة والتى قد تؤدى الى التعرف على تهريب فى مجال اكثر من محافظة .

٤ — يتم التحرى عن الارض التى تم الصرف فيها طبقا للمادة (٤) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لضبط اى صورة من صور التلاعب والتهريب من القانون .

٥ — اذا كان المورث موضوع القرارات المشار اليها قد تصرف نهائيا فى ارضه فترفع مذكرة بالتصرفات التى تمت الى اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

٦ — يكون وضع الحراسة على الأرض وناتجها وملحقاتها من آلات ومواشى ومبانى ومخازن .

٧ — يتسلم الاصلاح الزراعى كافة الاراضى التى على ذمة الاشخاص موضوع القرار لادارتها وزراعتها الى ان يتم البحث القانونى عن المستحقين .

٨ — فى حالة ما اذا كانت الأرض مؤجرة بموجب عقد مشاركة تحرر للمستأجرين عقود مقابل ايجار يوازى سبعة أمثال الضريبة وكذلك الحال بالنسبة للمستأجرين بدون عقد .

٩ — يستمر الموظفون والخولة والخفراء والعمال فى اعمالهم وتصرف لهم مرتباتهم .

٩ — تشمل الحراسة كافة ممتلكات واموال ورثة من طبق عليهم القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٦ ما لم يكن منصوصا بالقرار على أن (فرض الحراسة فى حدود ما آل اليهم بالميراث) فتقتصر الاجراءات على القدر الذى آل اليهم من المورث المخالف لقوانين الاصلاح الزراعى .

وفيما يلى توجيهات وتعليمات خاصة بحالات فرض الحراسة على المنازل :

اولا — بالنسبة للمنازل خارج القاهرة والاسكندرية ومدينة الجيزة :

ا — تجرد محتويات المنازل بواسطة اللجان المختصة ويتم التصرف فيها كالآتى :

(ا) تسلم المنازل التى يسكنها من فرضت عليهم الحراسة بعد جرد محتوياتها بموجب الكشوف اللازمة ولحين صدور تعليمات بترحيل من يُرى ترحيله منهم وينبه عليهم بعدم التصرف فيها .

(ب) تجرد المنازل التى لا يقيم فيها اصحابها وتقفل بعد تجميعها بالجمع الاحمر ويعين الحرس اللازم من الشرطة .

(ج) لا تفتش المنازل اذا ثبت تأجيرها وكذلك لا تحصر محتوياتها الا فى حالة تأجيرها مفروشة حيث تؤخذ صورة من عقد الايجار وكشف بمحتويات الشقة وتسلم للمستأجر بايصال وينبه على المستأجرين بخطاب رسمى يفيد ضرورة توريد الايجار للحراسة العامة بخزينة المحافظة .

ثانيا — بالنسبة المنازل الموجودة بالقاهرة والاسكندرية ومدينة الجيزة :

١ — تترك المنازل التى يقطنها الاشخاص الموضوعين تحت الحراسة بعد التعرف على مكانها دون اى اجراء ويعد كشف بعناوينها .

٢ — تحصر المنازل المغلقة والغير مسكونة وتخطر اللجنة العليا لتقرير ما يتخذ بشأنها .

٣ — يسرى على المنازل المؤجرة ما يسرى على نفس الحالات الواردة بالبند أولا فقرة ج .

ثالثـا ــ بالنسبة للمواشي :

١ ــ تسلم المواشي اللازمة لخدمة الأرض للاصلاح الزراعي وما زاد عن ذلك يسلم الى مؤسسة تنمية الأراضي المستصلحة وتسلم المواشي الخاصة بالتربية لمؤسسة اللحوم كما تتسلم الهيئة الزراعية الخيول العربية وخيول السباق .

رابعـا ــ المحال التجارية والمصانع والمخازن :

١ ــ تخضع جميع المحال التجارية والمصانع والمخازن للحراسة كقاعدة عامة ويرسل بيان عن حالة كل منشأة الى اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

خامسـا ــ السيارات :

الأسرة التي لها اكثر من سيارة مسجلة باسم رب الأسرة تترك لها سيارة واحدة فقط ويمكن ترك سيارة لكل من : ــ

١ ــ الاب ــ الابن المتزوج ــ الزوجة غير المقيمة مع زوجها ــ الابنة المتزوجة ــ بشرط أن تكون السيارة مسجلة باسم كل منهم .

على أن تحصر السيارات وتسلم بايصال واقرار بعدم التصرف فيها .

٢ ــ تسلم سيارات الركوب أجره وملاكي الى الشرطة الاقطاعية اقصد الشرطة العسكرية الى أن تقرر اللجنة ما يتخذ في شأنها على ضوء ما يقتضيه الصالح العام .

٣ ــ اللوريات التي لا تخدم الزراعة واللوريات الخاصة بشركات النقل تسلم جميعها الى الجمعية التعاونية للنقل بالمحافظة .

سادسا ــ الملابس :

لاتدخل الملابس في عمليات الجرد وينفذ هذا المبدأ بالنسبة للحالات التي تبت في هذا الشأن .

سابعـا ــ المصوغات والنقود :

١ ــ المصوغات التي توجد بالمنازل الكائنة خارج نطاق القاهرة والاسكندرية ومدينة الجيزة والتي يقيم بها اصحابها تجرد وتوصف وتسلم لأصحابها دون التعرض للمصاغ الملبوس في أيدي اصحابه سواء الزوجة او البنات او الأولاد .

٢ — يعاد جميع المصاغ الذى تم الاستيلاء عليه الى اصحابه بموجب محضر تسليم وتسلم على أن توافى سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بصورة من كل محضر .

٣ — يسمح لكل اسرة بمبلغ ٥٠ جنيها من النقود التي تعثر عليها اللجنة بمحل الاقامة وما زاد عن ذلك يستولى عليه .

اما عن موضوع ترحيل الموضوعين تحت الحراسة الى خارج مناطق اقامتهم فقد تقرر بالنسبة لهم ما يلي :

١ — على اثر صدور قرار تحديد اقامة الاشخاص الذين فرضت عليهم الحراسة يراعي الآتي :

١ — تحديد الاقامة معناه الا يغادر الشخص المدينة التى اختار اقامته فيها (القاهرة ومدينة الجيزة) .

(ب) من له محل اقامة فى القاهرة او مدينة الجيزة أو الاسكندرية يرحل اليها فورا مع باقى افراد أسرته المقيمين معه ولو لم ينص قرار فرض الحراسة عليهم مع تسليم محل اقامته بالريف الذى يعتبر مسكنا خاليا بمغادرته له .

٢ — تحدد اقامة من ليس له محل سكن فى القاهرة او الاسكندرية أو مدينة الجيزة فى مسكنه الحالى بالقرية ويوضع عليه حرس من شرطة المحافظة وليس من المراكز او القرية وذلك لحين البت فى أمر ترحيله .

٣ — تحدد اقامة من له سكن فى عاصمة المحافظة وليس له سكن فى القاهرة او الاسكندرية أو مدينة الجيزة فى مسكنه فى عاصمة المحافظة ويوضع عليه حرس من شرطة المحافظة وذلك لحين البت فى أمر ترحيله .

٤ — يتنبه على الشخص الذى تم ترحيله بأن يقيم فى المسكن الذى حدده للسلطات المختصة على ان يقوم باخطار قسم الشرطة التابع له محل

٥ — يسمح للشخص المرحل ان يصحب معه بعض او كل المنقولات اللازمة لمعيشته بعد اثباتها بمعرفة اللجان الخاصة على ان يقوم بتسليم باقى المنقولات قبل ترحيله .

٦ — تحصر جميع مديونيات الاشخاص اللذين يخضعون لاختصاصات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع خاصة ما يتعلق ببنك التسليف والبنوك الأخرى وتذكر هذه المديونيات ضمن التقارير المرسلة عن كل حالة .

ومهما حاولنا فلن نقرر الواقع ذلك، ان الكثير من هذه البنود قد استغل لصالح مراكز القوى وفوق ذلك كثيرا ما نهبت وسرقت مصوغات ، واستولى على نقود ويكفى أن نعود بالتحليل للبنود رقم ١ ، ٢ وثانيا فقرة ب وبعد ذلك ... الخ لندرك الى أى مدى كانت هذه البنود فى حالة تسيب كامل وقد مكنت الكثير من اعضاء اللجنة ان يصبحوا بين يوم وليلة اغنياء يسكنون العمارات الفخمة والفيلات بل وفوق ذلك يقتنون من أشياء ثمينه عثروا عليها خلال جردهم منازل من فرضت عليهم الحراسة ولو نظرنا الى البند الخاص بسيارات الركوب لامكننا ادراك كيف كانت توزع السيارات الملاكى على رجال السلطة الممثله فى الشرطة العسكرية فى ذلك الوقت وزعيمها الفعلى شمس بدران .

ثم تضع اللجنة مجموعة من التوجيهات العامة والمبادىء الواجب تطبيقها نلخصها فيما يلى : —

١ — جميع هذه الاجراءات والمبادىء العامة والتوجيهات تتعلق أساسا عمن طبق عليهم القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٦ (وعددهم ٨٨ حالة) .

٢ — تتكون العائلة من الزوج والزوجة (او الزوجات) والاولاد القصر والبالغين .

٣ — لاتسرى أحكام القرار الجمهورى السابق ذكره على :

(أ) زوج من طبق عليها قرار الحراسة بصفة اصلية .

(ب) زوج الابنه أو زوجة الابن او اولادهما .

٤ — اذا توفى المورث موضوع القرار الجمهورى سالف الذكر عن ورثة او احفاد لم ينص عليهم قرار الحراسة مباشرة تعرض حالاتهم على اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

٥ — لا يصرح للأشخاص الذين شملتهم قرارات الحراسة وتحديد الاقامة والذين يمثلون حالات بحث اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بمغادرة الجمهورية وتتخذ فورا اجراءات ادراجهم بقوائم الممنوعين من السفر للخارج حتى يصدر توجيه من السيد رئيس الجمهورية عن تحديد الجهة المختصة بمنح تراخيص السفر لهم .

٦ — بعد اتمام اجراءات فرض الحراسة على الحالات التى شملها القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٦ يرسل موقف كل حالة بعد استيفائها الى السيد نائب رئيس الوزراء للاصلاح الزراعى وصورة لسكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

٧ — جميع الاجراءات سالفة الذكر تطبق من الآن فصاعدا على ان يبقى ما تم تنفيذه من اجراءات على ما هو عليه لحين صدور تعليمات فى شأنه .

٨ — تخطر اللجنة العليا لتصفية الأقطاع بنتيجة تصرفات لجان الحراسة والنتائج التى أسفر عنها تطبيق القرار الجمهورى السالف الذكر وذلك من خلال سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

٩ — محظور اجراء تفتيش للاشخاص عند تطبيق الاجراءات .

١٠ — اذا وجدت أى لجنة من اللجان عند قيامها بتنفيذ الاجراءات المطلوبة موقفا انسانيا يتطلب اجراء خاصا توقف اللجنة اجراءات التنفيذ وترفع مذكرة مفصلة عاجلة من الحالة الى اللجنة العايا لتصفية الاقطاع لاصدار تعليماتها فى هذا الشأن .

١١ — يكون الاتصال مباشرة فى الحالات العاجلة بالسيد / على صبرى أمين عام الاتحاد الاشتراكى العربى لتقرير ما يتبع بشأنها .

ومن خلال كل هذه التوجيهات والمبادئ العامة سوف نستعرض ونحلل ما جاء فى محاضر اللجنة العليا ومدى مطابقتها لمبادئها ومدى انحرافها وخروجها عن الخط المقرر لها وذلك هو موضوع الفصل الثالث .

الفصل الثالث

حول المحاضر السرية لاجتماعات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وما دار فيها من مناقشات

على ما اعتقد يعتبر تلمى اول من تعرض لهذه المحاضر السرية ولذلك فانى حريص فى هذا الفصل على ان اجعل الوثائق تتكلم اكثر مما يتكلم لسانى او يكتب قلمى او يحلل عقلى .. حرصت على هذا حتى لا اتجنى على احد فمن افكارهم اترك للتاريخ ان يحكم عليهم ولـكن هذا لم يمنعنى من التعليق فى بعض الأحيان — ولـكن عندما يكون التعليق ضروريا — ذلك لايمانى بأن نظريات البحث التاريخى اصبحت فى النصف الثانى من القرن العشرين تتسم بالاعتماد على الوثائق جنبا الى جنب مع النظرة التحليلية .

عقدت اللجنة بعد اعلان تشكيلها حوالى ٣٥ اجتماعا . بمعدل اربعة اجتماعات شهرية وكانت معظم الاجتماعات تعقد صباح الخميس من كـل اسبوع وخصص للمشير دور فى مبنى الاتحاد الاشتراكى بالامانة العامة على النيل بميدان التحرير تجاه الهيلتون وكانت غرف الاجتماعات رائعة التأثيث ومكيفة الهواء ولم يتخلف المشير عن اى اجتماع .

وكانت هناك لجنة فرعية رؤى تكوينها وذلك لتقوم هى باعداد جدول الاعمال للجنة العليا وهذه اللجنة كانت تتكون من : —

عباس رضوان ، عبد المحسن ابو النور ، كمال الحنـــاوى ، عبد الحميد غازى ، عبد المجيد شديد وكانت هذه اللجنة عادة ما تعقـــد اجتماعاتها فى اليوم السابق على اجتماع اللجنة العليا وكان من حق اللجنة الفرعية استدعاء من تراه لمناقشته على اساس ان تجهز الموضوعات لوضع القرار من جانب اللجنة العليا دون مؤده الى الدخول فى تفصيلات فرعيـــة وقد اتفق على سير العمل داخل هذه اللجنة الفرعية كالآتى : —

١ — تعرض الموضوعات جميعها على اللجنة الفرعية تمهيدا لعرضها على اللجنة العليـــا .

٢ — النظر اذا ما كانت هناك موضوعات تحتاج الى استيفـــاء من جهات اخرى فتحال الى الأجهزة المختصـــة لـــكى تتأكد من المعلومات الواردة بالتقارير أو تحتاج الى احالتها الى مكتب فنى يمثل فيه الاصـــلاح الزراعى لدراسة الموقف والبيانات المقدمة .

٣ — اذا كانت هناك موضوعات خاصة بتهريب اراضى تناقش اولا

فى اللجنة الفرعية بمعنى انه اذا جاء تقرير ما من المحافظة او الاتحاد الاشتراكى أو جهات البحث حسب نوع التقرير الموجود على اساس ان هناك موضوعات تحتاج للجميع لتعطى صورة عامة عن الموقف فى جميع المحافظات وحدد ثلاث موضوعات فى هذا المجال :ـ

(أ) الحيازات والتلاعب فيها او عدم دقتها .

(ب) النفوذ .

(ج) التهريب .

وسوف نستعرض هذه الاجتماعات وذلك بهدف دراسة المناقشات ومعرفة نوعيه الأشخاص التى كانت تحكم مصر ووضعت فى اخطر جهاز لتخطيط تاريخنا الاجتماعى وتطهير مجتمع الريف وتصفية الصراع الطبقى بأسلوب سلمى .

لقد كان الهدف فى حد ذاته نبيلا ولكن اسلوب العمل لم يكن عادلا . وطريقة التنفيذ كانت ظالمة ... ولم يتحقق شىء مما هدفت اليه اللجنة بل لقد زادت الاحقاد وفقد الشعب كل شىء وجبهة واحدة هى التى استفادت هذه الجبهة هى جبهة مراكز القوى ، وقد ظلم التاريخ اشخاصا كثيرين ممن عملوا فى هذه اللجنة وذلك لأن المناقشات الديموقراطية قد كفلت حقا فى اللجنة الا ان القرار كان معد سلفا . وكانت قلة هى التى تسيطر على هذه اللجنة ولم يكن موقف المشير الا موقف الحكم الذى يراقب اللاعبين .. كان دائما يتفرج على ما يحدث .. وكثيرا ما كان يضلل .. تلك هى الحقيقة المرة .

ولقد خرجت اللجنة على كل ما خطط لها بل لقد انتهز البعض فرصة عضويته فى اللجنة او فرصة حضوره احدى جلساتها وكان يتقدم متطوعا بكشوف كان يريد التخلص منه فى مجال منافس له ... بحق كانت اللجنة تمثل لجان الثورات التى قامت فى القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين وتريد تصفية الجو السياسى لها وازاحة خصومها ولم تحترم اللجنة قرار تشكيلها ولم تحافظ على الاعمال المنوطة بها بل خرجت على حدود اختصاصها

لقد اخذت اللجنة بمبدا ان الاشخاص الذين يشغلون مراكز رئيسية او قيادية فى اماكن حساسة ويمتون الى من فرضت عليهم الحراسة بقرابة من الدرجة الثانية بأن يبعدوا عن هذه الاماكن ومع ذلك فان هذه القرابة وصلت فى بعض الأحيان الى الدرجة الرابعة .

وكانت الاعتقالات تتم دون انتظار القرار الجمهورى الخاص بذلك ولعلى هنا ابرىء عبد الناصر من اولئك الذين يحاولون القول ان كل شيء كان يتم تحت سمعه وبصره (١) .

ومن المهم ان نأتى بالحوار التالى وهو صورة منقولة من محضر اجتماع اللجنة العليا يوم ١٩٦٦/٧/٦ ص ٢٠/١٩ لندلل على قولنا حتى لا يؤخذ على محمل التجنى أو الافتراء على التاريخ : — (٢) .

السيد / يوسف حافظ : —

— بالنسبة للأفراد الذين امرتم سيادتكم باعتقالهم الى ان يثبت اجرامهم من عدمه فقد ثبت ان لهم نشاطا اجراميا ومطلوب اصدار قرار جمهورى باعتقالهم .

فيرد السيد المشير قائلا :

— يعتقلون دون انتظار جمهورى .

---

(١) ومع ذلك لا يجب أن نعفى عبد الناصر من مسئولية متابعة اعمال هذه اللجنة وإن كانت واقعية السياسة المصرية المبنية فى ذلك الوقت على العاطفة والصداقة جعلته يثق فى رفيق حياته المشير عامر ويسند اليه مهمه هذا العمل ولكن من هم حول المشير كان لهم دائما الرأى الاخير .

(٢) عقد هذا الاجتماع برئاسة المشير ومحضر الجلسة مثبت فى جزءين الجزء الاول من ١٣٠ صفحة والجزء الثانى مائة وواحد صفحة وسيأتى تفصيل هذه الاجتماعات فى الصفحات القادمة من الكتاب وقد حضر الاجتماع الى جانب أعضاء اللجنة الاصليين الاتى اسماءهم :

محمد شكرى حافظ — مصطفى كمال حمدى — حسن خليل — يوسف حافظ — عبد المحسن ابو النور — شعراوى جمعة — حسن عبد الفتاح — عبد الخالق شوقى — حسن كفافى — على صبرى — عبد الحميد غازى — عباس رضوان — كمال الدين الحناوى — سامى شرف — نبيل دكرورى — رشاد نافع — سعد عبد الكريم — محمد عبد الفتاح أبو الفضل — رياض ابراهيم — عبد المجيد شديد — محمود طنطاوى — عبد العزيز المقدم — صلاح نصر — حسن طلعت — مسعد التميمى — محمد أحمد صادق — ابراهيم مخيمر (ممثل الحراسة العامة بصفته الحارس العام) محمد مازن شرف — محمد العروسى — مختار عمر — محيى الدين العشماوى .

ويجيب يوسف حافظ :

— هم معتقلون فعلا وعددهم ٢١ فردا .

ولا داعى للتعليق على هذه الفقرة من الاجتماع ويترك للقارىء الذكى استنتاج ما يعن له من استنتاجات فحتى انتظار أمر النائب الاول لرئيس الجمهورية بالاعتقال لم يكن فى الحسبان لان الاعتقال تم فعلا دون أوامر احد الأ المتربعين على عرش مراكز القوى .

ولو حاولنا رسم المهزلة بصورة اكثر توضيحا فاننا نسوق هذا الحوار مرة اخرى من نفس الاجتماع :

السيد / حسن عبد الفتــاح .

— من عائلة الفقى الغير خاضعين للحراسة طالب بالكلية الحربية .

السيد المشير :

— طالب الكلية الحربية لابد وانه قد فصل .

السيد / رياض ابراهيم :

— بالنسبة لهذا الطالب افدنا انه من عائلة اخرى غير عائلة الفقى الاقطاعية بالمنوفية .

السيد / محمد احمد صادق :

— طالب الكلية الحربية هو من عائلة الفقى الاقطاعية فعلا ودرجة قرابته بصلاح الفقى هى من الدرجة الثالثة وهذا الطالب قد تم فصله من الكلية الحربية منذ عشرين يوما .

السيد / رياض ابراهيم :

— لقد قمت بالتحرى عن هذا الطالب بنفسى ووجدت انه ليس من افراد عائلة الفقى الاقطاعية وقد ارسلت صورة من التقرير الى المباحث العسكرية .

السيد / محمد احمد صادق :

— ربما تقصد طالبا آخر غير الطالب المفصول .

وانتهى الموقف بفصل الطالب دون ذنب جناه سوى أن اسمه مشابه لاسم عائلة الفقى التى اتهمت فى قضية كمشيش ولم يراع مستقبل مواطن رغم أنه ثبت فيما بعد ان الكثير من قضية الفقى كان ملفقا ولم يكن لـه اساسا من الصحة وانما اتخذت هذه القضية كذريعة معينه لصالح مراكز القـوى . (١) .

وكثيراً ما اتخذت اللجنة توصيات ظالمة ضد ضباط القوات المسلحة الأكفاء وضد ضباط البوليس ولم يكن لهم ذنب الا أن بعض اقاربهم أو من يمثلون اليهم بصلة أو قرابة طبقت عليهم الحراسة أو قوانين الاصـلاح الزراعى نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، الضابط على رحمي زوج السيدة ميرفت التلاوى من عائلة التلاوى ورغم أن بعض أعضاء اللجنـة إكدوا ان التحريات عنه حسنه وانه ضابط كفء الا ان القرار صدر بنقله إلى وظيفة مدنيـة (٢) .

---

(١) ويلاحظ ان :

الاجتماع ضم أعضاء اللجنة الاصلية واعضاء اللجنة الفرعية الى جانب من كان يحتاجهم الامر للمناقشة من رؤساء شعبة البحث الجنائى او الشرطة العسكرية وامناء الاتحـاد الاشتراكي العربى للمحافظات التى تناقش بعض حالاتها .»

انظـر وثائق قصر القبـة : ـ

اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع يوم الخميس الموافق ١٩٦٦/٦/٢ / سرى جدا رقم ٣ ، ٦ ، ٦٠٢

(٢) جاء فى كتاب سنوات عصيبه (ذكريات نائب عام) للاستاذ المستشار محمد عبد السلام ط ١ أبريل سنة ١٩٧٥ ص ١٤٥ وما بعدها :

أن المشير عامر اتصل بالنائب العام وابدى اهتمامه بأن القتيل صلاح حسين كـان صديقا شخصيا لاحد اصهار المشير ـ اى ان القتيل لم يكن غلاها كما ادعت مراكز القوى فى ذاك الوقت ـ واثبت النائب العام الذى انتقل مع اللواء محمود المراكبى مدير أمـن بوزارة الداخلية ليشرف بنفسه على التحقيق أن القتل تم لدوافع شخصية بحته وأنه لا صله له بالاقطاع وأن التحقيق لم يوصل الى ادلة جديه ومن ثم أصدر النائب العام أمـره بالافراج عن المشتبه فيهم ولكن للاسف صدرت اوامر جمهورية باعتقال من افرجت النيابة عنهم وغيرهم من المتهمين والشهود وبدات مراكز القوى تطالب بالمحاكمة العسكرية وعرض الامر على مجلس الوزراء وتبنى الدكتور محمد حلمى مراد وزير التربية والتعليم آنذاك الرأى القائل بالمحاكمة العادية بينما يتولى عميل السلطة (صاحب مذبحة القضاة) وزير العدل فى ذلك الوقت محمد أبو نصير الرأى القائل بالمحكمة العسكرية ارضاء للسـادة اعضاء مراكز القوى الذين وجدوا فى قضية كمشيش فرصة لمزيد من السلطـة فاعيدت الاوراق الى النيابة العامة وبدات تحقيقا جديدا ويبدو ان جو الذعر والتعذيب جعل الاعترافات تتوالى ، ومن هنا كانت هذه القضية هى الوسيلة التى اتخذت لتشكيل ما سمى بلجنـة الاقطاع التى نحن بصددها وكانت هذه اللجنة هى الوسيلة للاعتقالات والحراسات .

ومن العجيب ان نرى احد موظفى القطاع العام يرفع قضية ضد شركته ويكسبها على أساس صرف مرتبه ولكن لجنة تصفية الاقطاع تقرر انه اما ان يتنازل هذا الموظف عن قضيته او أن يوضع تحت الحراسة .

بل لقد وصل الامر فى كثير من الاجتماعات ان اللجنة كانت تضع قواعد ثم تنقضها وقد اعترض الكثير من داخل اعضاء اللجنة على أسلوب عملهـا .

« ففى اجتماع ١٩٦٦/٧/٦ (الجـزء الاول) ص ٥٣ نجد عباس رضوان يعترض على طريقة العمل » :

« لى ملاحظة بالنسبة لطريقة العمل فان الموضوعات التى تعرض حاليا على اللجنة الفرعية تاتى من جهات فردية اى من جهة واحدة ونحن نستعجل الجهات الاخرى لارسال تقاريرها وبالنسبة للاراضى بالذات يوجد تعارض بين راى اجهزة البحث وبين راى الاصلاح الزراعى من ناحية قيمة المستند او قيمة دليل الاثبات ... وارى ابتداء من هذه الجلسة أن تحال تقارير البحث الى لجنة فنيين الاصلاح الزراعى يكون اتصالها مباشرا بأجهزة البحث لتستوفى البيانات او تتاكد المعلومات » .

وفى اجتماع الخميس الموافق ١٩٦٦/٦/٢ جاء فى البند الخامس من قرارات هذا الاجتماع ما يؤكد ان هناك معلومات خاطئة ترد للجنة : ـــ

« يعتبر كل جهاز من الاجهزة الادارية مسئولا عن صحة المعلومات والبيانات التى يقدمها وسيؤاخذ كل من يخفى المعلومات او يسعى لتضليلها »

وفى هذا الاجتماع أسند لعلى صبرى عملية عقد مؤتمر للمحافظين ومديرى الأمن وامناء الاتحاد الاشتراكى والمسئولين عن التنفيذ بين القوات المسلحة والشرطة العسكرية وذلك لتوحيد نظام العمل وبحث المشاكل التى تعترض التنفيذ وايجاد حلول لها وتيسير اعمال اللجان وكان ذلك القرار يعطى لعلى صبرى سلطات واسعة ولا مثيل لها .

وقد اشتم عبد الحكيم عامر فى اجتماع ١٩٦٦/٦/٢ ان فصل مجموعة من العمد والمشايخ قد تم بطريقة تعسفية لم يحدث مثيلا لها ايام صدقى .

باشـــا فأمر بأن يوقف تنفيذ اجراءات الفصل التى تتخذها وزارة الداخلية فى شأن العمد والمشايخ وذلك ما لم تكن قد ابلغت للتنفيذ وهذه العبـــارة الاخيرة تؤكد أن هناك بعض اجراءات اتخذت ضد بعض العمد والمشايخ ودون أن يكون للجنة العليا يد فيها ووضح من مناقشات هذا الاجتـماع السالف الذكر ان هناك تلاعب وانحـــراف من جانب القائمين على تنفيـــذ قوانين الحراسة لذا جاء فى البند التاسع من هذا الاجتماع :

« يتقدم السيد / عبد الحميد خليل غازى تقريراً عن حالات الانحراف التى تحدث من بعض المختارين بحكم وظائفهم من أعضاء لجـــان تنفيـــذ قرارات فرض الحراسة ومن يثبت فى حقـــه اى انحراف يؤخذ بالجـــزاء الرادع » .

وفى اجتماع ١٩٦٦/٦/١١ جاء فى البند الرابع ما يؤكـــد أن هنـــاك انحراف فى أعمال اللجنة من أعمال بعض الموظفين المسئولين عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالاشخاص الذين تجرى التحريات فى شأنهم وقد رأت اللجنة ان تحول هذه الحالات الى عبد المحسن ابو النـــور ــ نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى فى ذلك الوقت ــ ليتولى بحثها ولم تثبت نتائج هذا البحث بل ولم يأت ذكرها أو اصلاح الحالات التى تكون قد نفذت عليهـــا ــ نتيجة اخطاء فى البحث ــ عملية الحراسة ،وفى هذا الاجتماع أيضا اقتراح تكوين لجنة برئاسة على صبرى وعضوية عباس رضوان وعبد المحسن أبو النور ويوسف حافظ وذلك لبحث حالات العمد والمشـــايخ الذين شملتهم اجراءات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع او شملت احـــد أقربائهم واقتراح ما يتخذ فى شأنهم من اجراءات كما تقرر أن تقوم نفس اللجنة ببحث حالات موظفى الدولة والقطاع العام الذين شملتهم هذه الاجراءات » (١)

---

(١) وقد جاء فى قرارات هذه اللجنة بعد عقد اجتماعاتها ما يلى :

لايجوز بقاء احد ممن تشملهم قرارات الحراسة او تحديد الاقامة بناء على قرارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بالقوات المسلحة او الشرطة او القضاء او السلك السياسى ويمنحون اجازة مفتوحة الى حين البت فى أمرهم ، وبالنسبة للمجندين والمتطوعين فى القوات المسلحة وطلبة الكليات العسكرية فيرفدون من الخدمة وبالنسبة لموظفى الدولة (الحكومة والقطاع العام) فيما عدا المذكورين فى البند السابق تخطر وزارتهم لنقلهم لوظائف غير رئيسية وليس بها اتصال بالجماهير وتخطر الوزارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع باقتراحات الوظائف التى ينقلون اليها على الا ينقلوا منها ولا يرقوا الا بعد الرجوع =

وقد تكونت لجنة اخرى منبثقة من اللجنة العليا لتصفية الإقطاع هي لجنة تصفية الرجعية ومن هذه اللجنة الاخري (لجنة تصفية الرجعية) انبثقت لجنتان فرعيتان للمرور على المحافظات كانت تجتمع بالمحافظين وامناء الاتحاد الاشتراكي ومديرى الامن لدراسة حالات من طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعى . (١)

وفى اعتقادنا أن هذه اللجنة الفرعية الأخيرة (والتى انقسمت فى حقيقتها الي لجنتين) ثم لجنة تصفية الرجعية في داخل القطاع العام ثم نفس اللجنة الفرعية الاساسية والتي كانت بمثابة سكرتارية للجنة العليا الأم ... كل هذه اللجان الفرعية كانت تتمتع بسلطات فوق القانون وكثيرا ما كانت تخرج عن نطاق وظيفتها واذا اضفنا انه كان لكل محافظة لجنة عليا لتصفية الاقطاع كان يسيطر عليها جهاز المخابرات فى المحافظة ثم المكتب التنفيذي ، واذا ما علمنا أن هذه اللجان الفرعية كانت تتنافس فيما بينها وتتسابق في عرض فرض الحراسات بل وفوق ذلك أن هذه

الى اللجنة العليا فى ذلك وتوافى اللجنة العليا بتقارير عن كل ثلاثة شهور من وزارتهم ومن المباحث العامة وتعتبر هذه الاجراءات مؤقته لحين البت فى موضوع موظفى الحكومة والقطاع العام نهائيا كما وافقت اللجنة المذكورة على فصل العمد والمشايخ من اقارب من طبقت عليهم القرارات والذين رأت وزارة الداخلية فصلهم من وظائفهم على أن يتبع الاتى :

أ — يحل المشايخ محل العمد المفصولين .

ب — يخطر السيد يوسف حافظ نائب وزير الداخلية السيد كمال الدين الحناوى عضو الامانة العامة بالاماكن التى لا يوجد بها مشايخ لاجراء بحث عنهما ولترشيح رئيس القرية للقيام باعمال العمدة الي جانب عمله أو المشرف الزراعي .

(١) كانت لجنة محافظات الوجه البحرى مشكلة من الاتى اسماؤهم : —

عبد المحسن ابو النور

أحمد حمدى عبيد

كمال الدين الحناوى

عبد الحميد غازى

ويضاف لها ضابط من القوات المسلحة .

أما عن لجنة الوجه القبلى فقد كانت مشكلة من :

عباس رضوان

محمد عبد الفتاح ابو الفضل .

عبد المجيد شديد

ويضاف لها ضابط من القوات المسلحة .

ومنح لكل لجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة به من الامناء المساعدين بالاتحاد الاشتراكى العربى .

اللجان الفرعية اعتمدت على مراكز للمعلومات بعيدة عن الواقع بدليل انه في بعض حالات تصفية الاقطاع كنا نجد التحريات تثبت ان لديهــا ملكية معينه من الأراضي ثم بالمعاينه على الطبيعة وجد ان الواقع ينقص كثيرا عن التحريات (١) .

والرسم البيانى التــالى هو الذى تخيلته لتركيب اللجنــة العليــا وملحقاتهــا : ـــ

اللجنــة العليــا لتصفيــة الاقطــاع السكرتارية

اللجنـــة الفرعيـــة

لجنة تصفية الاقطاع الادارى — لجنة تصفية الرجعية

لجــان المحافظــات لتصفية الاقطــاع

لجنة العمد والمشــايخ	لجنة القطاع العــام	لجنة محافظات الوجه البحرى	لجنة محافظات الوجه القبلى

وفى ظل لجنة تصفية الاقطاع كان من حق سامى شرف والذى كــان خلال هذا التاريخ يشغل منصب سكرتير الرئيس جمال عبد الناصر لشئون المعلومات ان يعد مشروعات القرارات الجمهــورية دون أن تعــرض على الرئيس .. وهذا الحق وضعه سامى شرف لنفسه وكانت مراكز القوى قادرة ان تستصدر ما تراه ضروريا لها ولحمايتها وحماية اساليبها لتحقيق مآربها من خلال سامى شرف هذا .

ولنعود مرة اخرى الى المحاضر السرية لنعرف ماذا كــان يدور من وراء الكواليس ... فقد جاء فى اجتماع لجنة تصفية الرجعيــة فى يــوم الاثنين ١٩٦٦/٥/٢٣ قرارات غريبه من هذه القرارات :

---

(١) مثال حالة السيدة / خديجة عبد الحميد على شريف وسياتى ذكرها فى الصفحات القادمة بالتفصيل . .

انظــر :

المحاضر السرية للجنة العليا لتصفية الأقطاع / محضر اجتماع ١٩٦٦/٦/٢ .

محضر اجتماع ١٩٦٦/٧/٦ .

محضر اجتماع ١٩٦٦/٧/١٣ .

وثائق قصر القبة وعابدين تحت رقم ٢٠٦ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ سرى جدا .

١ — يستبعد من طبق عليه التهريب من تطبيق هذه القوانين (قوانين الاصلاح الزراعى الاول والثانى ووضع تحت الحراسة من الريف على ان يسمح له بالاقامة فى القاهرة والاسكندرية وتستولى المحافظة على مسكن من يطبق عليه هذا القرار ويتم التصرف فيه بمعـرفة لجنة مشـكلة من الاتحاد الاشتراكى العربى والمحافظة .

وفى حالة صدور القرار الجمهورى لا ينشر عنه الا عند بدء التنفيـذ.

والسؤال الان لمـاذا ؟ ... والاجابة ؟ حتى يسهل نهب وسرقة هـذه المساكن لانه لم تكن تعنى مصادرة الارض فى حد ذاتها الا هدفا بسيطا وانما كان الى جانب ذلك هناك عملية انقضاض على كل ما اقتناه هؤلاء الذين طبقت عليهم الحراسة .

ولقد كان للشرطة العسكرية دور كبير فى تنفيـذ اجـراءات فرض الحراسة واستلام مساكن من ثبت عليه التهريب وابعاده عن الريف .

ومن السخرية ان نقرأ ضمن قرارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى احدى جلساتها قرارا بتشكيل لجنة تحت اشراف السيـد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى لبحث موضوع اعادة تسجيل الاراضى الزراعيـة بعد اجراء مسح شامل على مستوى الجمهورية على أن يمثل فيها وزارات العدل والخزانة ولو تم هذا الاجراء لادت اللجنة اكبر خدمة لمصر فى تاريخها الاقتصادى المعاصر حيث انه حتى الآن لم تقم اى وزارة للزراعة بعمليـة مسح فعلية لمساحة الاراضى الزراعية وتصنيف ملكيتها على الواقع والطبيعة لان السجل العقارى لا يمثل واقع الملكية الزراعيـة فى مصر ولا حقيقـة المساحة .

ولكن هذا القرار لم ينفذ لانه لو نفذ لكشف الكثير مما هو فى حيازه الكبار ممن كانوا يطبقون قوانين وقرارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

ويتضح ظلم اللجنة للمواطنين بأن المفروض أن تصادر الملكية التى ثبت تهريبها فعلا وتفرض عقوبة مناسبة لعمليات التهريب هذه اما انتزاع الملكية بأكملها فهذا شيء لا يرضاه ضمير ولا تسكت عنه عدالة السماء ولم يرد أصلا ضمن بنود وقواعد عمل اللجنـة .

نعم نحن نتسائل هل من كان يملك اطيان قبل تطبيق القانون وقدم عنها اقرارات وترك الحكومة تستولى على الزيادة .. هل يعتبر مجرما أو متهربا ومن اجل ذلك تعاقب اسرته وتوصد السبل امام ابنائه ويحرمون من دخول الكليات العسكرية ويحرمون من حق الحياة فى المجتمع .. لقد كان هناك فرق بين المتهربين وبين من قدموا راضين مختارين اقــرارات الزيادة ... ومع ذلك فقد عومل هؤلاء مثل اولئك فهل هــذا هو جوهر العدل الاجتماعى الذى تنــادى به الاشتراكية فقــد جاء ضمن قــرارات احدى جلسات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ما يلى : —

« ان اللجنة تلزم نفسها بضرورة الالتزام بالميثاق وعــدم استصدار اية قوانين جديدة ومع ذلك فان اللجنة فى واقعها لم تنفذ اى قانون تنفيذا سليما كما انها خرقت كل القوانين تحت ستار انها لجنة ثورية كما أنها فى كثير من الأحوال خرجت عما جاء فى ميثاق العمل الوطنى الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٢ (١) .

ونتيجة لعمليات الفصل التى كانت تعقب قرارات فرض الحراســة بالجملة فقدت وظائف الدولة الكثير من الكفاءات والقيادات الادارية التى كانت فى أمس الحاجة اليها وكم من المصائب وقعت لمجرد الشبهــات بأن هناك اتصال بين من فرضت عليهم الحراسة وبين هؤلاء الموظفين .

وكانت اللجنة العليا تتخذ اجراءات التحفظ على امــوال الشخص وابعاده عن الريف فور صدور قرار بذلك* من اللجنة .. بل كان الامــر يصل الى حد الاعتقالات ثم ترفع بعد ذلك قرارات اللجنــة الى رئيس الجمهورية بفرض الحراسة وتحديد الاقامة .. اى ان العرض على رئيس الجمهورية كان يتم بعد ان يكون كل شىء قد انتهى كما ان العرض كان لمجرد الشكليات بينما كل القرارات كانت تتخذ ولم تكن توقيعــات رئيس الجمهورية الا فى المرتبه الثانية .

---

(١) قدم مشروع الميثاق الوطنى فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ الى اللجنة التحضيرية والمؤتمر القومى وصدر الميثاق فى ٣٠ يونية سنة ١٩٦٢ ليكون وثيقة سياسية معبرة عن فكر قادة الثورة ومنهجهم السياسى واتفق ان يعمل به لمدة ثمانى سنوات على ان يعاد فيه النظــر بعد ذلك .

ويلاحظ إنه من خلال لجنة تصفية الإقطاع بدأت فكرة التحفظ على بعض الاشخاص بدون فرض الحراسة عليهم ومع ان المشير كان يطالب بان يكون ذلك فى اضيق الحدود (طبقا لما جاء على لسان المشير ص ٦ من اجتماع يوم ١٩٦٦/٦/٢٣ للجنة العليا لتصفية الاقطاع) الا ان الكثيرين من اعضاء اللجنة اتخذوا ذلك المبدأ ذريعة وتحفظوا على الكثير من الاشخاص أو بمعنى أدق إعتقلوا كل من يودون التخلص منه واستخدموا ذلك سيفا مسلطا على الكثير من الابرياء وفى الواقع أن ذلك قتل الديموقراطية المجروحة فى مصر وجعل الجميع فى خوف ووجل وذعر يفنى هدم ما تبقى من كرامة داخل النفوس . ويمكن أن يكون ذلك اعلان لجمهورية الخوف فى مصر .

ويؤكد اجتماع ١٩٦٦/٦/٢٣ شيئا هاما وهو الصراع بين مجلس الامة وبين الاتحاد الاشتراكي والذى كان سندا وظهيرا للجنة العليا لتصفية الاقطاع على الاقل فى قيادته وشعاراته . اليس رئيس اللجنة بعد المشير هو على صبرى أمين عام الاتحاد الاشتراكى العربى والم يكن أعضاء الاتحاد والامانة العامة هم إعضاء متلازمين فى اللجنة العليا ... فقد جاء ص ٨ من محضر هذا الاجتماع على لسان عبد المحسن أبو النور : —

« اننا لا نريد الدخول فى صراع مع مجلس الامة فى هذا الوقت بالذات حيث أن دورة مجلس الامة ستنفض ابتداء من اليوم ويمكن بحث هذه الحالات اثناء الاجازة وفى هذه الحالة لا يحتاج الأمر الى استئذان وذلك حتى لا يتعصب الأعضاء بعضهم للبعض الآخر لأن كلا منهم يدافع عن نفسه ولذلك فضلنا أن ينظر فى هذه الحالات اثناء الاجازة التى ستستمر أربعة أو خمسة اشهر ونتخذ فيها ما نريد من اجراءات » .

ولا ادرى لماذا صدر هذا الكلام ؟ فهل احس اعضاء اللجنة أن مجلس الامة ممكن ان يعوق تصرفهم ... لو كان هذا التصرف فى حدود القانون .. حتى الذى وضعوه هم لانفسهم .

— الحقيقة ان الصراع بين مجلس الأمة وبين الاتحاد الاشتراكى كان فى ذلك الوقت قد بلغ اشده وتوقع الجميع أن الحكومة ستناصر مجلس الأمة وكان الاتحاد الاشتراكى فى عصره الذهبى المتوج تحت رئاسة على صبرى يريد أن يبتلع السلطات شيئا فشيئا وجاءت اللجنة العليا

لتصفية الاقطاع لتحد من ازر التنظيم السياسى بما اعطته من صلاحيات جديدة وبما قامت به من اعطاء المزيد من السلطات لعلى صبرى الذى كان يعتبر بمثابة الرجل الثانى بعد المشير فى تسيير اللجنـة .

وكانى ارى عبد الناصر يقود سياسة توازن بين الحكومة والتنظيم التشريعى وبين اللجنة العليا والاتحاد الاشتراكى العربى .

وقد جاء في نفس الصفحة المذكورة على لسان عبد الحميد غازي :ــ

« تكلمنا في اللجنة الفرعية على اساس أنه عند بحث حالات اعضاء مجلس الأمة لابد ان تكون لدينا ماديات تحمينا أو تمكننا من أن نبرز امام الرأى العام كل ما نتخذه ضدهم »...

ولو حللنا هذا الكلام لوجدنا ايضا ان اعتى مراحل الطغيان تحاول الا تكون منعزلة عن الرأى العام وان الخوف يتسلط على الجبـابرة أن يبحثوا عن الادلة الدامغة اذا ما وجدوا الخصم قويا .

ويؤكد كلام عبد الحميد غازى أن هناك حالات ليست فيها البراهين كافيه ومع ذلك اتخذ اجراء بالنسبة لها اما بالنسبة لاعضاء مجلس الامة فان اللجنة كانت تخاف ذلك .

ويستمر عبد الحميد غازى قائلا فى نفس الاجتماع : — (١)

« العقوبة التى كانت مقترحة بالنسبة لعضو مجلس الأمـة الذين يريدون التخلص منه هى أن نصفى الاشخاص الموجودين حول العضـو وبذلك ننهى نفوذه وسيطرته فى المنطقة » .

« اما العضو الذى يثبت عليه التهريب فالقواعد العامة التى وضعتها اللجنة تسرى عليه وتتخذ معه كافة الاجراءات اللازمة وعندما تثـار أى مناقشة فى المجلس حول هذا الموضوع يجب تبرير موقفنا بأدلة قوية ».

---

(١) وثائق رئاسة الجمهورية : محضر اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة السيد المشير عامر المنعقد بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٣ ص ٧ — ٨ سرى جدا تحت رقم ٦٠٤

وتتضح من خلال الاجتماعات ايضا أن عملية فرض نفقـه معينـة للذين وضعوا تحت الحراسة كانت تستغل للحط من الكرامة الانسانية .

والواقع أن المشير خلال كل اجتماعاته كان حريصا على العـدل نسبيا بالنسبة لكل من تعرض عليه حالته فقد جاء على لسان المشير في اجتماع ١٩٦٦/٦/٢٣ ص ١١ : —

« تصرف هذه المبالغ فورا دون تعريضهم لأى تصرف بعيد عن الكرامة والانسانية فترسل لهم على عناوينهم الموجودة بوزارة الداخلية » .

ولـكن رغم ذلك نجد بعض المهزلة فى النفقة التى كـانت تصرف لبعض العائلات او الافراد .

ومن المهازل التى نوقشت مثلا فى هذه الجلسة حالة المواطن عبد العزيز أحمد الخولى والذى قالوا عنه انه متهرب من تطبيق قانون الاصلاح الزراعى بسبب عدم تقديمه اقرارا بملكيته والتى ادعوا انها ٤١٢ فدانا ثم وضح على لسان بعض اعضاء اللجنة انه بمعاينة هذه الأرض على الطبيعة وضح انها عبارة عن ارض صحراوية فى محافظة البحيرة وان الاصلاح الزراعى قد استولى عليها بالكامل . واثبت عضو اللجنـة السيد حسن على خليل ان هذا المواطن ليس له مسكن فى القاهرة او الاسكندرية أو دمنهور وانه يقيم فى « خيمة » بعد فرض الحراسة عليه ... وكذلك فرضت الحراسة على ابنه ورغم ان اللجنة علمت بكل هذه الحقائق بما فيها الأوضاع الغير انسانية التى يعيش فيها الرجل وابنه فان اللجنـة لاتلغ قرار الحراسة رغم ادراكها أنه مصرح بأمتلاك الأراضى الصحراوية فوق الحد المصرح به فى قانون الاصلاح الزراعى ..
واستولت اللجنة على الأرض ولم تعيدها للرجل ولكن اللجنة كانت رحيمة لأنهـا الغت قرار الابعـاد .

ومن العجيب أن ندرك ان اللجنة كانت بايعاز من الكبار فيها ترفض النظر فى التظلمات حتى لو كانت حالة هذه التظلمات تنبىء عن ظلم فادح مثلا تظلم بعض ورثة من فرضت عليهم الحراسة بقولهم :

« انهم جميعا كانوا فى الاسكندرية والقاهرة وكان والدهم هو المسئول عن الارض وان الحراسة فرضت عليهم وعلى عائلاتهم » .

فيرد عبد المحسن ابو النور :

« قلنا انه فى الوقت الحالى يحسن ارجاء النظر فى بحث التظلمات »

وانتشرت اجهزة الامن على جميع صنوفها فى جميع محافظات الجمهورية ورقى المحاسيب وانهالت الانتدابات وتضخمت المكافأة وكل ذلك من دم من فرضت عليهم الحراسة أو من اموالهم . والتى كان يجب ان تعود الى الشعب .

وانتشرت فوق ذلك اجهزة المخابرات العامة فى المحافظات الصغيرة ولكننا نرى شيئا عجيبا يتضح فيما قاله العميد سعد عبد الكريم ص ٣٠ من الاجتماع المذكور (١٩٦٦/٦/٢٣) : —

« أود أن اشير بان محافظة الاسكندرية ليس فيها جهاز للمخابرات العامة او المباحث العسكرية فنقترح الموافقة على أن يتولى الجهاز الموجود فى مرسى مطروح اعال البحث فى الاسكندرية » .

فليتصور العقل أن اكبر ميناء فى مصر ليس بها جهاز للمخابرات وان هذا الميناء بما له من موقع هام واستراتيجى كانت لا تملك ضمانات الأمن .

ولما سأل المشير العميد سعد عبد الكريم ان ما يطالب به ضروريا لسير اعمال اللجنة ساله المشير اى جهاز يقصد اجاب العميد بأنه يريد أن يقوم بأعمال البحث جهاز السلطة العسكرية ... انها ملاحظة على الهامش ليس الا ... اما الآن فان الوضع فى الاسكندرية قد تغير ، ومن الأشياء العجيبة فى قرارات هذه اللجنة ما تقرر بشأن طفل لقيط صغير قامت سيدة تدعى « لويزا لويس ماجوريل » وهى أرملة واصف بطرس غالى بتحرير وصية لصالحه وهى التى كانت تتولى تربيته وقد اطلقت على الطفل اسم « فتح الله احمد عبد العزيز » وشهرته فتحى ... أوصت اللجنة بحرمان الطفل مما اوصت لديه هذه السيدة (اوصت هذه السيدة للطفل بمائة فدان مع احتفاظها بحق المنفعة دون الرقبة وذلك لحين بلوغه

منن الـ ٢٥٪ فتئول اليه ملكية الرقبة بالنسبة الى الاراضى محل الوصية ويحرم منها باقى الورثة) .

تأتى اللجنة وتستولى على المائة فدان وتقـرر ان يصرف للطفـل عشرون جنيها وتتركه عهدة لوزارة الشئون الاجتماعية وكان أساس هذا الاستيلاء ان هذه الأرض استولى عليها طبقا للقانون الذى يمنع الاجانب من تملك الأراضى الزراعية .

حق منحته السماء لطفل يتيم تسحبه منه الدولة ... فهـل كـان الأجانب اكثر رأفة على رعايا بلدنا من سلطان مراكز القوى ولا تقرر له الا عشرين جنيها كنفقات معيشة ومصروفات مدرسية .

واذا عدنا مرة اخرى الى التقارير لنجعلها تنطق بالحقيقة فاننـا نلاحظ ص ٤٢ من اجتماع ١٩٦٦/٦/٢٣ المشير عامر يقول :

« يجب على امانة الفلاحين ان تلاحظ ان بعض المعلومات التى تـرد اليها مبالغ فيها احيانا ويجب ان تؤخذ هذه المعلومات بشىء من الحذر » .

وبينما نجد المشير يقول هذا القول نجد حمدى عبيد (الذى كـان محافظا لـكفر الشيخ ثم أصبح وزيرا للادارة المحلية فى مصر) يقول فى ص ٥٠ من هذا الاجتماع حينما كان النقاش يدور حول عائلة عبد الرحيم أحمد رضوان مركز اولاد طوق شرق : —

« يجب أن نبعد اى عدد ما دام فيهم اسـم رضـوان ... نجتث الرءوس كلهـا » .

فهل هذا منطق للمناقشة ، وكاننا نتسلى وكانهم يجلسون فى ساحة بها متعلة وحينها يطالب المشير بابعاد راس هذه العائلة يقول شعراوى جمعه ان ابعاده لا يحل المشكلة ويحاول المشير ان يؤكد أن الابعـاد فى الصعيد بأمر الحكومة معناه ان نفوذ الشخص قد انتهى فيرد حمدى عبيد قائلا مره اخرى : —

« أرى أن الابعاد لا يكفى ولن يحدث التاثير المطلوب » .

وهنا نرى العميد سعد عبد الكريم يضع بعض النقاط على الحروف قـائلا : —

« الأمر يحتاج الى مبدأ بالنسبة للعائلات ... هل سنسير على مبدأ تفتيت هذه العائلات أم طالما أن العائلة ليس لها نشاط اجرامى نتركها ».

ويطالب شعراوى جمعة بحتمية وضع رضوان هذا تحت الحراسة وهنا يقول كمال الحناوى : —

« ان وضعهم تحت الحراسة سوف يحل الاشكال اذ يترتب على فرض الحراسة رفع يدهم عن الأرض وبالتالى يكون هذا مدخلا لتصفية العلاقات الاجتماعية » .

ومع ذلك فان اللجنة لا تستقر على رأى حيث نجد شكوك تثار حول بعض التحريات الخاصة بهذا المواطن حيث يؤكد محمد شكرى حافظ عضو اللجنة الموسعه أن تهمة التهريب لم تثبت ثبوتا قاطعا ومن ثم لا داعى لفرض الحراسة الا بعد اثباتها فيرد عبد المحسن أبو النور : —

« حيازتهم لأكثر من ٥٠ فدانا مخالفة لقانون الاصلاح الزراعى فالمخالفة اذن موجودة ويمكن ان نضعهم تحت الحراسة » الا أن حسن خليل يــرد :

« المبدأ فى فرض الحراسة لا يرجع الى زيادة الحيازة انما يرجــع الى التهرب من القانون إما اذا نظرنا للحيازة فيمكن أن نضبط مخالفات كثيرة » .

ورغم كل ذلك فان صوت الأقوياء هو الذى سيطر وفرضت الحراسة على الرجل وعائلته وكل من يمت بصله قرابة له وابعدت العائلة باكملهــا عن الريف .

وعندما كانت تعرض بعض الحالات التى يتطلب الأمــر اجــراء تحريات عنها بخصوص الموظفين كــان المشير يطلب عرض الأمــر على النيابة الادارية لاجراء تحقيق ولكن شعراوى جمعة قال ذات مره ردا على ذلك : —

« كنت قد اقترحت احالة الموضوع السابق الى النيــابة الادارية ولكنها سارت فيه بطريق قانونى بحت وبذلك انتهت فيه الى البراءة » .

ويظهر التأثر على شعراوى جمعة لأن النيابة الادارية اصدرت قرارها ببراءة الحالات المعروضة عليها ومن ثم يقول شعراوى جمعة (ص ٦١ من اجتماع ١٩٦٦/٦/٢٣) : —

« لهذا لم اقتنع بالنيابة الادارية ولا أريد ان نحيل اليها موضوعات اخرى » ويسترسل فى انه يطلب ان تحال مثل هذه الموضوعات الى جهة ثورية للتحقيق فيها » مثل المخابرات العامة او المباحث الجنائية العسكرية او الشرطة العسكرية بدلا من الدخول فى دوامة القانونيين وتنتهى الحالات بالبراءة » .

وكنا نقبل هذا القول بنفس راضية لو ان شعراوى جمعة كان يحمل من النقاء الثورى ما يجعله يستحق ما كان فيه من مناصب ولكن بالطبع ان شعراوى جمعة كان يريد اعترافات كمبرر لاتخاذ الاجراءات وذلك لن يكون الا عن طريق تلك الاجهزة التى اقترحها والتى تستطيع بطرق التعذيب ان تستخلص اى شىء ولا يمكن لأحد ان يعترض ويقول لا ...

وفى هذه الجلسة ايضا يرد المشير على شعراوى جمعة بقوله :

« لا داعى لتدخل المباحث الجنائية العسكرية فى مثل هذه الأمور ويمكن للمباحث العامة ان تقوم بذلك » .

وحينما يعترض السيد / حسن طلعت بقوله :

« ان المباحث العامة ستضطر الى تحويل الموضوع الى النيابة العامة او نيابة أمن الدولة الا اذا اعطينا سلطة القيام بالتحقيق »

ويوافق المشير على انه لا مانع من اعطاء المباحث العامة السلطة لذلك ... وهكذا يلغى دور النيابة الادارية والنيابة العامة ويصبح الخصم هو الحكم فى ذات الوقت بل وفوق ذلك فان مسئولية أجهزة الجيش المتخصصة ضد العدو توجه خبراتها واسلحتها ضد الشعب أو من كان وفقا لمفهوم المادة اقطاعى السلطة اعضاء اللجنة العليا لتصفية الاقطاع أعداء الشعب .

ويلاحظ ان اللجنة اعتمدت على جهات كانت تكتب تقاريرها وهى جالسة فى مكاتبها تستمع الى شهادة الشهود الحاقدين او الى الانتهازيين

او المعقدين نفسيا وما كان اسهل الحصــول على امثال هؤلاء الشهود بين مراكز السلطة ومراكز القوى فى ذلك الوقت .

لقد ظنت مراكز القوى انها بفرضها الحراســات انها تتبع اسلوبا سلميا لتصفية الصراعات الاجتماعية فى مصر ولكنها انبعث اسلوبا دمويا بشكل فاق محاكم التفتيش واصبح السجن الحــربى اكثر من سجــن الباستيل واصبحت قرارات فرض الحراسة صورة من التعذيب والتنكيل تخجل الاقلام من ذكرها فى صفحات التاريخ .

ولم تكن التقارير الواردة تخضــع للملاحظات التجريبية او حركات المراقبة المستمرة او التفاتيش الفجائية وكانت بعض الجهات التى تورد التقارير فى صراع مع بعضها البعض فالاتحاد الاشتراكى كما وضح فى تلك الفترة كان فى صراع دائم مع مجلس الامة وكان اعضاء هذا المجلس يقومون بعقد اجتماعات لتقوية نفوذهم وسلطانهم على حساب التنظيــم السياسى مما يجعل هؤلاء فى ابسط الامور يتهمون الافراد بأنهم يقومــون بتدبير الدسائس والمؤامرات .

نعم لقد كانت التقارير فى معظم وقائعها بعيدة عن البحث العــلمى وتعتمد على ملتقطين للمعلومات اغلبهم جهلة يتصيدون الاخبار من مجموعات معينة من الناس فكان هناك جيش مع المرتزقة مرتبط بالمباحث العــامة او المخابرات او غيرها من الاجهزة يعملون كمرشدين بلا ضمير كل وظيفتهــم التطوع (مقابل مال طبعا او اية مكاسب اخرى) للأدلاء بالمعلومات دون اى اساس او مستند من الواقع او القانون .

بالاضافة الى كل ذلك يجب أن نؤكد أن القيادات الوسطى كانت دائما تميل الى الارضاء الشخصى ولو بالإتيان بالمعلومات الخاطئة ، كما ان مجرد التلويح باى اسم كان ذلك يعنى لدى القيادات الوسطى ان القيادات العليا تريد الايقاع بهذا الاسم وتجمع الادلة ضده وعلى جيوش المرتزقة ان تقوم بهذه المهمة خير قيــام .

ومع كل ذلك لا ننكر أن بعض المعلومات جاءت متطابقة مع البعض الآخر الا اننا ايضا لاننكر ان بعض الكثير فيها جاء مناقضا للآخر .

كذلك لايمكن ان ندفع بأن كل اعمال لجنة تصفية الاقطاع كانت بدافع

من الحقد والكراهية والصراع الطبقى الا أنه أيضا لا يمكن ان نقر كل ما اتخذ من اجراءات لأن الكثير منها كان غير انسانى والكثير أيضا كان لا يتعادل فى عقوبته مع الجزاء المفروض .

ومما لا شك فيه أن اجراءات هذه اللجنة وان حاولت ان تضع بعض البذور لفكرة العدل الاجتماعى الا انها زادت من الاحقاد كما انها انبتت جيلا معاديا للثورة سرعان ما اتيحت له الفرصة فأشهر اسلحته ضدها ، هذا كله الى جانب الاجراءات التعسفية للجنة كثيرا ما استعملت فيها بعض العناصر أنها مجرد عناصر ثقة لكنها فى الواقع كانت تتصرف دون الرجوع الى القيادة وكثيرا وعديدا ما إشتكى المشير نفسه من الاجراءات التى تتخذ وطريقة تطبيقها ولكن المشير لم يكن يملك اجهزة رقابة فوق اجهزة اللجنة كما أن الكثير كان يخفى دون العرض على المشير بجانب أن اللجنة العليا المركزية كانت تحال عدم عرض الموضوعات بأمانة فان ذلك نفسه كان يحدث مع اللجان الفرعية وبالتالى كانت معظم القرارات ظالمة وبعيدة عن تيار العدل الحقيقى .

وخلال عمل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بدات مجموعة الحكم الفاشستى تتكون بالتدريج وتتلاحم عضويا وتتقارب سلطويا (وان كان هذا لا يعنى أنه لا يوجد بينهم تناقضات فى المطامع) لهدف واحد وهو أن يجمعها خط السلطة دون تنازع ولم يكن يربط ما بينها اى خط فكرى او أيديولوجى .... كان الكل يدافع من اجل الديكتاتورية والسيطرة والنفوذ.

ويمكن أن نقول انه نتيجة للاحتكاك الذى تم اكتشف السادة الكبار فى داخل هذه اللجنة أن الكثير من الاصنام الاقطاعيين وممن كان يعمل لهم حساب كانوا فى صورة رعب مقزز ولم يكونوا قادرين حتى على الصمود للدفاع عن أنفسهم أو شرفهم وبالتالى استحقوا جزءاً صادقا من العذاب الذى اصابهم على يد الاقطاعيين الجدد ... ولكن كيف يكون الدفاع بين انسان اعزل وأورطه تملك أعتى الاسلحة الجهنمية ... وكل ذلك زاد فى سلطان وطغيان الفاشستيين وجبروتهم دون ما وازع من ضمير اخلاقى أو انسانى .

والفصل الرابع هو ملخص لاجتماعات وقرارات اللجنة العليا وتحليل لها من زاوية تاريخية محايده .

الفصل الرابع

ملخص لاجتماعات وقرارات اللجنة العليا
وتحليل لها من زاوية تاريخية محايدة

ملخص لقرارات اجتماع الخميس الموافق ١٩٦٦/٦/٢ :

سوف نعرض لهذه القرارات ثم نبدأ فى مناقشتها ولعل هذه طريقة جديدة للكتابة التاريخية ان يبدأ المؤرخ بالنتائج قبل أن يعرض اسباب التى ادت الى هـــذه النتائج ... والواقع أن النتائج التى نعرضـــها هنا تخالف تماما ما كان سوف تصل اليه منطقية الأسباب وعقلانية المناقشة وقد جاء فى هذا الاجتماع المذكور :

١ ـــ ينحصر الواجب الأساسى فى هذه المرحلة فى الانتهاء من بحث حالات الاشخاص الخاضعين لقانون الاصـــلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ ومن طبق عليه منهم قانون سنة ١٩٦١ وضبط جميع حالات التهرب من القانونين مع التصدى للحالات البارزة التى تمثل اقطاعا او ســـيطرة على أدوات الانتاج فى الريف او استغلال النفوذ . على أن تحدد مسئوليات المرحـــلة التالية بعد الانتهـــاء من البت فى هـــذه الحـــالات حتى لا تتبعثر الجهود ويتشعب البحث .

٢ ـــ تجميع الشكاوى والتظلمات الواردة للجان ويؤجل البحث فيها لحين الانتهاء من الواجبات الأساســـية السابقة وذلك فيما عـــدا الحالات الصارخـــة التى يتطلب الأمر بحثها بصفة عاجـــلة فتعرض على اللجنة العليا لاتخاذ قرارات بشأنها .

٣ ـــ تشكل لجنة لدراسة موضـــوع سيطرة عائلتى عزام والريس على الأراضى ومناطق صيد الســـمك بشمال الدلتا على أن تضم هـــذه اللجنة ممثلين لمصلحة خفر السواحل ومصلحة المساحة والاصلاح الزراعى ومؤسسة الثروة المائية وتعزز اللجنة بقوة من الشرطة العسكرية .

وتنشأ نقطة عســـكرية بالمنطقـــة الى حين انشـــاء نقطـــة شرطة بوليس دائمة .

٤ ـــ يقدم السيد/عبد الحميد خليل غازى تقريرا عن حالات الانحراف التى تحدث من بعض المختارين بحـــكم وظائفهم من اعضـــاء لجان تنفيذ قرارات فرض الحراســـة ومن يثبت فى حقـــه اى انحراف يؤخذ بالجزاء الرادع .

٥ — يجرى تحقيق بشأن محاضر التحقيق الرسمية التى وجدت فى منزل أحد الموضوعين تحت الحراســة بمحافظة اســيوط ويقوم اللواء حسن طلعت بعرض نتيجة التحقيق على اللجنة فى الاجتماع المقبل (١) .

٦ — يقوم السيد/شعراوى جمعه بتقديم بيان بأسماء كبار الموظفين الذين شملتهم اجراءات تصفية الاقطاع .

٧ — يتم التحفظ على الأرض المملوكة لأعضــاء مجلس الأمة الذين يثبت بهم أنهم ارتكبوا جرائم تهرب من قوانين الاصلاح الزراعى ويعرض أمرهم على مجلس الامة لاتخاذ الاجراءات اللازمة فى شأنهم .

٨ — يعد السيد/عبد المحسن ابو النور نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى مشروع قانون بتعديل احكام قانون الاصــلاح الزراعى يكفل سد الثغرات الحالية خاصــة فيما يتعلق بتنظيم العلاقــة بين مالك الأرض والمستأجر ويتولى تقديمه لمجلس الامة .

٩ — يتولى السيد/عبد الحميد غازى حصر الحالات التى صــدرت فيها أحكام طرد ضد المستأجرين بسبب التأخير فى دفع الايجــار والتى تنطوى على تصرفات تعسفية ومن جانب الملاك .

ويتولى العميد سعد زغلول عبد الكريم بحث هذه الحالات والعمل على اعادة تأجير الأرض لنفس المزارع اذا ما ثبت تعسف المالك ويراعى التفرقة فى حالتين :

(أ) حالة الطرد للتأخير فى سداد القسط الذى استحق من ايجار السنة الزراعية الحالية — لا يكون طرد المستأجر مستساغا ويعاد تأجير الأرض عليــه .

---

(١) كان هناك بعض أعضاء اللجنة الذين استطاعوا ان ينذروا بعض الشخصيات الذين كانت سوف تشملهم قرارات الحراسة ونظير ذلك كان هؤلاء يقومون بعمليات تهــريب وبالطبع يكافئوا من أخطروهم بمبالغ ضخمة من المال أو التنازل عن بعض ملكياتهم كمــا أن هناك من هم أقارب أعضاء اللجنة والذين كانوا يطلعون بحكم قرابتهم او صلاتهــم على كشوف من ستفرض عليهم الحراسة وظهرت هذه الاوضاع فى اسيوط وفى الاسكندرية وفى القاهرة وفى الغربية بصفة خاصة .

(ب) حالة الطرد بسبب مماطلة المستأجر وعدم سداده الايجار عن سنوات سابقة — لا ينظر اليها وتترك للقواعد والاجراءات العادية

١٠ — تحديد اقامة باقى أولاد تمام الذين لم يشملهم القرار .

ويبحث السيد/سامى شرف حالة المأمور فى الشهر العقارى الذى تربطه بهم علاقة مصاهرة ويتقرر وضعه تحت الحراسة وفصله اذا لزم الأمر .

١١ — تتخذ اجراءات الحراسة ضد أسرة سويلم بدكرنس ويصدر قرار بحل لجنة الاتحاد الاشتراكى وقرار بحل المجلس القروى .

١٢ — يخصص منزل يوسف الطويل بدمياط كمقر للاتحاد الاشتراكى بالمحافظة .

١٣ — يتولى السيد/عبد المحسن أبو النور بحث حالات ورثة المتوفين ممن شملهم القرار الجمهورى رقم ٢٠٩٤ لسنة ١٩٦٦ (١١ حالة) وعرضها على اللجنة العليا لبحث كل حالة على حدة .

١٤ — الحالات التى تستدعى التصريح بالسفر للخارج بالنسبة للخاضعين لقرارات الحراسة وتحديد الاقامة لا يجوز البت فيها من أى جهة حتى تعرض مذكرة على السيد رئيس الجمهورية لتحديد القواعد التى تتبع فى شأنها وجهة الاختصاص التى تتولى التصرف فيها .

١٥ — توجه اجهزة الاعلام للتركيز على موضوع العقود والكمبيالات الموقعة على بياض من الفلاحين والتى عثر عليها بمنازل من شملتهم اجراءات الحراسة .

١٦ — يضم ضباط القوات المسلحة الذين شاركوا فى تطبيق الحراسة بالمحافظات الى لجان التحرى بالمباحث الجنائية العسكرية والمخابرات العامة حتى يستفاد بما تجمع لديهم من معلومات .

١٧ — وافقت اللجنة على القرارات والتوجيهات والمبادىء العامة التى اتخذت فى الاجتماع الذى عقد فى يوم ١٩٦٦/٥/٢٣ .

قرارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع يوم السبت الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٦٦ :

١ ـ بحثت اللجنة العليا الحالات المعروضة عليها وعددها ١٨ حالة واتخذت قرارات فى شأنها مدونة بالنسبة لكل حالة فى الكشف المرفق .

٢ ـ تتولى الجمعيات التعاونية الزراعية اجراءات تأجير الأرض التى يحوزها المبعدون عن الريف الى صغار المزارعين .

٣ ـ تتخذ اجراءات التحفظ على أموال الشخص وابعاده عن الريف فور صدور قرار اللجنه العليا لتصفية الاقطاع وترفع قرارات اللجنة الى السيد رئيس الجمهورية لاصدار القرارات الجمهورية بفرض الحراسة وتحديد الاقامة .

٤ ـ تحول الحالات الخاصة بانحراف الموظفين المسئولين عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالاشخاص الذين تجرى التحريات فى شأنهم الى السيد عبد المحسن ابو النور ليتولى بحثها واقتراح ما يتخذ فى شأن كل حالة .

٥ ـ تشكل لجنة برئاسة السيد على صبرى وعضوية السادة :

عباس رضوان
عبد المحسن ابو النور
يوسف حافظ

وذلك لبحث حالات العمد والمشايخ الذين شملتهم اجراءات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع أو شملت احد اقربائهم واقتراح ما يتخذ فى شأنهم من اجراءات ، كما تقوم اللجنة ببحث حالات موظفى الدولة والقطاع العام الذين شملتهم هذه الاجراءات وتبحث اللجنة ايضا التقارير الخاصة بالصيارف الذين لا يتعاونون مع جهات البحث أو يمدونها ببيانات غير صحيحة لتقرير ما يتخذ فى شأنهم .

٦ ـ بالنسبة لموظفى الاصلاح الزراعى :

يجب ان يكون المديرون والمراقبون وذو الوظائف الرئيسية فى المحافظة من غير اهلها كما يجب ان يكون المندوبون والمفتشون من غير أهالي المركز الذي يعملون به .

ويراعى ذلك ايضا بالنسبة للمشرفين الزراعيين بالقرى ممن تكون لهم اية صلة بأحد ممن شملتهم اجراءات تصفية الاقطاع .

٧ — يمثل الاصلاح الزراعى بعضو فى مجلس ادارة البنك العقارى ويجرى الاتصال بالبنك المركزى للحصول على كافة البيانات بعمليات القروض بضمان الأراضى الزراعية .

٨ — تعد المباحث العامة تقاريرا وافية من الابناء البالغين للأفراد والذين شملتهم اجراءات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ، وتتضمن هذه التقارير بيان ملكية هؤلاء الأبناء ومصدرها وحالاتهم الاجتماعية ووظائفهم وصلتهم بالريف وسلوكهم ويبت فى حـالة كل منهم على ضـوء ما يرد من بيانات .

٩ — تقدم المخـابرات العامـة المعلومات تفصيليـة عن حـالة محمد عبد الله نصار .

١١ — يجرى الاتصال بوزارة الأوقاف فى شأن الاجراءات الخاصة بحل الأوقاف الاهليـة لايقاف تسليم الأرض الى من تشملهم اجراءات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ومنع صرف اى مقابل نقدى عن حصصهم فى هـذه الأوقاف .

١١ — يقدم السيد/ عبد المحسن أبو النور بيانا عن حـالات البيع التى تم اعتمادها من لجان الاصلاح الزراعى وثبتت صوريتها .

١٢ — يعد الاصلاح الزراعى بيانا بمعدل انتاجية الأرض التى يشرف عليها من الأراضى التى شملتها اجراءات اللجنـة العليا لتصفية الاقطاع على ان ينظر فى مؤاخـذة المسئولية عن الاشراف على هـذه الأرض فى حالة نقص الانتاج أو ثبوت اى تقصير منهم .

١٣ — يجوز النظر فى طلبـات تغير محـال الاقامة الدائمـة بين القاهرة والاسكندرية ولا ينظر الى الطلبات الخاصـة بتغير محال الاقامة بصفة مؤقتة أو عارضـة .

وبالنسبة لمن شملهم اجراءات الابعاد عن الريف من الموظفين يكون تحديد محال اقامتهم فى الجهات التى يعملون بها طالما كانت خـارج نطاق المحافظة التي توجد بها اراضيهم الزراعية .

١٤ — تشكل لجنة برئاسة السيد/ عبد المحسن أبو النور وعضوية السادة : —

١ — شعراوى جمعه
٢ — ابراهيم مخيمر

وذلك لبحث نظام فرض الحراسة وتنسيقها بين الاصلاح الزراعى والحراسة العامة وفيما يلى بيان الحالات التى عرضت على اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى اجتماعها فى يوم السبت ١٩٦٦/٦/١١ والقرارات التى اتخذت فى شأنها :

حالة السى اليافى شحادة :

من محافظة البحيرة وكان القرار الذى إتخذ بالنسبة لها كالآتى :

١ — توضع وعائلتها تحت الحراسة ويبعدون عن الريف .

٢ — احالة موضوع طلب الشهر العقارى رقم ٢٦٤ فى ١٩٦٦/٥/٣٠ الخاص بتعامل هذه السيدة فى ١١ س — ٨ ط — ٢٩٦ ف رغم أن القدر المتعاقد عليه يزيد عن الحد المسموح به قانونا الى النيابة الادارية للتحقيق على أن يعرض السيد شعراوى جمعه نتيجة التحقيق فى الاجتماع القادم .

حالة كمال عبد الله مرشاق : من الدقهلية تقرر أن يوضع هو وعائلته تحت الحراسة وكذلك نفس الوضع بالنسبة لحالة **عبد العزيز أحمد حسن الخولى** (البحيرة) ، **عبد المقصود حسن على الزربه** (البحيرة) **محمود شكرى محمد شكرى حسن** (البحيرة) ، **دكتور ابراهيم سعد مصطفى ابراهيم سعد** (كفر الشيخ) ، **على على احمد سليمان** (المنوفية والفيوم) ، **محمد احمد فرج** (الدقهلية) ، **فريدة سيد احمد زعزوع** (بنى سويف) رؤى تأجيلها لحين ورود مذكرة معلومات المخابرات العامة .

حالة ليلى الشهيرة بصوفى ابراهيم زكى :

من الفيوم والمنوفية/وقد فرضت الحراسة على الورثة فى حدود ما آل اليهم بالميراث عن المرحومة ليلى الشهيرة بصوفى ابراهيم زكى ويبعدون عن الريف .

سلوانس روفائيل عوض :

من تنبا واسوان/تفرض الحراسة على ورثة سلوانس روفائيل عوض في حدود ما آل اليهم عنها بالميراث ويبعدون عن الريف .

وتقرر ان تفرض الحراسة على كل من احمد التضبى تداح (الدقهلية ودمياط) احمد احمد يوسف جازيه الشهير برسمى (الغربية) وعلى عائلتهما ويبعدون عن الريف .

كما تقرر فرض الحراسة على ورثة أبو الفرج المكباتى (الدقهلية) في حدود ما آل اليهم بالميراث ويبعدون عن الريف (١) .

عائلة سويلم : (الدقهلية)

تقرر فرض الحراسة على الآتى اسماءهم بعد وعائلاتهم :

محمد محمد سويلم — السعيد السيد سويلم — ابراهيم سويلم — سويلم محمد سويلم — حسن سويلم — محمد سطوحى سويلم .

ثانيا — يفصل كل من العمدة حسن سويلم ، نائب العمدة منصور حسن خلف ، شيخ البلد السعيد السيد سويلم ، شيخ الخفراء المتولى ابو شيتا البسيونى ، وكيل شيخ الخفراء مجاهد أيوب عبد الرحمن ، موظف الاصلاح الزراعى محمد سطوخى سويلم .

ثالثا — يعتقل جميع الموضحة أسماءهم بالبندين السابقين .

رابعا — ينقل مأمور وضابط مباحث مركز دكرنس ويجرى معهما تحقيق .

خامسا — يجرى الاتصال بوزارة العدل فى شأن التصرف الذى اتخذته النيابة العامة مع مستاجرى الأرض .

سادسا — تتخذ الاجراءات لاعادة تاجير الأرض للمستاجرين السابقين .

---

(١) كان موضوع تهرب أبو الفرج المكباتى من قانون سنة ١٩٥٢ متعذر تقرير بالنسبة له كما ان الملف الخاص به اختفى بين اللجنة القضائية وبين مجلس الدولة ورغم ان المعلومات لم تكن مؤكده وطلب المدير تاجيل بحث هذه الحالة ولكن عبد المحسن ابو النور طالب ببحث الحالة وصدر فيها القرار السابق .

عائلة حسن محمد مصطفى الجميلى : (الدقهلية)

١ — تفرض الحراسة على حسن محمد مصطفى الجميلى وعائلته ويبعد عن الريف .

٢ — يبعد أحمد محمد مصطفى الجميلى عن الريف .

٣ — تتخذ اجراءات تأجير ارض احمد محمد مصطفى الجميلى وعائلته للفلاحين .

٤ — تحدد اقامة المحامى حسن الجميلى فى مدينة المنصورة .

٥ — تحل لجنة الاتحاد الاشتراكى والجمعية التعاونية ومجلس القرية .

عائلة أمر الله نافذ حلمى بليغ احمد حلمى بليغ (الشرقية) (١)

١ — يبعد كل من أمر الله نافذ حلمى بليغ واحمد حلمى بليغ وعائلتهما عن الريف .

٢ — يجمد النشاط السياسى والادارى لأمر الله نافذ حلمى بليغ .

٣ — تتخذ اجراءات تأجير الأطيان حيازتهما بما فيها الأرض المملوكة لأحمد الله حلمى بليغ الى صغار المزارعين .

٤ — تفرض الحراسة على مسطح ٨ س ١١ ط ٩٢ ف موضوع العقد المسجل فى ١٨ يوليو سنة ١٩٦٢ الى حين ثبوت انتفاء صورية هذا التعاقد .

عائلة محمود فتحى الأنور المكاوى :

١ — تفرض الحراسة على محمود فتحى الأنور المكاوى وعائلته ويبعدوا عن الريف .

٢ — يفصل عمدة القرية ونائب العمدة .

٣ — تحل لجنة الاتحاد الاشتراكى والجمعية التعاونية .

٤ — تسلم ارض الأوقاف الخيرية الى الجهة ذات الشأن وهى الاصلاح الزراعى .

---

(١) اختير أخيرا ضمن أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى فى الانتخابات الاخيرة التى اجريت سنة ١٩٧٥ (١٨ يوليو) .

وفى هـذا الاجتماع وضح ان هنـاك اختلاف فى وجهـات النظر فهنـاك رايان ... راى كان يرى ان يوضـع الشخص وعائلتـه تحت الحراسـة وابعاده هو والعائلة عن الريف ولو اننـا نظرنا الى هـذا الاجراء من الناحية القانونية البحتة لوجدنا انه غير سليم على اعتبـار ان الشخص هو الذى خالف فنصادر ارضه باعتباره مخالفا جزاء له على مخالفته وفى هـذه الحالة لا يكون لعائلته اى ذنب فى هذا الموضـوع . ورغم ان المشير طالب بضرورة دراسـة كل حالة على حـدة وانه يوجد اتفاق تام بالنسبة لما آل اليهم بالميراث حيث ضرورة الاستيلاء عليه .

الا ان **اللواء حسن طلعت يقول :**

« سواء كان القرار بالمصادرة او بفرض الحراسـة فان الاستيلاء يقع على المساحة التى تم تهريبها سواء كانت تحت يده أو تحت يد اولاده وقرار الحراسة يقع على الجميع فالذى تهرب من تطبيق القانون الزراعى لسنة ١٩٥٢ يعتبر من المعادين للثورة ومن التجاوز الكبير ان نعتبره مواليا للثورة وكذلك اذا كان له أولاد لديهم أرض زراعية فمن التجاوز ايضـا أن نعتبرهم موالين للثورة وعلى ذلك ارى أن يكون قرار فرض الحراسة شاملا له ولعائلته اى لزوجته واولاده » .

ولكن كمال رفعت يقول :

« أرى أن يكون الاجراء باستبعاد الشخص وحده ولا نأخذ العائلة والا فاننا نخلق اجيالا معادية للثورة » .

ويطالب كمال الدين رفعت بانه يجب الا نأخذ الأبناء بجريرة الآباء .

ويحاول عبد المحسن ابو النور فى هذا الموقف ان يضرب مثلا فيقول :

« قد يصدر القرار بفرض الحراسة على فلان وعائلته وضمن هذه العائلة بنت متزوجة حصلت على ارض من زوجها فكانت النتيجـة اننا وضعنا يدنا على هذه الأرض لأن العائلة وضعت تحت الحراسـة كذلك قد يوجد ابن تمكن من ملكية ارض عن غير طريق ابيه فوضعنا يدنا ايضا على هذه الأرض على هذا الأساس فهل نضع فلانا هذا وعائلته تحت الحراسة أم نضعه لشخصـه فقط ام نقول ما آل اليه عن ابيـه حتى ولو كان حيا ؟ » .

ورأى المشير ان نفرض الحراسة بالاسم وليست بصفة عامة وبذا يكون القرار اكثر وضوحا . ولكن الخطأ الأكبر فى كل هذا ان الشخص كان يوضع تحت الحراســـة ثم بعد ذلك تدرس الحالة لتبين كيف يعيش هــذا الشخص .

وقدم كمال الدين رفعت رأيه فى هذا المجال بقوله :

« اقترح مبدئيا أن تكون الحراسة على رب الأسرة اساسا لأنه هو السبب فى هذا الاجراء اما بالنســـبة للأولاد والعائلة فتبحث حالتهم لأن الأولاد قصر او غير قصر يمكن أن نغير تفكيرهم وندخلهم المعاهد الاشتراكية ونحول مفاهيمهم بحيث يتخذون موقفا معاديا من أبيهم ومن تصرفاته ، أما اذا اتخذنا الاجراءات ضـــد الأب والعائلـــة جميعـــا فان القاعـــدة المعادية ستتسع » .

وتتضح لنا قسوة أمين الفلاحين عبد الحميد غازى والذى يدل تفكيره وأساليبه بأنه يحمل حقد طبقى رهيب تجاه الأسر الغنية ولا أدرى هل ذلك كان تشددا منه مع أنه كان غنيا أم أن ذلك مجرد مظهرية لكى يثبت فعلا انه أمين الفلاحين ويلبس فى الصباح فلاحا ويحضر الاجتماعات العامة بجلباب الفلاح وفى المساء وغير ذلك يلبس البدلة وغيرها .

ويقول عبد الحميد غازى :

« فيما يتعلق بتغيير عقليـــة ومفهوم الأبنـــاء ليكونوا موالين وغير معادين للثورة أو معادين لابيهم فأعتقد أن هذه عملية صعبة جدا فى هذه المرحلة لا سيما الابن الذى ورث مائة فدان وخاصـــة واننا نجد صعوبة حتى الآن فى ربط المستفيدين من الثورة بها » .

ولعل الجملة الأخيرة لو تركت لذهن القارىء لأثارت عدة تساؤلات لا نرى لطرحها مكانا ورغم أن كمال رفعت قال أن الهدف من العمليـــة كلهـــا الا نخرج بعـــداء كل النـــاس حتى فى داخـــل العائلـــة ولكن **عبد الحميد غازى يرد :**

« هم أعداء بالطبيعة » .

قرارات وتوصيات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٣ يونيو ١٩٦٦

١ — بحثت اللجنة الحالات المعروضـــة عليها وعددها ١٤ حالة واتخذت قرارات فى شأنها مدونة فى آخر الاجتماع .

٢ — تخطر لجان البحث المختلفة بالمحافظات السيد/عبد المحسن ابو النور قبل يوم الاثنين القادم ١٩٦٦/٦/٢٧ بأسماء الذين يعملون فى اعمال الزراعة نتيجة احتمال تطبيق القواعد التى اقرتها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع عليهم لاتخاذ الاجراءات اللازمة حتى لا يتأثر الانتاج الزراعى وبصفة خاصة محصول القطن .

٣ — يؤجل كل ما يتصل بانتخابات العمد وتعيين مشايخ الخفر بحيث يتم فى مرحلة واحدة مع تكوين لجان الاتحاد الاشتراكى العربى .

٤ — يمكن اتخاذ اجراءات تحفظ ضد من تقوم ضدهم شكوك من ناحية تهريب المواشى او السيارات ... الخ على ان يتم ذلك فى اضيق الحدود .

٥ — ترفع اجهزة التليفزيون وينقل السلاحليك من بيوت العمد الذين فصلوا فى ١٩٦٦/٦/١٥ على ان يتم ذلك خلال اسبوع .

٦ — تصرف الحراسة العامة فورا مبلغ خمسين جنيها شهريا لكل عائلة فرضت عليها الحراسة .

٧ — يلغى قرار الابعاد السابق اتخاذه بالنسبة لعبد العزيز احمد الخولى بجلسة ١٩٦٦/٦/١١ ويوقف صرف النفقة من الحراسة .

واذا وجدت بالصحراء الغربية حالات مشابهة تعرض على اللجنة ليتخذ معها نفس الاجراء .

٨ — يبعد كل من قطب محمد على واحمد عبد الله زيدان ومامون زيدان من محافظة الفيوم الى ان يتم البت فيما هو منسوب اليهم من واقعة تهريب الأرض .

٩ — تشكل لجنة برئاسة حمدى عبيد وزير الادارة المحلية وعضوية كل من يوسف حافظ واللواء حسن طلعت والعميد سعد عبدالكريم والعقيد حسن خليل وذلك للمراقبة العامة عن كل ما يرد من تقارير .

١٠ — يقدم العقيد حسن على خليل مذكرة عن حالة ورثة اسكندر شنوده السابق وضعهم تحت الحراسة .

١١ — يوزع جدول اعمال اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وكذلك قراراتها على الأعضاء المستمعين .

١٢ ــ تنفذ اجراءات الحراســة فور صدور قرار اللجنــة العليا لتصفية الاقطاع بفرض الحراسة على الشخص .

١٣ ــ تقدم المخابرات العامة فى الاسبوع القادم مذكرة عن حالة أمين والى ميزار .

١٤ ــ يتولى شعراوى جمعه بحث موضوع ارسال ريع الأراضى الى الخــارج وتقدم الحالات التى تتم ضــد القواعد العامــة فى هــذا الشأن الى اللجنة العليا للنظر فيها .

١٥ ــ تقوم امانة شئون الاعضــاء باجراء وقف وفصــل كل من يوضع تحت الحراسة من عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى .

وفيما يلى بيــان الحالات التى عرضت على اللجنــة وما اتخذ فى الاجتماع المذكور :

عائلة عبد القادر شحاته المكباتي : (الاسكندرية)

كان يعتبر اكبر تاجر للخضر والفاكهة فى الجمهورية وقد ورد ضمن التحريات انه ممتاز جدا فى ادارة الأراضى الخاصة بالخضر والفاكهة .

وقد تقرر بشأنه :

أولا ــ يوضــــع تحت الحراســـــة الآتين بعد اعتبــــارا مــن يوم ١٩٦٦/٦/١٥ :

عبد القادر شحاته المكباتي وعائلته ومحمد عبد القادر شحاته المكباتى وعائلته ، اختــه فتحيه واولادها واختيــه فوزيه ، وهدايات واولادهما ، عبد القادر شــحاتة المكباتى وعائلتــه واخيــه ابراهيم وعائلتــه ، محمد شحاته المكباتى وعائلته واخيه خميس ، السيد ، ابراهيم ، واحمد وعائلة كل منهم ، شحاته احمد شحاته المكباتى وعائلته واخيه محمد حسن وعائلتها واخيه عبد الرحمن وعائلته وكذلك اخواتــه فاطمة ، وزينب واولاد كل منهما ، ومحمد توفيق الريس وعائلته وعبد الســلام التماوى وعائلته وتماوى عبد السلام التماوى وعائلتــه ، ومحمد احمد الغرباوى وعائلتــه .

ثانيا : يعتقل جميع من فرضت عليهم الحراســة فى البند أولا عدا الســيدات .

ثالثا — يفصل محمد احمد القرباوى الموظف بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى من عمله .

رابعا — يقوم الاصلاح الزراعى باستكمال البحث بالنسبة للاجراءات التى يقترح اتخاذها بالنسبة للمستأجرين من صغار المزارعين الذين مكنهم عبد القادر شحاته المكباتى من حيازة واستغلال الاراضي المؤجرة اليهم بناحية المعمورة وسموحة بالاسكندرية .

خامسا — تبحث وزارة الداخلية موقف الآتى اسماءهم بعد كل على حده من حيث العلاقة بينهم وبين عبد القادر شحاته المكباتي ومدى التعاون الذى كان بينهم وبين المذكور على ان تعرض نتيجة بحثها على اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وهم :

الحاج ابو الذهب وزوجته حميده محمد بخيت ، موسى رضوان ، عبد الحميد ابو المكارم الطوبجى ، على يوسف قاسم ، انجى بسعيد ذو الفقار ، عبد الرحمن حسن سالم عزام ، ابراهيم محمد السبعينى ، السيد على يوسف الفقى ، امبابى محمد سعيد ، عبد الكريم المراسى ، ابراهيم ابراهيم بليس ، مسلم سلامه السخاوى .

سادسا — يدرس السيد عبد المحسن ابو النور مع شعراوى جمعه موضوع الارض التى يستأجرها عبد القادر المكباتى من الملاك والمزرعة الخاصة بالخضر والفاكهة للاتفاق على طريقة مباشرتها وادارتها .

حالة السيدة لويزا ماجوريل : (الجيزة)

١ — توضع تركة السيدة/لويزا ماجوريل تحت الحراسة إعتبارا من يوم الاثنين ١٩٦٦/٦/١٥ .

٢ — يلحق الطفل فتح الله احمد عبد العزيز الذى كان قد تبنته بمدرسة داخلية وتقرر له الحراسة نفقة شهرية مقدارها عشرين جنيها وتتولى وزارة الشئون الاجتماعية تنفيذ هذا القرار .

٣ — يوضع بلاتون فلاسكاكى المحامى تحت الحراسة ويعتقل وكان المحامى بلاتون يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة شركة الدواء وطبقا لما تقضى به الفقرة رقم (٢) من المادة الأولى من الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ فقد تم التحفظ على مكاتب ومخازن هذه الشركة .

وقد اوضح تقرير للشرطة العسكرية أن تصرفات بلاتون كانت تؤكد أن هناك عمليات تهريب للنقد اشترك فيها وانه على صلة مريبة بأفراد أسرة معتوق وخاصة السيدة « اوديت دى فريج » زوجة فؤاد معتوق وقد عثر بخزينة المحامى المذكور على ١٢ سبيكة ذهبيـــة ذكر انها ملك القاصر نور فؤاد معتوق ابنة « اوديت دى فريج » التى عجزت عن اثبات مصدر ملكية هذه السبائك وامتدت صلاته المريبة بالسفارات الأجنبيـــة مثل سفارة الولايات المتحدة والسفارة الفرنسية والسفارة اليونانية وتفيد بعض الأوراق التى عثر عليها قيام المذكور بعملية تهريب نقد عن طريق المقاصة بين مصر والسودان واليونان (١) .

٤ — يوضع اسم محمد مختار عبد الله المحامى على قائمة الممنوعين من السفر للخارج الى ان يتضح سلامة موقفه فى الموضوع .

٥ — تقوم المباحث العامة بعمل التحريات اللازمة عن كل من :

هيرمان انجرخت — بلاتون فلاســكاكى — محمد مختــار عبد الله لتحديد علاقتهم فى عملية التهريب المذكوره .

عائلة احمد محمد محسن : (البحيزة)

١ — يوضع وعائلته تحت الحراسة ويبعدون عن الريف .

٢ — الأستيلاء على مساحة ١١ س/ ١٠ ط/٨٣ ف موضوع البيع الذى ثبتت صوريته .

٣ — استنزال الأراضى التى قام ببيعها من مســاحــة المائة فــدان احتفاظه على أن تقوم الحراسة عليه بصافى مساحة الأرض المتبقية من المائة فدان بعد استنزال القدر المباع منها .

٤ — يوضع المدعو « بترو سيزو » وكيل احمد محمد محسن تحت الحراســـة ويعتقل .

٥ — يوضـــع محمد سعيد ذو الفقار وعائلتـــه تحت الحراســـة ويبعدون عن الريف .

٦ — تبحث وزارة الداخليـــة موقف كل من عمدة وصراف قريـــة شبراريس ومحلة ويصا .

---

(١) ص ٢ من المحضر السرى للجنة العليا لتصفية الاقطاع بتاريخ ١٩٦٦/١١/٧ م

عائلة عبد الرحيم احمد رضوان : (سوهاج)

١ — يوضع الآتين بعد الحراسة ويبعدون عن الريف :
عبد الرحيم أحمد رضوان وعائلته — عبد الحميد احمد رضوان وعائلتـه .

٢ — يحل مجلس ادارة الجمعية التعاونيـة الزراعية والجمعيـة المشتركة ولجنة الاتحاد الاشتراكي ومجلس المدينة بمركز اولاد طوق شرق .

٣ — ينقل جميع رؤساء المصالح الحكومية من مركز اولاد طوق شرق وكذلك الصراف .

٤ — تعين وزارة الداخلية مأمورا مختارا جديدا للمركز .

عائلة محمد علام : (القليوبية) و (الغربية)

١ — يوضع أحمد محمد علام وشـهرته أحمد الجندى نائب عمدة سندبيس تحت الحراسة وكذلك يوضـع علام محمد علام وعائلته تحت الحراسـة ويبعدون عن الريف .

٢ — يفصل من عضوية الاتحاد الاشتراكي كل من أحمد محمد محمد هدم وسعيد محمد محمد علام وصبحى خالد علام ، عبد العزيز حمزة علام .

٣ — يتولى السيد اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة بحث الاجراءات التى اتخذت فى الشهر العقارى تلبية لرغبة علام محمد علام بما يخالف الاجراءات المتبعـة وذلك من واقع البيانات التى تدمتهـا المباحث العسـكرية .

٤ — ينقل الدكتور عثمان شحاته الأستاذ بكلية الزراعة بجامعـة عين شمس والدكتور يوسف فهمى مدير مستشفى حـلوان الى وظائف أخرى غير وظيفتيهما .

حالة زاهية معزوز جاد ميخائيل : (الاسماعيلية) و (المنيا)

١ — توضع زاهية معزوز ميخائيل واولادها تحت الحراسة .
٢ — يوضع توما عطا الله ابراهيم زوج زاهيه تحت الحراسة .

عائلة صالح محمد سالم الشهير بابى فضة : (الاسماعيلية)

اختلفت التقارير بالنسبة له وشهد كمال الدين رفعت بان المذكور ليس له سطوة اجراميـة وان كانت بعض الوقـائع قد افادت بأنه كان

يصلب الناس على شجرة ولكن الرائد محيي الدين العشماوى من المباحث العسكرية فى الإسماعيلية افاد انه لم يسمع عن عملية الصلب هذه ومع أنه لم توجد حالة تاكد فى أى تهمة منسوبة اليه الا أنه فرضت عليه الحراسة كالآتى :

١ — يوضع صالح محمد سالم الشهير بأبى فضة وعائلته تحت الحراسة ويبعد من محافظة الإسماعيلية .

٢ — يوضع على عبد الله عبده وعائلته تحت الحراسة .

٣ — يفصل صالح محمد سالم الشهير بأبى فضة من مجلس القرية .

٤ — يفصل كل من محمد أحمد الشحاب ، على أحمد منسى من عضوية مجلس قرية نفيشة ؛

عائلة حسن محمود حلمى عودة : (القليوبية)

أولا — يوضع حسن محمود حلمى عودة وعائلته تحت الحراسة ويبعدون عن الريف .

ثانيا — يعتقل كل من حسن محمود حلمى عودة ، عبد السميع حلمى عودة ، صلاح أحمد عودة ، فاضل عمار ، ابراهيم المالطى ، سالم عيد ، محمد عبد الله الحنفى .

ثالثا — يفصل ويعتقل كل من .

كامل محمد سليمان عودة شيخ بلدة قرقشندة .

السيد سليمان عودة بلدة قرقشندة .

رابعا — يمنح ضابط الشرطة عودة احمد عودة اجازة مفتوحة تمهيدا لنقله الى وظيفة مدنية .

خامسا — يبحث السيد العميد سعد عبد الكريم حالة كل من ابراهيم فهمى ، سيد فهمى .

عائلتى علام وعمران : (البحيرة)

يوضع علام محمود علام وعائلته تحت الحراسة ويبعدون

أولا — يوضع علام محمود علام وعائلته تحت الحراسة ويبعدون عن الريف .

ثانيا - يعتقل كل من علام محمود علام ومحمد محمود علام ومحمود ابراهيم علام .

ثالثا - يفصل كل من :

يونس ابراهيم عمران من الجمعية التعاونية الزراعية .

بسيوني شريف عمران عمدة ناحية كفر الحاجة مركز ايتاى البارود .

محمد فتحى الكيلانى شيخ ناحية كفر الحاجة .

رابعا - حل لجنة الاتحاد الاشتراكى ومجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بقرية كفر الحاجة .

خامسا - نصل خفراء الاصلاح الزراعى الآتى أسماؤهم بعد :

محمود ابراهيم علام شيخ خفراء الاصلاح الزراعى بمنشية ظرافة مركز ايتاى البارود .

فهيم ابراهيم علام شيخ خفراء الاصلاح الزراعى بصنفط خالد مركز ايتاى البارود .

- كمال وجدى جاب الله شيخ خفراء الاصلاح (ابن خاله محمود علام) الزراعى بالابراهيمية .

محمد ابراهيم علام خفير الاصلاح الزراعى بصنفط خالد .

سادسا - يفحص الاصلاح الزراعى اجراءات توزيع الاراضى بالمنطقة مع التحقيق فى موقف كل من :

محمد السيسى (ناظر الاصلاح الزراعى) ، عبد الفتاح بسيونى (مندوب الاصلاح الزراعى سابقا بالمنطقة) وذلك لتحديد مسئولياتهم عن هذه الاجراءات .

سابعا - يقوم الاصلاح الزراعى باتخاذ كافة الاجراءات لحصر الأراضى التى يضع غلام محمود علام يده عليها فعلا مع الاستعانة بجهات البحث .

ثامنا - يفصل الصراف محمد عبد المطلب جمام ويوضع تحت الحراسة .

تاسعا - تقدم المباحث الجنائية العسكرية مذكرة فى شأن كل من شريف عمران ، مصطفى عبد السلام عمران للجنة العليا لتصفية الاقطاع .

عاشرا — يبحث سعد عبد الكريم حالة كل من سعد توفيق عمران عقيد مهندس بالطيران ، محمد توفيق عمران قائد اسرابه ، سامى شريف عمران ضابط شرطة .

لبيان حالة كل منهم ومدى علاقته بعائلة عمران .

حادى عشر — تغير وزارة الداخلية ضابط نقطة الدرملية بضباط مختار .

عائلة مراد : (القليوبية) و (الشرقية)

يتحفظ الاصلاح الزراعى على ارض عائلة مراد بمحافظة القليوبية حتى بحث حالتها وعلى ضوء البحث يعطي كل ذى حق حقه ويوضع المخالف تحت الحراسة وبالطبع لم يتم ذلك ونفذت اللجنة رايها .

عائلة محمد فهمى حسن زيد الشهير بفهيم ابو زيد : (المنوفية)

اولا — يوضع محمد فهمى حسن زيد الشهير بفهيم ابو زيد وعائلته تحت الحراسة .

ثانيا — حل لجنة الاتحاد الاشتراكى والمجلس القروى ومجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بقرية جريس

ثالثا — يوقف جميع الموظفين الواردة اسماءهم بعد عن العمل حتى يتم الفصل فى أمرهم ويبعدون خارج المحافظة :

سعد شحاته (سكرتير عام المحافظة) ، مصطفى قاسم (موظف بمديرية الزراعة ، عقيد شرطة حسن محمد عبد الله بمديرية امن دمياط ، محمد همام بدر (مفتش زراعة اشمون) ، محمد زكى عبد الهادى حلمى ابو زيد كاتب صحة اشمون وامين مساعد لجنة الاتحاد الاشتراكى بندر اشمون وعضو مجلس المدينة ، محمد فتح الله الحرانى عضو مجلس مدينة اشمون ، محمد ابراهيم جنينه عضو مجلس مدينة اشمون ، السيد السيد الصوفى مهندس مساحة اشمون سابقا وحاليا فى مركز تلا ، سعيد عبد الفتاح رويشة عضو مجلس مدينة اشمون ، سعيد درويش زنون سكرتير الجمعية التعاونية الزراعية باشمون ، عبد النبى حسن زنون رئيس الجمعية التعاونية الزراعية باشمون ، عبد الحميد زهران رئيس

الادارة الهندسية بمجلس مدينة اشمون ، مصباح علوان حميدة شيخ عزبة فهيم ابو زيد ، محمد ابراهيم جنينه مأذون اشمون .

رابعـاً — اعتقال كل من : —

محمد محمود الصعيدى ، احمد على سعيد ، محمد ابـو خميس ، عبد الخالق عيسى ، عبد الصمد القط عبد الحميد الدهمان ، محمد طلبه الدناصورى ، محمد الهادى زيد ، سلامه حسن البنـا ، محمـد حلمى أبو زيد ، محمد ابراهيم جنينه ، مصباح علوان حميده .

على ان تتولى وزارة الداخلية بحث حالاتهم فى بحر عشرة أيام ويفرج عمن تثبت براءته وذلك بعد الرجوع للسيد / على صبرى .

خامسا — يقوم الاصلاح الزراعى باتخاذ اجراءات تحصيل الديـون المستحقة على محمد فهمى حسن زيد الشهير بفهيم أبو زيد .

سابعاً — تحقـق الشرطة العسكرية فى حـادثة التزوير الذى تـم بالنسبة لحيازة فهيم أبو زيد حتى يتمـكن من دخول مجلس الأمـة عن الفلاحين .

سابعاً — يوضع محمد فتح الله الحرانى وعائلته تحت الحراسـة ويبعدون عن الريف .

عائلة محمد عبد الله نصار الشهير بحمدى (اسيوط) .

١ — يوضع محمد عبد الله نصار الشهير بحمـدى وعائلتـه تحت الحراسـة .

٢ — يفصل أقرباؤه من الاتحاد الاشتراكى العربى والمجالس المحلية.

٣ — ينقل الموظفون من اقربائه الى محافظات الوجه البحرى .

عائلة احمد شبـل (المنوفية)

١ — يوضع احمد شبل مرعى وعائلته تحت الحراسة ويبعدون عن الريف .

٢ — يعتقل احمد شبل مرعى .

قرارات وتوجيهات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بجلستهـا بتـاريخ يوم الاربعاء ١٩٦٦/٧/٦

١ — بحثت اللجنة ٢٣ حالة من الحالات المعروضه عليها واتخـذت قرارات فى شانها مدونة فى نهاية الاجتماع .

٢ — وافقت اللجنة على المذكرة المقدمة من الاصلاح الزراعى بشأن القواعد التى يجرى على أساسها تقدير النفقات الشهرية لمن شملتهم قرارات الحراسة الصادرة عن اللجنة العليا .

٣ — تفرض الحراسة على الشخص المخالف دون عائلته بالنسبة لحالات مخالفة قانون الاصلاح الزراعى الثانى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فقط وذلك ما لم تكن هناك مبررات خاصة بالحالة تستدعى شمول الحراسة للعائلة .

٤ — الحالات التى يتقرر فيها فرض الحراسة على الورثة فى حدود ما آل اليهم بالميراث ، تقتصر الحراسة على الأرض الزراعية والمبانى والآلات الموجودة بها بالاضافة الى المنشئات التى يعمل بها عمال مثل المصانع ... الخ .

٥ — يجب أن تتوفر من أكثر من جهة عند بحث حالات الاجرام والسيطرة والنفوذ وذلك فيما عدا الحالات الظاهرة الشائعة فيمكن البت فيها على ضوء ما يتجمع عنها من معلومات .

٦ — بالنسبة لقواعد تحديد الاقامة يراعى ما يأتى :

(أ) تحدد اقامة السيدات الخاضعات للحراسة مع أزواجهن فيما عدا المحافظة التى توجد بها الأرض الزراعية المملوكة لهن .

(ب) يعفى الأبناء القصر من قيود تحديد الاقامة ويسمح لهم بالخروج من المنزل .

(ج) يسمح للورثة الذين قررت اللجنة فرض الحراسة عليهم بالنسبة لما آل بالميراث فقط بحرية التنقل فيما عدا المحافظة التى توجد بها اراضيهم الزراعية .

(د) يحظر الذهاب الى الريف او الاقامة به على كل من تشملهم اجراءات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع لأى سبب كان ولو لم يتقرر وضعهم تحت الحراسة .

وعلى وزارة الداخلية تنفيذ هذه المبادىء :

٧ — يقتصر تحويل النقد للخارج على حالات البعثات الدراسية ونفقات العلاج ويحظر تحويل النقد للمصريين المقيمين بالخارج بصفة دائمة أو للعمل .

وتوافى وزارة الداخلية سكرتارية اللجنة بحصر شامل لأسماء من يقيمون بصفة دائمة بالخارج كما يخطر الاصلاح الزراعى بأسماء من يمتلك منهم اراضى زراعية للتحفظ عليها .

وعلى جميع اللجان وجهات البحث ان تخطر عن مثل هذه الحالات .

٨ — تحصر لجان البحث بالمحافظات والأجهزة الادارية المختصة جميع التصرفات المتعلقة بأراضى زراعية والتى اجرها اشخاص ممن كانت تزيد ملكيتهم عن مائة فدان خلال المدة من اول يوليو الى ٢٤ يوليو سنة ١٩٦١ .

٩ — تلغى اعارات العاملين بالحكومة للعمل لدى الافراد .

١٠ — لا يجوز للحراسة العامة أو لشركات التأمين التى تسلم لهـا العمارات والمبانى الخاضعة للحراسة ان تجرى أى تخفيض فى الاجرة المتفق عليها بعقود الايجار .

١١ — توافى سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بما يتم تنفيذه من القرارات والتكليفات التى تصدرها اللجنة فور التنفيذ .

١٢ — يعد شعراوى جمعة واللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة كشفا بأسماء كبار الموظفين الذين خضعت زوجاتهم للحراسة لتبحث حالاتهم فى اللجنة الفرعية الخاصة المشكلة برئاسة على صبرى .

١٣ — يوافى مكتب المشير من شعراوى جمعة بكشف بأسماء ضباط القوات المسلحة الذين تقرر نقلهم إلى وظائف مدنية لاتخـاذ اللازم فى شأنهم .

١٤ — يعد حمدى عبيد وسعد عبد الكريم وعبد المجيد شديد مذكرتين برفع الحصانة البرلمانية عن كل من فهيم أبو زيد ومحمد عبد الله نصـار عضوى مجلس الأمة الذين شملتهما اجراءات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وتعرض المذكرتان على السيد / على صبرى قبل ارسالهما الى السيد انور السادات رئيس مجلس الامة .

١٥ — يقوم العميد سعد عبد الكريم مدير الشرطة العسكرية بالتحقيق فيما هو منسوب الى الضابط محمد عبد الفتـاح راضى وما يشـاع من استخدامه لورى القوات المسلحة فى نقل مواشى خاصة بعمته التى تقـرر فرض الحراسة عليها .

١٦ — يستكمل العميد سعد عبد الكريم تحقيق حالة المحامى « بلاتون فلادسكاكى » ووليم سمعان .

١٧ — يوقف عن العمل مصطفى احمد وهبي وكيل ادارة البحوث القانونية والتشريعية بمصلحة الشهر العقاري وتوضع ممتلكاته هو وعائلته تحت التحفظ .

١٨ — يبحث اللواء حسن طلعت حالة زكي محمد الشرقاوي وكيل وزارة العدل السابق لشئون الشهر العقاري .

١٩ — يعود المقدم شرطة عوده الي عمله بعد ان ثبت عدم وجود صلة له بحسن محمود حلمي عوده الموضوع تحت الحراسة .

٢٠ — ترفع الحراسة عن الأراضي الزراعية التي يثبت امتلاكهما لأبراهيم فهمي وسيد فهمي والتى شملتهما اجراءات فرض الحراسة على حسن محمود حلمي عوده على ان يتم تأجيرها الى صغار المزارعين بمعرفة الاصلاح الزراعي .

٢١ — يرسل العقيد حسن على خليل مدير المباحث الجنائية العسكرية تقريره بشأن الطالب الفني بالكلية الحربية الى السيد / رئيس اركان حرب القوات المسلحة والسيد / مدير عام المخابرات الحربية .

وفيما يلي الحالات التى عرضت على اللجنة وما اتخذ فيها من قرارات :

عائلة وليم زكي سمعان (القاهرة) .

١ — فرض الحراسة على/وليم زكي سمعان وعائلته .

٢ — اعتقال وليم زكي سمعان .

عائلة انيسه محيي الدين طليمات (الاسكندرية) .

فرض الحراسة على السيدة انيسة محيي الدين طليمات واولادها .

عائلة محمد عبد الحق عمر (الشرقية — مركز الحسينيه)

اولا — تفرض الحراسة على كل من :

١ — محمد عبد الحق عمر وعائلته وأبعادهم عن الريف .

٢ — محمد رشاد عبد العال عمر وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثانيا — فصل كل من : —

١ — محمد عبد الحق عمر رئيس الجمعية التعاونية الزراعية المركزية وعضو الجمعية التعاونية بالحسينية .

٢ — محمد احمد عثمان عمر عمدة سماكين الغرب — محمد عبد العزيز سالم عمدة المناجاه الكبرى .

٣ — محمد رشدى عمر عضو مجلس محافظة الشرقية — احمد محمد على مؤمنى عمر شيخ خفر سنكين الشرق .

ثالثا — نقل كل من : —

١ — النقيب حتشلم على عمر من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية .

٢ — محمد عبد المنعم عمر من وزارة الخزانة الى وظيفة اخرى لا صلة لها بالجماهير .

٣ — محمد عبد العزيز فهمى عثمان المحامى بشركة التجارة الداخلية الى وظيفة اخرى .

رابعا — تحل الجمعيات التاليـة :

الجمعية التعاونية الزراعية بمنشأة ابو عمر — الجمعية التعاونية الزراعية بمنشاه ابو غانم — الجمعية التعاونية الزراعية بسماكين الغرب .

خامسا — تحل لجنة الاتحاد الاشتراكى بكل من لجنة الحسينية ومنشاه ابو عمـر .

عائلة محمود السيد حسنين يوسف (المنوفية — اشمون)

اولا — فرض الحراسة على / محمود السيد حسانين يوسف وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثانيا — وضع الحراسة على الـ ١٥ س — ٤٨ ف بزمام الكوادى المبينه حدودها بطلب كشف التحديد المقدم الى مأمورية الشهر العقارى باشمون رقم ٩٤٥ فى ١٩٦١/٧/٢٢ والمباعة صوريا الى قاسم عبد الحليم مأمون (زوج ابنته) .

ثالثا — فصل قاسم عبد الحليم مأمون عمدة تلما تليوبية .

رابعا — ينقل الضباط المذكورين بعد الى وظائف مدنية : —

نقيب شرطه عبد الرازق سيد جلال — ملازم اول اسامة حسن عبد الجـواد .

خامسا — تحقق المباحث الجنائية العسكرية فى الظروف المريبة التى احاطت باجراءات شهر التصرف الصادر من محمود السيد حسنين يوسف فى مساحة الـ ٤٨ فدان الى زوج ابنته قاسم عبد الحليم مأمون لاختلاف واقعة اثبات التاريخ شهريا من تطبيق القانون .

عائلة الدكتور محمود سليمان أحمد على الجحش (الغربية — زفتى)

١ — تفرض الحراسة على الدكتور وتبحث وزارة الداخلية موضوع عبد السلام يحيى الجحش من ناحية سلوكه الاجرامى وتجارة المخدرات .

عائلة الدكتور صلاح الدين احمد سليمان (الفيوم — ابشواى)

١ — فرض الحراسة على الدكتور صلاح الدين احمد سليمان وعائلته وابعادهم عن الريف .

٢ — فصل الدكتور صلاح الدين احمد سليمان مدير مستشفى كفر سعد المركزى .

٣ — يبحث العميد سعد عبد الكريم مدى علاقة النقيب محمد جميل البغزاوى من القوات المسلحة بحالة الدكتور صلاح الدين احمد سليمان .

عائلة احمد على المشرى (بنى سويف — اهناسيا)

أولا — فرض الحراسة على احمد على المشرى وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثانيا — فصل كل من محمود مصطفى مشرى عمدة قرية ميانه — عبد القوى محمد عبد العليم شيخ قرية ميانة — عزرائيل محمد عبد العليم وشهرته جابر خفير نظامى .

ثالثا — حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بقرية ميانه .

رابعا — حل الجمعية التعاونية الزراعية لقرية ميانة .

عائلة عبد المجيد ابو مندور البهنساوى (كفر الشيخ)

١ — فرض الحراسة على ورثة المرحوم ابو مندور البهنساوى بالقدر الذى آل اليهم بالميراث .

٢ — تسلم الارض الخاصة بالوقف الخيرى بناحية المنشاه المستجده مركز دسوق ومساحتها ١٨ فدان الى الاصلاح الزراعى مع محاسبة واضع اليد عليهم عن ريع هذه الارض منذ عام ١٩٥٩ .

٣ — تحقق الرقابة الادارية فى موضوع استغلال عبد اللطيف عبد المجيد ابو مندور لاطيان الوقف الخيرى المذكور الذى وضع يده عليه دون محاسبة لتحديد المسئولية عن هذه المخالفة .

عائلة عبد العليم على الوصيفى (الدقهلية — دكرنس)

فرض الحراسة على عبد العليم على الوصيفى وابعاده عن الريف .

عائلة محمد توفيق محمد صادق شتا : (كفر الشيخ — دسوق)

اولا — فرض الحراسة على محمد صادق شتا والتحفظ على ممتلكات عائلته وابعاده عن الريف .

ثانيا — فصل كل من ابراهيم صالح عمدة قرية مندوره — محمد عبد الرءوف شتا شيخ بلدة ابو مندور وأيضا كل من شيوخ نفس البلدة يحيى ابراهيم شتا وفتح الله محمد شتا وعبد القادر عبد اللطيف شتـــا وكذلك الخفير النظامى أحمد صالح شتـــا .

ثالثا — حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بقرية ابو مندور .

رابعا — يوافى محافظ كفر الشيخ اللجنـــة العليا لتصفية الاقطاع بأسماء من يرى ابعاده أو اعتقاله بالنسبة لهذه العائلة .

عائلة المنجى (الدقهلية — دكرنس)

اولا — فرض الحراسة على / محمد المنجى محمد وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثانيا — فرض الحراسة على / المنجى المنجى محمد وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثالثا — فصل كل من محمد المنجى عمدة قرية شبرا بدين — عبـــد المؤمن عبد الرحمن محمد جابر شيخ بلدة شبرا بدين ومعه شيوخ البـــلد نفسها وهم حافظ على السقا ، محمد على مرسى — لطفى محمد المنجى من مجلس قروى ميت على .

رابعا — ينقل محمد ثروت عبد الرحيم الكاتب بمجلس قروى ميت على خـــارج المحافظة .

خامســا — وضع الحراسة على الـــ ١٢ س / ١٥ ط / ٦٤ ف /بناحية شبرا بدين المشتراه اصلا باسم زوجته المرحومة سيده أحمد عفيفى .

سادسا — حل الجمعية التعاونية الزراعية بشبرا بدين وكذلك حل لجنة الاتحاد الاشتراكى بها .

عائلة على أحمد صالح عيسى الشهير بعلى حيده (مطروح)

١ — فرض الحراسة على / على احمد صالح عيسى الشهير بعلى حيده وعائلته وابعادهم عن الريف .

٢ — اعتقال المذكور وفصله من وظيفته ويوافى محافظ مطروح اللجنة

العليا لتصفية الاقطاع باسماء من يرى ابعادهم او اعتقالهم ممن لهم علاقة بالمذكــور .

عائلة محمود احمد مصطفى (بنى سويف)

اولا — فرض الحراسة على / محمود احمد مصطفى وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثانيا — فرض الحراسة على / نصر الله حسن احمد وعائلته وابعادهم عن الريف واعتقاله .

ثالثا — اعتقال كل من احمد ماهر محمود احمد مصطفى — حمدان نصر الله حسن — حمدى نصر الله حسن — حسن حسب الله حسن احمد — كمال عبد العظيم محمود احمد مصطفى — عدلى عبـد العظيم محمـد احمد مصطفى — مصرى حسن احمد — زكى حسين أحمد مصطفى — عبد القادر البحرى .

رابعا — على ان تتولى وزارة الداخلية بحث حالاتهم خلال عشرة ايام ويفرج عمن يثبت حسن سلوكه وعدم اشتراكه فى السيطرة الاجرامية وذلك بعد الرجوع للسيد / على صبرى .

خامسا — نصـل كل من احمد ماهر محمود مصطفى من الاتحـاد الاشتراكى وبالتالى من عضوية مجلس المحافظة وكامل عبد الجواد من مجلس المحافظة ومحمد محمود عمدة قرية مزوره وعلى حسن حسن الصغير شيخ قرية مزوره وشيخى نفس البلده عباس عبد اللطيف مسعود وعبد العزيز خليفه سليمان والخفراء النظاميين الاتى اسماءهم ذكرى عثمـان احمد مصطفى وعبد المجيد احمد ابراهيم حسن وعباس احمد ابراهيم حسن ومحمد محمود مسعود ونصل احمد جاد الرب مسعود من الاتحاد الاشتراكى .

سادسا — حل الجمعية التعاونية وكذلك لجنة الاتحـاد الاشتراكى بقرية مزوره .

سابعا — انشاء نقطة شرطة بقرية مزوره .

ثامنـا — يمنـح النقيب شرطة سعيد ابراهيم عابد ضابط نقطـة (يزدنوها) بمركز سمالوط اجازه للبت فى امره .

عائلة عبد العزيز اسماعيل الشلقانى :

(القليوبية — القناطر الخيرية — باسوس) .

فرض الحراسة على / عبد العزيز اسماعيل الشلقانى وابعاده عن الريف وكذلك على / اسامه عبد العزيز الشلقانى وعائلته وابعادهم عن الريف وفرض الحراسة على الـ ٢٣ س / ٢٢ ط / ٥٧ ف المشتراه من ونيس الفريد نخنوخ بأسماء أولاد عمه .

ثانيا — يعتقل كل من اسامه عبد العزيز اسماعيل الشلقانى واسماعيل عبد العزيز الشلقانى واسامه مصطفى الشلقانى .

ثالثا — فصل كل من صلاح الدين اسماعيل الشلقانى عمدة باسوس واسامه مصطفى الشلقانى نائبه وشيوخ بلدة باسوس وهم حلمى محمد زكريا وحلمى حافظ الشلقانى وعبد القادر عبد الرازق الشلقانى وعبد الباسط عبد العزيز الشلقانى وخفير المياه فرحات عيسى الشلقانى. ورؤى ابعاد كل من صلاح الدين اسماعيل الشلقانى واسعد مصطفى الشلقانى .

رابعا — حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بباسوس وتقوم الجمعية الزراعية بادارة مشروع الكهرباء بالقرية .

كما تقرر أن يبعد الخفراء الخصوصيين الى بلادهم الاصلية وان تبحث وزارة الداخلية حالة من ترى ابعاده من غير من ذكروا من عائلة شلقانى . وتبحث وزارة الداخلية موضوع اتهام اسماعيل الشلقانى وعمر الشلقانى فى القضية رقم ١١١٦ مركز القناطر سنة ١٩٦٥ .

عائلة عبد المجيد اسماعيل بركات (البحيره) .

١ — فرض الحراسة على جميع املاك عبد المجيد اسماعيل بركات وعائلته وعلى تصرفاته بالبيع لاقربائه منذ سنة ١٩٥٢ الى الآن . ويبعد عبد المجيد اسماعيل بركات من وظيفته كرئيس مجلس ادارة شركة النيل لحلج الاقطان بالاسكندرية وتحدد اقامته .

٢ — تفرض الحراسة على العقارات المبينة بعد :

عمارة رقم ٢٨ شارع عدلى باشا بباب اللوق قسم عابدين .

عمارة رقم ٥ شارع يوسف الجندى بالدواوين قسم عابدين .

عمارة رقم ٢٠ شارع محمد مجمود بالدواوين قسم عابدين .
عمارة رقم ١ شارع ذو الفقار ساحل روض الفرج قسم روض الفرج.
عمارة رقم ٣ شارع ذو الفقار ساحل روض الفرج قسم روض الفرج.
عمارة رقم ١١ شارع الرزاق ساحل روض الفرج قسم روض الفرج.
عمارة رقم ١٩ شارع حلقة الاقطان بدمنهور محافظة البحيرة .
عمارة رقم ٣١ شارع حلقة الاقطان بدمنهور محافظة البحيرة .
فيلا رقم ٢١ شارع سرهنك بلوران رمل اسكندرية .
فيلا رقم ٢٢م شارع سرهنك بلوران رمل اسكندرية .

٣ — يعاد السيد / محمد عوينس مدير محلج دمنهور الى وظيفته الاصلية التي نقل منها .

٤ — يبحث شعراوى جمعة حالة مجد الدين كشك .

عائلة فريده ابراهيم سيد احمد زعزوع (بني سويف) .

فرض الحراسة على الاموال والممتلكات التي آلت الى فريدة عن المرحومة نعيمة ابراهيم سيد زعزوع .

عائلة ابو غازيه (الغربية) .

١ — فرض الحراسة على المذكورين بعد وابعادهم وعائلاتهم عن الريف : —

محمد يوسف جازيه — محمود مرسى جازيه — عبد المنعم محجوب جازيه مع اعتقال الأول .

فصل شيوخ البلد عبد العظيم على جازية ، عبد الله محمد رضوان جازيه ومسعد على جازيه وصلاح الدين عبد الحميد جازيه وفصل الخفيرين النظاميين محمد عبد الرحمن جازيه وعاطف السيد احمد جازيه .

٢ — فصل كل من الآتين اسماءهم بعد من الاتحاد الاشتراكى : —
محمد على يوسف جازيه امين لجنة العشرين بأبو الغز مركز كفر الزيات والامين المساعد عبد المنعم محجوب جازية واعضاء اللجنة على عبد العظيم جازيه ، مسعد على جازيه ، عبد الله محمد رضوان جازيه كما تقرر فصل المجموعة السابقة من مناصبهم في الجمعية التعاونية الزراعية وغيرها من الجمعيات .

٣ — حل لجنة الاتحاد الاشتراكى بأبو الغز مركز كفر الزيات .

٤ — نقل محجوب عبد المنعم جازيه الطيار بالشركة العربية للطيران الى وظيفة اخرى .

٥ — توقف الاجراءات الادارية الخاصة بالحجز على صغار الفلاحين من قبل بنك التسليف ويفرض عبد الحميد غازى على / على صبرى صورة الحكم الصادر ضد محمد يوسف جسازيه حتى اذا ما ثبتت ادانه المذكور فتدفع الحراسة المبلغ المستحق لبنك التسليف الزراعى من أموال المذكور .

عائلة على القاسى منشاوى (بنى سويف)

فرض الحراسة على كل من على القاسى منشاوى وعبد اللطيف القاسى المنشاوى وعائلتهما وابعادهم عن الريف واعتقالهما وكذلك يعتقل كل من فرج محمد ابراهيم وامين محمود رمضان وسليم على القاسى وفهيم محمود رمضان وصديق المنشاوى وسيد نادى مهدى وابراهيم محمد ابراهيم والوم سيد على ويحيى المنشاوى القاسى وعبد الجواد القاسى المنشاوى .

ثانيا — تقرر فصل كل من على القاسى المنشاوى عمدة قرية بنى منين وشيخى البلد يحيى منشاوى القاسى وأمين محمود رمضان والخفيرين سيد نادى والوم سالم على .

ثالثا — حل لجنة الإتحاد الاشتراكى بقرية بنى منين والجمعية التعاونية الزراعية بها .

رابعا — انشاء نقطة شرطة فى قرية بنى منين وتعيد وزارة الداخلية بحث حالات رخص السلاح الممنوحة لافراد العائلة .

عائلة عبد المسيح تاوضروس بباوى (اسيوط)

فرض الحراسة على عبد المسيح تاوضروس بباوى وعائلته وابعادهم عن الريف واعتقال المذكور .

عائلة جلال حسن محمد هريدى (اسيوط)

١ — فرض الحراسة على / جلال حسن محمد هريدى وعائلته

وابعادهم عن الريف واعتقال المذكور الى جانب اعتقال كل من حسن تميم حسن عطيـــة .

٢ — فصل كل من عبد السلام عز الدين سكرتير الجمعية التعاونية بالعقال القبلى واحسان موسى العجوز الموظف بقلم الجزائر بمديرية امن اسيوط وزناتى عبد الرحيم زناتى صراف العقال القبلى سابقا وحسن تميم حسن عطية الخفير .

عائلة توفيق السيد نمــر (القليوبية) .

فرض الحراسة على / توفيق السيد نمر وعائلته وابعـــادهم عن الريف واعتقال المذكور الى جانب اعتقال السيد دياب .

ثانيا فصل كل من عرابى السيد النمر عمدة قرية كفر عليم ومصطفى ابراهيم النمر وكيل شيخ الخفراء بالقرية والسيد سيد احمد النمر شيـــخ البلد والسيد عبد ربه النمر الخفير النظامى .

ثالثا — حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بكفر عليم .

رابعا — يستولى الاصلاح الزراعى على جميع اراضى طرح النهـــر ويعــــاد توزيعها .

عائلة محمد ابو سريع مرشد عقل (المنوفية)

اولا — فرض الحراسة على / محمد ابو سريع مرشد عقل وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثانيا — اعتقال كل من محمد محمود على — فايد بكر عقل — فـــريد رشـــاد بكر عقل — محمد منشاوى مرشد عقل — فوده منشاوى مرشـــد عقل — راشد عبد الجليل عقل — صفى الدين الدمرداش عقل — حمدى محمد بكر عقل .

ثالثا — فصل المنشاوى مرشد عقل شيخ بلدة ساقية ابو شعـــره وابعاده عن الريف .

رابعا — حل لجنة الاتحاد الاشتراكى بالقرية وكذلك الجمعية التعاونية الزراعية بها .

خامسا — ينقل الرائد محمد رشيد محمد ابو سريع عقل من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية .

سادسا — منح كل من المذكورين بعد اجازه لحين البت في امرهما : —

رائد شرطه محمد الدمرداش عقل — نقيب محمد الصغير محمد عقل من القوات المسلحة .

سابعا — يحال على المعاش كل من : —

عميد شرطه حسن محمد عبد الله — عقيد شرطه محمد فتحى اسماعيل رائد شرطة محمد زكى عبد الهادى .

عائلة محمد علام خلاف علام (المنوفية)

اولا — فرض الحراسة على / محمد علام خلاف علام وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثانيا — اعتقال كل من محمد على عياد — عبد الحميد مصطفى الجوهرى الشهير بعبد الجيد — عبد الوهاب عبد التواب مرعى .

ثالثا — ابعاد كل من محمد مختار حافظ سلام — اسماعيل حافظ سلاح .

رابعا — تنشأ نقطة شرطة فى قرية السنابسه مركز منوف .

خامسا — ينقل فاروق محمد علام خلاف الموظف بمصلحة الاستعلامات بالقاهرة الى وظيفة اخرى .

قرارات وتوجيهات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع
بجلستها يوم الاربعاء ١٣ يوليو ١٩٦٦

١ — بحثت اللجنة ٣٣ حالة من الحالات المعروضة عليها واتخذت القرارات فى شأنها كما سنعرضها .

٢ — يجب ان يراعى فى بحث الحالات طبيعة التكوين الاجتماعى فى الريف وان يجرى البحث بتفهم عميق للعلاقات الاجتماعية فى الريف .

٣ — الحالات التى تمثل سيطرة نتيجة تملك افراد عائلة واحده لمساحات كبيرة من الاراضى الزراعية دون ان تقترن بمخالفة للقانون أو

لاستغلال للنفوذ او نشاط اجرامي ليست ضمن الحالات التي يتخذ فيها قرارات في هذه المرحلة والتي حدد فيها العمل بمخالفات قانون الاصلاح الزراعي والحالات الصارخة التي تمثل ارهابا واستغلالا صارخا في الريف .

وسيأتي دور بحث تلك الحالات حسب الأولويات على أن توضع مبادىء يتم معالجه هذه الاوضاع بمقتضاها .

٤ — الحالات التي تمثل سيطرة على المناصب الادارية أو تركيز في شغل المناصب السياسية أو عضوية الجمعيات التعاونية بين افراد الاسرة الكبيرة ستكون محل بحث المرحلة القادمة .

٥ — ينفذ الابعاد فورا عن القرى بتحديد الاقامة بعاصمة المحافظة او المركز .

٦ — يسمح للاشخاص المحدوده اقامتهم في عواصم المحافظات بالتنقل داخل نطاق المدينة عاصمة المحافظة ولا يوضع حرس على سكنهم على أن يؤخذ على كل منهم اقرار بعدم مغادرة المدينة الا باذن من المحافظ شخصيا .

٧ — يفرج الإصلاح الزراعي عن الأراضي الزراعية التي يثبت اغتصاب من شملتهم اجراءات فرض الحراسة لها وتعاد الى اصحابها .

٨ — توقف إعمال اللجان القضائية للاصلاح الزراعي وتشكل لجان نية تقوم بعملها وببحث الحالات التي سبق الاعتداء بها منذ سنة ١٩٥٢ حتى الآن .

٩ — الجهات التي تقرر اللجنة العليا لتصفية الاقطاع انشاء نقطة شرطة بها يدبر مقر النقطة وسكن الضابط بأحد المنازل التي شملها اجراءات الحراسة بالمنطقة .

١٠ — يبحث السيد / شعراوي جمعة موضوع العمارات التي وضعت تحت الحراسة وتزيد عن حاجة شركات التامين ويقدم تقريرا عن تنظيم ادارتهـا .

١١ — يحظر التصرف في العقارات والمنقولات التي تقرر فرض الحراسة عليها ، بناء على قرارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع الا بعد الرجوع الى اللجنـة .

١٢ — يتولى المحافظون حصر العقارات التى شملتها اجراءات الحراسة وما تحتويه من منقولات واثاث وتقدر قيمة العقارات ومحتوياتها بمعرفة لجان فنية وترسل صورة من هذه البيانات الى سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

١٣ — يبحث المحافظون مع أمناء الاتحاد الاشتراكى العربى للمحافظات امكانيات الاستفادة بالعقارات التى شملتها اجراءات الحراسة للخدمات العامة (مستشفى — مدرسة ... الخ) وترسل توصياتهم الى سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

١٤ — تشمل اجراءات الحراسة مساحة الـ ٤٥ فدان المتصرف فيها صوريا عن المرحوم أبو الفرج أبو الفرج المكباتى الى السيد على النمر .

١٥ — يخطر السيد ابراهيم شكرى مخيمر الحارس العام سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بتمام تنفيذ صرف النفقات الشهرية لجميع الخاضعين بقرارات من اللجنة خلال اسبوع .

١٦ — يعتقل كل من :

محمود السيد حسنين يوسف — قاسم عبد الحليم مأمون — سيد احمد عبد المجيد حسنين كما تقرر ابعاد ابراهيم ابراهيم صالح من المندورة مركز تسوق عن الريف ، كما تقرر ان يفصل كل من : شفيق طه محمد الشاذلى عمدة قرية شبراريس ، عبد العزيز السيد ابراهيم الزنفلى عمدة قرية محله ويصا ، عبد الرءوف جميل عطية عمدة ناحية طعمه ، عمر عبد الجواد عمر صراف قرية شبراريس ، يحيى عبد الرحمن دراز صراف قرية محله ويصا . ويفصل عامل تليفون ناحية بنى منين محافظة بنى سويف .

١٧ — ينقل المذكورين بعد الى وظائف مدنية ، رائد الشرطة محمد الدمرداش عقل ، نقيب شرطة سعيد أبراهيم عابد ، نقيب محمد جميلة موسى على الغزلوى من القوات المسلحة .

١٨ — يعاد الى العمل كل من حسين موسى العجوز مأمور مالية محافظة اسيوط ، زناتى عبد الرحيم زناتى صراف بمحافظة اسيوط ويعوض

العقيد محمد مصطفى الجندى مأمور مركز اشمون إلى العمل على أن ينقل خارج نطاق محافظة المنوفية .

١٩ — يوقف العقيد شرطه فتحى اسماعيل مأمور مركز مغاغـة عن العمل ويجرى تحقيق معه فيما هو منسوب اليه ويعرض السيد يوسف حافظ نائب وزير الداخلية نتيجة التحقيق على اللجنة العليا . أما عن الأشخاص الذين شملتهم قرارات اللجنة فهم كالآتى :

عائلة فـــواز : (سوهاج)

أولا — فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلتهما وأبعادهما عن الريف :

توفيق أمين على فواز ، عبادة أمين على فواز .

ثانيا — اعتقال كل من توفيق أمين على فواز ، وعباده أمين على فواز وفصلهما من منصبيهما الاداريين .

ثالثا — فصل كل من عبد العزيز أحمد فواز شيخ الخفراء بقرية خرفه وقدرى توفيق أمين على فواز من عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى ويبعد عن الريف .

عائلة شلقـامى (اسيوط)

أولا — فرض الحراسـة على كل من المذكورين بعـد وعائلتهمـا وابعادهم عن الريف :

كامل تامر شلقامى وأخيه شوقى واعتقالهما .

ثانيا — اعتقال كل من أحمد عبد الغنى خولى وعبد الحميد طلبه خليل ومحمد هاشم أغا .

ثالثا — ابعاد كل من عادل شاكر شلقامى — اسامه شاكر شلقامى — عاصم فائق أمين شلقامى — شلقامى فايق أمين شلقامى — يوسف جـاد الرب حسين .

رابعا — فصل كل من غالب محمد سعيد شيخ بلده ديروط الشريفة وكذلك عبد العزيز محمود سعيد شيخ البلدة أيضـا ، ياسين سيد عبـد الحميد اغا شيخ بلدة ناحية خرفه .

خامسا — حل لجنة الاتحاد الاشتراكى بقرية ديروط الشريف .

عائلـة بريـك : (الغربية)

لقد كان من الأسباب التى دعت الى فرض الحراسة على هذه العائلة هو انها كانت تملك مجموعة من الخيول العربية يساوى الحصان منها أكثر من ٨٠٠ جنيه فقد جاء على لسان حسن عبد الفتاح

« لكي تاخذ خيل اولاد منصور على بريك لابد من فرض الحراسـة عليهـم » .

فـرد المشير :

« يتم الاستيلاء على الخيل ويكتفى بابعادهم عن الريف وتأجير الارض»

ولـكن بعض الأعضاء ينساقون فى تيار العنف فنجد عبد الفتـاح أبو الفضل يقـول :

« ان هؤلاء من الاقطاعيين ويخشى من عدم اعتقالهم » .

فيرد المشير :

« لم يثبت عليهم نفوذ اجرامى ولذلك يكتفى بالابعاد » .

ولـكن السيد عبد الفتاح ابو الفضل يصر على موقفه بقوله :

« ان هؤلاء عرب مجرمين ويخشى من عودتهم الى القرية للانتقام »

فيتصدى له حسن كفافى بقوله :

« انهم ليسوا من المجرمين »

ورغم ذلك فرضت عليهم الحراسة فهل هذا معقول وهل هذا ما كان يحدث ... صحيح انها فعـلا مأساه .

كما تقرر ابعاد عائلته عن الريف وكذلك فرضت الحراسة على عبد القوى على بريك ، مختار على بريك كمـا تقرر اعتقال الثلاثة السـابقة أسماءهم .

كما تقرر فصل كل من محمد على بريك عمدة كفر يعقوب ومختار على بريك شيخ بلده كفر يعقوب .

كما تقرر ابعاد الآتى اسماءهم بعد عن الريف وتأجير اراضيهـم الى صغار المزارعين : —

عبد القادر منصور بريك — عبد الله منصور بريك — صالح منصور بريك — موسى منصور بريك — عبد السيد منصور بريك — سعيد منصور بريك — السيد منصور بريك — عبد الكريم منصور بريك — عبد السلام منصور بريك .

كما تقرر نقل النقيب مهندس اسامه النقراشى من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية ونقل الرائد شرطة يحيى زكريا والرائد شرطه أنور الهوارى خارج المحافظة .

عائلة درويش : (اسيوط) .

لو بحثنا ما أسند الى هذه العائلة من تهم لوجدنا الشىء العديد من العجائب . فعائلة درويش من العائلات الكبيرة ببلدة المندرة بحرى ولم تطبق قوانين الاصلاح الزراعى على عميد العائلة عبد العزيز عبد الحافظ درويش ولم يعرف عن المذكور اي نشاط اجرامى ولم يستدل له على تاريخ مسجل بالمباحث الجنائية ... ولكن الأجهزة ورغم كل التنبيوات فانها تأتى بتحريات عن حوادث أرتكبت سنة ١٩٤٥ ، سنة ١٩٤٨ لمجرد أن تحاول إثبات شيىء فهل هذا هو منطق العدل .

ثم تبدأ مجموعة من المعلومات المتناقضة حيث نجد عبد المحسن ابو النور يقول :

« اذا كانت المعلومات متضاربة لعبد العزيز عبد الحافظ درويش يمكن ابعاده عن الريف » .

ومع ذلك فقد أصاب هذه العائلة عدة اضرار لم تستند الا على بعض الاتهامات والتى لم يثبت صحتها .

وفيما يلى ما اتخذ من اجراءات ضد هذه العائلة :

أولا — فرض الحراسة على عبد المالك احمد درويش وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثانيا — اعتقال كل من عبد المالك أحمد درويش ، على سليمان على ، غالب عبد النعيم حسين ، عبد الحكيم احمد محمد ، فرغلى عيد حسين .

ثالثا — فصل أحمد عبد المالك احمد درويش من عضوية الاتحــاد الاشتراكي وتبحث حالة عبد العزيز عبد الحافظ محمد درويش وتقرر حــل الجمعية التعاونية الزراعية .

عائلة غــراب (الجيزة — امبابه — اوسيم)

عائلة غراب كانوا اصلا جباه للاموال ايام المماليك وكانوا يكلفــون بجباية الضرائب من فلاحي بلده اوسيم ، ولما كانت هذه الضرائب كبــيرة بالنسبة لبعض الفلاحين مما أعجزهم عن دفعها فاستغلت هذه العــائلة عجز الفلاحين عن دفع الضرائب فكانوا يقومون بدفعها نظير استيلائهم على الأرض حتى تمكنوا من تكوين الاقطاعيات الواسعة وبذلك استطاعت عائلة غراب ان تستحوذ على أكثر من ١٥٠٠ فدان موزعة على حوالى ٨٠ شخص من أفراد العائلة علما بأن تعداد اوسيم حوالى ٢٧٠٠٠ نسمة ومســاحة أرضها الزراعية جميعها حوالى ٣٠٠٠ فدان .

وربما هذه العائلة تمثل صورة من صور الاستغلال الحقيقي وتــكاد التقارير تجمع على أنها عائلة ذات ماضي عريق في الاجرام .

وعندما ذهبت اللجنة لبحث الحالة فان الاهالى كشفوا شيئا غريبــا عن عميد هذه العائلة وفيما يلى صورة الواقعة :—

ادلى الشيخ عبد المجيد عبد المعتمد الشافعى وعلى ابراهيم صــالح سعد أن حسين أحمد عبد الواحد بحيرى (فلاح من أوسيم) قد اخبرهم عندما علم بحضور اللجنة بأن عبده يوسف غراب أوحى اليه باغتيال السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى مقابل اعطائه قطعة أرض مساحتها ١٢ فدان ومبلغ ٥٠٠ جنيه وباستدعاء المذكور اقر هو وزوج ابنه عبد الحفيظ صحة هذه الواقعــة .

وفيما يلى ما تقرر بالنسبة لهذه العائلة :

أولا — فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلاتهم مع أبعادهم عن الريف :

عبده يوسف عبده غــراب — على محمود محمود غراب — عمــر محمد يوسف غراب — يوسف يوسف عبده غراب وشهرته صفوت — فهمى يوسف محمد يوسف غراب — احمد أحمد حسين غراب وشهرته فوزى —

محمود عبده يوسف عبده غراب — عباس محمد يوسف غراب — عباس احمد حسين يوسف غراب — يوسف محمد يوسف غراب — محمد عبد العظيم حسن غراب — احمد حسن احمد غراب — عبد المنعم يوسف محمود غراب — مصطفى حسين يوسف غراب — مراد محمد ابراهيم غراب — حسين يوسف غراب .

ثانيا — اعتقال كل من المذكورين السابقين .

ثالثا — فصل كل من المذكورين بعد مصطفى حسين يوسف غراب موظف بالتأمينات الاجتماعية ، شيوخ البلد حسين يوسف غرات ، مراد محمد ابراهيم غراب ، حسن محمد عبد العظيم طالب بكلية الشرطة — نظمى يوسف محمد يوسف غراب موظف بالاصلاح الزراعى .

رابعا — نقل هدى محمد الصابر يوسف غرابا من وزارة الخارجية .

خامسا — حل لجنة الاتحاد الاشتراكى ببلدة اوسيم مركز امبابة . وحل مجلس قرية اوسيم ومجلس ادارة الجمعية الزراعية وتقرر ان يبحث شعراوى جمعه حالات الطلبة الذين يدرسون فى الخارج من ابناء عائلة غراب .

عائلة عباس الشلع (اسيوط — منفلوط — المندرة)

أولا — فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلاتهم وابعادهم عن الريف :

عباس الشلع — توفيق الشلع واعتقال عباس الشلع وفصل توفيق مصطفى الشلع عمدة ناحية المندرة .

ثانيا — حل لجنة الاتحاد الاشتراكى بقرية المندرة مركز منفلوط ، حل الجمعية التعاونية هناك .

ثالثا — نقل فاروق اسماعيل على الشلع المهندس الزراعى بالاصلاح الزراعى بمحافظة كفر الشيخ الى مؤسسة استغلال وتنمية الاراضى المستصلحة .

رابعا — بحث حالة النقيب مهندس احمد الدرديرى اسماعيل الشلع بالقوات المسلحة .

عائلة عبد المنعم ابراهيم عبد ربه (الورقية — فاقوس — الخطارة)

اولا — فرض الحراسة على عبد المنعم عبد ربه وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثانيا — اعتقال كل من عبد المنعم ربه واخيه فؤاد — السيد منصر سيد احمد — محمد ابراهيم عبد الله — السيد صالح على .

ثالثا — شكر ومكافاة مامور وضباط مباحث مركز فاقوس .

عائلة ابراهيم محفوظ محمد محفوظ (اسيوط — منفلوط — الحواتكه)

ينحدر ابراهيم محفوظ من اسرة من الحواتكة مركز منلوط فى محافظة اسيوط ويرجع نفوذ هذه الاسرة الى تاريخها الحزبى القديم وتولى بعض افرادها لمناصب قيادية فى العهود الماضية وهم المرحوم محمد محفوظ باشا عضو مجلس الشيوخ والمرحوم رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة الأسبق ومن اقطاب حزب الاحرار الدستوريين .

وترتبط العائلة بصلة النسب مع عائلة محمد محمود باشا بساحل سليم مركز البدارى وعائلة خشبه باسيوط وابو رحاب بالعسيرات محافظة سوهاج وخليفة بالنخيله مركز أبو تيج .

ونتيجة الفحص وضح انه خالف قانون الاصلاح الزراعى الاول والثانى وخالف حكم المادة ٣٧ من قانون الاصلاح الزراعى الخاصة بتحديد الحد الاقصى للحيازة .

وتقرر بالنسبة لهذه العائلة : —

اولا — فرض الحراسة على ابراهيم محفوظ محمد محفوظ وعائلته وابعادهم عن الريف كما تقرر اعتقال ابراهيم محفوظ محمد محفوظ .

ثانيا — فصل الرائد محمد فتح الله رئيس نقطة شرطة الحواتكه مركز منفلوط .

ثالثا — فصل كل من عبد الحكم على حسن خليل — عبد الشافى محمد عبد الرحمن — خليفة ابو العلا وثلاثتهم شيوخ بلد — عثمان خليل هارون مفتش زراعة منفلوط — عمر محمد محفوظ وكيل شركة مصر للتأمين — احمد محمود محفوظ وكيل شركة التعاون للبترول والبوتاجاز باسيوط .

رابعا — ابعاد كل من المذكورين بعد خارج نطاق المحافظة :

عثمان خليل هارون — عمر محمد محفوظ — احمد محمود محفوظ — صلاح خشبة .

خامسا — استبعاد ترشيح كل من صباح عبد السلام شخشه شيخا لخفراء بلدة الجواتكه .

كما تقرر الاستغناء عن خدمات النقيب محمد حسام الدين ابراهيم محفوظ بالقوات المسلحة كما يمنح صلاح خشبه القاضي بمحكمة القوصيه اجازة حتى ينظر في امره وتقرر ان يستدعي كل من مصطفى راتب عبد الوهاب بوزارة الخارجية ويعمل بأمريكا ، محمد عبد الرحمن عثمان المهندس بالسد العالي .

كما تقرر حل مجلس قرية الجواتكه ، حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية بالحواتكة ، وحل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بالحواتكه .

كما تقرر ان يبحث الإصلاح الزراعي موضوع عباس عبد الرحيم سليم الخفير السابق بالجمعية التعاونية الزراعية ببلدة الحواتكة كما تقرر ان تبحث المخابرات العامة حالة جميع افراد عائلة محفوظ .

وتقرر نقل النقيب احمد منصور العدلي الى المباحث العامة ويوصى بمنحه وسام ويرسل اليه خطاب شكر .

عائلة بندرى جرجس (قنا — نجع جمادى)

اولا — فرض الحراسة على نادر بندرى جرجس وعائلته وابعادهم عن الريف .

عائلة سليمان (بني سويف — ببمسطة — منشأة سليمان) :

اولا — فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلتهما وابعادهما عن الريف حسن محمود ابراهيم سليمان ، حسن احمد على سليمان ، محمد محمود ابراهيم سليمان ، صالح محمود ابراهيم سليمان .

ثانيا — ابعاد حافظ احمد على سليمان وشهرته النحاس عن الريف .

ثالثا — بعمل حسني احمد عبد الجواد من منصبه كرئيس للجمعية التعاونية الزراعية بسمسطا ، ونقل عبد الرحمن عبد الحفيظ سليمان الى وظيفة خارج نطاق محافظة بنى سويف .

رابعا — حل لجنة الاحاد الإشتراكي بمنشاه سليمان وحل لجنة الاتحاد الاشتراكي العربى بسمسطا وحل مجلس أدارة الجمعية التعاونية الزراعية بكل من منشاه سليمان وسمسطا .

كما تقرر فصل محمد عبد الصمد حوته من عضوية الاتحاد الاشتراكى وتقرر ان ينقل الى وظيفة اخرى كل من عقيد محمد احمد محمد ابراهيم سليمان من القوات المسلحة ، رائد طبيب حسنى احمد محمود ابراهيم سليمان من القوات المسلحة وينقل محمد حسين احمد على سليمان الشهير بسمير وكيل نيابة جنوب القاهرة الى وظيفة غير قضائية .

عائلة سيد عثمان محمد الخولى (القليوبية) .

تقرر فرض الحراسة عليه وعلى عائلته وابعادهم عن الريف .

عائلة عبد المجيد عبد المجيد يوسف زاهر (الدقهلية ودمياط)

فرضت عليه الحراسة وابعد وعائلته .

نجيه احمد على ابو ستيت (الدقهلية)

تقرر فرض الحراسة عليهـا .

محمد محمد السيد خضير (دمياط)

فرض الحراسة عليه هو وعائلته وابعادهم عن الريف .

عبد الغنى مصطفى عبد الله زيد (البحيرة — زرقون)

اولا — فرض الحراسة على عبد الغنى مصطفى عبد الله زيد وتأجير الأراضى الزراعية التى يضع يده عليها لصغار الفلاحين والاستيلاء على القدر الزائد عن المائة فدان وتقرر فصله كعمده لقرية زرقون .

ثانيا — فصل كل من شيوخ البلد اسماعيل طه زيد — اسماعيل هذا هو ابن عم العمدة ، فصل عبد الحميد عطية زيد نائب العمدة ، احمد بدر شيخ القرية ، محمود منير .

ثالثا — حل لجنة الاتحاد الاشتراكي بقرية زرقون ، حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية بها .

رابعا — نقل كل من المذكورين بعد خارج محافظة البحيرة .

محمود عبد الغنى زيد رئيس التسويق التعاونى ببنك التسليف الزراعى بالبحيرة — ابراهيم الشرقاوى وكيل بنك التسليف الزراعى فرع شبراخيت.

معوض عبد المنصف محمود (المنوفية)

تقرر فرض الحراسة عليه وعلى عائلته وابعادهم عن الريف .

عبد الرحمن حسن سالم عزام (الفيوم — الجيزة)

أولا — فرض الحراسة على / عبد الرحمن حسن سالم عزام وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثانيا — بحث حالة عائلة عزام بمعرفة اللجنة الفرعية على أن يشترك فى البحث شعراوى جمعة واحمد حمدى عبيد واللواء يوسف حافظ على أن تقدم اللجنة بحثها يوم ١٩٦٦/٧/١٧ .

ثالثا — يمنع منح تأشيرات سفر للخارج لأفراد عائلة عزام حتى يبت فى حالتها .

عائلة بدوى بدوى محمود (دمياط — فارسكور)

أولا — التحفظ على الأراضى الزراعية التى يمتلكها ورثة المرحوم بدوى بدوى محمود حتى يستكمل بحث ملكياتهم الزراعية .

ثانيا — فصل وابعاد كل من المذكورين بعد طه بدوى بدوى محمود (عمدة شرباس) ، عبد الحليم بدوى بدوى محمود نائب العمدة ، احمد بدوى محمود شيخ عزبة شرباس .

ثالثا — يمنع ورثة بدوى بدوى محمود من التواجد فى القرية اثناء اجراءات البحث .

عائلة حسن محمد مهران (اسيوط — البدارى)

أولا — فرض الحراسة على حسن محمد مهران وعائلته وابعادهم عن الريف .

ثانيا — اعتقال كل من حسن محمد مهـران — محمد احمـد زناتى وشهرته سعيد وعبد اللطيف احمد زناتى عمار وفصل حسن محمد مهران وولده محمد — احمد محمد ناصر — همام محمد — عبد الرحيم احمد زناتى مصطفى محمود صبرى من عضوية مجلس المدينة . وفصل هاشم شاكر موسى كاتب الجمعية الزراعية — محمد احمد مهران الكاتب بها ايضا — احمد شاكر موسى خفير الجمعية .

ثالثا — حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية بالبدارى شرق ونقل محمد حسن مهران خارج المحافظة وسحب السلاح المرخص وغير المرخص من اهالى الناحية .

عائلة توفيق على مصطفى بدرى (القليوبية — شبين القناطر)

اولا — فرض الحراسة على توفيق على مصطفى بدوى واعتقاله .

ثانيا — اعتقال كل من حسنى على بدوى — على احمد سيد سكران — محمد محمود مدبولى — محمد عبد الرحمن هانى — محمد بكر كفافى — جابر السيد السيد — احمد مصطفى — حنفى عبد الفتاح العمارى — محمد الصعيدى — جلال سليمان عامر — عطية ابراهيم جبر — السيد شديد هاشم شديد .

ثالثا — فصل كل من جابر السيد السيد احمد مصطفى الذى يعمل خفيرا نظاميا ومحمد عبد الباقى راشد ناظر الاصلاح الزراعى .

عائلة عبد الله ابو زيد جاويش (كفر الشيخ سيدى سالم — الروضة)

اولا — فرض الحراسة على كل من المذكورين بعد وعائلاتهم وابعادهم عن الريف واعتقالهم : —

عبد الله ابراهيم ابو زيد جاويش واخيه فتحى واخيه احمد واخيه محمد كما تقرر اعتقال كل من سليمان عبد القادر سليمان ابو طبيخ احمد عبد القادر سليمان ابو طبيخ ، محمد عبد الكريم حسن جاويش .

ثانيا — فصل كل من محمد عبد الكريم حسن (خفير نظامى) ، محمد جميل عبد الله جاويش خفير الجمعية التعاونية الزراعية .

ثالثا ـ حل لجنة الاتحاد الاشتراكى بقرية الروضة ، حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بهما .

رابعا ـ تستكمل الشرطة العسكرية بحث ملكية والده عبد الله ابراهيم ابو زيد جاويش .

عائلة عاشور (كفر الشيخ ـ مركز كفر الشيخ ـ العمدان)

اولا ـ اعتقال كل من المذكورين بعد والتحفظ على الاراضى التى فى وضع يدهم ملكا او حيازة :ـ

مختار يوسف عاشور واخيه فؤاد واخيه سعد الدين ، عبد العزيز سيد احمد عاشور ، حمدان عبد العزيز عاشور ، وهبة سيد احمد عاشور ، عبد الغفور محمد عاشور ، محمد سيد احمد عاشور ، عبد الخالق عبد الهادى عاشور ، محمد عاشور يوسف عاشور ، صلاح احمد على عاشور ، محمد على على عاشور ، على على عاشور ، احمد سيد احمد عاشور .

ثانيا ـ فصل كل من فؤاد يوسف عاشور (عمد القرية) ، عبد القوى نشيد احمد عاشور (خفير نظامى) .

ثالثا ـ حل لجنة وحدة الاتحاد الاشتراكى بقرية العمدان مركز كفر الشيخ وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية بالقرية .

عائلة شتات (الشرقية ـ بلبيس ـ مشتول السوق)

تبين من التقارير الواردة من المحافظة والاتحاد الاشتراكى والمباحث الجنائية العسكرية ان المذكور نشأ فقيرا معدما ثم اشتغل بالجزارة عندما كبر والده ولما بلغ سن الفتوة سلك طريق الاجرام وذاع صيته فى ذلك وانتشرت خشيته بين المواطنين ورجال الادارة على حد سواء مما مكنه من استغلال المواطنين واستطاع ان يكون ثروة ضخمة بلغ مجموعها ١١ س / ١٢ ط / ٩٣ ف كما استطاع ان ينصب نفسه سكرتيرا للاتحاد القومى بمشتول السوق ثم عزل سياسيا عند تكوين الاتحاد الاشتراكى اذ ان حالته اجرامية وقد تقرر بشأنه :ـ

اولا ـ فرض الحراسة على محمد شتات واعتقاله وفرض الحراسة على عائلته وابعادها عن الريف .

[illegible]

كما تقرر [illegible] [illegible]

بمستوى السوق خارج المحافظة وتقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكي بقرية [illegible]

وتقرر وقف نقوى شرطة عبد المعطى ابراهيم غنام وتحقق الداخلية معه

ويعرض نائب وزير الداخلية نتيجة التحقيق على اللجنة كذلك تبحث وزارة

الداخلية الأسماء الواردة فى تقرير الاتحاد الاشتراكى العربى ممن لم

يتناولهم هذا القرار ويقدم نائب وزير الداخلية بيانا عنهم للنظر فى أمرهم .

عائلة احمد حسن عبدون (الشرقية — فاقوس — عزالة عبدون)

اولا — يبعد احمد ابو عبدون عن الريف كما تفرض الحراسة على احمد حسن عبدون وعائلته ويعتقل .

ثانيا — فصل حسن احمد حسن عبدون من مناصبه كعمدة للناحية وامين لجنة الاتحاد الاشتراكى بالقرية ، فصل عبد الرحمن حسن عبدون نائب العمدة ، فصل محمود نديم عبد المعطى حسين رئيس مجلس مدينة فاقوس .

ثالثا — حل لجنة الاتحاد الاشتراكى بقرية عزالة عبدون وتسلم الاراضى المختصة لاصحابها .

عائلة محمود عزت شرف الدين غازى (المنوفية — تلا — بم)

تقرر ان تفرض الحراسة على محمود عزت شرف الدين غازى ويعتقل ويبعد عائلته عن الريف كما تقرر ان يعتقل كل من عبد الحافظ عبد [illegible] نجم ، السيد ياسين نجم ، احمد احمد جبريل نجم ، [illegible] ابراهيم [illegible] عبد العزيز مخلوف ، عبد العزيز ابو سوف نجم ، السيد [illegible] [illegible] احمد ابراهيم [illegible] [illegible]

[illegible]

ثانيا — فصل كل من محمد محمد مرسى القاضى (عمدة كفر العلوى — حامد اسماعيل يحيى عمدة قرية السكرية — عبد الحليم الشلشتاوى غازى — موسى عبد المقصود غازى — محيى الدين مشعل غازى — فتحى ابراهيم غازى والاربعة شيوخ بلد — عبد الحليم ابراهيم غازى (وكيـل شيـخ الخفراء) — جوده شرف الدين غازى (خفير نظامى) — محمد حسن شرف الدين غازى — زين العابدين شرف الدين غازى — ابراهيم عطيـة شرف الدين غازى — عبده محمد غازى والاربعة خفراء نظاميين .

كما تقرر نقل كمال عرفه طايل المدرس بزاوية بم بمركز تلا خـارج المحافظة وكذلك تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكى بقرية بم وحـل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بها .

كما تقرر أن تحقق وزارة الداخلية مع العميد حسن تنديل وان يعرض نائب وزير الداخلية النتيجة .

عائلة سالم سلامة السنخاوى (اسكندرية)

أولا — فرض الحراسة على سالم سلامه السنخاوى وعائلته .

ثانيا — اعتقال سالم سلامه السنحاوى .

وتستمر اللجنة فى عملها ولكن هذا العمل يتوقف وذلك بسبب انشغال المشير فى بعض المهام الدقيقة التى كان يوفد اليها فى الخارج الا ان النشاط يعود مكثفا للجنة خلال النصف الثانى من شهر سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

قرارات وتوجيهات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى اجتماعها يـوم السبت الموافق ١٧ / ٩ / سنة ١٩٦٦

١ — بحثت اللجنة اربعة حالات من الحالات المعروضة عليها واتخذت قرارات بشأنها .

٢ — تقدم وزارة الداخلية (ادارة المباحث العامة) تقريرا عما تم فى جميع الحالات التى صدرت فيها قرارات الابعاد عن الريف وتوافى سكرتارية اللجنة بهذا التقرير قبل يوم ٢٤/٩/ ١٩٦٦ وفى حالة حدوث اية مخالفـة لقرار الابعاد مستقبلا بضبط المخالف ويعتقل وتعد وزارة الداخلية منشورا بهذا الشأن يبلغ للجهات الادارية وللمبعدين انفسهم لمراعاة ذلك على أن

يحاسب المسئولون عن عدم تنفيذ هذه الاوامر ويتولى الاتحاد الاشتراكى اخطار المكاتب التنفيذية بالمحافظات والمراكز بمراعاة ذلك وعلى السادة المفتشين ابلاغ هذه التعليمات الى لجان البحث فى المحافظات للتصرف على ضوئهـا .

٣ — يوقف بالنسبة للمبعدين أو من فرضت عليهم الحراسة التنقل بين القاهرة والاسكندرية او بين مكان تحديد الاقامة والمصايف اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٦٦ .

٤ — يقدم السادة المفتشون مذكرات بمقترحاتهم لحل التناقضات التى تظهر لهم فى التنظيمات السياسية والتعاونيـة الى على صبرى تمهيدا لدراستها واتخاذ ما يلزم بشأنها .

٥ — يقوم اللواء سيد جاد ببحث عن محاسبة الاشخاص المسئولين عن اموال عامة سواء كانوا موظفين عموميين او غيرهم وضرورة تحديد قواعد لمساءلة الجميع امام القانون .

٦ — يقوم سامى شرف باعداد مذكرة فى شأن الموظفين من عائلتى بدوى وميزار للعرض على السيد رئيس الجمهورية .

٧ — يقوم الاصلاح الزراعى ببحث ملكية بنات المرحوم بدوى بدوى محمود من الاراضى الزراعية ويقوم بتاجيرها الى صغار الزراع عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك ما لـم يثبت اشتغالهن او ازواجهن بالزراعة فتسلم لهن أراضيهن .

٨ — تبحث حالة اصحاب الممتلكات التى وضعت عليها الحراسـة فى حالة عبد المجيد اسماعيل بركات للنظـر فى مدى استحقاقهم للنفقـة الشهرية من الحراسة العـامة .

٩ — توافى سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع مجلس الامـة بمذكرة ملحقه للمذكرة السابقة بشأن واقعة تزوير حيازة محمد فهمى حسن زيد لتمكنه من الفوز بعضوية مجلس الامة بوصفه ممثلا للفلاحين .

وتستكمل المباحث العسكرية التحقيق الذى اجرته فى هذا الشـأن وتقدم تقريرا عن الدوافع والظروف التى احاطت بهذا التزوير .

١٠ — تستكمل الشرطة العسكرية بحث موقف السيد / ضياء الدين

داوود امين الاتحاد الاشتراكى بدمياط فيما نسب اليه من علاقته بعائلة بدوى محمود ويقدم الاتحاد الاشتراكى تقريرا عن نفس الموضوع .

١١ — تبحث الشرطة العسكرية حالة كل من محمد البيه وعثمان رفقى الوارد ذكرهم فى حالة عائلة مراد وتقدم تقريرا بنتيجة البحث .

١٢ — تقدم الشرطة العسكرية تقريرا عن حالة « بلاتون فلاسكاكى » وعلاقته بشركتى دار الدواء وابراهيم معتوق كما تعد امانة شئون الأعضاء بالاتحاد الاشتراكى العربى تقريرا عن سليم جورجى دوس عضو مجلس محافظة اسيوط وعضو الاتحاد الاشتراكى فيما يتعلق بصلته بعائلة شنودة .

وفيما يلى الحالات التى فحصتها اللجنة فى هذه الجلسة : —

حالة فهيم ابو زيد (المنوفية — اشمون)

اولا — يفصل ويعتقل كل من : —

محمد همام بدر مفتش زراعة اشمون وحاليا بالايقاف — عبد العاطى احمد محجوب وكيل تفتيش زراعة اشمون — حنا ميخائيل صليب المدير المساعد لبنك التسليف الزراعى بمحافظة المنوفية والذى كان يعمل وكيلا لبنك التسليف باشمون — محمد عبد الفتاح قنبر كاتب جمعية جريس — فهمى محمد السعدنى المشرف الزراعى السابق لجمعية جريس ويعمل حاليا مشرفا زراعيا — محمد السيد حسن ستيت صراف ناحية جريس سابقا ويعمل حاليا صراف ناحية ميت سلسيل مركز المنزلة — حسن مصطفى جاد المشرف الزراعى السابق بجمعية جريس عام ٦٣ /١٩٦٤ ويعمل حاليا مشرفا زراعيا بجمعية رمله الانجب — محمد الدمرداش زيد مساعد كاتب جمعية جريس وكذلك تقرر ان يعتقل محمد سامى ابراهيم زيد . مع ملاحظة ان هذه الحالة سبق وان بحثت يوم ٢٣ / ٦ / ١٩٦٦ .

حالة محمود السيد حسنين (المنوفية)

تقرر فصل واعتقال كل من محمود محمد عزوز مراجع المساحة بمكتب الشهر العقارى بالمنوفية — صبحى السيد نقولى رئيس مكتب الشهر العقارى — محمود فهمى احمد الفقى كاتب كشوف تحديد المساحة كما تقرر الافراج عن محمود السيد حسنين يوسف مع ملاحظة ان هذه الحالة بحثت بجلسة ٢٣ / ٦

عائلة مـراد . (القليوبية — الشرقية)

اولا — فرض الحراسة على لطفيه محمد ابراهيم مراد وابعادها عن الريف والاستيلاء على مساحة المائة فدان المهربه بمحافظة القليوبية موضوع الشهر رقم ٢١١٤ سنة ١٩٥٥ مكتب طوخ .

ثانيا — فرض الحراسة على الذى آل بالميراث لورثة فاطمة قاسم مراد عنها وابعادهم عن الريف .

ثالثا — فرض الحراسة على المذكورين وابعادهم عن الريف .

زينب عمر قاسم مراد واختها خديجة وعمر شكرى محمد مراد ويسرى محمد عمـر مـراد وحسين عثمـان مـراد واخيه سليمـان ومحمد قاسم مراد واحسان وحكمت قاسم مراد واختها صفية وعفت ومهرى ناز ورقية عمر وامينه احمد ابراهيم مراد وعلى احمد ابراهيم مراد وسعد الدين احمد ابراهيم مراد وقاسم ابراهيم مراد كما تقرر فرض الحراسة على مصطفى أحمد ابراهيم مراد وعائلته وابعادهم عن الريف .

رابعا — رفع التحفظ عن اموال وممتلكات باقى عائلة مراد الذين لم يخضعوا لأى من قانون الاصلاح الزراعي ويبعد المذكورون عن الريف وتقوم الجمعيات التعاونية الزراعية المختصة بادارة اراضيهم الزراعية وتأجيرها الى صغار المزارعين .

عائلة بدوى بدوى محمود (دمياط)

اولا — فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلاتهم وابعادهم عن الريف : —

طه بدوى بدوى محمود — عبد الحليم بدوى بدوى محمود — احمـد بدوى بدوى محمود .

ثانيا — فرض الحراسة على الاراضى الزراعية المملوكة للمذكورين بعد وعائلاتهم وابعادهم عن الريف وهبه بدوى بدوى محمود مستشار سابق بمجلس الدولة ومحامى مقيم بالقاهرة — محمد عبد المنعـم بدوى بدوى محمود مهندس مدير شركة راكتا اسكندرية — عبد الرحمن بدوى بدوى محمود استاذ الفلسفة بجامعة عين شمس — عبد الحميـد بدرى بدوى محمود استاذ امراض النساء بالقصر العيني بالقاهرة — محمود صبـرى

بدوى بدوى محمود مهندس يعمل بقناة السويس ومعار للعراق — ثروت بدوى بدوى محمود استاذ مساعد القانون الدستورى بكلية الحقوق جامعة القاهرة — عبد الجليل بدوى بدوى محمود بقلم قضايا الحكومة — ورثة المرحوم محمد حسن بدوى .

ثالثا — الاستيلاء على مساحة ٦ س /٧ ط / ١١٩ ف المتصرف فيها طبقا للمادة الرابعة بندب من قانون الاصلاح الزراعى وتسليم كل من المتصرف اليهم اللذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى تلك المادة المساحة التى تعاقد على شرائها .

رابعا — يبحث الاصلاح الزراعى ملكيات بنات المرحوم بدوى بدوى محمود من الاراضى الزراعية .

عائلة شنوده (اسيوط) .

اولا — فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلاتهم وابعادهم عن الريف : —

ايليا حبيب شنوده ، واخيه يوسف واخيه راعوث .

عائلة محمد امين والى ميزار (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على الارض الزراعية المملوكة لورثة المرحوم محمد امين والى ميزار وابعادهم عن الريف كما تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بقارون .

محضر اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بتاريخ اول اكتوبر ١٩٦٦

فى هذا الاجتماع اثار المشير عامر نقطة هامة بخصوص عمليات الاجرام حيث لاحظ ان بعض الناس يحقق معهم فى قضايا اجرامية حدثت منذ عشرين سنة وقال ان ذلك ليس معقولا وطالب بان تصب التحقيقات على الاشخاص الغريقين فى الاجرام خصوصا بعد سنة ١٩٥٢ وذلك ان مدة عشرين سنة تعنى سقوط الجريمة بمضى المدة وطالب بأن تصدر تعليمات للجهات الادارية فى هذا الشأن وكلف أمين هويدي بأن يتصل بالنيابة حتي لايحدث شيء من هذا القبيل .

وكانت اول الحالات التى بحثتها اللجنة فى هذا الاجتماع هى حالة ورثة اسكندر خورى حداد ، وعائلة زيدان وهذه العائلة الاخيرة أصلا من بنى سويف وقدموا الى الفيوم للعمل كخفراء فى خدمة عائلة خورى حداد حيث وضعت عائلة زيدان يدها على اطيان عائلة اسكندر خورى حداد ,كانت هذه العائلة تقيم فى بلدة دمو وقد اتفق على فرض الحراسة على قطب محمد على زيدان وعلى ورثة اسكندر خورى حداد كما اتفق على فرض الحراسة على ورثة عبد الله على زيدان .

كما تقرر فصل كامل احمد سكران شيخ البلد وعبد الغنى زيدان شيخ الخفراء وبركات اسماعيل عامل التليفون وتقرر ايضا حل لجنة العشرين بالقرية وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بها كما تقرر اسقاط عضوية مجلس المحافظة عن كل من صلاح عبد الحميد زيدان، احمد عبد الله محمود زيدان وطلب ابعادهم عن الريف .

ومع ذلك فانه يمكننا ان نقرر الحقائق التالية المستقاه من خلال مناقشات اللجنة : — (١)

المشير :

« عبد الله زيدان كان يمتلك حوالى ٣٠٠ فدان وعدد الورثة ١٢ شخصا اى ان نصيب كل منهم ٢٥ فدانا وهذه الانصبة ليست كبيرة ولو قررنا فرض الحراسة عليهم فسنضطر الى ان نصرف لهم مرتبات قد تزيد عن قيمة نتاج الارض وبدلا من ذلك يمكن أن نؤجر ارضهم ونعطيهم ايجارها .

مختار عمر :

« ربما لا تصل ملكية عبد الله زيدان الي ٣٠٠ فدان »

المشير :

« من الجائز ذلك لانه سيخصم من هذه المساحة الارض التى تناولها العقد الخاص بخورى حداد » .

---

(١) المحضر السرى للجنة العليا لتصفية الاقطاع بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١ قصر القبة وثيقة رقم ٦٠٨ ص ٢٠ .

حسين عوض :

« عبد الله زيدان كان يمتلك ٥٥ فدانا واولاده اثنى عشر فدانا »

المشير :

« اى بمعدل اربعة افدنه للشخص الواحد تقريبا فاذا وضعنا الحراسة على هذه المساحة فان هذا سيضطرنا الى صرف مرتبات لكل هذا العدد من الورثة وبهذا نكون قد حملنا الدولة عبئا لا داعى له » .

مختار عمر :

« مساحة الـ ٥٥ فدانا هذه بخلاف ما آل اليه بالميراث من ارض اسكندر خورى » .

المشير :

« لقد اسقطنا عقد اسكندر خورى حداد كليه اى اننا اعتبرنا مساحة الـ ١٢٢٤ فدانا هذه تحت الحراسة اذن ما الداعى لوضع الحراسة على الـ ٥٥ فدانا » .

عبد المحسن ابو النور :

« ينبغى دائما الرجوع الى المبادىء التى سبق اقرارها من اللجنة وبما ان هؤلاء قد ساعدوا على تهريب الارض وعدم تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى فيجب ان يجازوا على هذا التهريب ومجازاتهم لا تكون بتأجير الأراضى فقط بل بوضعهم تحت الحراسة ... هذا من ناحية التهريب » .

المشير :

« مثلما ننظر الى المبادىء يجب ان ننظر ايضا الى مصلحة الدولة ومصلحة البلاد فاذا فرضنا الحراسة على اثنى عشر شخصا يملكون ٥٠ فدانا فلن تستفيد من وراء هذا شيئا بل سنضطر الى تدبير مرتبات او نفقات لهم » .

د. محمد دكرورى :

« ان القرار بابطال عقد بيع مساحة الـ ١٢٢٤ فدانا سيعطى لورثة زيدان الحق فى الرجوع على ورثة خوري حداد بالثمن قبل الحراسة وفرض

الحراسة على ورثة زيدان سيغطى هذه النقطة لان العقد تلى مبنيا على اساس باطل وعلى اعتبار ان هذه الارض حق للدولة ».

المشير :

« يوجد حل آخر هو ان نقرر فرض الحراسة على كل الأرض فيما عدا الـ ٥٠ فدانا الخاصة بورثة عبد الله زيدان فنؤجر هذه المساحة ونعطى ايرادها لهم اذ لو وضعوا تحت الحراسة ربما تزيد نفقاتهم عن ايراد الـ ٥٠ فدانا » .

عبد المحسن ابو النور :

« عند تحديد النفقات لانعطى اكثر من ايراد الارض بل نقرر النفقة حسب مساحة الأرض على أساس مائة جنيه للمائة فدان اى ٥٠ جنيها للخمسين فدان وهكذا نقسم مبلغ النفقة على عدد الاشخاص ».

المشير :

اى انه سيخص كل شخص حوالى اربعة جنيهات وهذا المبلغ لايكفى لاعاشه أى منهم » .

والى هنا نكتفى بهذا الحوار .

فهل هذا منطق ... وهل هذا حقد ... وكيف فعلا يعيش انسان بأربعد جنيهات وحتى تضيع الحقوق تتحايل السلطة وتغتال القانون ... اليست حقا هى المأساة التى عشناها .. نحن من افواههم ندينهم ونحكم عليهم من اقوالهم وتصرفاتهم وسلوكهم .

بل حتى التعويض عما دفعوه حرموهم منه والاغرب ان المشير عندما حاول اقناع اللجنة بانه يهدف الى تلافى اوضاع معيبه سابقة بدا العناتى فى اللجنة يتبارون فى ايجاد حلولا اخرى ولكنها جميعا تهدف الى شيىء واحد هو فرض الحراسة وحينما يقول المشير :

« انه ليس من المنطق ان نضيف مشكلة جديدة على المجتمع ونزيد عبئا جديدا على الحكومة ويمكن لهؤلاء فى يوم من الايام ان يطالبوا الحكومة بنفقات اكثر لانهم غير قادرين على العيش » .

يرد السيد عبد الحميد غازى ممثل الفلاحين .. رجل الشعب والمفروض فيه الرحمة يقـول :

« يمكن أن نعتقلهم » ...

هذا بكل بساطه من يطلب القوت والحق فى الحياه يكون جـزاؤه السجن والاعتقال وكان رد المشير رائعا نذكره للحقيقة والتاريخ :

« هل نعتقل الاولاد ، هذا امر غير معقول .. ان مسئولية المجتمع الاشتراكى تختلف عن مسئولية المجتمع الراسمالى فنحن مسئولـين عن تدبير الحياة الكريمة للاثنى عشر شخصا والا نكون قد حولناهم الى مجرمين الى الابد فلابد من النظر الى الموضوع من الناحية الاجتماعية » .

ان نظرة امثال عبد الحميد غازى فيها نظرة الحقد الطبقى ... فيها النظرة الساخطة والتى تقرر فيها انه نسى نفسه ونسى من يمثل .

نعم لقد كان المشير يترك حرية المناقشة ولكنهم للاسف لم يكونوا على مستوى الحق أو الجانب الانسانى وكانوا يطبقون المبادىء فى صورة صماء دون دراسة واعية للظروف الاجتماعية بل اننى لا ابالغ اذا قلت انه لـم توجد حالة واحدة لم تدر حولها المناقشات المتناقضة كما انه من واقع دراستى للوثائق الأصلية لمحاضر اللجنة العليا لتصفية الاقطاع لم اجد حالة أيضـا يتفق عليها الحاضرون على اتخاذ اجراء موحد ضدها ... كما انه دائمـا رغم اجماع بعض الآراء على أن الشخص غير متهرب الا ان القـرارات تكون معده سلفا .

مثلا مامعنى الابعاد اذا كان مقصودا به ابعاد سيطرتهم على الريف فلماذا يبعد الصغار أو القصر ... الحكمة على ما اعتقد انها كانت عملية اذلال وقرارات كانت تطبق بطريقه عمياء ومما يؤكد وجهة نظرى هذه ما يقوله المشير ص ٢٨ من محضر هذا الاجتماع :

« لست ادرى اين نبعد الاثنى عشر صغـيرا .. يجب النظـر الى الامور واليهم من الوجهه الاجتماعية » .

بل ان القرارات التى اتخذتها اللجنة بخصوص عمليات الابعاد وصلت الى حد الكثير لدرجة أن بعض افراد اللجنة بداوا ينبهون الى خطورة ذلك فاللواء نيازى حتاته يطالب بقوله :

« من المصلحة العامة عدم الإكثار من تحديد الاقامة على هذه الصورة حتى لاتفقد معناها من جهة وحتى لاتكون عبئا ثقيلا على الاجهزة التنفيذية من جهة اخرى ولعلنى الآن اتساءل ما هو المقصود من تصفية الاقطاع .. المقصود هو تجريد الشخص من اسلحته التى يملكها للسيطرة والاستغلال على الفلاحين فى الريف او على غير ذلك فى أماكن تواجد الاقطاع بجانب اعادة تقييم العلاقات الاجتماعية على اسس جديدة من القيم والاخلاقيات والانسانيات بدون انفجار للصراع الطبقى ... واذا كنا مؤمنين ان الثروة فى حجمها هى العامل المساعد لكل عمل الاستغلال فكيف نفسر حرص اعضاء اللجنة على ابعاد اصحاب الملكيات الصغيرة عن الريف والتى لا تتجاوز ملكيتها الخمسة افدنه ... هذا سؤال يحتاج الى رد ».

واعضاء اللجنة فى هذا الاجتماع كثيرا ما كانوا يتناقضون ليس فقط مع بعضهم البعض بل مع انفسهم ايضا فنجد الدكتور محمد دكرورى يقول ص ٣١ من هذا الاجتماع :

« ان النقطة التى يدور حولها البحث هى هل يستحق صاحب الملكية الصغيرة ان تفرض عليه الحراسة وان يبعد فى نفس الوقت ؟ فمن المعروف ان فرض الحراسة معناه تقليل الدخل والابعاد عن الريف معناه زيادة الأعباء والتكاليف ... فهل يمكن فى حالة المالك الصغير ان يعيش خارج القرية ... الواقع ان هناك استحالة لأن الشخص الذى يمتلك خمسة افدنة يمكنه ان يعيش بالكاد اذا استغلها بنفسه ولو اننا فرضنا عليه الحراسة فمعنى هذا اننا نعطيه جنيها عن كل فدان وبالتالى يأخذ خمسة جنيهات فهل هذا المبلغ يكفيه للعيش حتى داخل القرية اعتقد ان هناك استحالة » .

والى هنا والكلام صادق بالمنطق والمفهوم والعقلانية ولكن الدكتور دكرورى يناقش نفسه حيث يقول :

« وفى رايى ان الحراسة تكفى ولا داعى للابعاد » .

والسؤال الآن ... ما معنى الحراسة هنا وقد اكد سيادته معنى الحراسة وانها ستعطيه خمسة جنيهات ولماذا تتكفل الدولة بترك ايدى عاطلة ..

ويؤكد قولى هذا ما ذكره المشير ص ٣٧ من هذا الاجتماع ايضا :

[illegible]

... التقرير في هذه المؤسسة استخدام ... يحتفظ أي ملازم من الدعاة هذا فضلا عن التعصب الديني والتفرقة الدينية ... عبد الفتاح أبو الفضل أن لجنة ... الاقطاع ... هذه المؤسسة وقال إنه يمكن أن يفيد ... هذه المؤسسة .

أنني أتساءل ما علاقة لجنة تصفية الإقطاع بهذا الموضوع .. هذا من ناحية الشكل، وهل وجدت لجنة تصفية الإقطاع لتكون وصية على على المجتمع .

لم نقرأ ذلك في حيثيات تشكيلها وتكوينها وما الذي دعا عبد الفتاح أبو الفضل إلى إثارة هذا الموضوع ... الواقع أن ذلك يعتبر خروجا عن اختصاصات اللجنة ... وأين أجهزة الدولة المسئولة عن هذه الأمور ، ولماذا لم تبحث هذا الموضوع وتقوم بتحقيقه أم أن أجهزة الدولة كلها صارت لخدمة اللجنة العليا لتصفية الإقطاع وبينها المدني وكان يسعى لتعريفنا كان قائد الجيش مشغولا بحركته المدنية فرحا بالسلطات التي منحت له وترك واجبه الأصلي والأساسي نفس الموقف بالنسبة للمخابرات العامة ومباحث أمن الدولة والمباحث الجنائية العسكرية ... وباختصار لقد تشابكت أجهزة القيادات العاملة مع أجهزة الأمن الخفية كلها ... ولا ... إلا لجنة تصفية الإقطاع ، ومع ذلك ... هذا الموضوع ، الموضوع الذي أثاره ... عبد الفتاح أبو الفضل ... [illegible]

... وانتهى الموقف بأن احال المشير هذا الموضوع على السيد على صبرى الرجل ذو الوجهين وبحثت فى هذه الجلسة حالة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة السابق ولم يتفق الاعضاء على حدوث واقعة التهريب وأفاد حسين عوض عضو اللجنة ان اللجان الفنية لم تر مخالفة فى هذه الحالة ومع ذلك فان الرائد مسعد التمامى — والذى طرد بعد ذلك من منصبه كرئيس مجلس ادارة مدينة شبرا الخيمة يقول ان سوء النية ظاهر فى احتفاظه بمساحة ٨ س / ٢ ف / هل هذا معقول .. رئيس مجلس الدولة يخالف القانون من اجل فدانين وفى المناقشات حاولوا تشويه صورة المستشار المذكور بل واتهموه بالرشوة ويقول حسين عوض (وهو مستشار بمجلس الدولة وقد عاصر الرجل صاحب الحالة اى انه اقرب من يفهمون سلوكه يقول انه من ناحية النزاهة لا يمكن ان ينسب اليه شيئا يمسها فيرد حمدى عبيد :

« هذا الرجل مزور رغم انه كان رئيسا لمجلس الدولة ولا ادرى كيف يدافع عنه الأخ حسين عوض بهذه الصورة »

فيرد حسين عوض قائلا :

« واجبى يحتم على ان اقرر الحقيقة »

وقد انصف المشير هذا الرجل بقوله ص ٥٥ من هذا المحضر :

« لا يمكن أن ننكر ان السيد على السيد قد خدم الثورة وليس من المعقول ان ننكر لرجل خدم فى مثل هذه الظروف وبهذا الشكل ثم ان ملكيته كانت ١٣٨ فدانا ثم ارتفعت من بعد سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦١ وعندما كان السيد على السيد رئيسا لمجلس الدولة لا يمكن القول بأنه قد ارتشى لأنه عندما يرتشى رئيس مجلس الدولة فان الناس كلها ستعلم بالنبأ كما اننى لا اعتقد ان مثله يرتشى مثلا بما قيمته ٣٠٠ جنيه فالعملية تحتاج الى موازنة » (١) .

---

(١) عين السيد على السيد رئيسا لمجلس الدولة فى سنة ١٩٥٤ وفى ٦ يناير ١٩٦١ احيل الى المعاش لبلوغه السن القانونية وقد كان وكيلا للمجلس وقت أن كان الدكتور السنهورى رئيسا له وعقب احالته للمعاش عين عضوا بمجلس ادارة احدى شركات التأمين وفى ذلك الوقت كان قد حدث خلاف بين الثورة والدكتور السنهورى فاعيد تنظيم مجلس الدولة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بعد أن اتهمت الثورة الدكتور السنهورى بانه كان يقود تكتلا مع عبد الجليل العمرى وقالت الثورة ان ذلك كان يهدف احداث قلقله فى الدولة وبالطبع لم يكن لهذا الاتهام أى اساس من الصحة وانما لفقت اجهزة خاصة هذا القول للتخلص من الدكتور السنهورى وهز كيان مجلس الدولة ليسير فى الركب ولا يقول لا .

وهكذا شجب المشير كل التقارير وكتم الأصوات الحاقدة والمغرضة التي ارادت الاساءه الى الرجل ومع ذلك فان اللجنة رفضت فرض الحراسة على شخصه ولكن تقرر فرض الحراسة على الارض الزراعية المملوكة له ... على الا يعلن ذلك فى الصحف وطلب المشير من سامى شرف عرض هذا القرار على رئيس الجمهورية لأن سيادته — اى الرئيس — يعلم ظروف سنة ١٩٥٤ ووضع مجلس الدولة فى ذلك الوقت حتى يعلن القرار ام لا ومع كل ذلك لم يعرض سامى شرف الموضوع وكانت عملية العرض لا تقدم ولا تؤخر ذلك انه عندما سأل نبيل ذكرورى وهل «سنقوم بتنفيذ القرار فورا» اجاب المشير « بالطبع ينفذ فورا » .

فهل يوجد بعد هذا تناقض واين العدالة فيما يطبق وما يقال .

وقد فرضت فى هذا الاجتماع الحراسة على ابراهيم المرسى السوده وعائلته وتقرر ابعادهم عن الريف كما فرضت الحراسة على ورثة المرحوم محمد يوسف . (١) .

وطلب المشير فى هذا الاجتماع ان يراعى صرف النفقة بلا تاخير وقال ابراهيم مخيمر الحارس العام انه اوقف الصرف بالنسبة لـ ٧٠ فردا تاخروا فى الادلاء ببعض البيانات الخاصة بمعاش او ايراد من المهن الحرة وكلفت وزارة الداخلية ببحث اسباب القصور وممن .

وفرضت الحراسة فى هذا الاجتماع على جورج جرجس صيدح وطلب بحث حالة اولاده المقيمين فى الخارج وطلبت اللجنة التحفظ على اراضى من يقيمون فى الخارج والتحفظ على الارض لا يعنى الاستيلاء عليها وانما يعنى الاحتفاظ بايراد الارض (كانت له بنت اسمها فونيك وابن اسمه فريد وكانا يقيمان ويعملان فى كندا بصفة دائمة وقد تزوجت البنت فى كندا) .

---

(١) بدأ المرسى محمد يوسف حياته مزارعا لثلاثة افدنه آلت اليه ميراثا عن والده ثم تحول للعمل بتجارة الاقطان وقد يسرت له ارباحه التجارية فى هذا المجال شراء اطيان زراعية بلغت جملتها ٦٠ فدانا وعندما شرعت الشركة العقارية فى بيع املاكها بناحية كفر الجنينه يسر له مديرها فى ذلك الوقت وهو المرحوم محمد طلعت حرب مؤسس بنك مصر شراء حوالى ٢٠٠ فدان بالاشتراك مع بعض الفلاحين الذين ساهموا معه فى دفع مقدم الثمن ثم قام بطردهم من الارض بحجة عدم سداد الاقساط المستحقة .

والعجيب أن اللجنة لم يكن لديها معلومات كافية بخصوص هذه الحالة ومع ذلك فقد كان الجميع يطلب اتخاذ اجراء ما ... والشيء الذى انصفته فيه اللجنة هى انها قررت انه لا داعى لابعاده عن ال يف لانه ليست له عائلة ولا يخشى من وجوده هناك .

وفى حالة محمد السيد ابراهيم خوخه تتضح صورة التناقض اكثر واكثر فى قرية المحافظ يفيد انه ليس هناك تهريب ولما وجد اعضاء المناقشة الصناديد ان تهمة التهريب غير ثابتة وان لديهم النية مع سبق الاصرار والترصد فى أن يقومون بانتزاع ما يملكه افادوا انه ذو نشاط اجرامى وقد قال مسعد التمامى « انه ليس للمذكور اى نفوذ او سيطرة او عصبية فى بلده وانه فلاح عادى شأنه شأن اى مزارع فى البلدة .» .

وافاد شعراوى جمعه فى هذه الجلسة بالنسبة لهذه الحالة انه يوجد خلاف بين الاتحاد الاشتراكى فى تقريره وبين المباحث العسكرية وتقرر تأجيل حالته بسبب عدم وحدة افكار اللجنة تبله .

وفى هذه الجلسة كان آخر قرار فرض الحراسة على اموال وممتلكات الدكتور محمود حلمى الجيار ، مع ابعاده عن الريف وتأجير الاراضى الزراعية المملوكة لعائلة الدكتور لصغار المزارعين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية (١) كما تقرر انه متهرب بمقدار ١١١ فدانا من قانون ١٩٦١ وبمقدار ١٤ فدانا من قانون سنة ١٩٥٢ هذا فضلا عن انه مدين بمقدار ٢٦٤١٨ جنيه للضرائب والجمعية التعاونية وبنك مصر . وقد وضح أن اسمه محمد حلمى الجيار وليس محمودا .

واذا كانت الجنة بلاشك تد وضعت يدها على حالات صارخه من الاقطاع والاستغلال فانه يجب ان نذكر ايضا انها اخفقت فى معالجة الكثير من الموضوعات المعروضة بروح من الحيدة والعدالة .

---

(١) بدا حياته بالزراعة وتجارة الاسمدة واصبح يملك عدة مناصب هى امين الاتحاد مساحات شاسعة من املاك الدولة بناحيتى العمارنه والمنزلة واستغل منصبه كنائب بمجلس الدولة فانشأ ترعة وصلت بين بحر جادوس وترعة الطوبار لخدمة الاراضى سالفة الذكر .

وقد تمكن بمساعدة ابراهيم عبد الهادى ايضا من انشاء جسر سمى باسمه طوله ٥ر٢ ك فى الاراضى التى استولت عليها بناحية المنزلة وقد أقام مزرعة سمكيه كان يغذيها عن طريق هذه .

قرارات وتوصيات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع في اجتماعها بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٤

١ — ناقشت اللجنة احدى عشر حالة تمثل اقطاعا بالريف وقررت تأجيل احداها لاستيفاء بحثها واحالت « حالة » لوزارة الداخلية واصدرت قراراتها في عشر حالات .

٢ — يتولى السيد وزير الحربية بحث حالة الدكتور الهامي حبيب داوود صليب سلامه الطبيب المكلف بمستشفى المعادى .

٣ — تخطر شركة الطيران العربيــة المتحدة لتنقل المضيفة الجوية صافيناز حبيب داوود سلامه من وظيفتها الحالية الى وظيفة مضيفــة ارضــية .

٤ — تقوم كل من المباحث العامة والمباحث الجنائية العسكرية بعمل التحريات عن مأمون الشيخ وعلاقتــه بالدكتور حلمى الجيــار وموقفه بالنسبة للاتحــاد الاشتراكي .

٥ — يقوم الاصــلاح الزراعي بالتحقيق مع كل من حسن عبــاس مندوب الاصلاح الزراعي وأمين سلامه مراقب الاصلاح الزراعي بالفيوم سابقا ومدى مسئوليتهم عن الوقائع التي وردت بتقــرير الاتحاد الاشتراكي الاشتراكي عن حالة شفمين على أن تعرضه الجلسة القادمة .

٦ — يصرح لافراد عائلة الفقى باستلام ملابســهم ولا يصرح لهم باستلام اى اثاثات وتتولى المباحث الجنائية العسكرية تنفيذ ذلك .

٧ — يتم التصرف في منازل وقصــور الاشخاص الموضوعين تحت الحراسة بناء على قرارات اللجنة العليا بمعرفة كل من المحــافظ وامين الاتحاد الاشتراكي بعد عرضها على السيد/علي صبرى .

وفيما يلى الحــالات التى عرضت على اللجنــة والقرارات التى صدرت ضــدها .

عائلة المرحوم اسماعيل برهان على برهان :(البحيرة — القليوبية)

اولا — فرض الحراسة عليها آل الى ورثة اسماعيل برهان بالميراث عنه كما تقرر الاستيلاء على مساحة ١٦ س/٣ ط/٧٩ ف موضوع العقد المشهور برقم ٥٨٧٤ سنة ١٩٥٥ بحيرة .

ثانيا — بحث حالة المشترين بواسطة الاصلاح الزراعى وتمليك من يستوفى الشروط منهم واستمرار عقود الايجار لصغار المزارعين وتاجير باقى الأرض المملوكة للسيده دولت فكرى لصغار المزارعين .

عائلة شفيق محمد ابراهيم زين الدين : (الدقهلية)

اولا — فرض الحراسة على شفيق محمد ابراهيم زين الدين وفرض الحراسة على مساحة الـ ٨٠ فدان الـكائنة بناحية المناصرة مركز المنصورة المدعى التصرف فيها بالبيع الى زوجته أم هان عبد القادر سويدان .

ثانيا — التحفظ على اموال وممتلكات محمد صالح الزرقاوى واعتقاله وفصله من وظيفته بالشهر العقارى .

عائلة قداح : (الدقهلية)

بدأ نشاطه فى قبة برمبال القديمة بأن استأجر مساحة ١٥٠ فدانا من مصلحة الاملاك الأميرية سنة ١٩٤٦ بقيمة ايجارية زهيدة وقد تقرر فرض الحراسة على كل من عوض عبد اللطيف قداح ومحمد توفيق قداح .

عائلة حبيب داوود صليب سلامه : (الدقهلية)

فرض الحراسة على حبيب داوود صليب سلامه وعائلته وابعادهم عن الريف وان تقوم المباحث الجنائية العسكرية للتحقيق فى واقعه سحب استمارة الاموال المقررة لتحديد المسئولية عنها .

حالة احمد رمضان الصاوى : (البحيرة)

كان هذا الرجل يعمل تاجر بقالة بالمحمودية ولم يخضع لقانون الاصلاح الزراعى الأول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وقد ثبت انه متهرب من عدم الابلاغ عن الزيادة فى ملكيته طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وقد فرضت الحراسة عليه وتقرر تأجير ارض كل من صلاح احمد رمضان الصاوى ، محمود البسيونى احمد رمضان الصاوى بواسطة الجمعية التعاونية الزراعية كما تقرر نقل صلاح أحمد رمضان الصاوى خارج

المنطقة وقد طالبت اللجنـــة بضرورة فرض الحراســـة على محل البقالة وتعيين حارس لادارته ولكن المشير طالب بأن يصفى محـــل البقالة عن طريق البيع .

عائلة منصور محمد على عكاشة : (البحيرة)

ظهرت من التقارير تناقضات عجيبة فقد افادت مذكرة عباس رضوان ان هذه العائلة تمتلك مساحة قدرها ٢٨٠٠ فدان بينما ان اللجنة انتهت من بحثها بنتيجة مؤداها ان منصور محمد على عكاشه قد تهرب من تنفيذ القانون رقم ١٢٧ لســـنة ١٩٦١ وذلك بعدم ادراجـــه مساحة قـــدرها ١٤ س/٢٣ ط/١٨ ف ونظرا لهذا التناقض فى التقارير طلب المشير ان تقوم المباحث الجنائية العسكرية ببحث ملكية افراد عائلة عكاشه وبيان توزيع الـــ ٢٨٠٠ فدان المملوكة للأسرة على افرادها .

وحينما حاول البعض فى اللجنـــة الايحاء بان للعائلة نفوذ اجرامى رد المشير قائلا :

« ان النتيجة التى وصلت اليها اللجنـــة الفرعيـــة لا تشير الى ان لهذه العائلة نشاطا اجراميا » .

ودارت عدة مناقشات ختمها المشير بقوله : ـــ (ص ٥٠ من محضر اجتماع اللجنة العليا بتاريخ ٤/١٠/١٩٦٦) .

« اود ان اوضح شيئا بهذه المناسبة فاذا كانت هـــذه العائلة من العائلات كبيرة العدد وتبين ان ملكيات افرادها تتراوح بين ٥ ، ١٠ فدان فهل من المصلحة أن نفرض الحراسة على عدد منهم ونخسر ولاء الباقى من افراد العائلة الأفضل ان نبحث موقف افراد هذه العائلة لكى نتعرف على من يستحق أن نخسره ونكسب الصالحين منهم ولكن هذا كله يـــكون بحق وعن بينـــه لكى نتعرف على من يستحق أن نخسره ونتخذ ضـــده اجراء معين وفى هذه الحالة تكون قراراتنا صحيحة ومن الجائز ان نكتفى بتأجير الأرض ولذلك ارى تأجيل البت فى هذه الحالة حتى ترد البيانات المطلوبـــة » .

وهناك حالة واحـدة فقط رؤى بشجاعة ارجائهـا لحين النظر فى التحريات بدقة حتى لا يكون هنـاك تناقض اكثر ولولا شجاعـة المشير لما وقف الالتزام هذا الموقف .

حالة تيتل خليل الجبالى : (المنوفية)

فرض الحراسـة على امـوال وممتلكات تيتل خليل الجبـالى وتخصيص مرتب شهرى ثابت لها مدى الحياة قدره سبعون جنيها مصريا أو ايرادها أيهما اكبر نظرا لحالتها الصحية ورؤى عدم الاعتداد بالتصرفات السابقة التى تمت لاقاربها واصهارها نظرا لفقدان الأهليـة كما تقرر تمكين صغار الزراع من وضـع يدهم على الأرض المشتراه بعد ثبوت جدية التعاقد .

ومن الغريب ان اللجنة تقرر ان هـذه السيده مشلولة ولا تتحرك وتستخدم اناسا يقومون على شئونها ويحاول عضو فى اللجنة ان يقترح لها نفقة مائة جنيها ثم يقترح عضـو ثانى ان تكون النفقـة ٧٥ جنيها ويرى ثالث ان يكون المرتب ٥٠ جنيها وهكذا تقرر ان تكون النفقة بدون دراسة وانما لمجرد المزاج الخاص ثم تقرر لها اخيرا نفقة بعد ان توسط لها أولاد الحلال من اعضـاء اللجنة بقولهم ان اسـعار الأدوية غالية هـذه الأيام .

حالة شفيق محمد سوسه المحامى : (المنوفية)

فرض الحراسـة على شفيق محمد سوسه وعائلته وابعادهم عن الريف واعتقال شفيق محمد سوسه واحالة قضـايا التزوير الى النيابة كما تقرر فصـل كل من حلمى عبد الفتـاح بيومى/موثق مساعد بمكتب الشـهر العقارى بشبين الكوم — كمال منير/بمامورية توثيق الخليفـة بالقـاهرة — حامد حافظ داوود/بقسم نزع الملكيـة بتفتيش مساحـة شبين الكوم .

كما تقرر بحث حالة هدايه محمود سوسه ، يوسف محيى الدين سوسه بمعرفـة المباحث الجنائيـة العسـكرية وكذلك حصر ممتلكات ليلى رياض الجبالى بواسطة المباحث الجنائية العسكرية .

عائلة محمد موسى يوسف ابو الخير : (كفر الشيخ)

اولا — فرض الحراسة على كل من الآتية اسماؤهم وعائلاتهم وابعادهم عن الريف :

محمد موسى يوسف ابو الخير — محمد عبد الستار ابو الخير — حامد ابو الخير — حلمى عبد الستار ابو الخير .

ثانيا — فصل كل من يوسف موسى سيد احمد ابو الخير (نائب العمدة) — السيد عبد اللطيف ابو الخير (شيخ بلده) — محمد عبد العزيز محمد موسى (شيخ عزبة) — احمد رزق حسين (شيخ بلده) — السيد حامد ابو الخير (وكيل شيخ بلدة) — زكريا على ابو الخير (خفير نظامى) .

ثالثا — حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بالبلدة وان تقوم الشرطة العسكرية بالبحث عن جرائم اخرى للتحقيق فيها .

عائلة شغميم : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على عبد الستار ابراهيم شغميم واخيه عبد المنعم واخيه عبد العظيم وعائلاتهم وابعادهم عن الريف كما تقرر اعتقال كل من عبد الستار واخوته الاثنين ، عدلى شامخ شغميم ، جمعه عويس شغميم ، رياض عبد الحميد شغميم ، محمود بسيونى جوده شغميم ، ابو بكر منصور شامخ شغميم كما تقرر فصل جمعه عويس شغميم كاتب الجمعية التعاونية الزراعية وحل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بالقرية .

محمد عبد الله الساخى : (البحيرة)

لم تثبت قضية التهرب عليه الا فى خمسة افدنه ولكن اللجنة وسط ضجيج المتناقضات فرضت عليه الحراسة وعلى املاكه بل وفوق ذلك حاول بعض اعضاء اللجنة الايحاء بأن لهذه الأسرة سطوة اجرامية ولكن المشير قال انه لايرى سيطرة اجرامية بمعنى الكلمة وأفاد اللواء سيد جاد انه حتى لو كانت هناك جرائم فانها سقطت بالتقادم .

وقد تقرر التحفظ على الأراضي الزراعية المملوكة لمحمود عبد الله الساخي وعائلته وابعادهم عن الريف وتأجير اراضيهم الى صغار الزراع كما تقرر الاستيلاء عما زاد فى ملكيته عام ١٩٦١ عن مائة فدان .

وتقرر فصل كل من محمد عبد الله الساخي (عمدة القرية) ، على محمد الساخي (شيخ بلدة) ، ناجي محمد الساخي (شيخ بلدة) ، أمين حسن الساخي (خفير) ، محمد عيسى أبو حسين (شيخ خفراء) ، زكي محمد الساخي (خفير) ، غضبابي حسن الساخي (من عمله بالجمعية) ، محمود على الساخي (خفير بالجمعية) .

وتقرر ان تقوم وزارة الداخلية ببحث حالة كل من كمال عبد الله الساخي ، عبد الفتاح على شلتوت ، عبد الجواد على شلتوت ، عبد الرءوف طعيمه واتخاذ الاجراءات اللازمة قبل كل منهم وتخطر اللجنة بما يتم كما تقرر نقل كل من محمد محمد الخولي مفتش زراعة شبراخيت خارج المحافظة ، حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية وحل لجنة الاتحاد الاشتراكى بها وحل مجلس القرية أيضا .

قرارات وتوصيات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى اجتماعها يوم الاثنين الموافق ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٦

١ — نظرت اللجنة العليا عشر حالات تمثل اقطاعا بالريف واصدرت قرارات فى شأنها :

٢ — تقرر ان تفرض الحراسة على شركات دار الدواء ومعتوق اخوان وشركاهم والشرق الادنى المالية وكذلك تفرض الحراسة على فؤاد معتوق وعائلته وورثة بشاره معتوق وعلى الفونس صادق خليل وعائلته وابعادهم عن الريف كما تقرر أن يعتقل كل من عشماوى عثمان عشماوى (محافظة المنيا) وعمر عثمان عشماوى (محافظة المنيا) كما تقرر تحديد اقامة محمد فهمى حسن زيد الشهير بفهيم أبو زيد بمنزله بالقاهرة . كما تقرر ان يفرج عن محمد مختار الشربينى ويستمر اعتقال فؤاد الشربينى (محافظة الدقهلية) ، متولى حسن يوسف (محافظة الدقهلية) .

٣ — تبحث الحالة الصحية للمعتقل وليم زكى سمعان ويفرج عنه اذا استدعت حالته ذلك وتقوم المباحث العامة باتخاذ الاجراءات اللازمة

للتنفيذ . وتقدم المخابرات العامة تقريرا تستكمل فيه بحث حالة فؤاد محمد محمد الكريمى عضو مجلس الأمة . وتقوم المخابرات العامة ببحث حالة فارس وشلبى صارونيم (محافظة المنيا) وتقدم تقريرا بنتيجة البحث الى سكرتارية اللجنة .

٤ — تسقط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن توفيق الشريف عضو مجلس الأمة عن سيناء وتعد مذكرة بشأنه لارسالها لمجلس الأمة لاتخاذ اللازم كما تقرر أن ينقل الى وظيفة مدنية كل من :

نقيب شرطة على احمد مصطفى الجميلى — ملازم أول شرطة حلمى توما عطا الله .

٥ — تسحب اسلحة الصيد والنشان المرخص بحملها للأشخاص الذين تصدر قرارات بفرض الحراسة عليهم .

٦ — يكون تأجير الأراضى الزراعية التى تخضع للحراسة او التحفظ او التى يتقرر تأجيلها الى صغار المزارعين بصفة مؤقتة لمدة سنة زراعية واحدة من مراعاة واضع اليد واستبعاد الزوجة والأولاد وذلك لحين تحديد المستحقين للاستئجار وفقا للشروط والقواعد المقررة بالاصلاح الزراعى .

٧ — يقوم السادة المحافظون بموافاة سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بيان عن الأشخاص المقيمين بالخارج الذين يقترح التحفظ على اموالهم وفقا للقواعد التى تقررت فى هذا الشأن لتجميعها تمهيدا لعرضها على السيد الأمين العام بعد اجراء المباحث العامة بالتحريات اللازمة عن هؤلاء الأشخاص .

٨ — لا يقبل اى طالب باحدى الكليات العسكرية او كلية الشرطة تربطه علاقة قربى الأشخاص الذين فرضت عليهم الحراسة حتى الدرجة الرابعة ويقوم الطلبة المقيدون حاليا بالكليات المذكورة بملء الاقرارات اللازمة لتوضيح مدى وجود علاقة قربى أو مصاهرة بينهم وبين اشخاص فرضت عليهم الحراسة حتى الدرجة الرابعة .

٩ — يلزم العاملون برئاســة الجمهورية والهيئات التابعة لها ووزارات الخارجية والعدالة والداخلية والحربية بملء الاقرارات المشار إليها بالبند السابق ويقوم السـيد/سامى شرف باعداد مشروع القرار الخاص بذلك وفيما يلى ما تقرر تجاه الحالات المعروضة :

١ — حالة/ملك برسوم اقلاديوس : (المنيا)

تقرر فرض الحراسة عليها (١) .

٢ — حالة/ايلين اسحق برسوم : (المنيا)

تقرر فرض الحراسة عليها (٢) .

٣ — حالة/امين احمد بحر : (المنيا)

— فرض الحراسة على أمين احمد بحر وابعاده عن الريف .

— فرض الحراسة على آلات الرى المملوكة لأمين احمد بحر وباقى افراد العائلة .

— اعتقال صادق أحمد على .

---

(١) جاء بالنسبة لهذه الحالة ان اللجنة الفرعية لم تعتد بتصرفاتها فى حين إن لجنة المحافظة اعتدت بهـا وكانت بعض التقارير تؤكد تناقض مع التقارير الاخرى .

(٢) هى ارملة المرحوم الدكتور صادق عبد الشهيد جرجس الذى كان من كبار المزارعـين بالمنيا وسبق أن طبق عليه قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٧ ولها ولدان وبنت وكان مجموع ملكيتها اعتبارا من ٤ فبراير سنة ١٩٦٣ هى ٩ س ٥ ط ١١١ ف ولما كانت مساحة الاطيان التى تملكها المذكورة قد اصبحت تزيد على المائة فدان بسبب الميراث فانها كانت تلزمها طبقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٦٧٣ / ١٩٦١ الصادر تنفيذا للقانون رقم ١٢٧ / ١٩٦١ .

ولا أدرى لماذا وقعت هذه الضحية فى يد لجنة الاقطاع وقد اثبتت انه آل اليهـا بالميراث فى سنة ١٩٦٣ عقب وفاة شقيقها — س ٨ ط ٣٣ ف فكيف يطلب منها ان تقدم سنة ١٩٦٦ اقرارا تقول فيه ان ملكيتها تزيد على مائة فدان كما انها اثبتت أن التركة لم تقسم الا فى ٢١ يونيو ١٩٦٦ ورغم كل هذا فان الحراسة فرضت عليها .

كما تقرر فصل كل من :

امين احمد عبد الصمد بحر (عمدة او بشت) — محمد عبد الصمد بحر (شيخ البلد) — عبد الوهاب احمد سليمان (شيخ البلد) — حافظ عبد اللطيف على (شيخ البلد) — ابو العطا ابراهيم (وكيل شيخ الخفراء) — احمد راضى محمد (خفير نظامى) — محمد ابراهيم راضى (خفير نظامى) — ترشلى عبد الستار عبد الصمد بحر (خفير نظامى) احمد ابراهيم محمد (خفير نظامى) .

ينقل كل من : الرائد شرطة/احمد غالب امين احمد بحر الى وظيفة مدنية — احمد عبد العظيم عبد الصمد بحر المشرف الزراعى خارج المحافظة .

يبحث وزير الداخلية حالة الرائد/عبد الوهاب عبد الجواد رئيس مباحث توص وتوافى سكرتارية اللجنة بنتيجة البحث ويبحث السيد وزير الحربية حالة المقدم/كمال عبد البديع المدرس بالكلية الفنية العسكرية وتوافى سكرتارية اللجنة بنتيجة البحث . وتبحث المخابرات العامة حالة كل من احسان على فرج القاضى والمهندس حسن على عزمى لبيب مدير مشروع الاذرة الهجين بوزارة الزراعة وتوافى سكرتارية اللجنة بنتيجة البحث .

حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بأبو بشت وحل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى ببلدة ابو بشت وانشاء نقطة شرطة بالبلدة .

حالة عبد الغنى على عفيفى (١) : (المنيا)

تقرر فرض الحراسة عليه وابعاده عن الريف وتأجير الأراضى الزراعية المملوكة لأولاده الى صغار المزارعين وذلك بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

---

(١) بدأ حياته بالزراعة وتجارة الاسمدة واصبح يملك عدة مناصب هى امين الاتحاد الاشتراكى فى « تلبا » وأمين صندوق الاتحاد الاشتراكى على مستوى المحافظة (محافظة المنيا) وعضو مجلس المحافظة ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية بناحية « بتلبا » ورئيس صندوق الخدمات الاجتماعية (بتلبا) وتظهر صورة المتناقضات فى خلاج هذه الحالة فى ـ

وتقرر فصل/ناجي عبد الحكيم مصطفى عنيني — وكيل شيخ قرية « تلبا » . وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية بالقرية وكذلك لجنة الاتحاد الاشتراكي بها .

حالة مصطفى عبد العزيز شافعي : (المنيا)

تقرر فرض الحراسة على المذكورين بعد وابعادهم عن الريف :

مصطفى عبد لعزيز الشافعي ، احمد الشوربجي عبد الشافعي ، ممدوح حسن الشافعي ، سمير حسن الشافعي ، محمود كامل محمد الشافعي .

تقرر اعتقال كل من الأربعة أشخاص السابقين بجانب محمد شبكة واخيه حسن واخيه كساب . كما تقرر فصل كل من مصطفى عبد العزيز الشافعي من جميع المناصب الادارية والشعبية التي يشغلها . وحيدر صالح على الشافعي (شيخ البلد) وصلاح محمد احمد الشافعي (شيخ البلد) وكما تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكي لوحدة سيلة الشرقية وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بها وفصل جميع خفراء القرية وانشاء نقطة شرطة .

---

* — أنه رغم كل ذلك فان رشدي دكروري يقول عنه :

« انه لا توجد مخالفة تهريب أرض منسوبة الى عبد الغني على عنيفي ولا لاولاده اما فيما يتعلق بالنفوذ الاجرامي المنسوب اليه فمصدره شبهات فقط ولا توجد اتهامات صريحة ضده وأرى الاكتفاء بابعاده فقط » .

« لا توجد أية مخالفة بالنسبة لاولاده » .

« انه اثرى عن طريق التجارة وكان له مخبز وكان يتعامل في كافة انواع السلع وكان يزرع مساحات من القصب و ... ولكني لا أنكر حوادث معينة عنه ولم يتهم في شيء » .

ويعترض عباس رضوان :

« الحقيقة انه تبين من التقارير الواردة بخصوص عبد الغني عنيفي انه لا يمثل اجراما كاملا بالمعنى المفهوم » .

ويقول رشدي دكروري :

« أن التجارة عمل مشروع وان النبي عليه الصلاة والسلام كان يعمل في التجارة وان معلومات يوسف حافظ الاكيدة انه كان عنده فرن ويباشر اعمالا تجارية وانه اثرى عن هذا الطريق . ومع كل ذلك فرضت على الرجل الحراسة به انه رغن شهادة على فهمي شريف محافظ المنيا بأن « يسلك ابنه بحث حسن جدا » فقد تقرر ايجار اراضي أولاده .

واذا كانت هذه العائلة فعلا تستحق — جدلا — ما وقع عليها من جزاءات سواء حراسة او اعتقال الا انه كان ضمن العائلة جنديا فى القوات المسلحة ... فماذا حدث له ....

تقرر ان يرفت من الخدمة العسكرية ويعتقل فى السجن الحربى .. لماذا ؟ بلا ذنب لانه ينتمى للعائلة .

حالة عائلة سيد عشيرى محمد حسن عبد الله : (المنيا)

تقرر تأجير الأراضى الزراعية المملوكة لكل من :

سيد عشيرى محمد حسن عبد الله واخيه حسين الى صغار المزارعين وذلك بمعرفة الجمعية التعاونية كما تقرر الاستيلاء على ماكينات الرى المملوكة لافراد هذه الأسرة وادارتها بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية كما تقرر الاستيلاء على المعدية وجميع ملحقاتها وادارتها بمعرفة مجلس مدينة ملوى .

تقرر اعتقال كل من/سيد عشيرى وحسين عشيرى واغا عشيرى، ومحمد محمد حسن عبد الله ومحمد زكى ومحمد حسين عبد الله وراغب الدمرداش محمد حسين عبد الله .

وتقرر فصل كل من /اسكاروس تادرس ابرهيم (شيخ البلدة) وهاشم على فرحان (شيخ البلد) .

ويراعى عدم قيام العقيد/ محمد عشيرى بالخدمة بمحافظة المنيا مستقبلا كما يبحث السيد وزير الحربية حالة محفوظ سيد عشيرى الطالب بالكلية الحربية وتوافى سكرتارية اللجنة بنتيجة البحث . كما تبحث المخابرات العامة حالة كل من :

حمدى محمد على وكيل نيابة مركز المنيا ومحمد على ابراهيم بالمخابرات العامة وتوافى سكرتارية اللجنة بنتيجة البحث كما تقوم وزارة الداخلية باتخاذ اللازم نحو كل من المذكورين بعد : واخطار سكرتارية اللجنة بما يتم :

« فرحان السبع ومحمود حماد ورشدى على محمد » .

كما تقرر اعادة النظر فى توزيع أراضى طرح النهر بالمنطقة وكذلك حل لجنـــة الاتحـــاد الاشتراكى العربى بناحيـــة (البرشة وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بها وانشاء نقطة شرطة بالناحية .

حالة جلال عبد الحكم احمد عبد اللاه (١) : (المنيا)

تقرر فرض الحراسة على جلال عبد الحكم احمد عبد اللاه وابعاده عن الريف .

كما تقرر ترحيـــل كل من الآتى اســـماؤهم الى بلاددهم الأصـــلية وتقوم وزارة الداخلية ببحث حالاتهم واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو من يثبت انحرافه منهم .

سنوسى حسين عيسى وحســـين سنوسى حســـين وخلف محمـــد عبد الرحيم وخلف محمد عبد الرحيم وخلاف محمد عبد الرحيم شلقامى وعبد الرحيم الحوطى ومصرى البسيونى وتخطر سكرتارية اللجنة بما يتم فى هـــذا الشأن .

كما تقرر حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية وحل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بالقرية .

حالة احمد عبد النعيم عبد الباقى جاد الكريم الشهير باحمد ممدوح : (المنيا)

تقرر تأجير الأراضى الزراعية المملوكة لأحمد عبد النعيم عبد الباقى جاد الكريم الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعيـــة التعاونية الزراعيـــة المختصة وابعاده عن الريف .

تقرر فصل أحمد ممدوح عبد النعيم من منصب العمدية وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية لناحية الحسينية وحل لجنة الاتحـــاد الاشتراكى العربى لوحدة الحسينية .

---

(١) اقر محافظ المنيا على فهمى شريف ان سلوك هذا الرجل طيب جدا فى الوقت الحاضر ومنذ عشرت سنوات وطالب فقط بالابعاد ولكن اللجنة ضربت برايه عرض الحائط وفرضت عليه الحراسة وابعدته .

كما تبحث وزارة الداخلية حالة المذكورين بعد وتقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة نحو من يثبت انحرافه منهم :

حسب الله ابراهيم ، ابراهيم رتفون ابراهيم وخليفة رضوان ابراهيم وسليمان مسلم وتخطر سكرتارية اللجنة بما يتم فى هذا الشأن .

حالة عائلة أبو السعود : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على محمد عبد الرحمن ابو السعود وعائلته وابعادهم عن الريف .

تقرر فرض الحراسة على عبد الرءوف محمد أبو السعود وفصله من عمله .

تقرر تأجير الأراضى الزراعية المملوكة للمذكورين بعد لصغار الفلاحين وهم :

محمد عثمان يس ابو السعود واحمد نبيل عبد الظاهر واخيه محمد ولخته نادية ونجاة عبد المحسن ابو السعود وعبد المحسن يس محمود ابو السعود واخته كوكب واخته فريده واحمد عبد العظيم ابو السعود ومحمد عبد العظيم ابو السعود واختاه ليلى وعبله وحسن على ابو السعود وعبد الرحمن سعيد أبو السعود وبدر اليمن محمد أبو السعود ورشيدة عبد المحسن ابو السعود وبهيه عبد الرحمن ابو السعود واختها حوريه وصفاء عبد القوى ابو السعود واختها منى محمود عبد الله ابو السعود واخوته احمد ومحمد .

كما تقرر فصل كل من : عبد الحميد حامد محمد (شيخ خفراء) وحسين عبد الرحمن ابو السعود (خفير) وعبد العزيز خليفة ابو السعود (خفير) وعبد الغفار عبد الرحيم ابو السعود (خفير) وابو بكر خليفة ابو السعود .

كما يبحث وزير الداخلية حالة كل من المذكورين بعد :

محمد مختار محمد عبد الرحمن ابو السعود الطالب بكلية الشرطة .

نقيب/على محمود ترنيق أبو السعود الضابط بشرطة مديرية أمن القاهرة وتوافى سكرتارية اللجنة بالنتيجة .

كما تبحث المخــابرات العامة حالة محمد نبيل أبو الســعود بدار اخبار اليوم — وتخطر سكرتارية اللجنة بنتيجة البحث .

كما تقرر حل مجلس ادارة الجمعيــة التعاونية الزراعية بقــرية أبو السعود .

كما تقرر حــل لجنة الاتحاد الاشتــراكي العربى لوحدة ابو السعود الأســاســية .

حالة عائلة الباسل : (الفيوم)

تتوطن هــذه العائلة بناحية الباســل والسعيدة مركز اطسا — الفيوم — وقد تميزت فى عهدها القديم بنشاط حزبى ذى طابع وطنى فى الحياة السياســية التى كانت سائدة قبل الثورة وهم من اصــل عربى وازاء الأوضــاع المتطورة التى صاحبت قيام الثورة وصــدور القوانين الثورية والاشــتراكية التى خضـع لها اغلب رءوس العائلة بدات قوتهم تضعف تدريجيا مما ادى الى اتخاذ معاملتهم للفلاحين صورة اقل حدة وقد خضــع ١٥ فردا منهم لقوانين الاصــلاح الزراعى — كما فرضت الحراسة على — عبد الحميد محمد متاوى الباسل ضمن الـ ٨٨ فردا الذين فرضت عليهم الحراسة فى مايو سنة ١٩٦٦ .

ومخالفة الأسرة تتمثل فى ١٩ فدانا من مجموع المساحة التى تمتلكها الأسرة وتقدر بـ ... ٥ فدانا ويقول امين الاتحــاد الاشــتراكى للفيوم الآتى :

« لكى يكون ضميرى مستريحا اود ان اقرر بأن هــذه العائلة كان لها كيانها وكانت لها وطنيتها فالمرحوم احمد الباسل نفى مع سعد زغلول فى سبيل مصلحة البلاد كما اعدم رحيم الباسل احد افراد العائلة — من اجــل الوطنيــة وارجو ان يكون تاريخ هــذه العائلة الوطنى شفيعــا لهؤلاء الورثــة » .

والواقع ان عائلة الباســل تنتمى الى قبيلة الرمــاح من اعراب الصحراء الغربية نزحت من الصحراء الى الأرض الخضراء بمحافظــة الفيوم ومحافظة المنيا واستوطنت قرية قصر الباســل من مركز اطسا ولهذه العائلة تاريخ سياسى رواه المؤرخون للحركة الوطنيــة المصريــة

فكان الرعيل الاول من هـذه العائلة « رحيم الباسل ومحمود الباسل » الذين وقفوا ضد الخديوى توفيق باشا وارتمائه فى احضان الانجليز وكـان مصير الاول الاعدام بينما نفى الثانى عقب اعتقاله الى قريـة « قلين » التابعة لمحافظـة كفر الشيخ ليعمل فى السخرة فى تفاتيش العائلة المالكة ومن ثم كان لهذه العائلة فروع فى محافظـة كفر الشيخ وبزوال حـكم الخديوى توفيق عاد المرحوم محمود الباسل الى الفيوم بلده وأقـام فيها الى أن مات ثم حمل رسالة العمل الوطنى المرحوم محمد محمود الباسل فاحترف السياسة وانضم لحزب الوفد حتى اصبح وكيلا له حتى فصلـه الحزب سنة ١٩٣١ فاعتزل السياسة ولم ينتم الى اية احزاب وتعرض للنفى مع سعد زغلول واسماعيل صدقى الى جزيرة مالطة وحـكم عليـه بالاعدام ثم تعدل الحكم الى سجنه سبع سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيها وقد كان عضوا بمجلس النواب جميع العصور عدا عهد صدقى . كما كان عضوا بالهيئة الوفدية التى تكونت لمقاومة الانجليز على الجلاء وقد اعتقل اكثر من مرة فى العهود البائدة لنشاطه السياسى .

وقد حاول الاشتراك مع على الشمسى والغرابلى وغزوى الجزار ومراد الشريعى لتكوين حزب يحمل اسـم « الحزب الوفدى السورى » الا ان مساعيهم لم تكلل بالنجاح .

وكان عبد الستار محمود الباسل اخوه غير الشقيـق من اقطـاب حزب الوفد وسبق اعتقاله سنة ١٩٢٣ بسبب مبادئه السياسـية وكان عضوا فى الحيـاة النيابيـة ما عدا فى عهد صـدقى كما كان المرحـوم محمد حمد محمود الباسل من اعضاء حزب الوفد منذ سنة ١٩٣٠ وبعـد وفاة والده سنة ١٩٤٠ اصبح عضوا فى مجلس النواب حتى عام ١٩٤٣ , حيث فصل من حزب الوفد لعدم اقتراعه على مؤاخذة مكرم عبيد لاصداره الكتاب الأسود ثم انضم لحزب الكتلة ومثله عضوا فى مجلس النواب سـنة ١٩٤٥ .

ومن اعضاء حزب الكتلة المرحوم عبد القادر محمد مناوى الباسل الذى انضم اليه عقب وفاة محمد حمد الباسل ومثله فى عضـوية مجلس النواب فى سنة ١٩٥٠ ثم توفى سنة ١٩٥٣ وفى عهد الثورة انتخب المواطن

صادق محمد متاوى الباسل عضوا بمجلس الأمة سنة ١٩٥٦ وعضـوا فى المجلس الذى تشكل عقب الوحدة مع سوريا سنة ١٩٥٨ .

ويقرر المشير فى احد محاضر اللجنة ان عائلة الباسل كانت ألانجليز والسراى فى وقت لم يكن يجرؤ فيه اى شخص على هذه المقاومة بل تاريخيا لقد كانت هذه العائلة ضد الوفد فى الفترة التى انحرفت فيها بعض قيادات الوفد ويقرر امين المحافظة انهم موالون للثورية ومتجاوبون .

بل ونجد ان بعض المناقشات تؤكد « أنه من ناحية الاقطاع والنفوذ ليست هناك شكوى صارخة .

ويؤكد السيد/شكرى حافظ انه « ينبغى ان ننظر الى الأشخاص الذين كان لهم ماض وطنى مشرف نظرة خاصة وان نجزيهم خيرا عن هذا الماضى لأن هذا الجيل يجب ان يشعر انه وأن كان هؤلاء من المدرسة القديمة وماتوا منذ زمن الا انهم يجزون على هذا الماضى الوطنى وفى هذا نموذج طيب للشباب ويشير امين هويدى انه بخصوص عائلة الباسل بجانب الماضى الوطنى لأجدادهم والقدامى منهم فان التقارير الموجودة لا تشير الى اى نشاط اجرامى لهم وانهم استغلوا ثراءهم فى اى شيء .

ومع كل ذلك ... ومع اعتراف المشير بأن هذه العائلة مواليه ولها تاريخ وطنى بصرف النظر عن انهم ماتوا .. بل يصل الأمر بالمشير الى حد ان يضرب مثلا بقوله « ان ابنه ستالين تملك بيتين احدهما فى موسكو والثانى فى الريف السوفيتى مع انها لاتقوم باى عمل فى الوقت الذى لا يعطى للوزير سوى بيت واحد اقصد انه حتى الشيوعين يكرمون ذوي الماضى الوطنى » .

رغم كل ذلك فان القرار كان ضد الأسرة وتقرر ان تفرض على الأرض فقط الحراسة ولكن لم تفرض الحراسة على الأشخاص اكراما لماضيهم الوطنى .

وكانت حجة المشير فى ذلك قوله :

« اننى لا ارغب فى ان يكون هناك تكتل قدره (٢٧٠٠ فدانا) فى

م ١١ (مأساة العصر)

يد أسرة واحدة فى الفيوم ، هـذا الوضـع ليس مرغوبا فيه بالنسـبة للمستقبل ... يقر المشير ذلك رغم أن عدد افراد الأسرة ١٥٤ فردا ورغم انهم لم يخالفوا القانون فعلا الا فى ١٣ فدانا ..

ومن المضـحك حقا ان نجد تذرعا لارتكاب الخطـأ بأن عمليـة التصحيح تعنى أن يصحح وضع أكثر من ٢٠ حالة .. وفيما يلى نص ما قاله سامى شرف :

« لاشك انه وقعت مخالفات للقانون فهل نترك الشخص المخالف مستشفعين فى ذلك بان جده او جد جده خدم البلاد . اننا اذا فتحنـا هذا الباب سنجد ان هناك ٢٠ او ٣٠ حالة من التى سبق نظرها ينطبق عليها هذا المبدأ » وكأنه عز على السيد/سامى شرف ان تراجع اللجنـة حالات معينـة لانصـاف التاريخ القومى المصرى .. فهل هـذا مبرر وكانت القرارات .. التى اتخذت هى : ؟

تقرر تأجير الاراضى الزراعية المملوكة لأفراد عائلة الباسل الذين خضعوا لأى من قانونى الإصلاح الزراعى وكذلك ورثة من توفوا منهم الى صغار المزارعين وذلك بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

وكما يستولى الاصـلاح الزراعى على المساحات عن الحد الأقصى المسموح بملكيته وفقا لقوانين الاصلاح الزراعى .

كما تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكى لوحدة قصر الباسـل . وحل مجلس ادارة الجمعيـة التعاونيـة الزراعيـة بناحيتى قصر الباسـل والسـعدة .

حالة عائلة سمهان : (المنيا)

تقرر فصـل/محمد عبد العليم سمهان عمدة قريـة منشاة سمهان وتأجير أرضه الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونيـة الزراعية المختصـة .

كما تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بمنشأة سمهان وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بمنشاة سمهان .

حالة عائلة درويش ((عبد الرحمن محمود درويش)) : (المنيا)

تقرر فصل ـ عبد الرحمن محمود درويش ـ عمدة ناحية تانوف وتاجير ارضه الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية .

كما تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بناحيـة تانوف وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية بناحية تانوف .

حالة عائلة هندى ((عبد العظيم محمد هندى)) : (المنيا)

تقرر فصـل كل من : عبد العظيم محمد هندى (عمدة الجنديـة) ومحمد حسن محمد هندى (شيخ بلدة الجندية) ومحمد اسماعيل ابراهيم (شيخ بلدة) ومحمد حسن هندى (شيخ خفراء الجندية) ومعروف محمد خفاجى (وكيل خفراء الجندية) .

كما تقوم وزارة الداخلية ببحث حالة المذكورين بعد واتخاذ اللازم نحو من يثبت انحرافه واخطار سكرتارية اللجنة بما يتم ـ ابو زيد امين هندى وحسن عبد العظيم هنـدى واخيـه محمد وعلى حنفى واخيـه شحاته واحمد محمد الحصرى .

كما تقرر حل مجلس القرية والجمعية التعاونيـة ولجنة الاتحـاد الاشـتراكى .

قرارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع
بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٦

ناقشت اللجنة عشر حالات تمثل اقطاعا بالريف بمحافظـة الفيوم واصدرت قرارات فى شانها .

. تفرض الحراسة على الشركة العربية لمستحضرات التجميل .

. يعمل السادة المفتشون فى الوجهين القبلى والبحرى على سرعـة انهاء بحث حالات الاقطاع فى الريف .

لا يجوز أن يعترض أعضـاء المنظمات السياسيـة ولجـان الشباب لملاك الأراضى لاجبارهم على تاجير الأرض أو غير ذلك دون الحصـول على تصديق من الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى .

وعلى السادة المحافظين وامناء المكاتب التنفيذية بالمحافظات مراعاة ذلك وكانت بعض العناصر من الاتحاد الاشتراكى بتحريض تريد ان تركب الموجه وتمارس سلطة بلا مسئولية .

وتختص اللجنة العليا بالبحث فى جميع حالات السفر الى الخارج المقدمة من المحددة اقامتهم بقرارات منها او بالقرار رقم ٢٠٩٩ لسنة ١٩٦٦ .

تتولى المباحث العسكرية فحص التظلمات من تحديد الاقامة المقدمة من الأشخاص الذين حددت اقامتهم بالقرار الجمهورى ٢٠٩٩ لسنة ١٩٦٦ ولم تطبق عليهم قوانين الاصلاح الزراعى ثم يحتل نتيجة البحث الى سكرتارية اللجنة العليا .

وفيما يلى بيان بالحالات التى بحثت فى هذه الجلسة والقرارات التى اتخذت تجاهها :

حالة عائلة طنطاوى : (الفيوم)

تعتبر عائلة طنطاوى من اكبر العائلات عددا وعصبة ونفوذا بدائرة محافظة الفيوم وهذه العائلة اقطاعية لها تاريخ سياسى معروف بالاتصالات الحزبية وكان لكبارها فى العهد الماضى صلات بالمندوب السامى البريطانى فقد جعل المرحوم ابو زيد طنطاوى من سنورس قلعة للانجليز فقد دعى اللورد اللنبى فى منزله فى ١٩٢٠/٥/٢ وخطب ابنه المرحوم محمن امين ابو زيد طنطاوى (والد عضو مجلس الأمة الحالى) للورد جورج لويدفى زيارته للفيوم فى ديسمبر سنة ١٩٢٥ معلنا ولاءه وخضوعه — كما انه كان المصرى الوحيد الذى كان فى وداع اللورد جورج لويد عند مغادرته البلاد سنة ١٩٢٨ وكان على علاقة بكل من والترسمارت والكسندر كوين الذين اطلقا يده فى ادارة المديرية فى ذلك الوقت والمستر برادنى مدير البساتين الذى عين ابنه الرابع المرحوم عبد الحميد ابو زيد طنطاوى موظفا كبيرا دون مؤهل وفصل فى التطهير واشار على اللورد كلين بالاستيلاء على استراحة الآثار بكوم اوشيم وكانت هذه العائلة كثيرا ما تقيم له الحفاوة .

ورغم انه ثبت ان حالات التهريب ليست صحيحة الا ان فرض الحراسة كان على اساس تاريخها الماضى موقفها من الثورة .

وقد اتخذت هذه الاجراءات بالنسبة لهذه العائلة كما يلى :

تقرر فرض الحراسة على المذكورين بعد وعلى عائلاتهم وابعادهم عن الريف : وهم

محمود أبو زيد طنطاوى واخيه مصطفى وعدنان عبدالظاهر طنطاوى.

كما تقرر ان يفصل من العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكى كل من محمد الفروق عبد التواب طنطاوى عضو المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى بالمحافظة واحمد محمد امين ابو زيد طنطاوى عضوا لمجلس الأمة وترسل مذكرة فى شأنه الى مجلس الأمة لاتخاذ اللازم نحو عضويته بالمجلس

وتقرر فصل كل من عدنان عبد الظاهر طنطاوى — امين شونة بنك التسليف الزراعى وحنا ازمانيوس الكاتب بالجمعية التعاونية الزراعية بسنورس . وينقل جميع الموظفين من افراد عائلة طنطاوى خارج نطاق المحافظة ويتولى السيد محافظ الفيوم متابعة تنفيذ هذا القرار .

كما تقرر نقل المذكورين بعد الى وظائف مدنية خارج محافظة الفيوم وهم :

العقيد شرطة محمد مصطفى عثمان خليفة ابو زيد طنطاوى ،

ملازم اول شرطة رجائى عبد الظاهر طنطاوى غ

ملازم ايهاب انيس سيف النصر طنطاوى بالقوات المسلحة .

كما تقرر تحديد اقامة كل من المذكورين بعد منحهم اجازة مفتوحة لحين النظر فى امرهم :

عبد المعز سيف النصر طنطاوى — رئيس محكمة بالقاهرة .

عبد الوهاب احمد أبو زيد طنطاوى — قاضى بمحكمة بنى سويف .

نقل انيس سيف النصر طنطاوى — لوظيفة اخرى خارج مصلحة الضرائب .

حل لجان الاتحاد الاشتراكى العربى للوحدة الأساسية ببندر سنورس ومنشاة سنورس ومنشاة طنطاوى وحل لجنة الإتحاد الإشتراكى لمركز سنورس ؛

حل مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية بنواحى سنورس ، ومنشاة سنورس ومنشاة طنطاوى .

يقوم السيد/محافظ الفيوم باستصدار القرارات اللازمة لحل المجالس المحلية التى يرى حلها .

يستولى على القصور الخاصة بعائلة طنطاوى فى محافظة الفيوم ويتم التصرف فيها بالاتفاق بين المحافظة والاتحاد الاشتراكى .

حالة عائلة صالح : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على/عبد الظاهر على على صالح وعائلته وابعادهم عن الريف .

كما تقرر فرض الحراسة على/محمد على شاهين وعائلته وفرض الحراسة على المذكورين بعد وابعادهم عن الريف وتأجير الأراضى الزراعية المملوكة لعائلاتهم لصغار الفلاحين بمعرفة الجمعيات التعاونية الزراعية المختصة وهم عبد الغنى محمد على صالح ومحمد محمد على صالح وانور محمود على صالح والسيد احمد على صالح .

وتقرر تأجير الأراضى الزراعية المملوكة للمذكورين بعد وعائلاتهم الى صغار الفلاحين وذلك بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة :

محمد عبد المجيد عثمان صالح مع استمرار بحث موقفه بالنسبة للتهريب وفؤاد على صالح ، احمد مصطفى محمد على صالح وصالح حسين على صالح وعبد الفتاح حسين على صالح .

وتقرر تحديد اقامة المذكورين بعد ابعادهما من الريف وهم :

فؤاد على صالح واحمد مصطفى محمد على صالح .

كما تقرر فصل كل من على حسن محمد ابو حسين (شيخ عزبة ابو صالح) ومعوض مرسى زايط (شيخ بلدة بنى صالح) ومحمد عبدالله على شاهين (خفير نظامى) وايوب عبد العال خلف (خفير نظامى) . وحل لجنة الاتحاد الاشتراكى ببنى صالح وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية ببنى صالح .

كما تقرر نقل عبد البارى عبد العال عبد القادر ناظر مدرسة زاوية الكرداسة الابتدائية الى خارج محافظة الفيوم . ويستولى على التصور الخاصة للعائلة بمحافظة الفيوم ويتم التصرف فيها باتفاق بين الاتحاد الاشتراكى والمحافظة .

حالة عائلة موسى : (الفيوم) (اطسا)

تتوطن هذه العائلة فى نواحى أبو جندير ومنشأة سيف النصر ومنشأة فيصل بمركز اطسا وناحية المقرانى بمركز ابشواى وتعد من العائلات ذات السطوة والنفوذ فى المنطقة وهي من العائلات الاقطاعية .

وللعائلة ماضى حزبى عريق حيث شاركت فى الحياة السياسية فى العهد البائد وكان من بين اعضائها ممثلون فى مجلس النواب والشيوخ وكانت تتميز بأنها تساير الحزب الحاكم من اجل الحفاظ على نفوذها .

وقد اتخذت القرارات الاتية كما يلى :

تقرر فرض الحراسة على/محمود كامل فيصل موسى وابعاده عن الريف .

كما تقرر فرض الحراسة علي الأراضى الزراعية المملوكة للسيده/نسيده سيف النصر موسى . والاستيلاء على القدر الذى زاد عن مائة فدان فى ملكية المرحوم امين عبد الكريم فيصل فى مواجهة ورثته وتاجير الاراضى الزراعية المملوكة لهؤلاء الورثة وعائلاتهم الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة . وتأجير الأراضى الزراعية المملوكة لأفراد عائلة موسى الذين خضعوا لأحكام اى من قانونى الاصلاح الزراعى أو العزل السياسى او سبق فرض الحراسة عليهم هم وعائلاتهم الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

كما تقرر فصل كل من فؤاد فيصل موسى (شيخ البلد) ويوسف على موسى (شيخ البلد) ويوسف محمد على موسى (شيخ البلد لأبو جندير) .

كما يعد محافظ الفيوم تقريرا من وضع يد طه رياض سيف النصر موسى عضو مجلس الأمة عن قطاع الفلاحين من الأراضى الزراعية ملكا او حيازة منذ تاريخ تقدمه بالترشيخ لعضوية المجالس حتى الآن .

كما تقرر ان تسقط عضــــوية الاتحـــاد الاشـــتراكى العربى عن طه رياض سيف النصر موسى عضــو مجلس الامة وتعــد مذكرة لارسالها الى المجلس للنظر فى أمره .

كما تقرر تسليم ســوق ابو جندير الى مجلــس قروى أبو جندير لادارته بمعرفته . وحل لجان الوحدات الاساســية للاتحاد الاشــتراكى بمنشاة سيف النصر ومنشاة فيصــل ابو جندير .. وحل مجالس ادارة الجمعيات التعاونيــة الزراعيــة بمنشاة سيف النصر ومنشاة فيصــل وأبو جندير .

وكما تقرر حل مجلس قروى أبو جندير .

حالة عائلة احمد عبد اللطيف مرزوق الشيخ : (الفيوم)

تقرر فرض الحراســــة على ما آل بالميراث الى المرحــوم احمد عبد اللطيف مرزوق الشيخ عنه .

كما تقرر نقل ســمير حسن وكيل نيابة القاهرة الى وظيفــة غير قضائيــة .

حالة عائلة مصطفى عبد القوى معبد : (الفيوم)

تقرر فرض الحراســة على — مصطفى عبد القوى معبد وعائلتــه وابعادهم عن الريف . وتحديد اقامــة مصطفى عبد القوى معبد بمنزله بالقــاهرة .

كما تقرر تاجير الأرض الزراعية المملوكة للمذكورين بعد وعائلاتهم الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة وهم :

محمد كمال عبد القوى معبد ودكتور على عبد القوى معبد مع بحث حالته بمعرفة المخابرات العامة وعبد اللطيف على مفتاح معبد وأحمد محمود محمد مفتاح معبد ومعتز محمد مفتاح معبد .

كما تقرر فصل عباس مصطفى عبد القوى معبد من عضوية مجلس محافظة الفيوم . ونقل الرائد شرطة راضى محفوظ قائد وحدة اللاسلكى بمديرية امن المنيا الى وظيفة مدنية .

كما تقرر ان يرفع الاشراف العلمى عن سامى مصطفى عبد القوى معبد الطالب بالمانيا وتقوم المباحث العامة ببحث حالته وارسال التقرير الى السيد سامى شرف تمهيدا لاسقاط الجنسية عنه .

كما تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بوحدة ابو كساه .

وكما تقرر حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية بناحية ابو كساه .

حالة عائلة محمد وصفى اباظة : (الفيوم)

كان وكيلا لمجلس الدولة وكانت هذه العائلة تمتلك فى سنة ١٩٥٢ اكثر من الف فدان لمحافظة الفيوم .

وتقرر فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلاتهم ، محمد وصفى اباظة وعبد الحميد سمير محمد وصفى اباظة ومحمد نبيل محمد وصفى اباظـة .

وتقرر فصل كل من : محمد وصفى اباظة المستشار القانونى للشركة العربية المتحدة لاعمال النقل البحرى بالقاهرة ومحمد نبيل محمد وصفي اباظة الصحفى بدار روز اليوسف وجرجس كاتب الجمعيـة النعاونيـة الزراعية بناحية قارون .

ونقل عبد الحميد سمير محمد وصفى اباظة النائب بمجلس الدولة الى وظيفة غير قضائية .

حالة عائلة مرقص جرجس صالح وشهرته مرقص صالح : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على عائلة مرقص جرجس صالح وعليه .

كما تقرر فرض الحراسة على شركة المقطم الزراعية الصـناعية لاستخراج الزيوت الطبية والعطرية . والاستيلاء على الأرض الزراعيـة موضوع عقد البيع الصادر من مرقص جرجس صالح وزوجته الى شركة المقطم الزراعية الصناعية لاستخراج الزيوت الطبية والعطرية .

حالة عائلة عبد الحليم عمار الجرمة : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على عبد الحليم عمار الجرمة وفصل ،

كما تقرر فصل كل من : [illegible] عبد الحليم عمار الجرمة الموظف

بنك التسليف الزراعى والتعاونى بسنورس وادريس عمار الجرمة (شيخ عزبة على الجرمة) وعباس مبروك فرحات (شيخ عزبة هليل) وعبد الله القوى رضوان (شيخ بلدة وفرح) جودة يونس وعبد الرحمن عبد الله القوي (شيخ خفراء ناحية منشاة طنطاوى) .

حالة عائلة ادوارد جورجي ويصا : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على ما آل بالميراث الى ورثة المرحوم ادوارد جورجي ويصا عنه .

حالة ابراهيم محمد حسين عوض : (الفيوم)

تقرر فرض الحراسة على/ابراهيم محمد حسين عوض — وتأجير الأرض الزراعية المملوكة لعائلته الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

كما تقرر تأجير الأرض الزراعية المملوكة لعائلته الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

وتقرر تأجير الأرض الزراعية المملوكة لورثة عبد الرحمن محمد حسين عوض وعبد الحميد محمد حسين عوض وعائلته الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة . وحل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بالسعيدية .

قرارات وتوصيات اللجنة فى اجتماعها بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٨

١ — ناقشت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع (١٦ حالة) تمثل اقطاعا بالريف وقررت تأجيل نظر ثلاث حالات منها واصدرت قراراتها المرفقة فى ثلاثة عشر حالة .

٢ — تفرض الحراسة على/سمير عبد المنعم فلفل الكاتب بالجمعية التعاونية الزراعية بعزبة القصر وكفر تكلا مركز المحمودية محافظة البحيرة هو وعائلته وتتولى المباحث الجنائية العسكرية تحقيق ما ورد بشأنه فى تقرير السيد محافظ البحيرة .

٣ — يقوم السيد محافظ البحيرة والمباحث الجنائية العسكرية ببحث واقعة قيام محمد احمد الغمرى مهندس البلدية بالتواطؤ مع مهنا ابراهيم قاسم دومين على هدم مبانى العزبة القبلية ملك الشركة المصرية الجديدة .

٤ — تتولى المباحث العامة تنفيذ قرار ابعاد عبد السميع حلمى عودة عن محافظة القليوبية بتحديد اقامته بالقاهرة او الاسكندرية فورا .

٥ — يتولى الاتحاد الاشتراكى بحث حالة حسن مرسى بليغ المحامى بالاسكندرية الذى نسب اليه القيام بمساعدة بعض الاشخاص فى التهرب من قوانين الاصلاح الزراعى والذى ورد ذكره فى حالة جبرائيل ومارى روز عيسى يوسف ميخائيل .

٦ — يقوم السيد محافظ البحيرة باتخاذ اللازم نحو نقل سيد بيومى صراف البسقاون « بحيرة » لما نسب اليه فى حالة راشد على عامر .

٧ — يتولى السيد/امين هويدى بحث حالة اعضاء مجلس ادارة الشركة المصرية الجديدة بأبى المطامير لاعادة النظر فى تشكيله وكذلك بحث السلفيات التى تم سحبها من افرع بنك التسليف بالبحيرة .

٨ — يقوم الاصلاح الزراعى بمطابقة المساحات التى تضمنتها مذكرات العرض التى فرضت بموجبها الحراسة على المساحات التى تم التحفظ عليها فعلا وبيان اسباب الفروق فى المساحات ان وجدت .

٩ — توجد جميع اراضى الاشخاص الذين يتقرر رفع الحراسة عنهم الى صغار المزارعين .

١٠ — يتولى الاصلاح الزراعى استئجار الحدائق المملوكة للاشخاص الذين تقرر اللجنة العليا تأجير اراضيهم لصغار الفلاحين او الذين يتقرر رفع الحراسة عنهم .

١١ — يقوم الاصلاح الزراعى بنقل النظار والوكلاء الذين يعملون على الاراضى التى تتضمنها قرارات الحراسة الصادرة من اللجنة العليا لتصفية الاقطاع الى جهات اخرى غير التى كانوا يعملون بها وقت فرض الحراسة .

١٢ — يقوم المحافظون بفصل من يثبت تعطيله أو تعويقه للعمل من العاملين على خدمة الأراضي الزراعية التى تقرر فرض الحراسة عليها .

١٣ — يتولى السادة المحافظون واعضاء الاتحاد الاشتراكى ورؤساء لجان المطابقة بالمحافظات بحث حالات تركز الملكية الزراعية فى يد افراد الأسرة الكبيرة على ان يتضمن البحث حجم ملكية الأسرة وتوزيع هـذه الملكية على افرادها وحيازاتهم وذلك بالمقارنـة بمساحة زمام القـرية وتعدادها مع الاهتمام ببيان السيطرة الادارية والنفوذ لأفراد العائلة ومدى تجاوب سلوكهم مع مبادىء المجتمع الاشتراكى .

١٤ — تقوم جهات البحث باخطار سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطـاع عن اى موظف يتأخر بدون عذر مقبول عن تقديم البيانات التى تطلبها وذلك لاتخاذ اللازم نحوه .

١٥ — تتولى جهـات البحث والمطابقة حصر اسماء الأشـخاص المبعدين الذين لا زالوا قـرارات بعواصم المحافظـات والذين يروجون الشائعات برفع الحراسة عنهم او الغاء قرارات ابعادهم وارسالهم الى سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع لاتخاذ اللازم نحو ابعاد من تثبت ضرورة اقامته بالقاهرة او الاسكندرية .

١٦ — تبحث المعاملة المالية للخاضعين لحراسات الاقطاع والخاضعين للحراسات الأخرى فى سبيل توحيد المعاملة بينهم جميعا .

وفيما يلى صورة الحالات التى بحثتها اللجنة فى اجتماعها المذكور :

حالة عائلة مخيون بن عبد الرحمن مخيون : (البحيرة — ابو حمص بسنتواى) : (١) .

تقيم عائلة مخيون منذ زمن طويل فى عزبة سميت باسمها هى عزبة « مخيون » مركز ابو حمص وعميـد عائلـة مخيون هو « عبد العزيز عبد الرحمن مخيون » من مواليد ١٨٩٩ وكان عبد العزيز مخيون عضـو مجلس امة سابقـا عن دائرة ابو حمص وعزل سياسـيا لتاثره بقوانين الاصلاح الزراعى ثم استثنى من العزل وهم من الاعراب ويعتمدون على

(١) انظر آخر الكتاب .

كثرة عددهم فى فرص النفوذ والسيطرة على المواطنين وتتمتع هذه العائلة بعصبة قوية فى المنطقة وتراثها واسع فضلا عن المناصب الكبيرة التى يشغلها بعض افراد العائلة فى الدولة وقد سبق اتهام ضابطين فيها فى ديسمبر سنة ١٩٦٣ بتدبير حركة لقلب نظام الحكم والاستيلاء عليه بالقوة وحكم عليهما من محكمة امن الدولة العليا بالاشغال الشاقة وبعد القاء القبض على هذين الضابطين صدر قرار تحديد اقامة والدهما محمود عبد الرحمن مخيون اعتبارا من ديسمبر سنة ١٩٦٣ حتى أول فبراير سنة ١٩٦٤ فى الاسكندرية ثم افرج عنه (هذا الضابطان هما العقيد السابق بالجيش عبد الرحمن محمود مخيون والرائد السابق امين محمود مخيون وقد حكم على الأول بالاشغال الشاقة المؤبدة وحكم على الثانى بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة ١٥ سنة وافرج عنه أول مايو سنة ١٩٦٥) .

والشىء الذى نناقشه كيف يتهم فى مؤامرة لقلب نظام الحكم ويحكم عليه بالسجن ١٥ سنة ثم يفرج عنه بعد سنتان ثم ان التحريات كانت متناقضة فبينما بعض هذه التحريات تقول : ان عبد العزيز يظهر دائما فى صورة الرجل الاشتراكى المؤيد للثورة ومن امثلة ذلك انه قام ببناء مدرسة اعدادية نجد ان بعض التقارير تقول انه معاد للثورة وانه دائما ينقدها !!

بل ان بعض التحريات اكدت ان الرجل لم ينسب اليه نشاط اجرامى بعد الثورة والبعض الآخر اكد ان هناك جانبا حسنا فى شخصه وهو انه يقوم بالاصلاح بين الناس .

تقرر فرض الحراسة على/عبد العزيز مخيون وعائلته وابعادهم عن الريف .

كما تقرر بالتحفظ على مساحة ٥.٥ فدان المملوكة لشكرى التاجى استيفاء للديون المستحقة لبنك التسليف الزراعى وبنك الائتمان العقارى .

واعتقال كل من عبد المنعم محمود مخيون وفيصل توفيق عبد الحميد مخيون وايهاب عبد الحميد مخيون واخيه عادل وصالح محمود صالح ومحمود صالح وشهرته الخواجة وسلامة محارب ،

كما تقرر فصل صالح عبد الرحمن مخيون العمدة لمنشأة دمسنا .
ونقل على عبد الرحمن مخيون مهندس زراعى ابو حمص خارج المحافظة .

وحل لجنتى الاتحاد الاشتراكى العربى بمنشأة دمسنا والتردى — وحل مجلس ادارة الجمعيــة التعاونية بمنشأة دمسنا والقردى والغــاء العمدية بمنشأة دمسنا وانشاء نقطة شرطة .

حالة مهنا ابراهيم قاسم دومين وعائلته : (البحيرة — ابو المطامير — حوش عيسى) :

تنتمى الى قبيلة قاسم دومين وهى قبيلة عربية نزحت سنة ١٨٨٠ من الفيوم واستقرت بمركزى ابو المطامير وحوش عيسى فى عزبتى النوباريــة والابقعين وفيها يلى القرارات التى اتخذت بالنسبة لها وهى :

تقرر فرض الحراســة على مهنا ابراهيم قاســم دومين وعائلتــه وابعادهم عن الريف .

كما تقرر اعتقال كل من مهنا ابراهيم قاسم دومين واخيه سلطان .

وتقرر فصل كل من مهنا ابراهيم قاســم دومين من عمله بالشركة المصريــة الجديدة وخير الله سعد ابراهيم قاسم أمين مخزن الجمعيــة الزراعية بالنمرية وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بالنمرية :

كمــا تقرر حل لجنــة الاتحــاد الاشتــراكى العربى بوحدة النمرية الاساسية وحل لجنة وحدة الشركة المصرية الجديدة بأبى المطامير .

حالة عبد الله عوض مسعود دومين وعائلته : (البحيرة)

من اصــل عربى ينتمى الى قبيلة « سمالوس » ويقيم هو وافراد عائلته بالابقعين بعزبة تبلى ترعــة النوباريــة مركز حوش عيسى وقد استوطنت قبيلته منذ زمن طويل جهة النوبارية وخاصة بالصحراء الممتدة وكونوا عائلات بالمنطقة واقاموا بها مساكنهم ومارسوا الزراعة ومعظم اطيانه مشتراه من مصلحة الامــلاك الأميريــة بعد ١٩٠٢ ويعتبر اكبر أفراد عائلته سنا وله عصبة قوية ويتمتع بسطوة كبيرة بحــكم مركزه فى القبيلة وكانت له ثروة حيوانيــة ضخمــة من الاغنــام متنقلة بين مربوط ووادى النطرون .

ورغم أن السيد ابراهيم آدم امين محافظة البحيرة للاتحاد الاشتراكى افاد انه بالنسبة لابعاده عن الريف فانه امر لاداعى له سواء بالنسبة له أو لفروعه لأنهم عرب ويستوطنون هذه المناطق وليست لهم بيوت فى القاهرة أو الاسكندرية فانه لم يسمع صوته وقد افادت التقارير انه ليس له نشاط اجرامى .

وفى صورة التقارير المتناقضة يمكننا ان نجد هذا القول على لسان السيد عباس رضوان « لاحظنا اثناء البحث فى محافظة البحيرة بالذات ان المجموعات القبلية تكثر بها وقد تحدث السادة الزملاء على اساس أن هذه المجموعات القبلية تمثل نوعا من السيطرة الاجرامية ولكن الحقيقة ان هذه المناطق مناطق عرب بالكامل يستوطنها افراد من العرب المتصاهرين » .

فهل بعد ذلك قــول ... ؟ ..

ورغم ان بعض التقارير افادت انه معتل الصحة ومظهره يولد العطف عليه وأولاده قصر اصغرهم عمره سنتان الا إن ذلك لم يرحمه ايضا والاراضى معظمها بور وتصلح لرعى الغنم ورغم ان الفرد فيهم لايستطيع العيش خارج هذه المنطقة ورغم ان احدا اعضاء اللجنة افاد ان هذه العائلات تحتاج الى نوع من الاهتمام وخاصة من ناحية التوعية حيث تبين انه ليس عندهم فكرة عن الجمهورية ومجريات الامور فيها ولا عن الحكومة ولا عن الدولة الا أن اللجنة بطشت بهم .

وفيما يلى ما اتخذ من قرارات موضحة كالآتى :

تقرر فرض الحراسة على / عبد الله عوض مسعود دومين وابعاده عن الريف وتحديد اقامته بمدينة دمنهور .

كما تقرر تأجير الاراضى الزراعية حيازته والمملوكة لعائلته الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

حالة عبد الرءوف حمد عمدة دومين : « البحيرة » :

كان هذا الشخص يعمل خفيرا خصوصيا عند نسيم كورييل واشترى منه الارض ودفع من ثمنها القسط الاول وبعد ان غادر كورييل مصر سنة ١٩٥٦ وضع يده على الارض ولم يسدد باقى الثمن .

وفيما يلى بيان ما اتخذ من قرارات موضحة كالآتى :

تقرر فرض الحراسة على / عبد الرءوف حمد عمدة دومين وابعاده عن الريف وتحديد اقامته بمدينة دمنهور .

كما تقرر تأجير الاراضى الزراعية حيازته والمملوكة لعائلته الى صغار الفلاحين من الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

حالة سيد على الكلاف (البحيرة — ابو المطامير) : وعائلته :

تقرر فرض الحراسة على سيد على الكلاف وعائلته .

كما تقرر الاستيلاء على الارض الزراعية موضوع النزاع فى القضية رقم ١٤٣ / ١٩٥١ كلى دمنهور المقامة من مصلحة الاملاك ضد سيد على الكلاف مع بحث حالة المشترين لبعض المساحات وتمليك من تثبت احقيته قانونا .

وتقرر التحقيق فى الاجراءات التى شابت عملية بيع الاملاك الاميرية للأرض الزراعية المشار اليها الى سيد على الكلاف وآخرين بمعرفة المباحث الجنائية العسكرية .

اما حالة جابر آدم خليفة (البحيرة — ابو المطامير) فقد تقرر فرض الحراسة عليه .

عبد الكريم مبروك صميده الجبالى (البحيرة — ايتاى البارود)

نزحت عائلة الجبالى منذ حوالى ٢٠٠ سنة من ليبيا واستوطنت ناحية النقراشى وجعيف مركز ايتاى البارود وقد عين عبد الكريم عمدة لقرية جعيف سنة ١٩٣٣ وظل فى العمودية حتى سنة ١٩٤٦ عندما انتخب نائبا بمجلس النواب من سنة ١٩٤٦ / ١٩٥٠ وتولى العمودية من بعده شقيقه من سنة ١٩٤٨ / ١٩٦٤ وقد تقرر فرض الحراسة على عبد الكريم وابعاده عن الريف والاستيلاء على ما زاد من ملكيته عن المائة فدان فى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧/١٩٦١ وتقرر نقل محمد برهان الدين عبد الكريم الجبالى النائب بقلم قضايا الحكومة الى وظيفة اخرى.

اميل جميل انطون قصيرى : (البحيرة — ابو المطامير) :

تقرر فرض الحراسة عليه .

حسين محمد غالب محمد احمد خلوصي :

(البحيرة ــ دمنهور ــ شبراخيت)

تقرر فرض الحراسة عليه وابعاده عن الريف كما تقرر الاستيلاء على المساحتين موضوع العقدين المدعى التصرف فيهما وقدرهما ١٣س/٢٤ط/٩٠ف

عائلة السيد محمود عبد الله : (البحيرة ــ الدلنجات)

تقرر فرض الحراسة على كل من السيد محمود عبد الله ــ حسنى السيد محمود عبد الله كما تقرر الاستيلاء على الارض الزراعية التى آلت الى كل من محمود عبد الله بموجب حكم مرسى المزاد المشهر برقم ٢٩٨٦ البحيرة فى ١٩٦٦/٨/٢٠ .

حالة جبرائيل ومارى روز عيسى يوسف روفائيل :

(البحيرة ــ أبو المطامير)

من أصل لبنانى وقد اقامت فترة طويلة بالجمهورية العربية المصرية وتجنست بجنسيتها ورحلت عن الاراضى المصرية سنة ١٩٥٦ بعد أن حررت توكيلا لشقيقها جبرائيل برقم ١٦٦٦ توثيق عام اسكندرية فى ١٩٥٦/٦/٦ خولته فيه حق شراء الاطيان الزراعية الكائنة بالبحيرة وتمثيلها فى كل ما يتعلق بهذا التصرف وقد تزوجت من « جون بولاد » وهو لبنانى الاصل وتجنس بالجنسية المصرية وفرضت عليه الحراسة سنة ١٩٦١ وكان قد رحل عن البلاد سنة ١٩٥٦ وبلغت الاطيان التى استولت عليها الحراسة لديه مائة فدان بناحية كوم الفرج مركز ابو المطامير وقد فرضت عليها الحراسة هى وجبرائيل .

حالة غازى داوود رمضان (البحيرة) :

تقرر فرض الحراسة على غازى داوود رمضان وعائلته وابعادهم عن الريف كما تقرر فرض الحراسة على الارض المشتراه صوريا باسم محمد عز الدين رضوان وعبد المقصود محمد قطب .

كما تقرر اعتقال كل من غازى داوود رمضان ، عبد المقصود محمد قطب ، قاسم على قاسم كما تقرر فصل محمد غازى داوود نائب العمدة .

وتقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكى لوحدة دسونس الحلفايه وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية بها وتقرر ان يقوم وزير الحربية ببحث حالات كل من : ـ

العقيد محمد فتحى امين بالسلاح البحرى والنقيب حامد محمد عبد الحليم فتحى بالقوات المسلحة وم. أول داوود محمد غازى بالقوات المسلحة ومجند سعيد غازى داوود كما يقوم السيد وزير الداخلية ببحث حالة الملازم اول محمد الجوهرى خفاجه .

حالة عائلة المنياوى : (البحيرة ـ المحمودية)

تقرر فرض الحراسة على كل من المذكورين بعد وابعادهم عن الريف وتأجير الاراضى الزراعية المملوكة لعائلاتهم الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة : ـ

مدحت عبد الله المنياوى ـ واخيه محمد وعبد الرءوف عبد الحميد المنياوى .

كما تقرر تأجير الاراضى الزراعية المملوكة للمذكورين بعد وعائلاتهم الى صغار الفلاحين بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة :

مصطفى عبد الله المنياوى ـ محمود ابنه ـ محمد حافظ عبد الحميد المنياوى ـ توفيق أخيه واخيه سعد واخيه مصطفى ـ عبد العزيز محمود المنياوى ـ محمود عبد العزيز المنياوى ـ انشراح عبد الحميد المنياوى ـ انشراح توفيق ناصر ـ وفيقه محمد توفيق المنياوى ـ فتحية محمود المنياوى ـ سعاد امين المنياوى ـ بهيه مصطفى المنياوى .

كما تقرر ان تقوم وزارة الداخلية ببحث حالة مدحت عبد الله المنياوى واعتقاله اذا رأت ذلك وتقرر فصل كل من مدحت عبد الله المنياوى عمدة ديروط مركز المحمودية وسعد عبد الحميد المنياوى عمدة ناحية القصر مركز المحمودية .

ويقوم السيد وزير الداخلية ببحث حالة كل من : ـ

المقدم عبد العزيز متولى احمد مفتش المباحث العامة بقنا ـ النقيب امين محمد نافع بشرطة الاسكندرية .

كما تقرر حل لجنتى الاتحاد الاشتراكى لوحدتى ديروط وعزب الأقصر. وكذلك حل الجمعيتين التعاونيتين الزراعيتين بهما . وكذلك حـل مجلس ادارة المركز الاجتماعى بديروط .

حالة ادريس عثمان صالح الشهير بادريس الازرق :

(البحيرة ـ الدلنجـات) :

تقرر فرض الحراسة عليه هو وعائلته وابعادهم عن الريف واعتقاله وفصله من عمله كشيخ عزبة عثمان صالح وتقرر ان يستولى الاصـلاح الزراعى على مساحة الخمسين فدانا المغتصبة من ممتلكات الدولة .

كمـا تقرر حل لجنة الاتحاد الاشتراكى بناحية البستان .

وكذلك حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية بنفس الناحية .

وبعد ذلك العرض لأهم ما جاء فى اجتماعات وقرارات اللجنـة من زاوية تاريخية محايدة فان الفصل الخامس يتعرض لدور هذه اللجنة تجـاه القطاع العـام .

ولـكن قبل ذلك سيكون لنا وقفـة .

الفصل الخامس

اللجنة العليا لتصفية الاقطاع والقطاع العام

بعد ذلك العرض السابق لملخص ما دار فى بعض اجتماعات اللجنـــة العليا لتصفية الاقطاع يحلوالنا أن نبدى الملاحظات التالية :

اولا : — اننا حرصنا على اخذ شرائح فقط وليس كل الاجتمـــاعات وكان عدد هذه الاجتماعات التى أوردنا ملخصا لها عشرة اجتماعات جميعها تمت برئاسة السيـــد / المشير عبـــد الحكيم عامر النـــائب الأول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة .

هذه الاجتماعات التى أوردناها عقدت فى شهر يونيو ١٩٦٦ (ثـــلاث اجتماعات) بتاريخ ٦/٢ ، ٦/١١ ، ٦/٢٣ سنة ١٩٦٦ وعقد فى شهـــر يوليـــو من نفس العـــام اجتمـــاعان الاول بتـــاريخ ٦ / ٧ والثـــانى بتاريخ ١٣ / ٧ ثم اوردنا اجتمـــاعان فى شهـــر نوفمبر سنة ١٩٦٦ الاول بتاريخ ١١/٧ والثانى بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٠ كذلك اجتماعا فى ١٩٦٧/١/٢٨ ويلاحظ من خلال هذه الاجتماعات وبالرجوع للمحاضر الاصلية التى استقنا منها هذا الملخص لما دار ان معظم القرارات لم تؤخذ بالأجماع وانه كانت هناك صور من التناقضات الحادة فى عرض وجهات النظر بجانب هـــذا انه لا تكاد جهة تتفق مع جهة اخرى من اجهزة البحث فى معلومات واحدة وثابته ومؤكـــدة .

والشىء المؤلم حقا فى استنتاجنا ان اجهزة الدولة الرئيسية والمنـــوط بها مراقبة العدو الاسرائيلى خرجت عن رسالتها وانشغلت فى الاوضـــاع المدنية نتيجة لتكليفها بمهام تخرج عن نطاق عملهـــا الاصلى فلقد رأينـــا انغماس المخابرات العامة وايضا الشرطة العسكرية وايضا المباحث الجنائية العسكرية فذلك كله جعل الجيش يعمل فى السياسة وفوق ذلك ايضا جعل الحياة المدنية تطغى على العمل العسكرى وبالتـــالى على المؤرخـــين أن يضعوا ذلك فى الحسبان عند تقييمهم لأسباب الهزيمة فى خمسة يونيو سنة ١٩٦٧ .

فاللجنة العليا لتصفية الاقطاع كانت سببا فى مـــزيد من الاحتقـــاد الاجتماعية وتمزق الوطن بالاضافة الى اثراء البعض على حساب الشعب بجانب هذا انشغال القوات المسلحة عن العدو وبالجبهة الداخلية .

ويلاحظ حالات القسوة الغير الانسانية فى عمليات الفصل بالجملة لكثير من العناصر وايضا عملية تحويل البعض من وظائف الى اخرى لاتتناسب مع مؤهلاتهم وخبرتهم مما يجعلهم اعداء للمجتمع من الناحية النفسية وغير ذلك من العوامل الأخرى .

بقى أن نقول ان اللجنة عقدت خلال مدة وجودها عشرون اجتماعا وكل اجتماع كان يستمر أكثر من ثلاث ساعات ولم يتغير مكان الاجتماع ابدا ... فقد كانت تعقد بصفة مستمرة فى مبنى الاتحاد الاشتراكى العربى على كورنيش النيل .

وبقى أن نقول ايضا أن اللجنة لم تقتصر فى عملها على مجرد تصفية الاقطاع بل صحبت معظم الحالات فرض الحراسة وأيضا الابعاد عن الريف وفوق ذلك اعتقالات للكثير منهما .

وكما سبق وان قلنا كانت حالات الاعتقالات والتصفية تتم دون انتظار لأى شىء ولم يكن لرئيس الجمهورية اى سلطة على أعمال هذه اللجنة ، والحالات التى كانت تحول على عبد الناصر كانت لا تمثل الا نسبة ١٠ ٪ من الحالات التى تم البت فيها وصدرت القرارات بالنسبة لها . بجانب هذا قامت اللجنة ببحث حالات تصفية الاقطاع الاجرامى وقد استغلت هذه الحالات ابعد استغلال وانتهى الأمر الى حد ان الشبهات ... مجرد الشبهات كانت كافية للقبض والسجن لأى مواطن ومصادرة املاكه.

وان كنا لاننكر أن بعض حالات الاجرام كانت قاسية ونجحت اللجنة فى تصفيتها ولكن ما يقابلها كان واضحا فيه ان الكثير من المواطنين اخذوا بدون جرائم ارتكبوها وفرضت عليهم الحراسة واعتقلوا (وسوف نعرض لبعض هذه النماذج فى الصفحات التالية) .

بقى ان نقول أن اللجنة أيضا تصدت فى بعض اجتماعاتها لتصفية الاقطاع الادارى وسوف نذكر نموذجا من هذا الاجتماع كدلالة ومؤشر على طرق عمل اللجنة واساليب حركتها .

قرارات وتوجيهات اللجنة العليا لتصفية الإقطاع (قطاع عام)

راس السيد / المشير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٧ وذلك لمناقشة الوضع فى القطاع العام .

١ — ناقشت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ثمان حالات من القضايا التى تناولت بعض الانحرافات فى شركة سيناء للمنجنيز وشركة النيل العامة لاتوبيس شرق الدلتا والشركة المصرية للمقاولات الهندسية واتخذت فى شأنها عدة قرارات أهمها :

٢ — ان تستمر اجراءات التحقيق والمحاكمة أمام الجهات القضائية بالنسبة لجميع المتهمين الذين يتناولهم بحث اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

٣ — يتخذ السيد / أمين هريدى وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء الاجراءات التى تكفل حظر التعامل أو التعيين مستقبلا فى الحكومة أو القطاع العام بالنسبة للاشخاص الذين تشملهم قرارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى حالات الانحراف فى القطاع العام ، هذا ما لم ينص فى قرار اللجنة على خلاف ذلك .

٤ — تبحث اللجنة الرئيسية بالاشتراك مع السيد / وزير العدل موضوع تعديل القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤(١) بحيث يتضمن نصوصه الجزاءات التى توقعها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فيما تنظره من حالات.

٥ — تطبق فى شأن الاشخاص الذين تفرض عليهم الحراسة ضمن حالات الانحراف فى القطاع العام نفس القواعد المقررة فى شأن معاملة الخاضعين للحراسة بمقتضى القرارات الصادرة عن اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وذلك فيما عدا الحد الاقصى للمنفعة واسس تحديد العناصر التى يقوم عليها تقدير نفقة الخاضع ، فيتبع فى شأنها القواعد المعمول بها فى حراسات مع مراعاة خصم كافة ما يحصل عليه الخاضع للحراسة من ايرادات المهن الحرة وما يتقاضاه من مرتب او معاش من الحكومة أو القطاع العام .

٦ — تقوم جهات البحث والتحرى بموافاة سكرتارية اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بتقارير عن حالات الموظفين الذين اضيروا نتيجة تصديهم للانحرافات او لتعاونهم مع هذه الجهات فى الكشف عن هذه الانحرافات،

---

(١) انظر الملاحق فى آخر الكتاب .

وتتولى السكرتارية ارسال هذه التقارير الى رؤساء مجالس ادارة المؤسسات لبحث ما جاء بالتقارير من معلومات وموافاة سكرتارية اللجنة بنتيجة البحث وما يتخذ فى شأن هذه الحالات .

٧ — يقوم سلاح الحدود بالتحرى عن الاعراب الموجودين فى منطقة سيناء والذين لهم اتصالات بالشركات التى تعمل بالمنطقة مع بحث حالة مشايخ العربان وعرض امر من ترى ابعاده من المنطقة والعمل على تعزيز الحراسة فى هذه المناطق .

٨ — تقوم كل من المباحث العامة والمباحث الجنائية العسكرية بتقديم تقرير عن الوقائع العسكرية للسيد / محمد كمال عبد الحميد الرئيس السابق لمجلس ادارة شركة النيل العامة لاتوبيس شرق الدلتا .

والشىء الذى يجب أن نذكره هو أن القطاع العام كان مليئا بالمتناقضات وبسوء الادارة وبالاستغلال وبالانحرافات المتعمدة او الناتجة عن جهل ومع ذلك كانت هناك علاقات صارخة على طريق الانحرافات فى القطاع العام كانت تتم تحت سمع وبصر مراكز القوى ولم تحاول لجنة تصفية الاقطاع التعرض لها وانما ماتم التعرض له كانت بعض حالات كانت لاتضر السادة القضاء الحاكمين بأمر الله فى مبنى الاتحاد الاشتراكى وعلى رأسهم أمينه الاول السيد / على صبرى والسيد نائب افندينا سامى افندى شرف .

وفيما يلى أهم الحالات التى درست فى الاجتماع المذكور .

القطاع : التعدين — المؤسسة المصرية العامة للابحاث الجيولوجية والتعدين — شركة سيناء للمنجنيز .

رقم القضيــة : القضايا ارقام ٥١٧٨ ، ٤٥٥٧ ، ٢٥٧٤ ، ٣٢١٦ ، ٤٦٠١ ، ٤٥٥٨ جنايات قصر النيل سنة ١٩٦٥ .

اسماء المتهمين الذين صدر فى شأنهم قرار اللجنة العليا : المهندس صلاح الدين غالب والمهندس محمد نجيب احمد (١) .

---

(١) اختلف أعضاء اللجنة عند تقدير التهم الموجهة الى المهندس صلاح الدين غالب لقد طالب السيد فخرى عبد النبى بانه يجب مراعاة ما قام به من اعمال عند تقرير الجزاء وكان موقف محمد غانم اكثر وضوحا عند ما قال : (١) لاجدال ان هناك اخلالا واهمالا ولكن محل المناقشة الان هو الى اى مدى يكون الجزاء ... انى اضم صحبتى الى الاخ فخرى عبد النبى فى ان هناك اعتبارات كثيرة يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار عند تقديرنا الجزاء .

قرارات اللجنة العليا : اولا : فرض الحراسة على المهندس صلاح الدين غالب والمهندس محمد نجيب احمد وعائلتهما — ثانيا : فصل صلاح الدين غالب من عمله — ثالثا : حظر تعيين صلاح الدين غالب ومحمد نجيب احمد فى اية وظيفة او عمل فى الحكومة والقطاع العام كما يحظر على جميع هذه الجهات التعامل معهم باية صفة كانت .

رقم القضية : القضية رقم ٤٥٥٧ سنة ٩٦٥ جنايات قصر النيل .

اسماء المتهمين الذى صدر فى شأنهم قرارات اللجنة العليا : سليمان مدخل سليمان خفير بشركة سيناء للمنجنيز مهندس احمد مراد خير الله مدير المناجم والمحاجر بالشركة — موريس حبيب صدقى مدير حسابات منطقة ابو زنيمه — احمد رافت عبد المقصود ملاحظ مبانى بالشركة — سعيد فؤاد السيد كامل ملاحظ مبانى بالشركة قرارات اللجنة العليا : اولا : فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلتيهما وابعادهم عن المنطقة : —

سليمان مدخل سليمان وابنه مدخل ، اعتقالهما كما تقرر فصل كل من احمد مراد خير الله ، موريس حبيب صدقى ، رافت عبد المقصود وسعيد فؤاد السيد كامل .

القضية رقم ٢٥٧٤ لسنة ٦٥ جنايات / قصر النيل والقضية رقم ٤٦٠١ لسنة ٦٥ جنايات قصر النيل :

اسماء المتهمين الذين صدر فى شأنهم قرارات اللجنة العليا :

مهندس عبد العظيم عبد السلام — محمد البيطار مدير مشروعات بالشركة — محمد احمد خطاب ملاحظ بالشركة — عطوة ربيع حمدان مقاول بالشركة .

قرارات اللجنة العليا :

اولا — فرض الحراسة على المقاول عطوة ربيع حمدان وعائلته وابعادهم عن المنطقة واعتقال عطوة ربيع حمدان وفصل كل من عبد العظيم عبد السلام محمد البيطار ومحمد احمد خطاب .

الاعتبار الاول انه لم يثبت حتى الان رغم التحريات والتحقيقات ان هناك منفعة شخصية عادت على المتهمين .

(١) ص ٧٥ من الاجتماع المذكور فى المحضر السري الخاص بذلك .

القضية رقم ٣٢١٦ لسنة ١٩٦٥ جنايات قصر النيـل :

اسماء المتهمين : — جاد الله فهيم جاد الله تاجر أدوات كهربائيــة — احمد اسماعيل بكر مقاول كهرباء واعمال صحية — محمد بدر سليمان تاجر مواد بناء — حسين سيد محمد ملاحظ بالشركة .

قرارات اللجنــة العليا :

أولا — اعتقال حسين سيد محمد وفصله من عمله ويحظــر تعــامل جهات الحكومة والقطاع العام مع المذكورين : — جاد الله فهيــم واحمــد اسماعيل ومحمد بدر سليمان .

القضية رقم ٤٦٠١ لسنة ٦٥ جنايات قصر النيل ١٦٨ كلى :

اسماء المتهمين : السيد احمد العزازى رئيس قسم الطرق بالشركة — سعيد سلامة التتر مقاول — هاشم رشيد بركات مقاول — حمدان محمــد ابو راضى سائق سيارة — فهمى نبيه حافظ أبو شعبان مقاول .

اما القرار فهو فرض الحراسة على السيد احمد عزازى — سعيــد سلامة التتر — هاشم رشيد بركات — حمدان محمد ابو راضى نبيه حــافظ ابو شعبان وعلى عائلاتهم . وكذلك تقرر اعتقــال وفصل السيــد احمــد عزازى .

القضية رقم ٤٥٥٨ لسنة ٦٥ جنايات قصر النيل ١٥٩ كلى :

اسماء المتهمين : — حسن عبد الله الطرزى مدير ادارة النقل بالشركة— محمود حسن محمد الشهير محمود فهيم
(مدير مكتب الشركة بالسويس — محمد فتحى بدره مقاول اعمــال بجريه بالسويس — حسن زكى الفص — فتحى احمد على الفص موردين واصحاب محلات الفص بالسويس .

اما القرار فقد كان — فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلاتهم وهم : — حسن عبد الله الطرزى ومحمد فتحى بدره وحسن زكى الفــص وفتحى احمد على الفص . كما تقرر اعتقال حسن عبد الله الطرزى وفصله من عمله وكذلك يحظر تعيين المذكورين بعد فى اية وظيفة او فى الحكومة او القطاع العام كما يحظر على جميع هذه الجهات التعامل معهم باية صفــة كــانت : —

حسن عبد الله الطرزى — محمود حسن محمد الشهير بمحمود لهيم — محمد فتحى بدره — حسن زكى القص وفتحى احمد على القص .

القضية رقم ١١٦ لسنة ٦٦ حصر تحقيق اموال عامة ، القضية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٦ اموال عامة :

خاصة بمؤسسة النقل — المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب — شركة النيل العامة لاتوبيس شرق الدلتا اسماء المتهمين : — محمد بهى الدين العنتيل المدير المالى بالشركة (١) — مصطفى كمال عبد الفتاح مهندس فرع الشركة بالزقازيق — مصطفى عبد الحميد جنينة رئيس قسم المراجعة المالية بالشركة — سعد محمد سعد صاحب ورشة سعد للخراطة الميكانيكية — حلمى النشوى سكرتير المدير المالى للشركة — عبد المنعم الفيومى صراف الخزينة بالشركة .

وكانت القرارات هى : — فرض الحراسة على المذكورين بعد وعائلاتهم : —

محمد بهى الدين العنتيلى — مصطفى كمال عبد الفتاح — مصطفى عبد الحميد جنينه — سعد محمد سعد كما تقرر اعتقال كل من الاربعة السابق ذكرهم .

(١) بالنسبة الى سعد محمد سعد ومصطفى كمال عبد الفتاح ومحمد بهى الدين العنتيلى ومصطفى عبد الحميد جنينه فقد استولوا بغير وجه حق على مبلغ ٢٣١٣٧ جنيه ، ٣٠٠ مليم من اموال شركة النيل العامة لاتوبيس شرق الدلتا وذلك عن طريق التزوير واصطناع فواتير غير صحيحة تفيد قيام شركة سعد بعمليات اصلاح وهمية لسيارات الشركة والتاشير على اموال الشركة والاضرار بمصالحها .

بالنسبة لكل من حلمى النشوى وعبد المنعم الفيومى فقد تبينت اللجنة ان الاول يعمل سكرتيرا لمحمد بهى الدين العنتيلى وكان يقوم بتحرير اذونات الاصلاح من واقع فواتير ورشة سعد محمد سعد مع علمه بعدم سلامة هذا الاجزاء وخروجه عن اختصاصه كما تبينت اللجنة ان الثانى وهو يعمل صرافا بخزينة الشركة كان يقوم بصرف المبالغ الخاصة بالفواتير دون ان يحصل على توقيع سعد محمد سعد على اذون الصرف بالتخالص معه بمقولة انه كان يسلم المبالغ الى محمد بهى الدين العنتيلى فى حضور سعد محمد . وهذا السلوك من جانب هذين الموظفين يعد اخلالا بواجبهما الوظيفى رده الى الخضوع لرغبات رؤسائهم او التوصل للحصول على مغانم تافهة .

كذلك تقرر فصل الثلاثة الاولين كما تقرر فرض الحراسة على شركة سعد للخراطة الميكانيكية / ٣ شارع المهدى بالازبكية بالقاهرة . وكذلك تقرر احالة حلمى النشوى وعبد المنعم الفيومى الى الاستيداع لمدة ٦ شهور مع نقلهم الى شركة اخرى فى وظيفة لاتتصل بالامور المالية .

القضية رقم ٣٣٢ لسنة ٦٥ جنايات قصر النيل :

خاصة بالمؤسسة المصرية العامة لاعمال المرافق — الشركة المصرية للمقاولات الهندسية .

أسماء المتهمين : المهندس حسنى رزق الله المفوض على الشركة (١) — المهندس سمير يوسف فرج نائبه — المهندس نجيب بولس ميخائيل .

القرار — فرض الحراسة على كل من المذكورين بعد وعائلاتهم : — حسنى رزق الله — سمير يوسف فرج — نجيب بولس ميخائيل كما يحظر تعيينهم فى وظائف بالحكومة او القطاع العام كما يحظر تعامل هذه الجهات معهم بأى صفة كانت مستقبلا .

والواقع ان من يقرا اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع (قطاع عام) بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٧ يمكن ان يخرج بأن المشير عامر كان حريصا على ان يؤكد ان عمل اللجنة ليس روتينيا بمعنى أن قراراتها وتصرفاتها ليست مبنيه على تقاليد روتينية ولكنها قرارات ثورية مبنية على اعتبارات سياسية .

« اننا يجب ان ننظر الى هذه الموضوعات بروح سياسية وقومية بحته بهدف الوصول للمصلحة العامة وعندما نتبين المسيىء فاننا نقرر مدى

---

(١) ثبت فى حق كل من حسنى رزق الله وسمير يوسف فرج ونجيب بولس ميخائيل استيلائهم على مهمات واموال مملوكة لشركة المقاولات الهندسية وما اقترن بذلك من تزوير فى المحررات بغية اخفاء هذا الاستيلاء بالنسبة للمتهم الاول حسنى رزق الله فقد بلغ مجموع ما اختلسه ٧٤٥٦ جنيها اما سمير يوسف فرج فقد اختلس ٥٠٠ مليم ، ٦٧٢٥ جنيهـا ونجيب بولس ميخائيل مبلغ ٥٠٠ مليم ، ١٩٧٤ جنيها وهذه المبالغ حكمت فيها محكمة الجنايات بمعاقبة المتهم الاول بالسجن لمدة خمس سنوات وعزله من وظيفته والزامه بتوريد مبلغ ٧٤٥٦ جنيهـا وغرامة تعادل نفس هذا المبلغ وكذلك بالنسبة للمتهم الثانى نفس الحكم اى خمس سنوات والزامه بتوريد المبلغ المختلس ودفع غرامة مماثلة وبالنسبة للمتهم الثالث فقد حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات ورد المبلغ المختلس وغرامة مماثلة .

والعجيب أن اللجنة اوصت باعتقالهم رغم انهم كانوا داخل السجن بحكم محكمة الجنايات ،

أساءته وما يستحقه من جزاء ولا خيار لنا فى الامر لان القطاع العام يمثل النشاط العام الاساسى فى الدولة وسيكون معرضا للانهيار إن لم نأخذ الامر بمنتهى الحزم والشدة اذ طالما اننا اتحنا للاشخاص فرص العمل فليس له اى عذر فى خيانة الامانة التى عهدت بها الدولة اليهم ومن يخن الامانة يجب ان يلقى اشد الجزاء ».(١) .

وقد اعلن المشير فى هذا الاجتماع ان القطاع العام هو الواجهة الاشتراكية للبلاد ويلاحظ أن جميع الحملات التى وجهت الينا من الخارج ـ ضد النظام أو ضد الاشتراكية ـ كانت كلها مركزه على القطاع العام ـ رغم انه قد حقق نتائج باهرة وعملا ضخما ـ والقطاع العام ملك للشعب كله وتتجه الانظار اليه وتنتقده فى تصرفاته الصغيرة والكبيرة وقال المشير مكملا كلامه : ـ

« لما كان القطاع العام هو واجهتنا الاشتراكية ويمثل نظامنا الاشتراكى فلذلك يجب أن نعمل على تنظيفه وتطهيره من العناصر المنحرفة فلا تأخذنا رحمة بالذين لم يرحموا الشعب » .

ويواصل المشير كلامه قائلا (ص ٣ من محضر الاجتماع المذكور) : ـ

« ان ما يهمنا فى القطاع العام هو محاربة الفساد الذى يتم على النطاق التالى » .

اولا ـ انحراف كبار المسئولين وهؤلاء لابد ان ننظر فى أمرهم .

ثانيا ـ المبالغ الضخمة .. فاذا كانت قد اختلست او سرقت مبالغ ضخمة فلا بد أن ننظر فى أمرها .

ثالثا ـ هناك قضايا معلقة فى القضاء والنيابة منذ مدة طويلة ومنها قضايا تهم الرأى العام ولها اكثر من سنتين لم يبت فيها وهذا أمر غير مقبول فقد تضيع الادلة وينتهى الامر فى القضية الى لا شىء كما تدور أحاديث عما يجرى فى التحقيقات من وجود عوامل مؤثرة فى سير التحقيق ... فمثلا يسمع الرأى العام ان شركة النصر للسيارات بها انحرافات ومسائل ضخمة ثم يمضى شهر وشهران وسنة وسنتان ولا يبت فى الامر بشىء ... فما معنى

---

(١) انظر وثائق قصر القبة / محاضر اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ص ١ محضر اجتماع ٢٧ / ٢ / ١٩٦٧ م .

هذا ان معناه سيىء ... معناه ان الحكم القائم لا يستطيع ان يبتر هـذه العمليات الفاسدة فى الدولة وفى القطاع العام على وجه الخصوص وقـد يترتب على ذلك نتائج خطيرة » .

وفى ص ١٠ يقول المشير : —

« ومما لاشك فيه ان هناك انحرافـات فى التحقيقـات ووسـاطات ومحسوبيات لا اقول كم نسبتها ولكنى اكتفى بالقول انها موجوده فعلا » .

ورغم هذا كله نجد الحوار التالى فانه بعد الحوالى العشرين اجتماعا نجد احد الحاضرين فى اللجنة يتساءل هل عمل اللجنة يعتبـر من اعمـال السيادة ام ماذا ويتضح هذا المسخ كالاتى :

السيد / محمد السيد رفاعى :

« اوصت اللجنة بالاعتقال فى بعض القضايا المعروضة وقد اصطدمنا بهذا لاننا وجدنا بعض الحالات لا تستوجب الاعتقال كما ان القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ لا يسعفنا فى ذلك لانه لا يحتم الاعتقال لذلك نتساءل عما اذا كان عمل اللجنة يعتبر من اعمال السيادة ام انها تلتزم بقوانين الدولة التى يمكن ان تتغير » (٢) .

ويرد المشـير : —

« نحن ملتزمون بشىء واحد هو مصلحة الدولة ونتخذ قـراراتنا على ضوء هذه المصلحة واية اقتراحات بتعديل بعض القوانين يمكن تقديمهـا للدولة حتى يكون لها صفة الاستمرار ولكن لا نستطيع وان نقيد انفسنـا والا فلن نستطيع انجاز مهمتنا » .

وقد شكلت لجنة رئيسية للنظر فى انحرافات القطاع العام وقامت هذه اللجنة بتكوين مجموعة من اللجان الفرعية عددها اربعة لجان وقد روعى فى تشكيل هذه اللجان اشتراك عناصر من القضاء العادى ومجلس الـدولة والقضاء العسكرى وعناصر محاسبية وكذلك من القطاع العام . ثم روعى

---

(٢) القانون رقم ١١٩ يقصر فرض الحراسة على الشخص فقط ان اضر بالقطاع العام ولـم يتطرق لعائلاتهم ومع ذلك فان اللجنة خالفت القانون ووضعت العائلات تحت الحراسة بحجة ضمان استيفاء الاموال الاميرية .

موضوع درجات التقاضى فهناك لجنة فرعية ترفع توصياتها الى لجنة رئيسية ثم تتقدم اللجنة الرئيسية بتوصياتها مع توصيات اللجنة الفرعية الى اللجنة العليا واعطى ايضا لكل لجنة فرعية الحق فى استدعاء اى شخص او عضو فنى تراه اذا اقتضى الامر بحث الموضوع من الناحية الفنية وقد اتفق مع اللجان الفرعية ايضا على ضرورة مواجهة المتهم لكى تعطى له فرصة الدفاع عن نفسه كما ان للجنة الفرعية ان تناقش من تريد وتستدعى من تشاء تحقيقا للعدالة وبعد ان تنتهى اللجنة الفرعية من نظر اية قضية تعرضها على اللجنة الرئيسية التى تتبع الاسلوب الاتى : —

يوزع القرار الذى أنتهت اليه اللجنة الفرعية بعد بحثها للموضوع على اللجنة الرئيسية ويحضر الاجتماع رئيس اللجنة الفرعية ومقررها لعرض وجهة نظرها وفى نفس الوقت يستدعى الشخص الذى قام بتتبع القضية من بدايتها سواء اكان من الشرطة العسكرية او غيرها وتبدأ مناقشة الموضوع مناقشة مفتوحة وبعد هذا تتخذ اللجنة الرئيسية قرارها .

واذا كانت اللجنة حققت بعض قضايا الانحرافات فى القطاع العام فانها حققت نسبة لا تتجاوز ١٠ ٪ وتركت الكثير من القضايا بل لقد استغلت بعض افراد اللجنة وجود انحرافات وعينت بدلا من المنحرفين مجموعة من رجال الثقة هم فى الواقع انصار والاضيش مراكز القوى وتابعين لاعضاء اللجنة الكبار وفى ظل هذه الثقة بداوا رحلة انحراف طويلة الاجل اكبر من الانحرافات السابقة لم يحاسبهم احد عليها .

ومع ذلك فانه كان واضحا خلال مناقشات اللجنة عند بحث حالات الانحرافات فى القطاع العام قسوة الكثير من الاطراف اعضاء اللجنة واعتدال المشير ويتضح ذلك من الحوار التالى :

السيد / محمد العروسى :

« لقد اقترحنا مصادرة اموالهم وممتلكاتهم لانهم فى الفترة السابقة استغلوا القطاع العام لمصلحتهم الشخصية » .

المشير يرد عليه بقوله :

« على اى اساس نستند فى المصادرة ؟ ان الحراسة تفرض لمقابلة وضع معين اما المصادرة كمبدا فلا نريد ان نسير عليه الان هذا مبدا عام لو اخللنا به لاخللنا بحق الملكية » .

عبد المحسن ابو النور :

« لى راى بالنسبة للمصادرة فانى ارى ان المنحرفين فى القطاع العام او كل من يشتركون فى عمل مع القطاع العام وينحرفون يجب ان يفهموا ان كل ما يعود عليهم من مكاسب شخصية نتيجة لهذا الانحراف مصـيره الى الزوال وانه قد يذهب بما حققوه قبل ذلك وبذلك يكون هنـاك ما يزجرهم ويمنعهم من هذا الانحراف فلو اخذنا بمبدأ المصادرة فى مثل هذه العمليـات فسنطبقه على الذين انحرفوا عن الطريق السليم واستغلوا المناصب التى اؤتمنوا عليها لمغانم شخصية وفى هذا عبرة لغيرهم » (نفس محضر الاجتماع السرى السابق الخاص بالقطاع العام ص ٢٨) .

فريد المشـير :

« يمكن ان ينص على هذا فى التعديل المقترح اضافته على القـانون وبذلك يتم الاجراء طبقا للقانون » .

« ان كلمة المصادرة ضخمة ومعناها اننا نصادر الشيىء دون مقابـل وهذا المبدأ غير معمول به فى الدولة ولا بد ان يكون هناك نص قانونى لبيان احوال المصادرة .. قد نستطيع ان نحقق نفس الغرض اذا فرضنا الحراسة على الشخص وبهذا تتمكن الدولة من ان تأخذ حقها منه واذا صدر القانون يمكن تحويل بعض الحالات من الحراسة الى المصادرة » .

ومرة اخرى يثير احد المستشارين فى هذا الاجتماع وضعية اللجنـة العليا لتصفية الاقطاع ويتجلى ذلك فى الحوار التالى : —

على كـامل :

« الحديث هو ان يصدر قانون باعطاء صفة السيادة لاعمال اللجنـة وهو ما يتمشى مع طبيعة عملها لأنها ليست لجنة ادارية وليست منبثقة من السلطة التنفيذية وانما هى لجنة تباشر عمل السيادة » ويواصل السيد على كامل المستشار القانونى بالاتحاد الاشتراكى كلامه .

« اننا نتحول للمجتمع الاشتراكى الذى يقتضى بالضرورة ضمان سلامة القطاع العام ومن اسس اشتراكيتنا ان يكون القطاع العام سليما وللتمكن من ذلك شكلت هذه اللجنة فيجب ان تكون اعمالها على مستوى السيـادة

ولا داعى لتعديل القانون ليسمح بفرض الحراسة او الاعتقال او المصادرة وانما يصدر قانون من مادة واحدة تنص على ان قرارات هذه اللجنة تعد من اعمال السيادة فيحصنها ذلك من كافة الاجراءات ولكن من الخطورة بمكان ان نعدل قانون الحراسة لأن السلطات العادية تقوم بتنفيذه» (١).

كمال الدين رفعت : —

« ان هذا الاقتراح افضل » .

المشير :

« معنى هذا اننا نلغى السلطة التشريعية ... ان اعطاء سلطة السيادة للجنة معناه انها اصبحت مجلس ثورة » .

ورغم ان رئيس اللجنة كان مؤمنا على الاقل بالتواجد القانونى لسلطة الشعب الا ان السيد على كامل مستشار التنظيم بأيعاز من على صبرى كان يريد للجنة سلطات اوسع حتى تطلق يد مراكز القوى تفعل ما تشاء من خلال اللجنة .

على كامل :

« لاشك انها لجنة سيادة » .

فريد المشير :

« يمكن ان نبحث عن طريقة لا تؤدى الى الغاء السلطة التشريعية لان معنى أن اعمال اللجنة من اعمال السيادة انها تصبح مجلس ثورة وتصبح قراراتها قوانين »

على كامل :

« لابد من ذلك مرحليا الى ان يستقر وضع القطاع العام » .

المشير :

« الى متى هل يمكن لاحد ان يحدد الوقت ، ان القطاع العام يتطور »

---

(١) اننى اتعجب من هذه الكلمات فان ابسط دارس للقانون يعلم جيدا ان تكوين اللجنة صدر بناء على قرار من رئيس الجمهورية ثم تولى النائب الاول ترجمة ذلك ولا ادرى هل نسى السيد المستشار انه على راس الجهاز التنفيذى يكون رئيس الجمهورية ونائبه أم انه تناسى ذلك وحتى ولو كانت ستعطى لها صفة السيادة فان ذلك لا يكون الا عن طريق الهيئة التشريعية ممثلة الشعب .

على كـامل :

« يمكن تحديد الوقت بفترة التحول وهناك جانب آخر فاننا لو عدلنا القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ فان هذا القانون ستطبقه السلطة التنفيذية ايضا ولن يقتصر على اللجنة وبذلك يمكن ان يستغل للحد من الحريات»(١)

الشبـيـي :

« ان هذا الاقتراح قد يحل المشكلة ولـكنه يلغى مجلس الامـة لان المفروض ان السيادة للشعب وهى ممثلة فى مجلس الامة واذا اخذنا سلطة السيادة فمعنى ذلك اننا نلغى مجلس الامة ولا يمكن ان نعـود الى الوراء مرحلة بعد ان تقدمنا للامام مراحل » .

على كـامل :

« اننا نريد ان نحصن قرارات اللجنة » وظلت المناقشات تدور على هذا النحـو .

والواقع اننى لا ادرى كيف يكون مستشارا حاملا صوت الحق والعدل ويطلب ان تسحب السلطة من الشعب لتعطى للجنة مهمتها محدودة وخلقت من أجل نواح معينه .

ويصر اعضاء اللجنة على عدم التظلم امام القضاء من قراراتها .. لماذا نحن لاندرى ... وفيما يلى الحوار التالى :

محمد عبد العزيز يوسف :

« اننى اوافق على اقتراح السيد / على كامل فاننا لا نستطيع اللجوء لمجلس الامة فى كل مرة لتحصين قراراتنا ولـكن هناك طريقة أخرى لذلك وهى ان ينص فى القانون على عدم دعوى الالغاء او التعويض بالنسبـة لقرارات اللجنة وبذلك تتحقق لها أعمال السيادة وان لم نصفها بذلك واذا لم نفعل ذلك فان أى قرار يصدر من هذه اللجنة يمكن أن يخضع لرقـابة القضـاء » .

---

(٢) المدقق فى هذه الكلمات يحس ان هناك خصومة بين السلطة التنفيذية وبين اللجنة فان سيادة المستشار يخالف ان تستغل السلطة التنفيذية تعديل القانون المذكور للحد من الحريات فهو يطلب استقلال اللجنة عن السلطة التنفيذية ويطلب حرمان هذه السلطة صاحبة القرار فى تكوين اللجنة ان تستعمل القانون نفسه سلاحا ... وكل ذلك والجميع يعلمون ان انتهاك الحرية كان شيئا طبيعيا وان كل الامور كان من الممكن ان تحدث فى مجتمعنا قبل ١٥ مايـو بدون ضجيج .

المشـــير :

« يمكن ان ينص على ذلك عند تعديل القانون على ان تحدد الجهـــة التى يتظلم الناس اليها وتكون كصمام امن ولا مانع من ان ينص على ان يكون التظلم من قرارات اللجنة امام السيد رئيس الجمهورية » .

لقد اتيت بهذا الحوار خصيصا لاوضح ان اللجنة كانت تطمع فى اشياء كثيرة وان اللجنة كانت تعتبر نفسها فوق الشعب والتى هى وجدت من اجل خدمته وفى نفس الوقت لاوضح كيف كانت اللعبة السياسية للسيطرة تتـــم تحت ستار القانون بشكل وهمى .

ورغم كل هذه المناقشات فان اشياء كثيرة كانت تتم وتنفذ دون ان يعلم عنها رئيس الجمهورية شيئا بل وبلا مبالغة دون ان يحاط بها المشير الا بعد تنفيذها .

لقد كانت هناك عصابة تتربع على السلطة تمثلت فى مراكز القوى وكان معظمهم فى اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وكان معظم افرادها مما يلفظهـــم المجتمع الجديد بالحياة ولكنهم جميعا تعاونوا على سجن مصر فى ظل اسطورة تخليص مصر من الاقطاع فهم انفسهم كانوا اكبر اقطاعى السلطة ولم يكتفوا بسجن بضعة اقطاعيين وفرض الحراسة عليهم بل لقد فرضوا الحراسة على كل الشعب وسجنوه فى قمقم من الخوف وكانوا يحكمون مصر بلا قانون وان حاولوا تغليف اعمالهم بالقانون .

ويحاول البعض فى جدله العقيم ان يوهم بانه يخاف ان تعديل القوانين سوف يعطى سلطات الدولة العادية الكثير من الاعمال التى تحللها اللجنة لنفسها وتحرمها على غيرها فنجد محمد العروسى يقول ص ٣٣ من المحضر السابق ذكره :

« ان تعبير السيادة فى القانون ليس من الضخامة بحيث يمثل الافتئات على السلطة التشريعية فاى قرار تصدره السلطة التنفيذية بمقتضى قانون الطوارىء يعتبر من قرارات السيادة » .

ولـــكن المشـير يـــرد عليـــه :

« قرارات سيادة بمقتضى القانون اي ان السيادة للقانون » .

ويتضح الظلم الذى كانت تضع اللجنة فيه بعض المواطنين من الحوار التـــالى :

العقيــد حسن خليــل :

« بالنسبة للقطاع العام فانه اذا ثبت ان رئيس مجلس الادارة قــد اختلس فى شركته فان العقوبة اللازمة توقع عليه فقط وليس هناك مبـــرر لتوقيع عقوبات تبعية على ابنائه الذين قد يتضح انهم يشغلون وظائف فى الدولة ولا توجد شبهات حولهم كما انه سوف يظهر من اقــرارات الــذمة المالية ما اذا كان قد تم تهريب اى شىء لهؤلاء الاولاد » .

المشـــير :

« لن ناخذ احد بجريرة احد ولكن نحصر اولا عن طريق الحراسة حتى نتخذ الاجراء السليم لاننا اذا دخلنا فى بحث الملكيات كلها قبل فرض الحراسة فلن ننتهى » (١) .

العقيــد حسن خليل :

« الواقع انه من الصعوبة بمكان اعادة الشخص الى الوضع الذى كان فيه قبل الحراسة اذا ما اتضح سلامة موقفه » .

المشـــير :

« ليس هناك اية صعوبة وقــد رفعت الحراسة فعــلا عن بعــض الاشخاص .

العقيــد حسن خليل :

« ولكن اعادة الشخص الى وضعه السابق تستغرق وقتا طويلا » .

المشـــير :

« لا مانع وليتحملوا بعض المصاعب جزاء ما ارتكبه ابوهم فى حــق الدولة » .

---

(١) من المهم ان ندرك ان الحراسة كانت تفرض اولا ثم تاتى بعد ذلك التحريات ولقد كان هناك نوعين من الحراسة حراسة القطاع وهى تشمل ازواج البنات وزوجــات الابنــاء اما الحراسة العامة فهى تشمل الشخص وزوجته وأولاده القصر ويبعد الابناء البالغين الــذين يعملون ولهم مال خاص كما يستبعد ما آل الى الزوجة بالميراث .

فهل هذا منطق ... وهل هذه عداله وهل ذلك يعنى امن المواطنين وهل يوضع المواطن فى السجن اولا ثم يبحث بعد ذلك عن دلائـل وقرائن اتهامه وادانتـه .

ولعله دارت فى بعض المناقشات الكثير من الاراء المفيدة من ذلـك ما قاله امين هويدى بخصوص القطاع العام :

« بالنسبة لمفهومنا فى معالجة قضايا القطاع العام ليس من الضرورى مطلقا تقييم الاتهام بالنسبة لاى شخص على اساس ان يكون قد عاد عليـه كسب معين ولكن قد يكون الاجراء الذى قام به اضر بالمال العام الذى يتولاه فمثلا شخص يعمل بالقطاع العام رسمت له اهداف معينة للانتاج فعجـز باهماله وبقصوره عن الوصول الى تحقيق هذه الاهداف فى وحدته الانتاجية او مقاول قام ببناء مصنع لشركة من شركات القطاع العام فاهمل فى وضع الاساسات فانهار المصنع ، حقيقة ان احدا لم يحصل على كسب ولـكن الدولة خسرت المال المنفق فى بناء المصنع وهذا الامر خطير جدا ولا بد ان نأخذه فى الاعتبار عند معالجة هذه القضايا » .

ومع كل ذلك فان اللجنة لم تستطيع ان تقوم بدورها تجاه القطـاع العام ولم تطهره بل انها قامت بعمليات احلال ساعدت بها مراكز القوى على ان تجد فرصة اكبر للسيطرة على هذا القطاع واستغلاله ليس لصالـح الشعب وانما من اجل منفعتها هي فقط لا غير .

الفصل السادس

نماذج ممن طبق عليهم قرارات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع

الحالات التى سنعرض لها فى هذا الفصل هي صور عن بعض الذين تعرضوا للعقاب طبقا لشريعة هذه اللجنة وحيث كان القانون فى اجـازة وكانت القواعد مخاطة وكان ما يستقر عليه اليوم فى اجتماع اللجنة العليا يمكن أن ينقض غدا وكانت الامور غامضة غير واضحة والخطوط متداخلة وفلاسفة التبرير موجودين ولم يكن المشير متفرغا فتركت الامور فى ايـدى الصغار ووصل الحد أن كان يتحكم ويستشار ضـابط شرطة صغير برتبة نقيب او ملازم ويسال اعضاء التنظيم السياسى وتدور بينهم صراعات من اجل تقبيل الأيادى وارضاء الكبار ... كل ذلك والشعب المسكين يفرح بما يلقى عليه من بيانات على صفحات الجرائد ظنا أن يوم الخـلاص قد قرب وأن الرفاهيـة ستعم على الشعب وان الأمور ستستقر وان العدل سينتصر ولكن سرعان ما وضح كل شيء وظهرت الحقيقة المرة والتى طعنت الجماهير مرة اخرى فى أعز امانيها واغلى مبادئها .. لقد وضح فى النهاية ان تصفية الأحـكام كان من اجل لجنة تصفية الاقطاع وليس من أجـل الجمـاهير .

وقد قمت بتقسيم هذا الباب الى قسمين ، القسم الأول لمن انطبق عليهم قرارات اللجنة بسبب تهربهم من قوانين الاصـلاح الزراعى الأول (١٧٨ لسنة ١٩٥٢) ، والثانى (١٢٧ لسنة ١٩٦١) وحجم الأفدنة التى تهربوا منها والاجراء الذى اتخذ ضدهم ثم تعليقى على حقيقة العقاب .

والقسـم الثانى لم انطبق عليهم قرارات اللجنـة بسبب الاجرام والاقطاع الاستغلالى وبسبب انحرافهم :

ومع انى ضد فكرة العقاب الجماعي وانه لا يجـب ان تؤخـذ وزرة وزر اخرى وانه لكل نفس ما كسبت ومع انى ضد فكرة المسئولية العائلية الا اننى ايضـا لا يمكننى ان انكر ان بعض الاجراءات التى اتخـذت مع مجموعات الأجرام لو كانت قد نفذت تماما لكانت لجنة تصفية الاقطاع قد قدمت جديدا ومفيدا للجميع .

ولكن هذه اللجنة بأفرادها حاسبوا من يملك اكثر من المقرر بعشرة افدنة أو خمسة أو ثلاثة واستغلوا الكثير لغرض الحراسات ولكن ما هو ادمي وانسي وأمر أن الكثير مما صودر ... صودر في الواقع ولم يحصر

بمغانمة الشعب ولم يقضى على الاقطاع وانما كانت عملية تشفى وانتقام وعملية مكاسب لاخرين فى بعض الاحيان وعملية توزيع سلطة والصفحات التالية كافية لاثبات ذلك .

القسم الأول

نماذج ممن طبقت عليهم قرارات اللجنة بسبب تهربهم من قوانين الاصـــلاح الزراعى

حالة ناهد محمد سعيد : (وشهرتها ناهد سرى)

هذه الســـيدة هى حرم حسين سرى باشا رئيس الوزراء السابق وعندما فحصت اللجنـــة حالتها كانت تقيم فى سويسرا وقد قام بالتحريات عنها وعن ملكيتها جهتان الجهـــة الاولى هى المخابرات العامة والجهـــة الثانية هى محافظـــة الدقهلية وقد تقدمت المذكورة باقرار عن ملكيتهـــا تطبيقا لأحكام قانون الاصـــلاح الزراعى الثانى والذى حدد ملكية الاسرة فقط بمائة فدان (والمقصود باسرة الزوج ، والزوجة ، والاولاد القصر) وقد ادرجت بهذا القرار المساحات التالية :

٥ر١٨س/٩ط/٩٩ ف بنواحى كرداسة وميت عدلان ودير عـــوام ودكرنس وايتاى البارود والمحمودية (١) .

١٧س/٢٣ط/٢٤ف بنواحى ميت عدلان والصـــلاحات وميت عـــزام ودير عوام (الدقهلية ، ومنشأة الأمير بالفيوم) (١) .

وقد تقدمت السيدة ناهد محمد سعيد الى ادارة الاستيلاء المستندات الخاصة بصفقة الاربع افدنة حيث قدمت ترجمة غير رسمية من عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٥٠/٢/٢٣ من الســـيد الفريد شستر بيتى واديت بيتى طرف اول والسيد حسين سرى طرف ثانى وبمقتضاه وعد الطرف الاول أن يبيع للطرف الثانى مساحة أربعة افدنة تقريبا بحوض بحر البطيخ رقم ٢٢ بزمام كرداسة مديرية الجيزة وقد اوضحت اللجنة ان السيدة المذكورة انه

---

(١) أوردت بخانة الالاحظات ان من بين هذه المساحة ٤ افدنة بحوض بحر البطيخ آلت اليها بالشراء من الفريد شستربتى ومدام ابديت بتى بعقد بيع ابتدائى ثابت التاريخ بالطلب رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٥٦ فى ١٩٥٦/٦/٢٥ كرداسة .

(١) من بينها ٩س/٥ط/٨ف ادعت انها مباعة للغير وثابتة التاريخ بوفاة المورثة .

تنفيذ لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والذى يحظر تملك الأجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها فان سير الفريد ثستر بيتى باع مساحة :

١٠بس/١٦ط/١٦ف لصالح السيدة ناهد محمد سعيد وقد اغفلت المذكورة ذكر هذه المساحة فى اقرارها المقدم طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ قاصدة التهرب من الاحكام . ولكن اختلفت اجهزة التحريات حول حقيقة عملية هذا البيع بحيث ان اللجنة اقرت بانها طلبت عمل تحريات عن ملكية السيدة المذكورة بناحية كرداسة ولم يصلها ما يفيد فى هذا السبيل .

والواقع ان ذلك التبرير يمثل صورة من التقصير فى عمل اللجنة ، ونظرا لوجود البائع فى الخارج بصفة دائمة ووفاة وكيله المدعو « جان كرنازى » ثم لوجود المشترية فى الخارج فقد تركت السيدة المذكورة دون أن ينتزع منها شىء وكانت النتيجة كما اقرتها اللجنة انه لا توجد مخالفة لقانون الاصلاح الزراعى ورغم انه واضح من الاقرار تصرف السيدة المذكورة بمساحة :

٢٣س/١٦ط/١٧ف الى سيف ابو المعاطى ورجب احمد السيد وكذلك التصرف الى عين السيد على على عوض بمساحة :

٦س/١٨ط/٥ف فاللجنة لم تعتد بهذه التصرفات ومن هنا نؤكد أن هذه الحالة كانت مهزوزة عند فحصها ورغم الشبهات حول جدية التحريات من ناحية وصحتها من ناحية أخرى فان الحراسة فرضت على السيدة المذكورة .

الحالة الثانيــة :

هى حالة عبد القادر احمد دويدار والجهات التى وردت التحريات عنه هى جهاز المخابرات العامة والتنظيم السياسى بمحافظة بنى سويف والمواطن المذكور كان يشغل عمدة جزيرة المساعدة مركز الواسطى منذ سنة ١٩٤٠ . حتى صدور قرار وزير الداخلية رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٤ لفصله لسوء سلوكه واستغلاله لوظيفة كعمدة للقرية وكانت كل ملكيته منذ بدء تعيينه تنحصر فى ٤٥ فدانا وعند فحص حالته وضح أنه كان يملك ١٧س/٣ط/٧٠ف وكان أولاده يملكون ٩٦ فدانا كما كان يملك

أيضا ٣ ماكينات للرى ، ٢ ماكينة للحرث ومدرستين وفيلا مساحتها ١٢ط/اف ، ٧ منازل يقدر ثمنها بحوالى ٢٣ الف جنيه وسيارة شيفروليه برقم ٣٦٠٠ ملاكى بنى سويف وعدد ١٣ راس جاموس ، ٣٤ راس بقر ولم يتقدم المذكور باقرار ملكيته طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وقد وضح ان المذكور .

(أ) لا يعطى للفلاحين عقود ايجار ولا مخالصات محاسبتهم فى نهاية السنة الزراعية .

(ب) يحاسبهم على ايجار الفدان بأكثر من سبعة امثال الضريبة .

(جـ) لا يتعامل المستأجرين منه مع الجمعيات التعاونية الزراعية فهو الذى يتولى القيام بدور هذه الجمعيات فيعطيهم السماد والبذور والتقاوى ويستولى على جميع المحاصيل الزراعية وفاء لقيمة هذه الأشياء ووفاء لقيمة الايجار ثم تجرى محاسبتهم التى تنتهى غالبا بأن يحصل المستأجر فقط على نصف المحصول تقريبا .

وكان المذكور يقوم باستغلال الفلاحين بحرث أراضيهم المؤجرة منه بسعر الفدان ٤ جنيهات للقطن وجنيهان للقمح والارز والفول كما يقوم بدرس الغلال ويحصل ثمنها حبوب فمثلا يحصل على فدان القمح ٨ كيلات والفول ٤ كيلات وكان له ٤ ابناء عمومة يسيطرون على الجهاز السياسى فى جزيرة المساعدة كما كان احد هؤلاء الأربعة وهو محمد عبد الحميد دويدار وكان نائب العمدة من هذه العائلة وكذلك شيخ البلد وكان زوج شقيقة عضو مجلس المحافظة (بنى سويف) واسمه خالد عبد اللطيف خالد وكان ايضا احد اقاربه عضو مجلس مدينة مركز الواسطى .

وقد وصلت اللجنة الى انه خالف احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بكونه لم يتقدم باقرار بملكيته وقدها ١٧س/٢/١٠٧ف بقصد تهريب مساحة ١٧س/٢ط/٧ف من الاستيلاء كما انه متهم باستغلاله للفلاحين وسيطرة عائلته .

هذه ضمن الحالات التى نقرأ انها ليست تهريب بقدر انها استغلال

الفلاحين ونحن بالطبع كمؤرخين يجب أن نؤكد أنه ليست كل الحالات التى عرضت كانت مظلومة بل البعض منها كان ظالما بشكل لا مثيل له (١) .

الحالة الثالثة :

هى حالة طراف على طراف وكانت الجهات الواردة منها التحريات بخصوصها هى المخابرات العامة ومحافظة الجيزة ولم يخضع لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ادرج بها المساحات التالية :

— ر/س — ر/ط ١٠٠/ف بناحيتى كومبرة وكفر حكيم امبابة — احتفظ بها لنفسه ١٤س/٢ط/٢٥ف بنواحي الزيدية وكومبرة وكفر حكيم وقد تركها

---

(١) رغم كل ذلك نحب أن نوضح أنه ورد من ادارة البحث الجنائى مديرية الامن بمحافظة بنى سويف أنها استدعت المدعو عبد القادر احمد دويدار وقد حضر المذكور بتاريخ ١٩٦٦/٨/٣ وبمناقشته تبين ان الاطيان الزراعية التى يضع يده عليها هى : —

٩ س/١٢ط/٩٩ف ملك عن طريق الشراء والميراث .

و ٦ ف مشتراه بعقد عرفى من ورثة دويدار زيد .

و ١٠٢ ف ملك اولاده محمد الحفيظ ورجب وزوجته حميدة ابراهيم دويدار وأولاد شقيقه عبد الله وشقيقته فاطمة وثبت أنه يستغل هذه الاطيان بنفسه .

وكانت النتيجة بالاضافة الى ما جاء بالتقرير السابق وما أوضحناه أنه يستبين الاتى :—

أ — خالف المذكور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ حيث يمتلك ارضا زراعية مساحتها ٩س/١٢ط/١٠٥ف مخالفا بذلك حد الملكية المسموح به ولم يتقدم اقرارا بها عند صدور القانون المذكور كما وأنه كان يمتلك علاوة على هذه المساحة ٥س/١٧ط/٩ف والتى تصرف فيها بالبيع لابنته فريدة .

ب — خالف المادة السابعة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بأن حائز ملكا وايجار وادارة ارضا زراعية مساحتها : ٥س/١٤ط/٢٠٧ف .

جـ — خالف قانون الاصلاح الزراعى بتأجير أرضه بأكثر من ٧ امثال الضريبة .

د — استغلاله الفلاحين بتأجير أرضيه لهم دون عقود ايجار حتى يتمكن من طردهم فى أى وقت يشاء ووصلت اللجنة الى الرأى بأن وضعت املاك المذكور تحت الحراسة مع ابعاده عن الريف واتخاذ الاجراءات القانونية قبله من مخالفته لقانون الاصلاح الزراعى .

وقد وقع على هذا التقرير مدير الاصلاح الزراعى ببنى سويف ولواء مدير أمن بنى سويف ومحافظ بنى سويف وكتب التقرير فى ١٩٦٦/٩/٢٦ .

ولكن العجيب ان نعرف بالنسبة لهذه الحالة أن المذكور لم تفرض الحراسة على امواله كما لم تطبق عليه قوانين الحراسة او قوانين الاصلاح الزراعى قبل تصدى لجنة تصفية الاقطاع له والاعجب أن نجد تضاربا بين التحريات وبين اقواله وقد اخذت اللجنة باقواله وتركت تحرياتها وكأنما تدرك اللجنة مثلا ان تحريات اجهزتها غير صحيحة لانها حاسبته على أبداه هو من اقوال ولم تأخذ بتحريات الجهات المختصة ؟

للاستيلاء ولكنه لم يدرج أية مساحات بمحافظة المنيا وقد تبين من بحث ملكيته انه اشترى مساحات بموجب عقود عرفية بعضها ثابت التاريخ بتقديم طلبات منها الى الشهر العقارى قبل صدور القانون ولم يدرجها فى الاقرار بالاضافة الى مساحة اخرى وقد وصلت جملة الفدادين المهربة :

٢١س/٧ط/٩ف وقد حضر شقيقه (عمر طراف) نيابة عنه وذلك لسؤاله عما اذا كانت له اطيان اخرى بمحافظة المنيا فقرر أن مورثهم توفى عن ترك مساحة قدرها ٦س/٤ط/١٨٤ف ثم توفى أحد الورثة وهو المرحوم على طراف سنة ١٩١٨ وتوفيت والدتهم سنة ١٩٣٤ وقد أختص السيد على طراف واخوته الاشقاء بمساحة قدرها :

٤س/٨ط/٠٠١ف وتصرفوا فى مساحة : ٥س/١٧ط/٢٤ف والباقى الذى يجب أن يكون لهم ٢٣س/١٥ط/٦٥ف ولكن الواقع أن تحت يدهم بمقتضى الكشف الرسمى المستخرج من مصلحة الاموال المقررة عن سنة ١٩٦٣ مساحة : ١١س/٨ط/٥١ف اى بعجز قدره ١٢س/٧ط/١٤ف وليس لهذا العجز من تعليل الا أنه لم يجد السيد/طراف على شىء من اطيان المنيا .

وتقدم بمذكرة جاء بها أن نصيبه بالميراث عن المرحوم والده واخيه غير الشقيق ووالديه مساحة ٨س/٠١ط/١٥ف تصرف فيها فى مساحة : ٩ط/٦ف والباقى ٨س/١ط/٩ف الا انه نظرا لوجود عجز فى المكلفة فان هذا العجز قد اكتسب منذ مدة طويلة ملكية القدر الباقى له من نصيبه خاصة وانه لم يضع يده على أية اطيان زراعية بدائرة محافظة المنيا أو باية جهة اخرى عدا محافظة الجيزة وقد استدل على ذلك بانه ليس له بطاقة حيازة بدائرة محافظة المنيا ولم يقم بتأجير اية مساحة فى تلك المحافظة الى احد كما أن اقرارات الضرائب منذ ١٩٤٩ خالية من أية ايراد ناتج عن اطيان زراعية بالمنيا والاقرار المقدم منه فى ١٩٥٢/١/٢٣ بالتطبيق للقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ خال من اية اشارة لاطيان زراعية مملوكة فى دائرة محافظة المنيا وليس من المعقول أن يكون مالكا لاطيان زراعية ويغفل ذكرها فى اقرار مقدم منه قبل صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . وكذلك الشأن فى الاقرار المقدم منه تنفيذا للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ .

.. واختتم مذكرته بالتنويه بانه اثر التنازل للحكومة عن مكافاته السنوية المخصصـــة له وقدرها الفان من الجنيهات بمناســبة اختياره رئيســا لمجلس ادارة شركة الحديد والصلب المصرية وقد بلغ مجموع تلك المكافاة المتنازل عنها للحكومة اثنى عشر الفا من الجنيهات تقريبا وليس من المعقول انه وقد صدر عنه هذا التصرف يقبل التغاضى عن تنفيذ حكم القانون وقد اكدت اجهزة المخابرات وكذلك اجهزة المحافظة انه كان يمتلك المساحات الآتية : وقت صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ولم تدرج بالاقرار .

٣س/١٠/٢ف بناحية كفر حكيم مركز امبابة مشتراه بعقود عرفية مقدم عنها طلب الشــهر العقارى رقمى ٢٠٦٥ لســنة ١٩٤٩ ، ١١٢٢ لسـنة ١٩٥٥ .

٨س/١ط/٩ف بناحية دمشير قيمة نصيبه فى الميراث بعد استنزال المساحات التى تصرف فيها والنتيجة التى وصلت اليها اللجنة انه اغفل ذكر هــذه المساحة بالاقرار المقدم منه تنفيذا لأحــكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بقصد تعطيل احكام الاستيلاء عليها .

ولو نظرنا نظرة منصفة لوجدنا ان من يتنازل عن مكافأة قدرهــا الفان من الجنيهات سنويا للدولة ومن كان على مستوى راق من الوطنية مثل عائلة طراف لايمكنه التهرب من ادراج هــذه الفدادين القليلة ولــكن اللجنة لم ترحمه وأقرت انه فعلا متهرب وفرضت عليه العقاب وكــانت اضافة جديدة للمأساة .

الحالة الرابعة :

حالة عبد الرحمن سالم عزام (امين الجامعة العربية السابق) (١)

جاء فى تقرير لمحافظة الجيزة والمكتب التنفيذى أن عبد الرحمن عزام يمتلك ١س/٥ط/٨٠ف منها ٤٣ بناحية السعودية مركز العياط ، ٢٨ فدان

---

(١) هو عميد اسرة عزام وكان يعمل مستشارا للملك فيصل ومقيم بالعربية السعودية وكريمته منى متزوجة من الامير محمد بن الملك فيصل .

وبعض افراد أسرة عزام مقيم بالمملكة العربية السعودية كعاملين ببلاط الملك فيصل او بالتجارة تحت اسم شركة صفا عزام بجدة نذكر منهم حسن بشير عزام ، د. عبد العزيز عزام ، سالم عبد العزيز حسن سالم عزام ، عادل عبد العزيز حسن سالم عزام ، على على عزام ، عمر عبد الرحمن عزام ، عصام عبد الرحمن عزام .

اشتراها بعقد عرفى من كريمة السفير السعودى السابق السيدة بوسنة كريمة الشيخ حافظ وهبه وحرم المهندس سمير طاهر بمصانع الحديد والصلب وقد افاد التقرير أن اقاربه تدخلوا لاخفاء عقد بيع هذا القدر بعد اجراءات تصفية الاقطاع .

كما افاد التقرير ان المذكور له اطيان اخرى بنواحى أبو قير والاسكندرية وطامية محافظة الفيوم مقدارها ٢١س/١٢ط/٩٢ف ووضح من التقرير أنه ليس للمذكور حساب خاص بالبنك المركزى حيث تودع اموال غير المقيم وفقا لقوانين النقد وقد رجح التقرير ان هناك احتمالين لذلك اما انه يهرب أمواله بالمملكة العربية السعودية أو ينفقها بالداخل على أعمال تخدم اغراضه بصفته مستشار للملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود وقد جاء فى التقرير ان هناك أحد اقارب عبد الرحمن عزام هو حسن محمد حسن عزام الذى كان ينتقل كثيرا بين القاهرة وجدة وظنت اللجنة انه كان يحمل اسرار الدولة من اقاربه من كبار الموظفين والضباط وأعضاء مجلس الأمة الذين يطلعون عليها بحكم وظائفها وعددت اللجنة ٣٣ من افراد هذه العائلة منهم من يعمل ضابط شرطى (سيد محمود عبد الرحمن عزام) ومنهم من يعمل مستشار بمحكمة النقض (نصر الدين حسن عزام) ومنهم من كان رئيس محكمة (مجدى الدين محمد حسن سالم عزام) ومنهم من كان عضو مجلس أمة (عبد الفتاح محمود عبد الرحمن عزام) ومنهم من يعمل بالسلك الدبلوماسى مثل (حسن شاكر عبد العال) سكرتير اول بوزارة الخارجية وابن شقيقه عبد الرحمن عزام وسعد محمد بوزارة الخارجية ، ممدوح عبد الفتاح محمد حسن عزام ، عبد الرزاق محمد على عزام والاثنان بالجامعة العربية ومنهم من يعمل مستشار بمجلس الدولة مثل محمد احمد على عزام وتصورت اللجنة ان كل هذه العائلة تجتمع بحسن محمد حسن عزام وتعطيه اخبار مصر وكان الجميع متآمرين ضد الدولة وضد الشعب بل ان التقرير اتى بكل من تصاهره هذه العائلة وجاء فى التقرير ان عائلة عزام تسيطر على قرية الشويك الشرقى بمركز الصف وقرية الشويك الغربى مركز البدرشين سواء على مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية أو الى لجنة الاتحاد الاشتراكى .

وحددت اللجنة الانحراف والاستغلال الذى ينسب لهذه العائلة على ان يأتى صلتهم بالرجعية العربية (كما كانت تحاول اللجنة تفسير بعض المواقف العربية فى ذلك الوقت) واقترت اللجنة ان معظم افراد العائلة معزولين سياسيا وجاء فى التقرير ان جمال عبد الغفار عمدة الـ . . . توبك انغربى كان معزولا سياسيا ورفع عنه العزل بتدخل بعض الوسطاء ويقول التقرير مستغربا ان مديرية امن الجيزة فصلت بعض العمد الذين تربطهم صلة القربى بالمعزولين السياسيين واقارب المعتقلين من الاخوان المسلمين . (وكان عبد الرحمن محمد عبيد الدالى معتقل من جماعة الاخوان المسلمين ويعمل بالجامعة العربية وصهر آل عزام) — ثم غضت النظر بسبب لا يعرف عن وضع جمال عبد الغفار ويعترف التقرير اعترافا خطيرا من ان كثير من العمد والمشايخ الذين فصلوا بسبب قرابتهم للمعزولين السياسيين ليسبب لهم الخطورة فى الداخل والخارج مثل التى تكمن من تلك الاسرة ويمكننا ان نستنتج من ذلك بعض النقط الهامة :

اولا — ان مجرد اعتقال فرد بتهمة انه من الاخوان كان يعنى الجحيم لكل من يمت له بسواء من قريب أو بعيد حتى ولو كانوا يمثلون اى وزن خفيف فى المجتمع .

ثانيا — ان اجراءات اللجنة التى تتخذ فى مثل هذه الحالات كانت اللجنة غير مقتنعة بها هى نفسها .

ثالثا — ان اللجنة تحاول ان تفتعل اى تهم للاطاحة ليس بفرد وحده وانما العقاب العائلى هو هدفها واضعة سوء النية او الشك لمصلحة العدالة والعدالة بريئة من كل افعالهم ومما هو مثير للسخرية انه جاء فى التقرير ص ٥ ان جمال عبد الغفار عزام ووالده عبد الغفار وعمه حبيب الحنفى عزام يحصلوا على سلف تقدر بمبلغ خمسة آلاف جنيه مصرى من بنك التسليف الزراعى والتعاونى مركز طمية محافظة الفيوم ولم يسددها وتحايلوا على عدم السداد لتوزيع حيازتهم على اتباعهم المعدمين وكأن هذا التقرير يشيد باشتراكية هذه الاسرة ويكون جزاءهم من الدولة لذلك هو معاقبتهم على اشتراكيتهم وتنسيت انه بذلك الاجراء المزمع اتخاذه كانوا يسيئون الى علاقات عربية سيئة فى الواقع وكان من الاجدى العمل على تحسينها .

ويخيل الى انه بمجرد ان القيادة كانت ترغب فى فحص عائلة من العائلات كانت تتسابق الاجهزة وفروعهـا على كيل التهم جذافا فكيـف بالتقرير يقول بأن اراضى هذه العائلة تؤجر باكثر من سبعة امثال الضريبة .(ص ٦ من التقرير) بينما يقر هذا التقرير نفسه فى صفحته السابقة بأن العائلة وزعت جزءا من اراضيها على المعدمين .

وفى تقرير لمحافظـات الجيزة والاسكندرية والفيوم وكذلك الاتحـاد الاشتراكي والمخابرات العامة ان افراد هذه العائلة مكنوا لبعض السعوديين من استثمار اموالهم وشراء عقارات بالجمهورية العربية المتحدة ومن ذلك معاونتهم للسيدين محمد على رضـا السفير السعودى وحـافظ وهبـة مستشار الملك فيصل الخاص فى شراء مساحات من الأراضى الزراعية فقد اشـترى السفير عزبـة بكفر طرخان الشرقى مركز الصف مساحتهـا حوالى ١٥٧ فدان ثم باعها الى الشيخ حـافظ وهبه السفير السـعودى السابق فى لندن سنة ١٩٤٩ الذى اشتراها باسماء بناته القصر ثريا وليلى وعزه وبثينه وزوجته اعتدال هانم زاده والسؤال الآن ... هل كان هناك قانون يحرم ملكية الأرض الزراعية على العرب وهل كانت هناك مخالفة فى ذلك العمل والذى ساعدت فيه عائلة عزام ... وهل يعاب عليهم انهم يساعدوا على استثمار اموال عربية فى مصر واليس ذلك لصـالح الزواج الاقتصادى المصرى (١) .

وقد جاء فى تقرير المخابرات واجهزة الامن ان بعض افراد عائلة عزام بمركز الصف معروف بالاتجـار بالحشيش مثل فضـل احمـد منظور وعبد الظاهر سعداوى عزام ... ومعظم التقارير كانت متناقضة وكانت التهمة البسيطة تهول فى التقرير بحيث تصور على انها جريمة بشعة من ذلك مثلا ان عبد التواب عليش عزام كونه ابن عليش عزام تاجر الاسلحة

---

(١) غادر عبد الرحمن عزام الامين العام السابق للجامعة العربية ارض الجمهورية الى المملكة العربية السعودية ولم يعد ثانية لارض الوطن وبدا يجذب الكثير من افراد العائلة الى السعودية واخذ افراد العائلة يتصاهرون مع العائلات السعودية ويترددون ايابا وذهابا من الجمهورية المصرية الى السعودية وبالعكس . ولعل من سوء حظ هذه العائلة انها [illegible] ارتبطت بالسعودية فى وقت كان هناك صدام مسلح بيننا وبين السعودية فى ارض اليمن عقب ثورة الاخوة سنة ١٩٦٢ وتدخل الجيش المصرى هناك لحماية الثورة وجمهوريتها [illegible]

المشهور فهذا يعنى انه مجرم فى نظر لجنة تصفية الاقطاع ويقول التقرير أن لروابط هذه الاسرة مع الرجعية العربية اثر دون شك على ميول هذه العائلة واتجاهاتها المناهضة للثورة الأمر الذى يتطلب ــ كما يقول تقرير اللجنة الحد من نفوذها حرصا على مصالح الدولة العليا وامنها ويصل التقرير ص ٦ الى حد القول :

« والمعلومات المتوفرة لدينا تفيد تعاونه مع الرجعية العربية والاستعمار فى المؤامرات التى تحاك ضد الجمهورية العربية المتحدة » .

ان لجنة تصفية الاقطاع تحاسب اسرة عزام عن بعض صلاتها وتصرفاتها لسنة ١٩٤٩ اى مثل قيام الثورة وكان المناخ السياسى فى مصر يشجع تلك الروابط فهل كان ينجم هؤلاء الافراد بأن ثورة ستقوم وانها ستصطدم بالحكم السعودى وبأن عليهم أن يقفوا بعيدا . ولقد قامت اللجنة بعملية التحقيق وسؤال بعض الشهود والتى على الطبيعة ويقول التقرير بأن اللجنة :

١ — لمست شعورا عاما بان العائلة تعمل لحسابها ومصالحها الخاصة دون رعاية لمصالح المواطنين او الفلاحين (رغم انها افادت من قبل ان الاسرة وزعت بعض ملكياتها على المعدمين من الفلاحين .

٢ — دون اى ايجابية بالنسبة للدولة فهى سلبية تماما فيما يتعلق بالتنظيمات الشعبية بل هى معوق لهذه الاجهزة وانشطتها (لاندرى هل لو كانت هذه الاسرة مشاركة فى مثل هذه التنظيمات ماذا كانت ستقول عنها اللجنة فى هذه الحالة بلاشك انها كانت ستقول عنها انها ذات نفوذ (اقطاعى وادارى) .

وجاء بالتقرير عن الملكية الزراعية للسيد عبد الرحمن عزام انها كالآتى :

تدم اقرارا طبقا للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ادرج به الآتى :

—	—	١٠٠	مباعة لأولادة
٢٣	١٧	١٦٣	احتفظ بها لنفسه
٢٣	١٧	٢٦٣	

ثم قدم اقرارات طبقا للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١

س	ط	ف	
١٨	١٨	٩٩	احتفاظه
١	٢٣	١	مساحة زائدة عن الحد الأقصى للملكية وذكر فى خانة التصرفات السابقة يوم ١٩٧١/٧/٢٥ بعقود غير مسجلة انها مباعـة الى محمود ابو طالب على سويلم .
٢٠	١٤	١٠٤	تركت للاستيلاء .
١٠	٨	٢٠٦	

وقد تم الإستيلاء على ١٠٦/١٣/٣١ف

ولكن اللجنة تقول انه اتضح من بحث ملكية المذكور ومقارنه البيانات الواردة فى الاقرارات لنه يمتلك أراضى زراعية بيانها كالآتى :

س	ط	ف	
٢٣	١٧	٣١	بالاسكندرية (المعمورة)
—	٨	٣	الجيزة (البدرشين)
٢٠	٦	٧٤	الجيزة (العياط)
٢١	—	٩	الجيزة (الصف)
١٠	١٣	١١٨	الفيـوم
٢	٢٣	٣٠٦	

وقد اغفل المذكور المساحات الاتية فى اقراره طبقا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

س	ط	ف	
١٨	٢١	٣	الجيـزة
٢٣	١٧	—	الاسـيندرية
١٠	١٣	٣٨	الفيـوم
٣	٥	٤٣	

وقد وصلت اللجنة الى انها ترى اسقاط الجنسية عن السيد / عبد الرحمن عزام ومصادرة أملاكه والسؤال الان لماذا مثل هذا الاجراء التعسفى ... هل سحبت الجنسية من غيره ... لماذا مع انه قدم الاطيان الزائدة الى الاصلاح ، لماذا وهو لم يتثبت ضده باليقين اية تهم والم تكن تدرى بهذا اللجنة انها يمكن ان تخلق منه عدوا فى مثل هذه الظروف بل وعداء سياسيا اكبر مع دولة شقيقة مهما حدث بيننا وبينها .

ثم قررت اللجنة فصل كل من هو فى منصب وابعاده من عائلة عزام بل فوق ذلك فرضت الحراسة على اصهار هذه العائلة واولادهم القصر.

ثم جاء فى ختام التقرير الذى وضعته المخابرات العامة برئاسة محمد كوثر عبد القادر محافظ الجيزة انهـا ترى اتخاذ اللازم نحو الشيخ حافظ وهبه (ص ١٦ من التقرير) حيث ثبت من رد ادارة الجوازات انه مصرى الجنسية رغم ان المذكور كان سفير للمملكة العربية السعودية فى لندن وكذلك بالنسبة لأولاده الذين ورد فى خطاب الجوازات أنهم إدرجوا على قوائم المنع عن السفر باعتبارهم من الجنسية السعودية وما يترتب على ذلك من اجراءات نحو املاك المذكورين فى الجمهورية العربية المتحدة ..

فهل هذا منطق بلجنة تصفية الاقطاع وهل هذا يجب بجهاز المخابرات

مصرى يصل الى درجة إن يعين سفيرا فى لندن لاحدى الدول الشقيقة يعاقب على هذا ونحن الذين كنا ننادى بأن نضع خبراءنا من اجل تنمية العالم العربى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا اهذا يليق ... اهذا يكون الجزاء بدلا من ان يكافئه .

ثم كيف يكون ذلك التناقض باتهام عبد الرحمن عزام بأنه ساعد اجانب على امتلاك اراضى بينما وضح ان الشيخ حافظ وهبة طبقا لقولهم مصرى مائه فى المائه ويحمل الجنسية المصرية لاندرى لما كان هذا التخبط وحتى بغرض سحب السلطان السياسى من هؤلاء على الريف كان يكفى أن تتولى الجمعيات التعاونية الزراعية تأجيرا اراضيهم ويبعدوا عن الريف فقط دون ما اتخاذ اجراء عدائى يمثل هذه الصورة ،

الحالة الرابعـــة :

حالة المهندس نيازى ابراهيم مصطفى .

حتى ١٩٦٠/٥/٩ جاء فى تقرير المخابرات العامة ولجنة تصنية الاقطاع بمحافظة الجيزة ان ملكيته كانت كالاتى : —

المساحة س	ط	ف	القطعة	الحوض	الناحية
١٨½	١١	٥١	١	الساقية / ٧	القطا / امبابه
١٠	١٥	٦٢	١٤	الساقية / ٧	القطا / امبابه
١٨	٢	٧٤	١٣	الساقية / ٧	القطا / امبابه
١٨½	١١	٥١	١	الساقية / ٧	القطا / امبابه

ملاحظـــات

فى ٥٨/١١/١٩ جلسة مرسى مزاد الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى . بحق النصف فى المساحـة ١١س/٢٣ط/١٠٢ف بالاشتراك مع محمود فوزى الوكيل .

فى ٥٩/٩/١٤بجلسة مرسى مزاد من الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى .

فى ٦٠/٣/١٩ بموجب اتفاق التنازل المبرم مع السيدين توفيق مصطفى خطاب ومصطفى كمال محمد توفيق خشبة .

فى ٦٠/٥/١٩ بموجب اتفاق التنازل المبرم مع محمود فوزى الوكيل وهو عبارة عن نصيبه فى المساحة ١١س/٢٣ط/١٠٢ف المرسى مزادهما عليه وعلى السيد نيازى ابراهيم مصطفى فى ١٩٥٨/١١/١٩ .

١٧س/١٧ط/٢٣٩ف جملة ما كان يمتلكه السيد نيازى ابراهيم مصطفى لغاية ١٩٦٠/٥/٩ ولم يتقدم السيد نيازى ابراهيم مصطفى فى هذا التاريخ باقرار ملكيته طبقا للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ رغم زيادة ملكيته عن الحـد المصرح به قانونا طبقا له ويعتبر السيد المذكور متهربا من احكام القـانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وعند صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تقـدم نيازى ابراهيم مصطفى باقرار عن ملكيته طبقـا له وادرج به المسـاحات

المشار اليها بالبند اولا وادعى تنازله لاولاده عن المساحة ١٠س/٥ اط/٦٢ف، ١٨س/٢ط/٧٤ف فدانا بتاريخ سابق للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وهو ١٩٦٠/٩/٧ وفى نفس الوقت اغفل ذكر المساحة ٥ر١٨س/١١ط/١٥ف التى محافظة الجيزة ان السيد المذكور يمتلك مزرعة بناحية القطا مركز امبابة تنازل عنها محمود فوزى الوكيل بتاريخ ٩/٥/١٩٦٠ بل قام فى ١٩٦١/٨/٢٠ بتعديل الاتفاق المبرم بينهما فى هذا التاريخ بحيث يصبح التنازل له بصفة وكيلا عن أولاده .

وفى بيان عن ممتلكات المهندس المذكور بناحية القطا/مركز امبابه فى بيان مساحتها وممتلكاته بها عبارة عن ٢١٠ فدان تقريبا . مستزرع منها ١٤٠ فدان حدائق مثمرة موالح ومانجوا وباقى المساحة وهي فى حدود التقريب : ٢ فدان ارض بور ومستصلحة جاهزة ممكن زراعتها ولكن تركت هذه المساحة بور بدون زراعة لان المالك شعر بالاجراءات الثورية الاخيرة فأوقف العمل فى هذه المساحة واثبت التقرير ايضا أن هناك ضمن ممتلكاته فى هذه المزرعة .

عـــدد

٣ ماكينات رى قائمة .

١ زريبة مواشى بها ٧٥ رأس وعدد ١٣ انثى جمل وعدد ١ ذكر جمل

١ زريبه بها قطيع من الاغنام ، عدد ٥٠ راس كبير ، عدد ٢٨ نتاج ، ٢ طلائق .

١ مزرعة محطة تربية دواجن بها ٥ر١ الف دواجن دجاج ، ٥ر١ الف ارانب ، الف بطه ، الف رومى ومخازن بها جرارات وماكينات وآلات لرصف الطرق يقال انها تحت التصليح واثبت التقرير ان هناك ٦ عربات ملاكى ، اعربه جيب ، ٤ عربات تيمس قلاب ١ طلمبه رش مواسير، ٢ بابور جليدر ، ١ جرار عادى ، ١ بندوزر كاوتش كبير ، ١ موتور رش خياين ، ٣ جرارات فورس بالمعاطير كاوتش كامل ، ٢ جرارات تاجر بالمقاطير بكائمية مخزن كاوتش لجميع المقاسات ، مخزن غاز ابيض يتسع لحوالى ٣٠٠٠٠ صفيحة ، مخزن بنزين يتسع لحوالى ١٥٠٠ صفيحة ، مخزن غاز سولار يتسع لحوالى ٥٥٠٠ صفيحة هذا بخلاف مواسير رش المونيا حوالى ٥ر١ ك متر في الطول ويعمل بالمزرعة حوالي ٥٠٠ عامل زراعي

بأجور رمزية يومية والى جانب كل ذلك ٢ مايكنات نور قوة ١٧٠ ح ، ١ ماكينات نور صغيرة فى ٣٠٠ متر مواسير ٨ بوصة حديد ، مشتل سوبه حوالى ٥ فدان .

والمزرعة بطريق برقاش الخطاطبة الغربى . ومثل هذه الحالة فعلا كانت فى حاجة الى النظر وكانت اللجنة محقه فى اتخاذ الاجراء ضده وهذا يؤكد اننا لانقف موقفا مضادا امام تيار التاريخ ولكن نحن ضد المنطق المعكوس فكون فرد واحد بهذه الصورة يؤكد أن وراءه اشياء اخرى واتصالات مريبة وكان يجب التصدى له لمحاسبته وسؤاله من اين له هذا ؟ ولكن الى اين كانت ستصادر والى من ... هذا هو السؤال الجدير بالاجابة فهل تنتقل تلك الاشياء من لص الى مجموعة من اللصوص والشعب الممزق لايشعر بشىء هذا هو جوهر القضية .

الحالة الخامسة :

حالة السيدة خديجة عبد الحميد على شريف .

الجهة الوارد منها التقرير المخابرات العامة فى بنى سويف ومحافظة القليوبية .

المذكورة هى كريمة عبد الحميد بك شريف ابن على باشا شريف وزوجة بدير باشا ومحل اقامتها القاهرة .

تدمت اقرار عن ملكيتها بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ذكرت فيه ان مجموع ملكيتها هو ٥ر١٢س/٢٢ط/٢٦٠ف احتفظت منها بمساحة قدرها ٥ر١٢س/٢٢ط/١٦٠ف بخلاف ثلاث افدنه تقريبا . مشتراه من الحكومة لم يتم تحرير عقدها ورأت التصرف لانجالها عبد الحميد وسعاد وسميحة فى المائة فدان المتبقية وعلى ذلك فلم تترك اطيان للاستيلاء ويذكر التقرير انها قدمت اقرار للتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ذكرت فيه أن مجموع ملكيتها وقت صدور هذا القانون ٥ر٣س/٢٣ط/١٥٩ف احتفظ لنفسها بمائة فدان وتركت القدر الباقى للاستيلاء ويذكر التقرير ان البحث بين انها كانت قد أوقفت مساحة لم تدرجها فى اقرارها ١٥س/١٣ط/٥٢ف كائنة بناحية نزلة النصارى مركز الغشن على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على ابنتها سعاد ثم على ذريتها

واحتفظت لنفسها بحق الرجوع فى الوقف وطبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٢ تؤول ملكية المساحة الموقوفه اليها وكان يتعين عليها ادراجها فى اقرارها المقدم سنة ١٩٥٢ ولان المادة (٤) من هذا المرسوم بالقانون تنص على انه :

« استثناء من احكام المادة السابقة لاتؤول الملكية الى الواقف متى ثبت ان استحقاقه من سيخلفه فى الاستحقاق كان بموجب مالى او لضمان حقوق ثابته قبل الواقف وفقا لاحكام المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ السالف الذكر وفى هذه الحالة تؤول تلك الرقبة الى من سيخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته على الوجه المبين فى المادة السابقة ويكون للواقف حق الانتفاع مدى حياته » .

ويعتبر اقرار الواقف باشهار رسمى يتلقى العرض أو بثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون . .

فقد لجأت المالكه الى الاشهار فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٢ بتلقى العوض عن ابنتها سعاد المستحقة فى الوقف بعدها وهذا الاشهار يعتبر تصرفا لايعتد به لصدوره بعد العمل بقانون الاصلاح الزراعى وذلك بالنسبة الى المساحات التى تعلق بها حق الاستيلاء اذا تعداها فالاشهار بتلقى العوض ينفذ وينتج اثره بالنسبة الى اصحاب الشأن فى الوقف وقد صدر التفسير التشريعى بالقرار رقم ٣ لسنة ١٩٥٣ بتفسير المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ التى استثنت من الاستيلاء التصرفات الثابته التاريخ قبل الثورة اول يناير سنة ١٩٤٤ بالنسبة الى الفروع والازواج ونص هذا التفسير على ان « يعتبر تصرفا خاضعا لحكم المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ، اقرار الواقف باشهار رسمى يتلقى العوض او بثبوت الحقوق قبله تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات والقوانين المعدله له » .

وعلى هذا المقتضى كان يتعين على المالكة بعد نشر هذا التفسير التشريعى فى الجريدة الرسمية ان تخطر الاصلاح الزراعي باضافة المساحة الموقوفة الى اقرارها ولكنها لم تفعل ،

والنتيجة التى وصلت اليها مذكرة المخابرات العـامة ببنى سويـف ومحافظة القليوبية هى أن السيدة / خديجه خالفت احكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بأن اغفلت ادراج — ٥ر٥س/١٣ط/٥٢ف وتمكنت من تهريب ٥ر١٣س/١٢ط/١٦ف من الاستيلاء كذلك اغفلت ادراجها فى اقرارها المقدم طبقا للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

ويلاحظ بالنسبة لتقرير آخر كتبة المكتب التنفيذى لمحافظة البحـيرة وبتوقيع ابراهيم آدم أمين المكتبالتنفيذى عن خديجه عبدالحميد على شرف وهى نفس الحالة ان المذكورة كانت تملك :

س	ط	ف	
٢٠	١٣	١	بزمام برقامه مركز ايتاى البارود
٢	١٦	٢	بزمام أورين مركز شبراخيت
٢٢	٥	٤	

ولكن رغم كل ذلك فان قرار لجنة تصفية الاقطاع لمحافظة القليوبيـة وهى اللجنة الفرعية فى تاريخ ١٩٦٦/٧/٤ اثبت انه لا توجد حالة تهريب او مخالفة لقانون الاصلاح الازراعى بالقليوبية (١) .

وفى تقرير لمحافظة الغربية جاء ان المذكورة لم يطبق عليها القـانون ١٧٨ لسنة ٥٢ وطبق عليها ١٢٧ لسنة ١٩٦١ كيف ... يقول التقرير بصورة مبهمة ان ملكيتها الزائدة كانت ٢٢س/٥ط/٤ف وفى تقرير للاتحاد الاشتراكى لمحافظة بنى سويف يقول التقرير فى البند الثالث : من البحث اتضح الاتى :

ان جملة ممتلكات المذكورة على الطبيعة هى ١٧س/٥ط/٦٢ف بينما جملة ممتلكات المذكورة طبقا للبيانات الواردة بكشوف اللجنة العليا لتصفية الاقطاع كان ٢ر٢س/٩ط/٨٥ف اى ان هنان اختلاف بين ممتلكات المذكورة

(١) كانت اللجنة المحلية لتصفية الاقطاع بمحافظة القليوبية تتكون من :
— اللواء عبد الوهاب على حسنى مدير امن القليوبية رئيسا
— العميد احمد حسن عبد الله نائب مدير الامن عضو .
— احمد الحـداد سكرتير عام المحافظة عضو .
— العميد / عبد الصبر شاهين مساعد المدير لشئون الامن عضو
— العميد / سليمان بدير مساعد المدير للشئون المالية والادارية عضو

الواردة بكشوف اللجنة العليا وممتلكات المذكورة على الطبيعة ويصل الامر فى نهاية التقرير الى القول :

« مما سبق يتضح لنا جملة ممتلكات المذكورة التى ذكرتها فى اقرارها المقدم منها تنفيذ للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمحتفظ بها مقاربة لجملة ممتلكاتها على الطبيعة وتنفيذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والفرق الناتج بينهما بالزيادة ومقدارها ١٧س/٥ف/٤ط يرجع انه ناتج عن تحديد نصيب المذكورة فى وقف أهلى محمد شريف باشا الكبير الذى بعقد القسمه رقم ٣٤١٤ لسنة ١٩٥٨ (١) » .

ولم يصل مكتب محافظة بنى سويف الى راى وفى تقرير لسوهاج جاء ان كل ممتلكاتها ٥ر١١س/٨ط/٨ف فدانا .

والواقع أنه رغم عدم وحدة التقارير على انها متهربة من قانون الاصلاح الزراعى ورغم تناقض معظمها ورغم ابداء كل تقرير سزعه الحكم بأنها غير مخالفة الا اننا نجد قرار اللجنة العليا لتصفية الاقطاع يقول :

« ان نتيجة البحث اتضح من فحص المستندات والتقارير الواردة من محافظات بنى سويف والقليوبية والغربية وسوهاج والاتحاد الاشتراكى ببنى سويف والبحيرة والمخابرات العامة وصلت اللجنة الى ان الحالة تمثل مخالفة لأحكام القانون الاصلاح الزراعى الاول والثانى ومن ثم فرضت عليها الحراسة . والواقع انها غير متهربة ... الخ .

فقد جاء بالقرار الذى قدمته لسنة ١٩٥٢ انها كانت تملك وقت صدور القانون مساحة ١٢٥اف/٢٢ط/٢٦٠ف وابدت انها ترغب فى الاحتفاظ لنفسها بمساحة ٥ر١٢س/٢٢ط/١٦٠ف حددتها فى اقرارها بالاضافة الى ثلاثة افدنة مشتراه من الحكومة كما أبدت رغبتها فى التصرف لاولادها فى مساحة مائة

— فوزى عبد الفتاح مدير ادارة الاصلاح الزراعى بالمحافظة عضوا

— المقدم اسماعيل نجيب مدير ادارة البحث الجنائى بالمحافظة عضوا

— اسماعيل طلبه مراقب الضرائب العقارية بالمحافظة عضوا

— المهندس عبد الحليم نصار مفتش الدائرة .

— عبد اللطيف عامر رشالى أمين الشهر العقارى .

(١) انظر التقرير الخاص بتحريات أراضى شريف باشا فى الملاحق .

فدان حددتها ايضا وهذا يعنى انه لم يتم الاستيلاء على مساحة من املاكها الزراعية اذا ان لها الحق طبقا لاحكام القانون هذا فى الاحتفاظ بمساحة ٢٠٠ فدان والتصرف بالبيع لاولادها فى مساحة مائة فدان .

فهذا يؤكد انها لم تتهرب من القانون الزراعى الاول وهذا بناء على تقرير لجنة تصفية الاقطاع ببنى سويف والمخابرات العامة وقد جاء بنفس التقرير ان السيدة المذكورة تدمت الإقرار المنصوص عليه وقت صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والذى به انها تملك وقت صدور هذا القانون مساحة ٥ر٣س/١٢٣ط/١٥٩ف احتفظت لنفسها بمساحة مائة فدان وتم الاستيلاء على المساحة الباقية وقدرها فقط ٥ر٣س/٢٣ط/٥٩ف بسمنـود الغربية ولكن الخلاف كان من اللجنة على ٥٢ فدانا بناحية الغنت (نزلـة النصارى سابقا) تتبع مركز الفشن محافظة بنى سويف كانت تمتلكها فى ٧ يونيو سنة ١٩٤١ وتبين ان السيدة المذكورة بموجب عقد اشهـار شرعى صادر من محكمة عابدين الشرعية رقم ٨ متتابعة وجه ١٤٠ ـ مضبطـة تصرفات ٤٠/١٩٤١ (١) أوقفت هذه المساحة على نفسها مدة حياتها ثـم من بعدها على ابنتها سعاد محمد محمد بدير وعلى ذريتها من بعديها وعند انقراض ذريتها تؤول الاراضى الموقوفة الى زوج الواقفة محمد محمد بدير باشا ينتفع بها كانتفاع الواقفة مدة حياته ثم تؤول بعد وفاته الى جمعية المواساة الاسلامية بالاسكندرية .

ثم اصبح للسيدة خديجه حق المنفعة واصبح لابنتها حق الرقبه . وذلك فى ١٣/١٠/١٩٥٢ فكيف يعنى ذلك تهرب السيدة خديجة .... لاندرى لذلك تفسير فمن يوقف من اجل الخير هل كان يعتبر فى نظر اللجنة تهربا ..

القسم الثـانى

حالات النشـاط الاجرامى والاستغلالى

هناك بعض الحالات التى تصدت لها لجنة تصفية الاقطاع على أنهـا نوع من الاقطاع الادارى ونوع من الاقطاع الاجرامى الاستغلالى نذكر منها بعض النماذج ولم تكن اللجنة فى قرارتها فى معظم هذه الحالات ظالمة بـل

(١) انظر وثائق محكمة عابدين الشرعية لسنة ١٩٤١

أن بعض هذه الحالات فعلا كانت لا تستحق ما وقع عليها من جزاءات ولكن كانت ايضا هناك بعض الحالات التى لا تستحق هذا اللون من العقــاب الذى وقع عليها ولنبدأ بالحالة الاولى :

الحالة الاولى : عائلة الدالى

هذه العائلة كان مركزها قرية منشأة البكارى مركز امبابه بمحافظــة الجيزة وقد اتضح من فحص المستندات والتقارير الواردة من الاتحــاد الاشتراكي العربى والمحافظة والمخابرات العامة ان الحالة تمثل نشــاطا اجراميا واستغلاليا وسيطرة على الاجهزة الادارية والشعبية والتعاونية وقد قررت اللجنة الفرعية عن اللجنة العليا أولا :

فرض الحراسة على حمدى محمد ابو النور الدالى ، ثانيا : اعتقال كل من حمدى محمد ابو النور الدالى ، حفناوى على الدالى ، خليفه خليفه الدالى ، محمود عبد الحى عبد الحفيظ المغزالى ، كرم محمد عيد ، كرم عبد الوهاب راضى ، على عبد العال ثابت ، ثالثا : فصل كل من حلمى محمد ابو النور الدالى العمدة ، يوسف السيد الدالى شيخ البلد ، حمدى محمــد أبو النور الدالى شيخ البلد ، حفناوى على الدالى شيخ بلد ، رابعا : حل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية لناحية منشأة البكارى ، خامسا : حل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى لناحية منشأة البكارى ، سادسا : حل مجلس القرية .

الحالة الثــانية : عائلة سليم جابر

وقد وضح من التقارير والمستندات الواردة من محافظة بنى سـويف والاتحاد الاشتراكي بالمحافظة والمخابرات العامة ان هذه العائلة لها تاريخ بشع فى الاقطاع الاجرامى الذى يتمثل صوره فى سفك الدماء والسلب والنهب والاستيلاء على املاك الغير ولو ادى ذلك الى قتل النفس دون مراعــاة لحرمة او قانون وعميد هذه العائلة هو احمد سليم جبار وكان يمتلك هــو وعائلته حوالى ٢٠٠ فدان وضعت تحت الحراسة وقد جمع هذه الثــورة عن طريق النفوذ الاجرامى وقد وضعت أمواله تحت الحراسة وقد بلغت مديونية عائلته للجمعيات التعاونية أكثر من ٨٠٠٠ جنيه وكان المذكور عضو مجلس نواب سابق من الحزب السعدى ، وقد سبق اعتقاله عسكريا مرتين

لخطورته على الامن وبسبب قتله المدعو / سيد صالح رزق بقصد الاستيلاء على ارضه كما سبق اتهامه فى ١٢ قضية قتل وشروع فيه وقد حفظ بعضها لعدم كفاية الادلة كما حكم فى بعضها بالبراءة نظر لعدم جــراة احــد على الشهادة ضده ويليه اخوه يحيى سليم جابر وهو مزارع وصاحب توكيـل الجمعية التعاونية للبترول ببيا ويمتلك ٤٧ فدان كما سبق وان تغلب على معظم الاحزاب وقد استولى على ١١ فدان بزمام العساكر مركز سـمسطـا من السيد / ابراهيم راجى تعويضا جبريا عقب اصابته ذراع نجله حسين اثناء عبثه ببندقية ابراهيم راجى .

يقوم باستغلال الفلاحين لزراعة ارضه بأجور غير عادلة وقد سبــق اعتقاله عسكريا لخطورته على الامن ثلاث مرات وقد سبق الحــكم عليــه بالسجن لأعتدائه على قاضى المحكمة ، وقد اتهم فى ثمانية حوادث قتل وشروع فيها حفظ بعضها لعدم كفاية الادلة وحكم فى الباقى بالبراءة لعدم جراة احد على التقدم بالشهادة ضده اما عن سليم سليم جابر فهو يمتلك حوالى ٤٠ فدان بزمام بمبا وهو يسخر الفلاحين للعمل فى ارضه بالمجان وكان يفرض اتاوات على الاهالى بدعوة خفارة اراضيهم وقد سبق اتهامه فى ٢٩ قضية شروع فى قتل وتعدى على النفس والمال ، حكم فى بعضها وبرىء فى البعض الاخر كما حفظ البعض لعدم كفاية الادلة ولعدم جراة احد على الشهــادة ضده وقد سبق اعتقاله ٣ مرات عسكريا لخطورته على الامن اما عن عباس سليم جابر فهو يمتلك حوالى ٣٠ فدان منها ١٢ بالميراث ويستغل نفــوذه ونفوذ عائلته استئجار اراضى بمبالغ ذهيده ويؤجرها للفلاحين بمبالغ مرتفعة وعليه متأخرات بلغت حوالى ١٤٠٠ جنيه وقد سبق اتهامه فى ١٤ قضيـة قتل وشروع فيه كما سبق اعتقاله ٣ مرات لخطورته على الامن وقد اغتصب ارض زبيدة عاصم المقيمة بالقاهرة / الروضة ١٩ شارع المنيل ميــدان المماليك البحــرية .

.. وكان هناك محمد سليم جبار وهو عضو مجلس النواب ومجــلس الشيوخ سابق وكان عمره ٨٠ سنه وكان كفيف البصر وقد وضــع تحت الحراسة وقد تكونت ثروتة عن طريق استغلال النفوذ وكان يحصــل من الفلاحين المستاجرين لارضه من الحراسة على مبالغ ازيد من الايجــار القانونى . ولم يكن من هذه العائلة انسانا خيرا او طيبا الا سعيد ســليم

جابر وكان عمره ٥٠ سنة وكان يمتلك حوالى ٦٠ فدان منها ١٢ بالميراث وكان يعيش فى بندر بنى سويف بعيداً عن عائلته منذ مدة طويلة تبلغ حوالى الـ ١٥ سنة ولم يكن له نفوذ اجرامى .

ويلحق بهذه العائلة بعض اقاربهم والذين كان اشهرهم عبد القادر احمد محمود والذى كان امين مساعد وحدة الاتحاد الاشتراكى العربى زاوية الناوية وكان يضع يده هو واخوته على اكثر من ٢٠٠ فدان .

وقد جاء فى تقرير محمد فرنى البدوى امين المكتب التنفيذى لمحافظة بنى سويف بتاريخ ١٩٦٦/٧/٥ أن المكتب يرى :

اولا : فرض الحراسة على من لم تفرض عليه من افراد هذه العائلة جميعهم وابنائهم .

ثانيا : بناء على ما جاء بالفقرة الاولى ابعاد افراد كل هذه العائلة وابنائهم من محافظة بنى سويف وتحديد اقامتهم خارجها وخاصة المقيمون منها بالقرية (زاوية الناوية) . والمقصود بافراد العائلة هم الاشخاص المذكورين بعاليه وعصبتهم واصهارهم داخل القرية .

ثالثا : ايمانا بالعدل يرى المكتب ان لهذه العائلة اقارب من الموظفين وابناء اخواتهن البنات لا يمتون لهذه الناحية الاجرامية او الى الاستغلالية وهم : امين عبد الرحمن سليمان وكيل وزارة الصناعة واخوته ، احمد امين سليمان رئيس الجهاز الوظيفى لرعاية الشباب بمحافظة بنى سويف واخوته . وقد جاء قرار اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بالنسبة لهذه العائلة انه نتيجة لفحص المستندات او التقارير الواردة من المحافظة (محافظة بنى سويف / مركز ببا) والاتحاد الاشتراكى والمخابرات العامة ان الحالة تمثل نشاط اجرامى وسيطرة وانه تقرر فرض الحراسة على كل من المذكورين بعد وعائلاتهم وابعادهم عن الريف .

احمد سليم جابر ، يحيى سليم جابر ، عباس سليم جابر ، سعيد سليم جابر ، جرجس الاسيوطى واعتقال كل منهم الى جانب اعتقال المذكورين وهم

محمد احمد عبد اللطيف الشهير بمحمد الرش ، عويس السيد الاعرج ، محمود محمد الملخانى ، ابراهيم محمد اسماعيل ، ابراهيم عبد التواب ، عبد العزيز محمد حسين دياب ، ابراهيم جاد الرب ابو زيد ، سيد ابراهيم

جاد الرب أبو زيد ، عبد الحميد عبد العظيم سيد احمد عبد العام مخلوف، ثم تقرر اللجنة حل لجنة الاتحاد الاشتراكى بناحية الزاوية وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية هناك وفصل جرجس الاسيوطى مراقب لعمليات الحكومة بالجمعية التعاونية للبترول من عمله . ولكن كل هذا معقول وجائز الا انه كان هناك نقيب شرطة يدعى محمد عبد الحميد كان يمت لهذه العائلة بصلة نائب اللجنة الا ان تفقده وظيفته وقررت ان ينقل الى وظيفة مدنية وكان الدولة تنفق عليه ليصبح فى النهاية مجرد موظف عادى .

عائلة المليجى :

كانت هذه العائلة تقيم فى قرية الديسمى مركز الصف محافظة الجيزة وقد وردت عنها أربعة تقارير ولاول مرة نجد جهة كان لا يجب ان تقحم نفسها فى مثل هذه التحريات لان من المفروض فيها ان تكون جهة وزن وقضاء وعدالة وحياد الا انه يبدو « رئيس هذه الجهة كان يزيد ويجب أن يمارس سلطات إضافية ... لاول مرة يرد اسم سكرتارية السيد الرئيس لشئون المعلومات وكان رئيسها سامى شرف » .

وقد وردت التحريات عن هذه العائلة من جهاز الاتحاد الاشتراكى للمحافظة ومن محافظة الجيزة ومن المخابرات العامة .

وتتلخص التقارير أن الجد الاكبر لهذه العائلة وهو محمد احمد المليحى وفد الى بلده الديسمى منذ حوالى ١٠٠ عام من الرقة الشرقية واستطاع عن طريق السيطرة والاستغلال واحتكار عملية الرى بشقة ترعه خاصة سميت بأسمه وإن يكون ثروة كبيرة زادها ابنه احمد محمد المليحي حتى وصلت زهاء ١٠٠٠ فدان عند وفاته فى ٢٠ يونية سنة ١٩٤٧ باحترافه السياسة وتقلبه بين الاحزاب وقسمت تركه هذه بين ورثته بمقتضى عقد عرفى فى ١٩٤٨/٣/٧ وقد ظلت هذه العائلة تتوارث النفوذ والسيطرة على القرية زهاء مائه عام .

وبالرغم من صدور القوانين قوانين الاصلاح الزراعى فان العائلة حتى كتابة التقرير المذكور وعدد افرادها لا يتجاوزون ١٢ شخصا كانت تمتلك حوالى ٨٠٠ فدان من زمام البلدة الذى لا يزيد عن ١٥١٤ فدان فى حين أن عدد سكان القرية يبلغ ٥٥٠٠ نسمة .

وكان يدير اطيان هذه العائلة شخص يسمى محمد محمد على وكان فى ادارته هذه يمارس ابشع صورة الاستغلال والسيطرة والنفوذ ضـــد الفلاحين .

ولم يخضع احد من هذه الاسرة للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وخضع ثلاثة منهم فقط للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وهم محمد احمد محمد المليحى وقد توفى سنة ١٩٦٦/٦/٥ واحتفظ بمساحة ٦س/١ط/٩٩فدان وتم الاستيلاء منه على ١٤س/١٠ط/٤٧ف والثانى مليحى احمد مليحى وقد احتفظ بمساحة قدرها ١٥س/٢ط/٩٧ف وتم الاستيـلاء على مســاحة ٢١س/٩ط/١٧ف والثالث هى نعمت على عيسى زوجة محمد المليحى واحتفظت بمساحـــة ٦س/١٥ط/٩٩ف فدانا وتم الاستيلاء على مساحة ٧س/ـــط/١٠٢ف وينسب التقرير الى هذه السيدة انها تضع يدها على مساحة ٣٨ فدانا ملك محجوب الشهيد المحامى المتوفى دون وارث ضمن ارض مشتراه بالشيوع بينه وبينهـا بمقتضى عقد مسجل سنة ١٩٤٨ وانها تقوم بادارة اطيان ابنها محمود احمد المليحى المقيم بأمريكا منذ عشرة سنوات وتبلغ هذه الاطيان ٦س/٦ط/٨٠ فدانا ويفيد تقرير محافظة الجيزة أن هذه العائلة اغتصبت حـــوالى ٣٥ فدانا واردة فى تكليف ورثة احمد المليحى وورثة الخواجة كرالمبو المتوفى قبل سنة ١٩٥٠ وانه بالتحرى تبين ان الخواجة كرالمبو توفى دون وارث ومن ثم تعتبر هذه الارض مغتصبة بمعرفة العائلة .

وينسب تقرير المحافظة الى مليحى احمد استغلاله مساحة ١٥١ فدانا من اطيان الحكومة بناحية الديسمى حتى سنة ١٩٦١ .

وافراد الاسرة جميعا يقيمون خارج القرية ، بعضهم يقيم بالقـاهرة واثنان منهم يقيمان خارج مصر احدهما يقيم بأمريكا منذ سنة ١٩٥٢ وهـــو محمود احمد المليحى حيث تزوج بأمريكية واستقر هناك والاخر يقيم بموسكو وهو محمد مدحت احمد محمد المليحى حيث يشغل منصب المـدير الاقليمى لشركة الطيران العربية بموسكو ومن أجل ذلك فقد عهدوا بادارة اطيانهـم الى محمد محمد على يعاونه كل من محمد فرنى المطيش ومحمد بسـليم حسن (١) .

---

(١) اذا كانت التقارير تقر أن افراد الاسرة كانوا يقيمون خارج القرية فكيف يتأتى أن يكون لهم نفوذ اجرامى واذا كانت نصف العائلة تقيم بالخارج فكيف تحاسبهم على تصرف فى الداخل .

ويمارس محمد محمد على ابشع صورة الاستغلال والسيطرة لمصلحته ومصلحة العائلة المذكورة حيث انه كان يقوم بتأجير الارض بدون عقود ايجار ويازيد عن ٧ امثال الضريبة بحوالى من ١٥ — ٢٠ جنيها وقد ذكر مدير الجمعية التعاونية الزراعية انه لا توجد بالجمعية سوى عشرة عقود لاسرة المليحى بالرغم من أن الحيازات حوالى ٥٠٠ حيازة وقد حاولوا عقب حادث كمشيش ايداع ٤٠٠ عقد بالجمعية صادرة من شركة رينى نوت وهى شركة مساهمة مصرية زراعية والتصدير وانه رفض قيد هذه العقود لعدم قانونيتها كما وضح بأن محمد محمد على يستغل الفلاحين بتسليمهم مساحات تقل عما هو متفق عليه ونقل الفلاحين من اماكنهم كل عام والتلاعب فى المساحات المؤجرة لهم ٤ نتيجة لذلك واستغلال ماكينة الرى المملوكة للعائلة للحصول على اموال غير مشروعة على الفلاحين الى جانب كل ذلك التلاعب فى ايصالات سداد القيمة الايجارية بعدم اثبات قيمة الايجارية على حدة وقيمة الرى على حدة بل اثبات الجملة فقط وبذلك تصل قيمة ايجار الفدان الذى ضريبته حوالى ٢٤ جنيها الى ٥٠ جنيها .

وكانت هناك عصابة من الخفراء الخصوصيين من عرب الديسمى وهم: خضر جمعه نور يجع واخواته عبد الله ومحمد محمود ، محمد راشد ناصر، عبد الله محمد مسلم عبد الغنى سلامه سويلم .

وادعت اللجنة ان هذه العائلة تستغل الإتحاد الاشتراكى وكذلك الجمعية التعاونية الزراعية والنتيجة التى وصلت اليها اللجنة ان هذه الاسرة متهمة أولا باستغلال الفلاحين والسيطرة عليهم وارهابهم كذلك باستغلال الاجهزة الشعبية والتعاونية ثم باغتصاب بعض الاراضى وفوق ذلك مخالفة نعمة على عيسى زوجة احمد المليحى قاعدة الحيازة بادارتها اطيان ابنها محمود المليحى .

وبما أن الحالة تمثل سيطرة واستغلال فأن اللجنة الفرعية أوصت بفرض الحراسة على كل من محمود احمد محمد مليحى ، محمد محمد على واعتقالهما (١) .

---

(١) كانى هنا استخف باللجنة ذلك ان محمود احمد كان قد سافر الى أمريكا منذ ١٩٥٥ متزوج من امريكية واستقر هناك.فكون ان يصدر قرار بفرض الحراسة على املاكه جائزا ويكون معقولا الى حد ما ولكن كونه يعتقل وهو بالخارج ولمدة عشرة سنوات فانه لا مرضحك حقا ويدعو الى التساؤل والسخرية .

وكذلك اعتقال أفراد العصابة الخصوصية وحل لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بناحية الديسمى وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعيـة بناحية الديسمى ويتولى الاصلاح الزراعى بحث وضع شركة ريتى نسيت امنحتب المصرية الزراعية للتصدير تحت الحراسة ويستولى الاصلاح على الاراضى الخاصة بمحجوب السيد المحامى والخواجة كرالمبو بعـد التثبت من وفاتهما دون وارث .

ومن الجدير بالذكر ان لجنة التهريب ومخالفة احكام الحيازة بالجيزة(١) قامت فى الفترة من يوم ١٩٦٦/٧/٩ حتى ١٩٦٦/٧/٢٠ ببحث اطيان عائلة المليحى حيث انتقلت الى قرى كفر قنديل ومسجد موسى والحـلف الغربى واطفيح ومنشية سنليما وكفر حلاوة والحلف الشرقى والصف والرقة القبلية والرقة البحرية وأسكر ومنيل السلطان والودى والديسمى وقامت اللجنـة بالتحقيق واخذ اقوال اعضاء الاتحاد الاشتراكى وبعض المستأجرين والاطلاع على سجلات الجمعيات التعاونية والملفات وقد توصلت اللجنة المذكـورة الى نقاط نعرضها كما جاءت فى تقريرها فى التالى .

١ — ان مليحى احمد مليحى واخيه عصام الدين احمد المليحى يقومان شتلات فواكه وموالح فى الارض المؤجرة للفلاحين وبذلك حصلوا على كميات شتلات حدائق على حساب هؤلاء ويستغلون اياهم فى خدمة الشتلات من رى وتسميد وغير ذلك مما يتطلبه حيازة الشتلات ويكون ذلك على حساب هؤلاء الضعفاء فى الوقت الذى يمتنعان فيه عن تحرير عقود الايجار وبذلك يمكن طردهم لمجرد اثمار هذه الاشجار وقد قام محمد عصام الدين احمد المليحى

(١) هى لجنة تهريب الاطيان ومخالفة أحكام الحيازة الصادر بها القرار رقم ٢٠ لسنـة ١٩٦٦ من السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى وكانت تتكون من

أ — السيد / سمير جمدى مدير الاصلاح الزراعى بالجيزة

ب — السيد / على حسن عبد الله مدير بنك التسليف الزراعى بالجيزة

جـ — السيد / فوزى عبد الجواد مفتش بمديرية الزراعة بالجيزة .

د — السيد / مصطفى على احمد رئيس مكتب الاصلاح الزراعى بتفتيش مساحة الجيزة .

هـ — السيد / عبد الله سر الختم باحث الشؤون القانونية والتحقيقات بالمحافظة

و — السيد / عباس الليثى رضوان عضو المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى بالجيزة وقد انضـم الى اللجنة :

السيد / محمد وجيه السيد المهندس بالمساحة بالاصلاح الزراعى

ومحمد مدحت احمد المليحى مع اسحق اسماعيل رجب بانشاء شركة توصية بسيطة بقصد زراعة وتسويق النباتات الطبية والعطرية وسميت هذه الشركة شركة رينينون وامنحتب المصرية مسجلة تحت رقم ٨٨٦٢١، سجل مصدرين رقم ٥٥٧ وتقوم الشركة باستغلال اراضى مؤجرة اليها من محمد عصام الدين ومحمد مدحت والسيدة / وفيه احمد المليحى ووالدتهم السيدة/ نعمت على عيسى وتمكنت الشركة بواسطة السيد محمود عصام الدين الذى يعمل مديرا لها ان تؤجر عقود ملحقه بالعقود الاصليه لمستأجرى الارض المستغلة ونص فى هذه العقود ان يعطى المالك للشركة حق نقل المزارع من قطعة الى اخرى تحددها الشركة عقب انتهاء زراعة النباتات الطبية التى غالبا ممسا تكون فى نهاية شهر مايو وعلى المستأجر بعد زراعة الشتوى الخاص به ان ينتقل الى القطعة الجديدة ويستغلها لمدة سنة كاملة فى الزراعة الشتوية والصيفية التى تعقبها ثم ينتقل بعد تمام هذه السنة الى القطعة الاخرى ويسلم القطعة التى تحت يده للشركة فى ميعاد غايته ٣٠ يونيو حتى تتمكن الشركة من استغلالها فى النباتات الطبية فى الموعد المناسب وكذا حتى نهاية المدة المذكورة فى عقود الايجار .

ومع أنى لست غالبا مع القرار الظالم الا انه فى ظل مثل هذه الحالة كان لابد من اتخاذ اجراء ما يحمى الانسان من إخيه الانسان .

حالة عائلة ابراهيم ابراهيم على :

من بلدة الحيبه مركز الفشن بمحافظة بنى سويف وكانت تسيطر سيطرة كاملة على جميع مقدرات هذه البلده وساعدها فى ذلك وقوع هذه البلدة شرقى النيل حيث البعد عن العمران وعن رقابة الاجهزة والسلطات الادارية ويرجع نفوذ هذه العائلة وسيطرتها على البلد الى عاملين اساسين:

اولا : وضع يدهم على مساحات كبيرة من الاراضى الزراعية الممتدة من زمام الوكلية والحيبة مركز الفشن الى زمام زاوية الجدامى مركز مغاغة محافظة المنيا والتى تبلغ مساحتها ١٧س/١١ط/٦٦٣ف جمعتها عن طريق الاستغلال والاغتصاب .

ثانيـا : السيطرة الاجرامية التى اشتهرت بها هذه العائلة ، وقد جاء بالتقرير الخاص بنشاط هذه العائلة عن المخابرات العامة واقر هذه التقرير ان رب الاسرة بدأ حياته مزارعا بسيطا حيث ورث عن والده مساحة لاتجاوز سبعة افدنه ثم استخدام سطوته وسلطة وظيفته كعمدة لبلدة الجـديه فى استئثاره بوضـع اليد على أراضى الحكومة من طرح النهر وظل يستغلهـا لمدة طويلة دون أن يدفع الأموال المستحقة للدولة واستولى على تـركة شقيقه محمد ابراهيم عن الاراضى الزراعية البالغ مساحتها ٢٥٠ فدان بعد وفاته سنة ١٩٤٣ حيث استولى على الخاتم الخاص به اثناء وجود جثته فى منزله أى قبل اتمام اجراءات الدفن وقام بتحرير مجموعة من الـكمبيالات والمستندات بمبلغ ٨٣٠٠ جنيه وجاء فى التقرير ايضا انه تسبب فى قتل ابن اخيه حينما حاول مطالبته باطيان والده .

وقد وضع يده بالقوة على مساحة ٣٧ فدانا بزمام زاوية الجدامى ملك ورثة محمد على صالح كان يشغلها المورث بموجب عقد بيع بمقتضى الحكم رقم ١٦٤ لسنة ١٩٤٥ كلى المنيا ولكنه قام بتزوير توقيعه وحرر عقود بيـع الاطيان فى ١٩٥١/١١/١٥ فطعن الورثة فى صحة العقد وقضت المحكمـة الاستئنائية بالقاهرة الدائرة الثالثة المدنية بثبوت التزوير وبطلان عقد البيع وذلك بتاريخ ١٩٦٠/١١/٩ وارفق التقرير صورة الحكم .

وقد اوضح التقرير أن المدعو ابراهيم ابراهيم هدد الورثة واستطـاع بالقوة أن حصل على توقيع الشقيق الاكبر على عقد بيع هذه الاطيان كما قام ابراهيم باغتصاب الكثير من اراضى الاهالى التى تقع وسط ارضه وبلغت جملتها ٤٠ فدانا وكانت العائلة تمتلك وقت صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ مساحة قدرها ١١س/١٧ط/٦٦٣ف ولم تتاثر ملكية الاسرة بعـد صدور قانون الاصلاح الزراعى الثانى حيث اتضح ان القدر الزائد فى ملكية ابراهيم رب الاسرة والبالغ مساحته ١٦س/٣ط/١٤ فدانا ضمن الاراضى الاميرية التى كان يضع يده عليها بالقوة كما أن المساحة التى استولى عليها الاصلاح الزراعى من ملكية نجله توفيـق وهى ١١س/١٥ط/١٤٠ فدانـا لازالت محل اعتراض وقد سلمت له لحين البت فى الإعتراض .

كما لم تتأثر الملكية الخاصة بالاسرة بالامر العسكرى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ والخاص بوضع ابراهيم ابراهيم علي وأولاده تحت الحراسة لخطورتهم على الامن العام اذ ان المساحة وهى ٩ر١٣س/١٤ط/٢٢٨ف استمرت فى حيازتهم حتى الموسم الزراعى ١٩٦٤/٦٣ ثم سلمت الى الاصلاح الزراعى الذى تولها فى حيازة واضعى اليد عليها واتضح انهم جميعا من عائلة واتباع ابراهيم على اما باقى الاملاك فلم يشملها الحراسة .

ووصل التقرير الى نتيجة إن الاسرة لم تتأثر على الاطلاق بالقوانين الاشتراكية مؤكدا فى ص ٣ أن :

« ذلك ان دل على شيء فانما يدل على ان قرارات الحراسة ماهى الا اجراءات شكليه لم تؤثر من قريب أو بعيد على وضع العائلة المالى ... وكل ما أسفرت عنه اجراءات الحراسة هو فقط انتقال استغلال الاراضى من ابراهيم ابراهيم على رب الاسرة بعد ابعاده الى أولاده توفيق واحمد (الموضوعين تحت الحراسة والمقيمين بالبلدة) وذلك بأسماء أولادهم وأقاربهم وتابعيهم .

وقد جاء فى التقرير عن وقائع النشاط الاجرامى الخاص بهذه العائلة ان عميدها قد اتهم فى القضية رقم ٩٤ جنيات الغش ١٩٣١ (شروع فى قتل).

والقضية رقم ٣٤١٤ جنيات الغش سنة ١٩٤٤ وقد عدل المجنى عليه عن اتهامه خوفا منه ثم القضية رقم ١٥٣٦ جنح الغش سنة ١٩٦٣ تعدى والقضية رقم ١٣٧٤ جنح الغش والسنة ١٩٦٤ والقضية رقم ١٠٥٦ جنح الغش سنة ١٩٦٥ .

وجاء فى التقرير ان نجل المذكور اتهم فى عدة قضايا منها قضيتين شروع فى قتل ومنها القضية رقم ١٣٥٨ جنايات الغش سنة ١٩٤٨ قتل وقد حكم عليه بالسجن مع الاشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات كما ان هذا النجل مدرج فى سجلات الامن العام بسجل سرقات بالاكراه منه ١ — تحت رقم ٥ / ٩ وقد اعتقل فى ١٩٦١/١١/٢١ وافرج عنه فى ١٩٦٣/٤/٢ .

ثم ياتى التقرير ببعض اتهامات لبعض الافراد فى الاسرة وليعدد حجم عدوانية الاسرة فانه يأتي بجرائم الموتي في هذه الاسرة ،

وأورد التقرير أن معظم جرائم هذه الاسرة ما بين ١٩٣٠ ، ١٩٤٤ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ أى قبل الثورة واكد التقرير ان الاسرة كانت تعتمد على عائلة على عبد الصمد والتى منها مرنى وعزت وعبد الصمد ومحمد .

وقد رات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى توجيهاتها الاتى :

اولا — وضع ابراهيم ابراهيم على وعائلته تحت الحراسة وابعادهم جميعا عن الريف وكذلك توفيق ابنه واحمد محمد وأبو الوفاهم وعائلاتهم وابعادهم جميعا عن الريف .

ثانيا — حل لجنة العشرين ببلدة الجبن وحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية بنفس البلدة .

ولعل تقرير التحرى الذى أثبت به لجنة المخابرات العامة ببنى سويف (والتى كان يراسها محمد شكرى حافظ) به توضيح أكبر عن قيمة هذه الرجل وكيف انه وضع تحت الحراسة وسنه ٦٨ عاما فقد جاء فى تقرير هذه اللجنة :

ان ابراهيم ابراهيم على يبلغ من العمر ٦٨ سنه وانه محدد الاقامة بالقاهرة وانه كان شيخا لبلدة الجبيه لمدة ٧ سنوات من سنة ١٩٣٦ حتى ١٩٤٣ ثم عمدة لمدة ٢٢ سنة من سنة ١٩٤٣ حتى ١٩٦٥ وقد فرضت عليه الحراسة طبقا للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وقد فصل من العمودية طبقا لقانون العزل السياسى رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ وابنه توفيق ٥٥ سنة وهذا الابن له سبعة ابناء ثم ابنه احمد وله ثلاث اولاد ثم ابو الوفا والذى توفى اثر حادث تصادم بسيارته اثناء قيادته مخموزا سنة ١٩٦٣ وكان له ٦ ابناء ثم محمد وله خمسة ابناء ثم اعتماد سن ٤٥ سنة ولها بنت واحدة ثم بديعة وسنها ٥٠ سنة وكان زوجها توفيق محمد حسن منصور رئيس شعبة من جماعة الاخوان المسلمين .. ويقول التقرير انه لم يعتقل نظرا لتفاهته وعدم خطورته وله ٤ اولاد . ثم كاميليا وسنها ٣٥ سنة ولها ثلاث أولاد وزوجها متوفى ثم رئيسه ابراهيم ولها سبعة أولاد ثم زينب سن ٣٢ سنة ولها ٦ أولاد .

ويمكننا باحصائية بسيطة ان نقول ان عدد افراد اسرته ٩ اولاد وهؤلاء انجبوا ٤٢ فردا وان منهم من عمره عشر سنوات ولاخطورة منه البتة ولاخوف على المجتمع من تصرفات ومع ذلك فان اللجنة حماية للشعب رات ابعادهم جميعا ورات انهم عنصر خطر جدا على المجتمع .

فاذا ما اقفنا اشقاؤه محمد وكان له ثلاثة ابناء ثم روحيسة سن ٤٠ سنة ولها ولدان ثم رزا وله ٦ أولاد وكان لاحمد ولدان ثم موسى ولدان ثم اخواله الثلاثة لاصبح عدد العائلة ٦٥ فردا .

كما جاء فى تقرير المكتب التنفيذى لمحافظة المنيا أنه يزرع ١٥١ فدانا لحسابه واقر امين المكتب التنفيذى لمحافظة المنيا رشدى دكرورى مع أحد أعضاء المكتب التنفيذى بالمنيا (وهو السيد احمد اسماعيل) ان ابراهيم ابراهيم على خالف القانون وذلك بمحاولة التهرب أرض زراعية على اسماء اخرين بحيازات وهمية بينما هو المزارع الفعلى لهذه الارض المالك لها .

وفى تقرير اللجنة العليا كان القرار النهائى ان الحالة تمثل نشاطا اجراميا واستغلالا واكدت توصيات اللجنة الفرعية انها توصى بفرض الحراسة على كل من المذكورين وعائلاتهم وابعادهم عن الريف كما أوصت بأعتقال كل من توفيق ابراهيم ٥٥ سنة واحمد ابراهيم ٥٠ سنة وعميلهما قرنى الليثى (١) .

صحيح أن هذه الحالة تمثل نوعا من الاجرام لا نيدافع عنه ولكن كان من الواجب مراعاة العدالة ومعاملة كل امرىء بما قدرت يداه .

ولكن الذى لاشك هو ان الريف قد طهر على يد الكثير من الحالات الاجرامية والاقطاع الاجرامى الذى كان متفشيا فيه سواء ذلك فى مصر العليا أم مصر السفلى والحقيقة أن الوقوف ضد الاقطاع الاجرامى ولو انه لم يتم على الوجه الاكمل الا انه بلا شك يعتبر عملا هاما قامت به اللجنة ونجحت الى حد ما فيه .

---

(١) اكتفينا بهذا القدر من هذه الحالات ولكننا اثرنا فقط ان نضرب الأمثلة وان نأتى ببعض النماذج ليس الا .

الفصل السابع

اللجنـــة العليـــا لتصفيـــة الاقطاع امام « محكمة التـــاريخ »

عند بحث حالات المحافظة كان دائما يحضر المحافظ ، امين الاتحاد الاشتراكى للمحافظة (١) .

والواقع ان حرية المناقشة كانت مكفولة للجميع وبشكل ديموقراطى لامثيل له وعلى الرغم من سرية محاضر اللجان الفرعية بكل محافظة ثم اللجنة الاساسية ، الا ان بعض الاعضاء داخل هذه اللجان كانوا يقومون بنشر اعمالهم من زاوية الفخر او تشويه سمعة الاخرين .

الى جانب هذا فان الكثير من الاراء كانت غير منطقيه ومع ذلك فان القرار يتخذ فى النهاية دون اعتراض ودون مجال للتراجع والمناقضة . بل ان حالات ارتكبت فيها اخطاء ومع ذلك لم تتراجع اللجنة بعد ثبوت هذا الخطأ الذى ارتكبته عن قرارها الاول .

وكثيرا ما كان يتصرف فى العقارات التى كانت تخضع للحراسة بالبيع بثمن بخس .

كما كان يحضر اللجان الفرعية مندوبين عن المباحث العامة والمخابرات والشرطة العسكرية فان اللجنة العليا كان يحضرها وزراء الداخلية والدولة ورئيس المخابرات ورئيس الشرطة العسكرية ورئيس المباحث الجنائية العسكرية وغيرهم من الشخصيات التى توسعت اللجنة فى ضمهم اليها .

والواقع ان اللجنة فى معظم الاحوال لم تستند الا على الشبهات ولم تحاول ان تقدم ادلة دافعة لتبرر تصرفاتها .

ولم تنشر اية مناقشات مما كانت تدور بل ان بعض الحالات لم تنشر بتاتا خوفا من الراى العام كما ان الجرائم كانت تجسم ولم يترك للعضو حق الدفاع عن رأيه حتى النهاية .

والعجيب ان اللجنة فى مناقشتها رغم ديموقراطيتها لم تكن مرتبة او منظمة فمن الممكن ان تعرض حالة ثم يدخل المتناقشون فى حالة اخرى لاصلة بينها وبين الحالة لاتى تبحث .

---

(١) من امثلة ذلك عندما عرضت حالات محافظة المنيا حضر على فهمى شريف محافظ المنيا ورشدى دكرورى امين المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى العربى بمحافظة المنيا وعندما نوقشت اوضاع حالات الفيوم حضر على فوزى يونس محافظ الفيوم ومعه مصطفى توفيق السعودى امين المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى بمحافظة الفيوم .

ولقد وصلت درجة استهتار المباحث العامة الى حد انها طلبت التحفظ على اراضى السيد محمد عوض القونى سفير مصر فى موسكو لولا ان عبد المحسن ابو النور لم يطبق ذلك ابدا .

لقد كانت الكثير من الحالات خاطئة والحكم فيها يشوبه البطلان بسبب ان معظم هذه الحالات كانت تملك الارض بورا ومن ثم لاتدرجهـا اعتقاداً منها ان الاطيان البور لاتدرج بالاقرار وحينما كانت تعرض حالة ويشعر المحققون أن الحالة لاتستحق اتخاذ اجراء فرض الحراسة كانت اللجنة لاتقر الوضع على اساس أنه سبق فرض الحراسة فى حالات اخف من هذه الحالة (٢) .

لقد كان تشكيل اللجنة ظالما من مبدئه فلماذا مثلا يضم فريق اول مثل احمد حليم امام واللواء محمد احمد صادق (وزير الحربية فيما بعد) والفريق احمد عبد العزيز مصطفى الى اللجنة ولماذا تستعين اللجنة بالشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية والمخابرات العامة « هل هذه الاجهزة تتلخص مهمتها فى تصفية الاقطاع ام ان ذلك خاطىء » وكل ما قصد به هو ان تصحب عملية الحراسة ارهاب نفسى واين التقارير التى وردت فى أى حالة من الحالات وفيها نفس الوقائع ونفس الاسانيد والادلة .

ولعله من المضحك حقا ان نسمع السيد امين هويدى وزير الدولة والرجل الذى كان مسئولا عن المخابرات فى مرحلة من المراحل يقول بالنسبة لاسرة مفروضة حالها (وهى حالة ايلين اسحق برسوم والسابق عرض حالتها فى جلسة ١٩٦٦/١١/٧) يقول السيد امين هويدى انه ليس هناك تكتل اسرى او استغلال للنفوذ . فيرد السيد / سامى شرف بقوله « ان الامانة تقتضى ان اقول اننى اعرف هذه العائلة واننى زرت هـذه الارض وتاريخ الزيارة يرجع الى عام ٤٥ أو ٤٦ تقريبا و ... ومعلوماتى عن هذه العائلة انها مستغلة وهذه السيدة مستغلة ايضا وكذلك اولادهـا وهى ليست ضعيفـة » .

---

(٢) ص ٢٤ رقم سرى من محضر الاجتماع السرى للجنة العليا لتصفية الاقطاع بتاريخ ١٩٦٦/١١/٧ — وثائق قصر القبة .

واذا كان السيد سامى شرفة من مواليد ١٩٢٩ فهو قد زار هذه الارض وسنة ١٧ سنة اى انه ظل يحمل الحقد والضغينة والكراهية لهذه العائلة حتى سنة ١٩٦٦ — اى بعد عشرين سنة من زيارة الارض هذا فى الوقت الذى يعترف انه على صلة بهذه العائلة الاستغلالية ... فأى تناقض عجيب فى هذا كله (١) .

والواقع ان هناك مواقع سياسية كانت لاتخلق بالخلق السياسى الاجتماعى الانسانى فى داخل اللجنة من هؤلاء وابرزهم عبد الحميد غازى الذى كان امينا للفلاحين فى ذلك الوقت وذلك من خلال تتبع مناقشته سواء التى سبقت ام ما سوف نأتى به من الحوار التالى :

السيد / عبد الحميد غازى :

بالنسبة لمن تفرض عليهم الحراسة فى محافظتى الفيوم والمنيا الاحظ أن الضريبة على الاراضى منخفضة فيهما فاذا اتبعنا معهم نفس القواعد المقررة فان معنى ذلك ان الحراسة ستتحمل اعباء مالية جديدة بالنسبة لاعاشة هؤلاء الافراد وذويهم .. فيرد عليه :

السيد المشير :

« ان الضريبة فى محافظة المنيا معقولة ولكنها قد تكون منخفضة فعلاً فى محافظة الفيوم ولكن ما الحيلة ومفروض علينا اعاشة هؤلاء الافراد وفى رأيى ان الدخول فى التفاصيل الصغيرة سوف يرهقنا » .

ومع كل ذلك نحن لايجب ان نضع للقانون كيان بالنسبة لهذه اللجنة فقد جاء فى احد محاضر هذه اللجنة على لسان المشير « هذه لجنة ثورية تباشر واجباتها استثناءا من القوانين » .

ورغم ان عمل اللجنة كما ورد فى خطة عملها هو تصفية الاقطاع الاجرامى والنفوذ السلطى لمجموعة معينة من الاسرة الا اننا نقرأ للسيد شمس بدران هذا الرأى .. ،

---

(١) ص ٢٧ — ٢٨ من نفس الاجتماع السابق .

« بالنسبة لابعاد الذين لهم سيطرة ونفوذ اجرامى ، اعتقد ان عملية الابعاد ضد المصلحة لأن معنى الابعاد ان تأخذ الحكومة المسئولية بالكامل».

ويواصل شمس بدران كلماته بقوله : —

« أرى ان نجردهم من سلطتهم ونستبقيهم فى المنطقة بعد ان نقلم اظافرهم لتكون هناك عملية مقاومة داخلية من الاهالى لاصحاب النفوذ القديم ولكن عندما نبعدهم سنتين او ثلاثة فانهم سيعودون الى المنطقة بنفس القوة وتعود العملية الى ما كانت عليه ونبغى ان تتحمل البلاد التى بها هذه الحالات جزءا من المقاومة ولذلك ارى ان نترك هؤلاء الناس فى المنطقة بعد تجريدهم من نفوذهم » .

ومرة اخرى يقول شمس بدران : —

« اعود للكلام على مبدأ الابعاد ففى الواقع ينبغى ان يتحمل اهل البلدة جزءاً من المسئولية فى مقاومة هذه المظاهر الاجرامية وذلك بواسطة لجان الاتحاد الإشتراكى بحيث يكون ذلك واجبا مفروضا على الأهالى لاننا لو فرضنا ان الحكومة تدخلت وابعدت العناصر الاجرامية او المستغلة الى خارج الريف — فان ذلك الاجراء ليس ابديا ، بل انه بمرور الزمن سوف تتكون عائلات اجرامية اخرى ولذلك فاننى ارى تجريد مثل هذه الاسر المطلوبة إبعادها عن الريف من مراكز القوة وتركهم فى البلده ليتعود الاهالى على مقاومتهم » .

ويصر شمس بدران على رايه بقوله : —

« لابد ان يتعلم الناس كيف يقاومون هؤلاء المجرمين خاصة بعد تجريدهم من نفوذهم ويطالب شمس بدران بضرورة اعادة المبعدين عن الريف بعد فترة زمنية على اساس ان يتولى الاتحاد الاشتراكى مكافحة نشاطهم ، ويؤكد المشير انه بعد تنظيم الاتحاد الاشتراكى وتنظيم لجان الاستيلاء فانه لابد سيفرج عن هؤلاء الافراد وسوف يعودون مرة اخرى اذ ان الاعتقال سيكون محدودا بمدة معينة قطعا ....

ومع ذلك فانه لم تجدد مدة اعتقال فرد من الافراد الذين عوقبوا عن طريق اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

ومع انى لا اوافق شمس بدران على الكثير من اساليبه أو افكاره الا انه ولا شك ان المجتمع لايمكن ان يتعلم كيف يحمى نفسه من الاستغلال والجبروت والظلم والديكتاتورية الا لو تصدت الجماهير لقوى الاقطاع فى اى صورة الا إن المجتمعات النامية ولاشك لا زال مجموع جماهيرها عاطفيين لا يملكون الوعى الكامل لان الامية تكاد تحطم الوعى السياسي لديهم حيث هم محرومين من الخدمات الاساسية فى التعليم والصحة وغير ذلك فالمواطن فى الدول النامية مطحون بتأمين لقمة العيش للغد وبالتالى لايملك فرصة العمل السياسى الحيادى او الايجابى .

ومع ذلك تنسى اللجنة العليا انه لمجرد ان تسقط الطبقة الحاكمة او المسيطرة سرعان ما تتشكل طبقة جديدة تمارس نفس الاوضاع ولكن بصورة أخرى وبذكاء ودهاء وفى ضوء هذا نرى ان المبادىء الاساسية لمقاومة الظلم الاقطاعى لم توضع ولم ترسى وكان هدف اللجنة هو العلاج ولكنها نسيت ان تفهم المثل السائر ان الوقاية خير من العلاج ووصل الامر باللجنة انها تستثنى بعض طلبة الكلية الحربية وغيرها من الكليات العسكرية ولكن ستتركهم اللجنة حتى يتخرجوا ثم ينقلوا الى وظائف مدنية .. ولى تساؤل لماذا يتركوا ثم يصدموا بذلك القرار ولماذا تكلف الدولة نفسها وترى ضابطا يحال للاستيداع او ليحول لوظيفة مدنية ليس لها علاقة بتاتا بدراسة فالخسارة على الوجهين خسارة من ناحية ما تكلفه هذا الضابط الى جانب فشله فى العمل المدنى الذى لم يدرسه بل ان حقده سيتضاعف ضد المجتمع (١) .

لقد جاء باحد المحاضر ان اللجنة فرضت الحراسة على جميع افراد عائلة « التلاوى » فى حين ان ثلاثة ارباع هذه العائلة يعدمون وليست لهم اية صلة بالنفوذ الاجرامى مما ادى الى انهم اصبحوا فى موقف شائك يستدر عطف الاهالى .

وهذا القول يثير عدة مفاهيم الاول انه لم تكن التقارير صحيحة ولا صادقة والثانى ان الدولة بتعدد من يفرض عليهم الحراسة تتكلف الاموال

(١) ص ٦٩ من الاجتماع السرى ليوم ٧ / نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

الطائلة فى النفقات ثم الى جانب ذلك ان الاهالى انفسهم اظهروا استياءهم من ذلك الظلم الواقع على هؤلاء المعدمين ورغم كل ذلك فان اللجنة لم تظهر عطفا ولم تغير رايهـــا .

ولكن الحراسة لم تقرر لهم مرتبات شهرية وكان لهم أولاد فى المدارس ولا يجدون ما ينفقونه وبداوا يستجدون وطالب محافظ المنيـــا « على فهمى شريف » انه يخشى ان ينقلب الوضع الى صورة عكسية وقرر المحافـــظ ان صندوق الخدمات بالمحافظة يصرف لهم مائة جنيه شهريا لـــكى يعيشوا بـــل لقد اقر المحافظ انه حتى المتيسرين من هذه العائلة والذين فرضت عليهـــم الحراسة لم تقرر لهم ولم تصرف لهم اية نفقة شهرية وتركوا بدون مرتبات.

ويقول السيد أمين هويدى ان هناك ظاهرة تستحق النظـــر وهى ان كثيرا من الافراد الموضوعين تحت الحراسة لا تتعدى مرتباتهم الشهـــرية ٩٠ تسعون قرشا .. فكيف يأكل هؤلاء والا يؤدى ذلك الى انحراف اخلاقى من اجل لقمة العيش ... ويقر السيد ابراهيم مخيمر هذه الواقعة وحتى التعويضات أصدرت اللجنة قرار بوقفها .

وحتى زوجة الفقى حرمت من صرف نفقة لها ومصروفـــات مـــدارس لاولادهم ولقد جاء فى احد التقارير التى اوردتها المخابرات عن عضو مجلس الامة « فؤاد محمد الكريمى » عن دائرة بنى مزار ان هناك استغلال نفوذ بطريقة غير طبيعية بالاضافة الى وقائع اخرى ولكن السيد رشدى دكرورى امين الاتحاد الاشتراكى لمحافظة المنيا فى ذلك يقول : —

« لو سمحتم لى ان اوضح الموضوع فالصورة الظاهرة من التقـــرير يبدو منها ان فؤاد محمد الكريمى مجرم حيث اورد التقرير ارقام قضـــايا جنايات متعددة ولكن عند سحب القضايا من النيابة والاطلاع عليها نجـــد ان اسم فؤاد محمد الكريمى لم يذكر فيها » .

فهل بعد هذا القول دحض لعمل اللجنة وما كانت تساعدها من اجهزة بحث قصد من طلب معونتها الامانة والحياد فى العرض .

وفى احدى الجلسات يقول شمس بدران انه لم يتخذ اجراء ضد كامل الشريف عضو مجلس الأمة عن سيناء رغم ثبوت تهمة التهريب على اخيه.

لم تثبت اللجنة اية تهمة عليه هــو ولكن رغــم عــدم وجــود شيء ضده الا ان هذا النائب يفصل عن عضوية الاتحاد الاشتراكى ويعنى ذلك سقوط عضوية مجلس الامة عنه .. لا لذنب او جريمة الا ان اخاه اتهم فى قضية تهريب .

لقد قامت اللجنة بلا رحمة باعتقال حالات كانت مريضة وسنها تجاوز الستين ورغم التظلمات التى ارسلها اصحاب هذه الحالات الا انه لم يبت فيها بالسرعة المطلوبة (١) . ولقد جاء فى احد محاضر اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ضرورة بحث موضوع المبعوثين فى الخارج ونفاجيء بشعراوى جمعة يقول لقد شكلت لجنة صغيرة وارسلت القيادة العامة للقوات المسلحــــة السيد / محمود طنطاوى الى وزارة التعليم العالى لبحث الموضوع كله ...

ما دخل القوات المسلحة فى بحث موضوع البعثات ولماذا يخــــرج الجيش عن مهمته الرئيسية ... وما الذى ساق مجموعة من الضباط اعقبها مجموعات اخرى بالانصراف عن واجباتهم ومسئولياتهم فى داخل الجيش الى العمل المدنى والذى يمكن ان يقوم به غيرهم وبكفاءة .

ولقــد تعرضت اللجنة لموضوع هام هو تصفية النفوذ السيــاسى القائم فى الريف لعائلات كبيرة لم تكن متهمة بالاجرام او بالتهريب من قوانين الاصلاح الزراعى الاول والثانى .

فنجــد المشير يقول :

«هناك عائلات كبيرة سنتعرض لها سواء فى الوجه القبلى او البحرى ولا ينطبق على هذه العائلات موضوع النفوذ الاجرامى او التهريب للارض ولكنها عائلات لها نفوذ كبير بحكم صلات المصاهرة وبحكم الفترة الطويلة التى استوطنت فيها هذه المناطق واى اجراء غير عادل يتخذ مع هذه العــائلات ستكون نتيجته ايجاد فراغ فى الريف هذا بالاضافة الى اننا لاندرى ما يمكن ان تصل اليه تلك الاجراءات مع هذه العائلات الكبيرة وهذا خطأ من الناحية السياسية اذ اننا سنوجد فراغا ثم اننا سنخلق قوى معادية للثورة وقــد

---

(١) من ذلك مثلا حالة الحاج محمد سويلم الذى ارسل تظلما مرفقا به شهادة طبيه تفيد انه مريض بالقلب وانه معتقل فى ابى زعبل وان سنه ٧٥ سنة .

لاتكون هذه القوى اشتراكية ولكنها غير معادية للثورة ولذلك يجب ان نبحث هذه الحالات بوعى سياسى اكثر عمقا مما فعلنا فى الحالات الاخرى (١).

ومع ذلك فشلت اللجنة فى مواجهة هذه الحالات ولم تحاول ان تخلق المؤسسات التى تستطيع ان تبنى ... يمكن باختصار ان نقول ان اللجنة وضعت قواعد للهدم .. لم تحاول ان تكون الا سلبية اما الايجابية بمعنى القضاء على النفوذ الاقطاعى بكامل نفوذه وبكامل صوره واشكاله قضاء جذريا فذلك لم يكن ولم يحدث .

ولعلنا لو قارنا بين اشد الناس عنفا داخل اللجنة نجد دائما انه كانت هناك عدة اجنحة اولها جناح العنف المستتر ويتزعمه على صبرى ومعه شعراوى جمعة وسامى شرف وبعض الاتباع ثم جناح الوسط وهم يتمثلون فى امناء المكاتب التنفيذية للمحافظات وبعض المحافظين ثم الجناح اليمنى وغالبا ما نجد انه يتمثل فى بعض رؤساء المصالح التى تكتب التقارير خاصة اذا كان بعضها متناقض وهذا لا يمنع ان بعض الافراد فى بعض الحالات ينتقلون من جناح الى آخر ولكن فى وسط كل هؤلاء كنا نجد شخصية المشير المتناقضة فمرة نجد الرجل فى منتهى العنف ومرة اخرى فى منتهى الطيبة وان كان الرجل لم يتخذ قرارا وحده بل كان يسأل دائما قبل القرار او بعده هل هناك اعتراضات وكان دائما يقوم بتنفيذ توصية اللجنة الفرعية .. ولكن اعتدال المشير كان بنسبة تصل الى ٦٠ ٪ وكانت عاطفته تتحكم فى اتخاذ قـراره .

ولكن كانت هناك بعض العناصر العنيفة لجزد التنفيس عن الحقد الطبقى مثل أمين الفلاحين عبد الحميد غازى وبعض افراد الشرطة العسكرية ومثل رئيس المباحث الجنائية العسكرية ورئيس المخابرات .

ولكن موقف شمس بدران ومحاولته خلق فكرة تنظيم مقاومة الشعب للاقطاعيين .. دون سند الحكومة كانت فكرة جديدة ولكنها كانت تتطلب خطوات هامة منها عدم الاعتماد على السلطة فى تصفية كل شىء ومنها خلق مؤسسات حقيقية ديموقراطية تعرف كيف تتصدى للظلم ومنها خلق الوعى وذلك لم يكن سهلا على لجنة الاقطاع ان تؤمنه للشعب .

---

(١) انظر المحضر السرى رقم . بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٣ اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وثائق تحت القبة الجزء الاول ص ١

ولعل الكلمات التالية التى قالها المشير توضح الى حد ما فكر الرجل الذى أسندت اليه مهمة تصفية الاقطاع فى مصر .

يقـــول المشير :

(لابد عند النظر أن نعرف طبيعة التكوين الاجتماعى وطبيعة العلاقات الاجتماعية فى الريف وهى علاقات قديمة فهناك عائلات نشأت بعيـــدا عن الاقطاع ولم يقطع هؤلاء الناس أرض ولكنهم تمكنوا من تملك هذه المساحات الكبيرة من الارض عن طريق العمل سواء باستصلاحها او باستخدام سلطتهم من مدة طويلة كأشخاص استطاعوا فرض رأيهم وحماية انفسهم وهـــذه العملية استغرقت اجيالا طويلة وفى هذه الحالة اذا زادت الارض عن الحد الذى يقرره قانون الاصلاح الزراعى فاننا نعتبرها زيادة عن الحد المقـــرر وتؤخذ منهم وتوزع على الفلاحين (١) .

ولـــكن الذين اقطعوا الارض فعلا واشتروا أرضا بطرق غير مشروعة لانهم كانوا متصلين بعائلة محمد على او بالانجليز او استغلوا نفوذهـــم فى الاحزاب المنحلة واستطاعوا بذلك معرفة المناطق التى سيجرى فيها شق الترع والمصارف مما يترتب عليه صلاحيتها للزراعة ثم يقومون بشراء آلاف الافدنة بثمن بخس فهؤلاء تختلف النظره اليهم وبالتالى معاملتهم .

وفى الحقيقة ان التكوين الاجتماعى فى الريف مختلف واغلب هـــؤلاء الذين اشرت اليهم اخيرا ليس لهم من ناحية التكوين الاجتماعى جذور كبيرة فى الريف ...

وضرب المشير مثلا لذلك بعائلة شعراوى فى محافظة المنيا قائلا انه ليس له عائلة هناك ولكنه يمثل اقطاعا للارض وله مساحات شاسعة من

---

(١) ملاحظة : رغم انه من المنطقى ان تصادر المساحة الزيادة غير القانونية وتوزع على الفلاحين وكان يجب ان ينظر بصورة موضوعية الى ضرورة توزيعها على الفلاحين بلا ثمن . بل وفوق ذلك تجعلها الدولة ضمن الدومين الخاص بها وتجعل الفلاحين يستأجروها من الدولة ولـكن الذى حدث انه كانت تصادر ملكيات المواطنين بالكامل وتفرض عليهم الحراسة ويقتلوا ويبعدوا عن الريف فى احيان أخرى ويستولى على ممتلكاتهم رغم تناقض الاراء واختـلاف التقارير وعدم اجماعها على رأى بل رغم نقص التحريات فى بعض الاحيان فكانت تفرض الحراسة ثم بعد ذلك تستكمل التحريات .

الاراضى ويقيم فى القاهرة وقد لا يعرف اين تقع هذه الارضى لانه قد استقلب بعض الفلاحين من متوسطى الحال او اقل من المتوسط لزراعة هذه الارض والحصول على ايرادها لينفقه هو ويقول المشير مكملا كلامه :

« وهناك عائلات اخرى لم يطبق عليها القانون ولكنها كبيرة العـــدد لها علاقات متشعبة فى الريف ويجب ان ننظر الى ذلك بعين الاعتبـــار وأن نراعى التكوين الاجتماعى للقرية عند فحص هذه الحالات . وهذا يـــؤدى بنا الى نقطة اخرى وهى كيفية معاملة الناس فى القرية اثناء بحث هـــذه الحالات لان اى اساءة او تصرف مهين سيسبب احقادا تجعل من بعـــض الناس اعداء للنظام ولو بصفة مؤقته ولذلك يجب على اجهزتنا مراعـــاة اتخاذ الاسلوب الصحيح فى هذه الحالات فيما عدا الحالات الاجرامية ولا بد من معالجة الامور بحرص ورفق وهوادة ودون اهانة للناس او تجريح لهم.

وكان المشير بذلك ينبه اعضاء اللجنة واللجان الفرعية وفريق التحقيق المتخصص فى التعذيب ضرورة مراعاة كرامة الناس كما ان المشير يؤكـــد ان هناك بعض الملاك الذين حازوا ملكياتهم بالعرق والجهد وهؤلاء يجب ان ينظر لهم نظرة مخالفة للاوضاع الاخيرة .

ولعل من الخطأ الرئيسى الذى وقعت فيه اللجنة والتى نحن نحاكمهـــا الان من اجلها هو ان الاصلاح الزراعى كان قد اكتشف حالات تهرب من قانون الاصلاح سنة١٩٥٢ قبل انعقاد اللجنة العليا لتصفية الاقطاع واستولى الاصلاح على الاراضى الزائدة ولكن اللجنة امرت على محاكمتهم باثر رجعى وذلك ما لم تنص عليه قرارات اللجنة .

وفى احدى الحالات المعروضة على اللجنة اشار السيد عبد المحسن ابو النور بخصوص بحث اتهام كل من اسماعيل الشلقانى ، عمر الشلقانى فى القضية رقم ١١١٦ ادارى القناطر الخيرية لسنة ١٩٦٥ بشأن اعتدائهم على رجال الاصلاح الزراعى ولما طلب ملف القضية والبحث تبين انها غير خاصة بهذا الموضوع ولكنها خاصة باحد المواطنين الذى لم يستخرج بطاقة لاثبات الشخصية (١) .. فهل هذه اجهزة وهل هذا كلام يقال فى مثل هـــذه القضايا الحساسة .

---

(٢) المحضر السرى لاجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع رقم ٦٠٦ بتاريخ ٦٦/٧/١٣ ص ٢١ .

لقد كانت اللجنة تقوم بعملية التفتيش واستدعاء الناس لسؤالهم ولاستيفاء الموضوعات بعد منتصف الليل .. والسؤال لماذا وقد طالب المشير بضرورة العمل نهارا بدلا من بعد منتصف الليل.. ولكن الحراسة والاعتقالات

كانت تنفذ فى اى وقت بناء على امر المشير ولعلى اتساءل الان فى سؤال خطير اين ذهبت الاموال الموضوعة تحت الحراسة ؟ اين ذهب الريع الخاص بالعقارات واين ذهبت الاموال التى وجدوها فى منازل من فرضت عليهم الحراسة وغير ذلك .. يجب ان تشكل لجان مراجعة للاستاذ ابراهيم مخيمر لمعرفة الحقيقة ان هناك بلا مبالغ دعوى حساب يجب ان يرفعها الشعب على الحراسة العامة يطالبها فيها بكشوف الايراد والمنصرف ثم الرصيد المتبقى .

لقد كان جهاز الحراسة ملىء بالمحسوبين والمحظوظين ولعلى اطالب بأن يكون فتح ملف الحراسة هو اول الملفات لنراجع انفسنا بشجاعة ونقول اين ذهبت اموال الاقطاعيين .. اين ذهبت اموال الشعب ومن الذى استولى عليها — ان كل ذلك كهنوت لابد ان نعريه ونعلن الحقيقة .

لقد احس بعض افراد اللجنة بما تعنيه عملية الحراسة وما يعنيه وجود اشخاص لهم كفاءتهم فنجد احدهم يقول :

فيما يتعلق بالحراسة اعتقد انه كلما فرضت الحراسة بسرعة اكبر ودقة اكثر وعين بها اكفا الموظفين كانت مفيدة وبالعكس كلما تاخرنا وكان الموظفين غير اكفاء كان ذلك ضد المصلحة ومن المشاهد ان الموظفين الذين يعينون فى اللجان — ولو انهم اشخاص لاباس بهم — الا انهم ليسوا بالكفاءة أو الروح او السرعة المطلوبة رغم انهم قد يكونون احسن من غيرهم وقد لمست ذلك فى اسيوط . .

هذه صورة من الصور ولعلى بمناسبة الحراسة احكى القصة التالية وهى ليست مختلقة بل انها من واقع حياتى ، فقد كنت منتدبا للعمل فى الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى فى امانة الرقابة والنشر تحت رئاسة السيد السيد محمد عبد الفتاح ابو الفضل فى قصر عابدين ١٩٦٥ وكنت مسئولا فى تتبع بعض الحالات التى فيها انحراف وجاءتنى عدة حالات حاولت دائما ان اكون على مستوى المسئولية فى بحثها

وقد جاء ضمن هذه الاوضاع حالة شركة «ريفولى للهدايا» حيث إن صاحبتها المانية ولها ابن يدير هذا المحل وقد كانت هناك عمليات تهريب مستمرة واستنزاف للعملة الى الخارج وكانت حقوق العمال مهضومة بشكل لامثيل له وبعد التأكد من كل ما ورد فى التحريات وحدوث مواجهات ومناقشات انتهى الموقف الى ان رفعت اقتراحى الى السيد حسين الشافعى والذى كان امينا للاتحاد الاشتراكى فى ذلك الوقت وقد وافق سيادته على الاقتراح ورفع الامر للرئيس عبد الناصر والذى كتب بخط يده « أوافق على فرض الحراسة .. والسيد على صبرى للتنفيذ » ولكن لم ينفذ قرار الحراسة الا بعد حوالى اربعة شهور .. لماذا او الاجابة التى عرفتها فيما بعد حتى يتمكن اصحابه من تهريب اموالهم بالكامل وتصفية شركتهم فى القاهرة وذلك لوجود صداقة بين اصحاب هذه الشركة وبعض الكبار فى الدولة وهكذا نضرب مثلا كيف ان عبد الناصر كان يصدر اوامره ولا تنفذ هذه الاوامر انها شهادة للتاريخ اقولها لتدين مراكز القوى .

نفس الراى الذى سبق وان قاله عضو اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وهو ان الحراسة كانت تصبح مجديه اكثر لو انها فرضت بالسرعة المناسبة وقد ظن السيد المشير ان علاج الازمة داخل الحراسة هو الموظفين الصغار لذلك نجده يقول انه يمكن ان يفوض الاصلاح للزراعى والحراسة فى ان تنتدب من الوزارات موظفين على مستوى عال من الكفاءة ممن يشغلون درجات معقولة وليست درجاتهم صغيرة وتصدى السيد ابراهيم مخيمر بقوله انه تقدم بعدة مذكرات لتعزيز جهاز الحراسة الا ان جميع المصالح تمتنع عن تزويدنا (اى تزويد الحراسة) بالموظفين الاكفاء ... ثم يحاول سيادته أن يدارى الموقف بقوله « وحقيقة أن عندنا بالحراسة موظفين اكفاء الا أن عددهم ليس كافيا » .

ومع كل ذلك لازلت اصر ان جهاز الحراسة اضاع اكثر مما أحد يتصور ولا تكفى نسبة الـ ٣٠ ٪ التى كانت تدفع مكافأة للموظفين المنتدبين بل لقد كان بلا مبالغة جهاز الحراسة فى مصر عبارة عن هيئة منتفعين وكان الضحايا هنا الجماهير والشعب ...

افتحوا الملفات ايها السادة وابتداوا بالسؤال اين ذهبت اموال الحراسة واين ضاعت حقوق الشعب ... سنجد بلاشك الكثير من علامات الاستفهام ؟ .

ولقــد كانت هناك تقارير عن بعض التصرفات التي اعتبرتها لجنــة البحث تهريبا في حين انها قائمة على ما ورد في الميثاق من تطبيقات مما جعل هناك تخبط حيث ان التصرف كان يعتبر قانونيا في حدود الملكية قبل سنــة ١٩٧٠ وهي المهلة المحددة لاعادة النظر في الميثاق وكان الهدف ان تصــل ملكية الاسرة بالتعريف الفني للاسره اى الزوج والزوجة والاولاد القصر مائه فــدان .

ولقد عاملت اللجنة كل من انطبق عليهم قانون الاصلاح الزراعي الاول على اساس انهم معادين للثورة والواقع ان ذلك كان يعتبر قرارا ظالمــا لانه لو اتيحت للنفس البشرية ان تجمع المال فهي تعمــل على ذلك بــكل الاساليب . صحيح اننا لانقر عملية الاستغلال في جمع هذه المبالغ ولكن في نفس الوقت اذا كانوا قد قبلوا قرار الاصلاح الزراعي وطبقوا ما جاء به فلماذا كنا نضعهم في مصاف اعداء النظام ... هل لان النفس البشرية تقف موقف العداء ضد من يحصل منها على شيء ... والمشير في احد الاجتماعات في اللجنة نجده يقول عن التهرب من الابلاغ عن جزء من الارض الزائدة : —

« لنفرض ان قانونا اشتراكيا صدر وقضى بأن من عنده مائة جنيهــا بمنزله يعطى منها للدولة ٥٠ جنيها فانا وانت وكل من في هذه القاعة سيخفى ٣٠ — او ٤٠ جنيها ولا يقرر الحقيقة ولا يقر طواعيه واختيارا بأن عنــده مائة جنيها وهذه هي الطبيعة البشرية ويجب ان نعترف بهــذا وبالنواحى البشرية وبالضعف البشرى وعلينا ان ننظر في مثل هذه الحالات بشيء من المرونة » (١) .

ولــكن اللجنة في الواقع لم تراع مثل هذه المرونة ابدا بل لقد كــانت تقوم بالاستيلاء على كل الاراضى التي يمتلكها الفرد لمجرد وجود تحــريات مشكوك فيها عن عدم تبليغه عن ملكية خمسة افدنه زيادة فقط عن ملكيته القانونية من الجائز جدا ان تكون ناتجة ليس عن عملية تهريب بقدر ماتكون ناتجة عن فروق مقاس للارض ذاتها .

والواقع ان شمس بدران كاد يكون هو الشخص الوحيد داخل اللجنة القادر على ان يجرى حوارا مع المشير دون خوف او وجل وكان يقول رايه

---

(١) الاجتماع السرى للجنة بتاريخ السبت الموافق ١١ يونيو سنة ١٩٦٦ وثائق القبة ص ١٢

بصراحة وقد اعلن انه ليس كل من طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى معادين بل هناك بعض الحالات الطيبة والتى يجب النظر اليها من هذه الزاوية وان معاملة الجميع اسوة واحدة قد تثير عطف باقى الناس عليهم وليس هذا من المصلحة كما ان ذلك الاجراء قد يكون من الجائز ان يثير عطف الاشتراكيين ايضا . ولكن صلاح نصر يحاول ان يقف ضد آراء شمس بدران ويقول انه لا يوجد اى فرد طبق عليه قانون سنة ١٩٥٢ مع الثورة .

والعجيب ان اللجنة كان لايهمها الحق واقراره ولا تسلك فى سبيل معرفة الحقيقة الجهد وانما كان دائما همها ان تطرق الباب السهل وبمجرد ظهور ظلال من الشك تميل للعقاب . وفى هذا المجال نجد انه فى اجتماع ١٩٦٦/٦/١١ يقول عبد المحسن ابو النور :ـ

« اننى متفق فى الراى مع السيد شعراوى جمعه لان الحالات سوف يتشعب وضعها وعلى ضوء هذه الدراسة قطعا سيكون امامنا مئات الحالات وكل حالة تتشعب لكن عندما تاتى نتيجة اعمال اللجان بكل حالة خمس حالات او ٦ حالات فرعية يصبح صعبا فالحالات قليلة وواضحة ».

ولكن كمال رفعت يرد عليه بقوله :

« اذا اخذنا بالاسهل يمكن ان نقضى على الكل وتنتهى المسالة فمن السهل اتخاذ اجراء عام من الصعب تقدير نتائجه ولكن يجب ان يكون من اهدافنا الاساسية ان نعيد صياغة عقل الناس وهذه هى المشكلة التى يجب ان نركز عليها بصرف النظر عن صعوبة الموضوع » .

ومع ذلك فلم يسمع احد لصوت كمال رفعت ونفذت جميع قرارات اللجنة الفرعية رغم استنادها الى الباطل فى كل قراراتها او معظمها على وجه التحديد .

ومن خلال كلمات السيد / حمدى عبيد التالية يمكن ان نعرف حقيقة اللجنة وكيفية تفكير اعضاءها :ـ (١) .

---

(١) المحاضر السرية للجنة العليا لتصفية الاقطاع / محضر القبة / وثيقة رقم ١٠٣ ص ٣٨

« فى رأيى ان الموضوع يحتاج الى عمل ثورى اكثر من الالتجاء الى القانون لتبين نصوصه ... نحن فى ثورة وهذه اللجنة شكلت استثناء من القوانين وتعتبر امتدادا للثورة واذا تبصرنا قليلا فسنجد انهم اعداءنا القدامى اى اننا لن نكتسب اعداء جددا بل بالعكس اذا سرنا فى عملنا الثورى فسوف ينكمشون خصوصا اذا جردوا من سلاحهم الاساسى الذى يعتمدون عليه لانهم اذا علموا انهم مهددون فى لقمة العيش سوف يلتزمون الصمت ويتعلمون كيف يكتسبون عيشهم وفى اعتقادى ان عامل الوقت عامل مهم واذا اعطينا الفرصة لهؤلاء الناس حتى تبحث بالدقة حالة كل فرد بشخصه فان فى ذلك عدالة حقيقية ، غير اننا نلمس ان الحالة فى البلاد الان غير مستقرة والكلام والهمس كثير نتيجة انهم لم يروا عمــلا خاسما يواجهــون به واذا اعطينا هؤلاء فرصة تمييع العملية عن طريق التظلمات فلن تنتهى التظلمات ابدا فينبغى الا نخشى عداء الناس ويجب ان نجدد عملنا اولا فننظر فيمن طبقت عليهم القرارات الثورية ونحصرهم ونقدر موقفنا على اساس اقصى ما يمكن ان نصل اليه ونبحث حالتهم قبل التطبيق وبعــده ثم نتصرف على ضوء ذلك قبل ان نضع رب العائلة تحت الحراسة ولا نخضع اولاده تحت الحراسة ومن الجائز ان ينتفع بالابناء وهذا جائز ولكن لا يجب ان ننتفــع بهم فى مكانهم الحالى وانما فى مكان آخر بعد ان نهيئهم للاشتراكية ... قد يصبحون مؤمنين بالاشتراكية ويدافعون عنها اما وجودهم فى مكانهم الــذى مارسوا فيه الاقطاع والسلطة فى قلب القرية فهو امر يخيل لى انه يحتــاج الى اعادة نظــر » .

« فاذا كان للرجل اولاد قصر او بالغون وكتب للقصر ارضا فهــذا يعتبر نوعا من التهريب ويؤخذ هؤلاء مع ابيهم ولن نترك هؤلاء الناس لاننا مسئولون عن والدهم ويمكن ان ياخذ القدر الذى يمكنه من تربية أولاده ».

« اما اذا كان لهذا الرجل اولاد بالغون فاما أن يكونوا قد حــازوا هذه الاراضى بمجهودهم الشخصى واما ان يكونوا قد مارسوا الاقطــاع وارى اننا اذا تمسكنا بميزان امسكنا ميزانا دقيقا للعدالة فان هذا سوف ياخذ منا مجهودا كبيرا » .

اى انه فى النهاية راى ان يكون على نفس الوتيرة ... السهل فرض الحراسة وعدم بذل اللجنة اى مجهود لصالح الناس ولاظهار الحقيقة ،

وتظهر حقيقة عمل اللجنة فى قول حسن خليل : — (١)

« ما دام المبدأ الذى يقضى بوضع من يهرب الارض تحت الحراستة قد طبق فاعتقد انه من السهل ان نستمر فيه خاصة وان كشف التهريب اصبح عملية سهلة » .

والجدول الاحصائى التالى يوضح حقيقة هامة وهى التى دارت بعد معظم المناقشات فى سؤال اثارة المشير وهو : —

« هل نضع الفرد تحت الحراسة ام نضع الفرد والعائلة » .

كان عدد الحاضرون فى اللجنة ٤٠ عضوا وقد تناقضت اقوالهم حيث اجاب ١٤ منهم بضرورة وضع الفرد وعائلته تحت الحراسة واجاب ٢٠ بفرض الحراسة على الفرد فقط والبت فى حالة العائلة لينظر من فيها التى ستفرض عليها الحراسة واجاب بوضع الفرد تحت الحراسة وابعاد العائلة ٥ وصوتان طلبا بوضع الفرد واولادة تحت الحراسة .

ورغم ذلك الحوار الديموقراطى فان الحراسة فرضت على الفرد وعائلته فى معظم الاحوال التى عرضت على اللجنة .

من طلبوا فرض الحراسة على الفرد وعائلته هم : —

يوسف حافظ — رائد على حسن مازن — حمدى عبيد — احمد فوزى عطية — شعراوى جمعة — عبد المحسن ابو النور — كمال الحناوى — ابراهيم مخيمر — سامى شرف — صلاح نصر — عباس رضوان — على صبرى — العميد سعد عبد الكريم — رائد محلى محمد عبد المقصود .

من طلبوا فرض الحراسة على الفرد وابعاد العائلة هم : —

شمس بدران — عبد الفتاح ابو الفضل — لواء محمد احمد صادق — عبد الحميد غازى — حسن خليل — رائد محلى محيى الدين العشماوى — عقيد مصطفى المحمدى — مقدم محمد نور الدين عفيفى — عبد الخالق شوقى — رائد رياض احمد ابراهيم — حسن عليش — عبد الفتاح الشربينى دكتور محمد دكرورى — احمد رشاد نافع — رائد محلى ابراهيم محمد

---

(٢) ص ٤٠ من الاجتماع السابق .

مصطفى السويدى — عبد المجيد شديد — شكرى حافظ — أحمد صادق سعودى — كمال الدين رفعت — رائد حسن كفافى .

من طلبوا فرض الحراسة على الفرد والاسرة :

لواء حسن طلعت — لواء سيد جاد — مختار عمر — محمد مسعد التميمى — عبد العزيز المقدم ويفلسف على صبرى رايه فى وضع الفرد والعائلة ان جميع الحالات التى جاءت من هذه المحافظات سواء اكانت تهريبا او نفوذا اجراميا او حيازات او سيطرة على الادارة لا تزيد متوسط الحالات فى المحافظة الواحدة عن عشرين او ثلاثين عائلة وبالتالى بعملية حسابية بسيطة لموازنة القوى بين العداوة وبين المكاسب السياسية نجد اننا نفقد الان جزئيا حوالى ٤٠٠ عائلة او ٥٠٠ عائلة وهم اعداء للثورة بدون اى تردد اما عن النقطة الثانية فهى اننا نبحث الان فى قانونى ٥٢/١٩٦١ وقال سيادة المشير انه لابد وان يزول نفوذ هؤلاء لان ٩٩٩و٩٩ ٪ منهم اعداء للثورة حتى لو استبعدنا بعض الافراد سيكون من القلة القليلة او ٠ ٪ او واحد فى الالف والبحث فى هذا سوف يعطل عمل اللجنة » .

ويواصل كلامه قائلا : —

« اى تراخ نتيجة حرصنا على توخى العدالة المطلقة — وهذه لن نصل اليها فضرره اكثر من نفعه ، لابد من اشعار الناس اننا فى ثورة جديده فى الريف » .

ويرد عليه كمال الدين رفعت : —

« ليس يعنى الاجراء الثورى ان يتسم بالعنف ، انما الاجراء الثورى فى التغيير نفسه الذى يحدث وطالما اننا كثوريين نتخذ اسلوبا سلميا فى تحقيق التطور نفسه فى المجتمع فان هذا التطور ينتج عن عملية الاقناع ».

وهنا يتضح لنا الفرق بين اشتراكية كمال رفعت واشتراكية على صبرى ويواصل كمال رفعت كلامه بقوله : —

« فى تقديرى انه من الضرورى ان نلتزم بهذا الطريق ومن السهل اتخاذ اى اجراء عنيف ومن الصعب اتخاذ الاسلوب السلمى ولكن اذا

نظرنا الى الاهداف البعيدة بالنسبة للمجتمع والى الظروف الحالية نجـد انها تحتم التاكيد على هذا الاسلوب ... اسلوب الاقناع بالذات » .

لقد قال المشير بعد استطلاع الاراء حول فرض الحراسة على الفرد والعائلة ام على الفرد والاسره ام على الفرد وابعاد العائلة .

ان الاراء متضاربة حول هذا الموضوع ثم قال انه بالنسبة لحـالات سنة ١٩٥٢ بفرض الحراسة على الرجل وعائلته اى الزوجة والاولاد القصر مع ابعاد الاولاد البالغين عن الريف .

أما بالنسبة لحالات سنة ١٩٦١ فلا بد ان ترد الحالة العائلية بالكامل لكى نفحصها مثل ان نتخذ قرار بشان فرض الحراسة على الرجل وعائلته أو عليه وحده ويواصل المشير كلامه :

« ان الثورية ليس معناها عدم العدالة ومن الجائز القيام باجراءات شاملة فى بداية الثورة ولكننا اليوم فى وضع مستقر وبذلك يمكن ان نقوم باجراءات ثورية فيها عدالة وعلى اساس من البحث ولا داعى للعجلة فنحن لا نخشى من انتضاض الاقطاع علينا لان المسالة لم تصل الى هذه الدرجـة ونحن وان كنا فى اوضاع ثورية الا انها اوضاع مستقرة ويجب ان نبحث فى تان وان يكون بحثنا اقرب الى ما يكون الى الدقـة وان نسير على هـذه المبادىء ونستكمل عملنـا » .

ومع ذلك لم تكن لكلمات المشير صدى كبيرا لان اللجنة كثيرا ما اتخذت قراراتها بلا مراعاة للعدالة ولا للثورية .

وقد طلب المشير تشكيل لجنة لتقصى الحقائق حول الاسر الاقطاعيـة وملكياتها وحالاتها الاجتماعية ولكن لم تجتمع هذه اللجنة قط ولم تبـاشر اختصاصها ابدا .

ورغم ان الميثاق حدد العائلة بالرجل وزوجته واولاده القصر عندما اشار الى ملكية الاسرة سنة ١٩٧٠ الا ان العائلة لدى اللجنة العليا اخذت معنى آخر وضمت الاولاد البالغين ايضا وزوجاتهم .

وكانت بعض الشكاوى الكيدية تصل ضد الافراد لا لسبب الا الحقد ونسـوق فيما يلى قول العميد سعد عبد الكريم : —

« فيما يتعلق بموضوع طرد الفلاحين من الاراضى واذكـر ان هـذا الموضوع اثير بمناسبة قضية جمجرة والحقيقه اننى كنت اتصور عندما قمت ببحث هذا الموضوع اننى سأجد اقطاعين وعمليات طرد كبيرة ولكنى وجدت ان ملكية المالك عبد الله ابو نصير لا تتعدى سبعة افدنه وهذا الكلام ينطبق على محمد حسن الدقميرى وطه ابراهيم نصر وقد أردت ايضاح هذه النقطة حتى لا تتضخم الصورة فليس هناك اقطاع او شىء من هذا القبيل وقد تبين فى بعض الحالات ان حالة المستأجر الاجتماعية افضل من صـاحب الملك نفسـه » .

هذا هو قول رئيس الشرطة العسكرية عن حالات بحثها هو بنفسـه ولكنها تؤكد ان بعض الحالات اتخذت ضدها الاجراءات زورا وبهتانا .

لقد وصل الامر باللواء سيد جاد بأن يقول فى محضر يوم ١٩٦٦/٩/١٧ بانه كان يرى ان يصدر قانون بتشكيل محكمة خاصة من رجال ثوريين لعقاب هؤلاء المجرمين وكان يرى تقديم حالة من كل محافظة للمحاكمة بدلا من اعتقال الكثير ومنهم الفراشين والخفراء قائلا :

« انه اذا قضينا على رؤوس الافاعى سيكون فى ذلك الكفاية وضرب مثلا بتجربة ناجحة فى مطلع الثورة قائلا انه عند ما قدم عدلى لملوم للمحاكمة فى مغاغة وانتهى به الامر الى انه كان عبرة لغيره من الاقطاعيين بعد ان كان يظن ان لن يناله احد وتعرض للمنحرفين من العمال فى كفر الدوار حيث عقدت محاكمة ثورية لهم وانتهى الامر وقضى على الانحراف والتمرد فى حينه .

لقد اراد بعض أعضاء اللجنة التصفية الدموية ولكن مظهريا كان الطريق السلمى عنوانا لها ولكنها لم تفلح فى القضاء على شوكة الاقطاع كما كانت تظن وانما حاولت نقل السلطة الى عناصر اخرى اصبحت اشد اقطاعيـة من السادة الاول .

ووصل الامر ان بعض المنظمات السياسية سواء فى الاتحاد الاشتراكى أو لجان الشباب تجبر بعض الملاك على تأجير الارض للزراع وقد طلب المشير بضرورة منع هذا الامر بمعرفة السادة المحافظين فى الاتحاد الاشتراكى وطالب المشير انه على المنظمات التى لديها رأى فى هذا الشأن ان ترفعه الى الاتحاد

الاشتراكى للتصرف واخذ تصديق عليه قبل البدء فيه لان مثل هذا الموضوع يجب الا يعالج محليا بل على اعلى مستوى فى الدولة اذ لا يمكن ترك الامور تسير بهذا الشكل والا افلت الزمام .

بل ان الشيء الغريب الذى يكشف شخصية اعضاء اللجنة وهويتهم ما يقوله العقيد مصطفى كمال محمد فى أحد اجتماعات اللجنة :

« اقترح ان نعتقل الموظفين بدلا من نقلهم حتى لا تؤذى عائلاتهم لان لبعضهم خمسة اولاد او سبعة » .

فهل هذا منطق وماذا يكون شعور العائلة حينما يعتقل عائلها وبعلها وهل عندما ينقل الموظف وتستفيد الدولة منه هل هذا يشتت العائلة ... ام ان الاعتقال كفيل بان يولد الاحقاد ... لقد كانت تصرفات اعضاء اللجنة ضد طريق الثورة ولا شك فى ذلك ... ووصل الامر ان من فرضت عليهم الحراسة حينما كانوا يطالبون بالاثاث والملابس الموجودة بالمنازل المفروض عليها الحراسة كان يسمح فقط بالملابس اما بالنسبة للاثاث فلم تعطى الموافقة قط بل لقد كان يطلب من المباحث بتعبئة هذه الملابس فى الحقائب وتسليمها الى أصحابها ولا داعي لحضورهم لاستلامهم .

لقد صاحب تنفيذ الحراسة الكثير من الاجراءات الخاطئة سواء المتعمد منها وغير المتعمد وكان هذا اعترافا فى احد تقارير الاتحاد الاشتراكى .

ووصل الامر ببعض افراد اللجنة الى أن نادوا بأن العقوبة يجب ان تمتد الى الممتلكات الشخصية .

لقد كان الدكتور محمد متولى استاذ الجغرافيا فى جامعة القاهرة ومحافظ المنوفية السابق احد اولئك الضحايا الذين اوقعت بهم اللجنة بحجة انه كان على اتصال بعضو مجلس الامة فهيم ابو زيد وكان دائما ينفذ رغباته وان هذا العضو زور فى ملكيته ليدخل مجلس الامة نائبا عن الفلاحين كما اتهموه انه قام بتزوير فى عملية الانتخابات .

ولقد دارت عدة مناقشات حول هذا الموضوع وحول الذين ساعدوه على ارتكاب هذا التزوير ونفاجيء بمحمد عبد الفتاح ابو الفضل يقول :

« الواقع ان المناقشة تدور وليست إمامنا اية اوراق عنها ولا ندرى عنها شيئا » .

ولقد نسيت اللجنة ان معلومات كثيرة تسربت عن قانـون الاصـلاح الزراعى لسنة ١٩٦١ قبل صدوره وان ذلك تم بمعرفة السادة الذين وضعوه لانقاذ ذويهم من الاقطاعيين .

ونجد عائلة مثل عائلة قاسم مراد انقسمت الى قسمين قسم منها خضع لقانونى الاصلاح الزراعى الاول والثانى لكن المخالفة كانت بالنسبة لقـانون سنة ١٩٦١ ووضعوا تحت الحراسة ولكن القسم الثانى لا توجد ضدهـم مخالفات واقراراتهم مطابقة للقانون والاصلاح الزراعى استولى على الاراضى الزائدة ومع كل هذا وضعوا تحت الحراسة ... فهل هذا عدل من اللجنة ام حقـــد .

بل وهناك افراد تم التحفظ على املاكهم واتضح انهم غير خاضعين لاى من القانونين ومنهم من لاتزيد ملكيته عن ٤٠ او ٥٠ فدانا ومع ذلك تقرر ابعادهم وتاجير اراضيهم رغم انهم ليسوا ضمن الاقطاعيين ووقفت الاراء متناقضة تجاه هذا الموقف حيث طالب امين هويدى ان تسلم الارض لهم اذا كانوا لم يرتكبوا اية مخالفات ولكن ضاع كلامه سدى .

ودارت مناقشة استمرت اكثر من ساعة حول حالة عائلة بـدوى بدوى محمود ورغم ان الرجل كان متوفيا الا ان النقاش لم يرحمه ودار حول ضرورة فرض الحراسة على عائلته وذلك برغم انه لم يكن مخالفـا فى الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ وبرغم ان المشير افاد بأن لا تفـرض الحراسة على الارض ولنما تؤجر ويكون فرض الحراسة على ما آل الى الورثة عن مورثهم بدوى محمود (يقصد المشير تاجير الارض التى اشتراها الاولاد عتب وفاة والدهم) وعباس رضوان يوافق على ذلك الا ان حمدى عبيد يقول ان كل ما كتب منه او ما بيع منه لاولاده يوضع تحت الحراسة وبذلك تكون ملكية اولاده قاصرة على ما اشتروه مباشرة سواء بمال منه او منهم ويقول العقيد حسن على خليل ان المبدا يقول ان الذى اخطا هو الذى يتحمل نتيجة خطاه وطالما ان الاولاد لم يرتكبوا اية مخالفات للقانون فانهم لا يمسون وانما تقع العقوبة على الجزء الذى آل بالميراث .

ولعل مما يحير العقل ويثير الدهشة ان بعض اعضاء اللجنة كـانوا فى مواقف معينة متشددين معللين تشددهم ومبررين موقفهـم بالتمسك

بالمبادىء التى وضعتها اللجنة وفى مواقف اخرى نجد هؤلاء ايضا يتفقون مع بعض الحالات مدافعين عنها لماذا هذا الموقف المتناقض ؟ .

اننى شخصيا اترك الاجابة لذهن القارىء الذكى ..

ويحاول عبد الحميد غازى ان يمارس نشاطه وتعطشه وعنفه بالنسبة لهذه الحالة قائلا : —

« ان المبدأ الذى وضعناه يمكن أن نغيره بحيث لا يصبح قيدا علينا ، اننا نريد ان ننظر حالة الانسان نفسه وهل هو قوة مضادة وهل يشكل خطرا ام لا ... حتى ولو كان يمتلك خمسة افدنة وعلى هذا الاساس اقترح ان تفرض عليهم الحراسة كاملة »..

ويقف كمال الحناوى ليقول ان عائلة بدوى كانت فى المصيف وان ذلك يثير قلق الناس فيرد عليه اللواء حسن طلعت بأنه حسب القرار كان لهم حق التواجد فى المصايف .

ومع ذلك فان الفلاحين من هذه العائلة فرضت عليهم الحراسة ووضعوا ارض الباقين تحت الحراسة بالكامل ومع ان مسعد التمامى قال انه لم تحصل واحده من بنات بدوى على اى ريع من ارضها وانه لا يرى ان نؤجر ارضهن لانه لا يمكن ان تقوم احداهن باستغلال ارضها وزراعتها بنفسها خاصة وان ميراثهن لم يزد عن خمسة عشر او عشرة افدنه الا ان المشير طالب بأن نؤجر الارض عن طريق الاصلاح الزراعى الى الفلاحين على ان يعطيهن الايجار ولكن رغم ذلك اقترحت بعض الاقتراحات لصالح البنات الا ان الموقف كان صعبا جدا فقد فرضت الحراسة على الجميع على ان تبحث حالة البنات فان وضح ان ازواجهن مزارعون تترك لهن الارض .

وفى احد الاجتماعات بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٣ قال حسن على خليل : —

« سبق وان عرضت فى الجلسة الماضية حالة خاصة بعبد العزيز احمد الخولى وكان عنده حوالى ٤١٢ فدانا ومتهرب من قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ حيث لم يقدم اقرار عنها وتبدو هذه المساحة كبيرة ولكنها على الطبيعة عبارة عن ارض صحراوية فى محافظة البحيرة استولى عليها الاصلاح الزراعى بالكامل قبل ذلك لمشروع اصلاح الاراضى وهذا الرجل يقيم فى خيمة بعد فرض الحراسة عليه ».

وحينما يسأل المشير هل هو متأكد يرد عليه نمم ثم بعد ذلك يقول الرائد محمد مازن مشرفه :

« الحقيقة ان الارض كلها صحراوية وهذا الرجل ليس له مسكن فى القاهرة او فى الاسكندرية او دمنهور » .

ومع ذلك لم ترفع الحراسة عنه ولكن كل الذى حدث ان الغيت حالة الابعاد بالنسبة له علما بانه اثبت ان هذه الارض بور وانه لا يتعيش منها.

صحيح ان اللجنة الى حد ما نجحت فى القضاء على الاقطاع الاجرامى ولكن معظم الجرائم التى عوقبت عليها هؤلاء تعود الى ما قبل سنة ١٩٥٢. ولو رجعنا الى توصية المشير فى هذا الصدد لوجدنا إنها كانت تطالب بعدم النظر فى اية جرائم تمر عليها اكثر من عشرين عاما ومع ذلك فان اللجنة التى تكونت لبحث حالات الاقطاع الاجرامى كلجنة فرعية لم تحاول الا فتح صفحات الماضى والماضى البعيد ... وكانت هذه اللجنة تتكون بناء على توصية المشير من : —

حمدى عبيد — حسن طلعت — حسن خليل — سعد عبد الكريم —

على أساس بحث حالات الاجرام وعرضها على / على صبرى .

ووصل الامر فى بعض الحالات ان فرضت اللجنة الحراسة على صالون تجميل فى شارع قصر النيل تملكه سيده ... وبعدئذ خشيت اللجنة لان موقع هذا الصالون وطرق تشغيله بشكل حساسية معينة ومن ثم رؤى رفع الحراسة عنه بعد ان افاد الكثير من اعضاء اللجنة ان ادارة المحل تحتاج الى مؤهلات معينة كما ان المحل ملكا لزوجة رجل توفى وفرضت الحراسة على ذويه .

ولعله مما يثير السخرية ان نجد فى اجتماع اللجنة يوم ١٩٦٦/٧/١٣ الجزء الثانى من المحاضر السرية تحت رقم ٦٠٣ ص ١٩٩ الحوار التالى :
محمد كوثر عبد القادر : —

« هناك حالات اجرام موجوده فى القاهرة والاسكندرية وكافة المدن

وهناك مجرمون اعتادوا » الاجرام وقد يكون للشخص منهم اكثر من مائة

سابقة وحالات الاجرام هذه قد تكون ابشع من حالات اجرام فى الريف بكثير اذ ليس لهؤلاء المجرمين عمل سوى الاجرام فهم يسرقون ويقتلون وينشلون وهم معروفون جيدا لرجال البوليس الذين يلقون القبض عليهم عند ارتكاب اى حادث ولكن الذى يحدث انهم يحولون من الأقسام الى النيابة ثم يفرج عنهم لعدم ثبوت التهمة فيعودون الى مزاولة نشاطهم الاجرامى دون ان تردعهم اية عقوبة ... ونريد اتخاذ اجراء ثورى رادع بالنسبة لهم » ..

يرد يوسف حافظ :

« لقد قمنا باعتقال ٤٠٠ مجرم فى القاهرة وحدها » .

ويرد المشير :

« من المعروف انه ما زالت فى القاهرة عصابات للسرقة بالاكراه وهى موزعة على الاحياء والداخلية تعلم كل شىء عنها وكذلك اين تقيم وعند حدوث اية سرقات فان رجال الشرطة يتوجهون الى اماكن هذه العصابات لاستعادة المسروقات » .

ويقول يوسف حافظ :

« لقد اعتقلنا كل النشالين واللصوص » .

ويرد المشير :

« هل عددهم ٤٠٠ فقط » .

ويعود محمد كوثر عبد القادر :

« من الملاحظ انه لا تتخذ هذه الاجراءات بالنسبة للمجرمين الخطرين الا اذا وقع حادث كبير » .

ولى الان تعليق اما كان اولى ان تتجه الداخلية لحماية الامن بتطهير المجتمع من هؤلاء المجرمين ثم اعتقالهم فى مجال للخدمة العامة واصلاح الاراضى بدلا من بحث حالات معظمها مشكوك فى صحتها .

صحيح ان مراكز القوى اقترحت اقامة سجن فى الواحات، ولكنه كان سجنا ولم يكن يحمل معنى الخدمة فى هذه الجهات النائية كما انشئت لهم معسكرات عمل فى مديرية التحرير لكنها لم تحظ بالمتابعة الكاملة وقد اعدت مراكز القوى ايضا سجنا فى شرق النطرون .

ان اللجنة فى كل اجتماع كانت تدرك الكثير من النقائض فى تشكيلها

ومن ثم نجد قرارات ارتجالية لتكوين لجان اخرى وبجانب ما ذكر فى الصفحات الاولى من الكتاب وجدنا لجنة فنية تكون وذلك لبحث بعض المناحى والتى لاتستطيع اللجنة الاساسية ان تبت فيها .

وقد طالب المشير فى اجتماع ١٩٦٦/٧/١٣ ص ٢٢٣ بضرورة تعيين اربعة مراقبين كبار اثنين للوجه القبلى واثنين للوجه البحرى لكى يراقبوا إجراءات اللجان فاذا كانت هناك مسائل تشتط فيها اللجان او تتعالى يكونون هم صمام الامن للعملية وافاد المشير أنه فى الوجه البحرى تعمل الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية وفى الوجه القبلى تعمل المخابرات والمباحث العامة .

وقد تم اختيار الضباط الاربعة على اساس اثنين من الداخلية واثنين من القوات المسلحة وكان من وقع عليهما الاختيار من الداخلية اللواء الدكتور نيازى حتاته وكيل الامن العام فى ذلك الوقت واللواء محمد حسن حسين وكيل مصلحة التفتيش العام ومن وقع عليهما الاختيار من القوات المسلحة الفريق اول حليم امام والفريق احمد عبد العزيز مصطفى وقد اختير مندوبى الداخلية للوجه القبلى ومندوبى القوات المسلحة للوجه البحرى .

وفى اجتماع ١٩٦٦/٧/٦ يدرك المشير ان هناك ضغطا وعنفا فى معاملة الناس سواء اولئك الذين تبحث حالاتهم ام الذين مطلوبين كشهود اثبات ضدهم فقد جاء فى البند الثانى من القرارات والتوجيهات على هذا الاجتماع على لسان المشير : —

« يجب على اجهزة البحث والتحرى مباشرة مهامها دون ممارسة لأى ضغط او عنف ورؤساء هذه الاجهزة مسئولون عن كل ما يصدر من مرؤسيهم » (١) .

ولقد اعتبرت اللجنة ان الذين طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى لسنتى ١٩٥٢ معا عناصر معادية للثورة ١٠٠ ٪ وفرضت الحراسة على الشخص المتهرب منهم وعن عائلته .

اما بالنسبة للمخالفين للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ من الجائز ان تفرض الحراسة على الشخص وحده ولا داعى لعائلته . (٢) .

---

(١) انظر وثائق قسر القبة اجتماع اللجنة العليا لتصفية الاقطاع تحت رقم ٦٠٤ سرى جدا

(٢) جاء فى محضر هذا الاجتماع تحفظ يقول :

« الا اذا وجدنا حالة معينة تستحق ان نفرض فيها الحراسة على الشخص وعائلته فهذا امر آخر ولكن الاساس آن تفرض الحراسة على الشخص بالاسم » .

ومع ذلك فان اللجنة وسعت فى فرض الحراسات واعقبتها بالاعتقالات رغم ان المشير قال فى اجتماع ١٩٦٦/٧/٦ : —

« اننا لا نريد التوسع فى فرض الحراسة على الشخص وعائلته لان ذلك يعنى فرض الحراسة عليه وعلى زوجته واولاده وقد تمتد الى اولاده وأولاد اولاده وهى عملية متسلسلة تشمل افراد كثيرين وتخلق جيوبا معادية اكثر من اللازم وتسبب مشاكل كثيرة أخصها المشاكل الاجتماعية » .

وقد طلبت اللجنة أن تكون عملية الابعاد عن المحافظة التى تقع بدائرتها الارض لانه من الجائز أن تكون الارض موزعة على اكثر من منطقة وقد طالب المشير انه بقدر الامكان لابد من الاعتماد على اكثر من جهة للتحريات الا أن اللجنة نفسها فى كثير من الاحيان كانت تكتفى باصدار قراراتها رغم ان الحالة بحثت من جهة واحده ورغم ان فرض الحراسة على ما آل الى الشخص بالميراث فقط الا ان اللجنة كانت تستولى على كل الارض غالبا . (١) .

كما ان اللجنة اقرت ان الحراسة لا تشمل العقارات والمنقولات والاوراق المالية والمجوهرات ايضا الا ان هذه القاعدة خولفت ولم يعمل بها قط ومن المهم ان ندرك تخبط اللجنة فى وضع قواعد معينة تسير عليها وتلتزم بها فنجد المشير يقول ص ١٠ من الاجتماع الذى عقد يوم ١٩٦٦/٧/٦ : —

« اذا كنا قد اخطأنا فى شىء فيمكن أن نخطر به لتصحيح الاوضاع » . وطبعا ما عاد من الاموال السائلة والمجوهرات كان لايرد واذا رد فانه لايمثل الواقع الذى اخذ ووصلت درجة اللاانسانية فى القرارات ان الاولاد الصغار بالريف الذين كانت تحدد اقامة ذويهم كان يوضع شرطيا على منزلهم يمنعهم من النزول للعب ثم اخيرا عدلت اللجنة عن ذلك بعد عدة اجتماعات .

وقد عجزت اللجنة عن اقرار ما يتخذ نحو صحة البيع بعقد عرفى من عدمه وكانت اللجنة تعتمد فى تقرير مصائر هؤلاء على ما يدلى به الناس مما دعا المشير لان يقول ص ١٢ من التقرير الخاص بالاجتماع المذكور : —

---

(١) الا اذا كان الارث يشمل مؤسسات يعمل بها عمال كالمصانع .

« مثل هذه الحالات يجب ان تؤخذ بتحفظ حتى لا ندخل فى دوامة من اقوال الناس ومكائدهم ضد بعضهم البعض ونكون فى هذه الحالة مجـرد آله ولا نلجأ الى وسائل الضغط لاثبات ما يقال لان الناس تحت ضغط قد يقولون معلومات غير حقيقة كما ان الضغط قد يخلق عداء بعض الناس لنا ولا ينبغى ان نلجأ لما يخلق لنا اعداء بدون داع الا اذا كـان الامـر يتعلق بمن يعرفون بعدائهم للثورة » .

ومع ذلك وضعت اللجنة عند فرض الحراسة انه لا يشترط من تفرض الحراسة عليه ان يكون قد قام بتهريب الارض وانما تحت ستار الاشتباه فى ولائه للثورة كانت تفرض الحراسة على كثيرين ومن خلال هذا البنـد زج باناس كثيرين قد يكون بعضهم فى عداء شخصى مع اعضاء اللجنة فكل من كان يود الانتقام او اشهار سيفه من اجل ثار قديم كان يستغل هـذا الاشتباه للالقاء بالابرياء فى غياهب السجون .

وقد قام شعراوى جمعة بمنع المال عن الاولاد الذين فى الخارج او يعالجون من ذوى من فرضت عليهم الحراسة ولكن المشير عامر يرد على شعراوى جمعة قائلا : —

« يسمح بتحويل الاموال للمبعوثين بغض النظـر عن آبـائهم او عائلاتهم وكذلك يسمح بالتحويل بالنسبة لحالات العلاج » .

ومن الحالات الشاذة التى اختلفت فيها اللجنة وجـاءت تقـارير المعلومات متناقضة حولها ورغم ذلك اصدرت اللجنة قرارها بفرض الحراسة على صاحبها كانت حالة الدكتور محمود سليمان احمد الجحش مع ابعاده عن الريف علما بان هذا الشخص كان فى الثمانين من عمره وكان مقيمـا فى القاهرة (من محافظة الغربية) وكل ذنبه انه اغفل ذكـر ٣ فـدان فى الاقرار الذى قدمه للقانون الثانى ورغم ان هذه المساحة آلت اليه بالميراث من ابنته فى ١٩٦٢/١١/١١ واثبت انه تصرف فى هذا القدر بالبيع الى ولدى ابنته القصر هشام ونازلى المشمولين بولاية والدهم الدكتور احمد فتحى ابو السعود بعقد بيع ابتدائى مؤرخ فى ١٩٦٣/٩/٢٢ وتقـدم عنـد طلب ١٨٢٧ سنة ١٩٦٣ الى الشهر العقارى بزفتى وفى حالة محمد توفيق صادق من محافظة كفر الشيخ مركز دسوق والذى وردت عنـه التحـريات من

الشرطة العسكرية ومحافظة كفر الشيخ والاتحاد الاشتراكى العربى لمحافظة كفر الشيخ واثبتت المناقشات انه بالنسبة للمساحات التى فى تكليفه ويضع يده عليها لا يوجد تواريخ التكليف وهذا ما يجعل من الصعب الحكم هل هو مخالف لقانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ اصلا وكان ذلك راى عبد المحسن ابو النور ، ويقول راى آخر « هذه الارض تحت يده الان ولكن لا نعرف تواريخ شرائها ». (هذا راى نبيل دكرورى) ورغم ذلك فان تقرير الشرطة العسكرية قال انه متهرب من قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ وعوقب لذلك . رغم ان اعضاء اللجنة تناقض بعضها البعض حيث يقول عبد المحسن ابو النور « نريد ان نثبت هل هذه المساحات كانت فى ملكيته بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ وفى سنة ١٩٦١ أم لا » . .

ويرد كمال الحناوى : —

« من واقع اقرار المذكور المقدم للمكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى بمحافظة كفر الشيخ يتضح انه كان يمتلك فى سنة ١٩٥٢ ١٦س/٢ط/٢٢٣. فدانا هو وزوجته واولاده القصر ولم يتقدم للاصلاح الزراعى باقرار عن ملكيته » .

ويرد عبد المحسن أبو النور : —

« القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حدد الحد الاقصى للملكية بمائتى فدان للشخص الواحد بمفرده » . . . ومع كل ذلك لم يلتفت الى اى من هذه المناقشات او الدفوع المنطقية والقانونية وفرضت على الرجل الحراسة .

وبينما نجد عبد الحميد غازى يملك فى اللجنة صورة من التعنت حول اسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عن العائلات التى يفرض على ذويها الحراسة نجد ان المشير يقول بلهجة انسانية :

« لايمكن اسقاط العضوية عن عائلة بأكملها خاصة وان العائلات فى الريف متشابكة مع بعضها منذ مئات السنين بصلات القرابة ولكن يكفى اسقاط العضوية عن رؤوس هذه العائلات وهذا يعتبر كافيا لانهاء السيطرة ومن ناحية اخرى فقد يكون باقى افراد هذه العائلة فقراء ومواطنين صالحين ولا يمكن ان نأخذهم بجريره غيرهم بهذه البساطة » .

وهناك قصة ظريفه عن احد الضباط الذين كلفتهم اللجنة بتنفيذ بعض قراراتها فما كان منه الا ان ساعد عمته المفروض عليها الحراسة بتهريب مواشيها وممتلكاتها ويظهر ذلك جيدا فيما جاء فى محضر اجتماع اللجنة المنعقد يوم ١٩٦٦/٧/٦ برئاسة المشير حيث نجده يقول :

« على السيد سعد زغلول عبد الكريم ان يأخذ مذكرة باسم ابراهيم عبد الفتاح راضى الضابط بالقوات المسلحة لانه ورد ما يفيد انه بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٥ حضر بسيارة لورى قوات مسلحة وقام بنقل المواشى الخاصة بعمته المفروض عليها الحراسة وبابن خاله محمد عبد اللطيف الجيار المتهرب من قانون الاصلاح الزراعى وذلك لتهريبها » .

اظن ان ذلك لا يحتاج الى تعليق ... صحيح ان هناك بعض الحالات التى بحثتها اللجنة كانت تستحق العقاب المفروض لانها حالات غريبة على المجتمع المصرى وتمثل حقيقة الانتهازية فى المجتمع ... ذلك ان هناك بعض بل كثير من الذين استغلوا وظائفهم واثروا على حساب الشعب ولكن من الغريب ان نقول ان عملية ثراء فاحشة تمت فى عهد الثورة لحفنة من الناس المتربعين على السلطة او ذويهم وبلغت ثرواتهم شاوا بعيدا ولو حاولنا ان نضرب مثلا لذلك لوجدنا الكثير ولكننا نود لكي ننصف الحقيقة ان نبرهن علي صحة قولنا : —

حالة محمود السيد حسنين على يوسف :

من محافظة المنوفية وقد وردت التقارير الخاصة به من المباحث الجنائية العسكرية والمكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى بمحافظة المنوفية ان المذكور كان يمتلك مساحة قدرها ١٥س/٨ط/٣٠ف فى الفترة ما بين عام ١٩٥٢/١٩٥٧ وقد اشترى بعقود مسجلة وعقود عرفية وآل اليه بالميراث مساحات قدرها ٩س/١ط/٢٧٤ف حتى عام ١٩٥٩ وبذلك اصبح جملة ما يمتلكه ١٠ط/٣٠٤ف ثم باع المذكور مساحة قدرها ١٠س/١١ط/١٢٩ ف الى اولاده بعقود مسجلة وبذلك يكون باقى ملكيته الزراعية الثابته بعقود مسجلة واحكام قضائية ومن واقع تكليفه نحوا من ١٦ط/١٧٤ف .

وقد استطاع بنفوذه وسيطرته على بعض المسئولين بالاجهزة الادارية من تكوين مجموعة من محمد فهمى حسن زيد ومحمد فتح الله

الحرانى وآخرين تحتكر عملية استيرادها لتقاوى البطاطس وقد عملوا على سفر المذكور الى الخارج مع بعض اعوانه لشراء التقاوى وكانوا يخصون انفسهم بالاصناف المنتقاة منها لزراعتها باراضيهم والتى يعلمون مقدما انها مطلوبة للتصدير وبذلك احتكروا عملية تصدير البطاطس واستفادوا من ذلك إرباحا طائلة .

وكان المذكور يلجأ الى افتعال الازمات فى تجارة البطاطس بتخزين كميات كبيرة منها يقوم ببيعها عندما ترتفع اسعارها .

وخلال عام ١٩٥٩ استطاع بنفوذه ان يكون رئيسا لجمعية منتجى البطاطس بالجمهورية كما استطاع انشاء ثلاجة ضخمة لحفظ البطاطس وكان هذا الرجل يسيطر على الشهر العقارى تماما وكان يعلم بصدور القوانين قبل صدرها من اقاربه فى مراكز السلطة .

تلك صورة لاوضاع تؤكد تسيب المجتمع وان عهد الثورة عرف عملية خلق طبقة جديدة وخلق طبقة من الاقطاعيين تحت شرعية السلطة وبرز الاقطاعيون الجدد الذين نبتوا فى ظل مراكز القوى الاقطاعيين القدامى واذا كان لهؤلاء الاخيرين بعض من الصفات الحميدة مثلا بسبب ثقافتهم فقد تربى الأقطاعيون الجدد على الحقد والجهل والانتهازية فى كل شىء والانانية التى تجعلهم يعيشوا وحدهم فقط لاغير .

ومن الاشياء الجديرة بالذكر ان اغلب التصرفات الكبيرة التى حدثت فى الملكيات الزراعية التى سبقت صدور القانون مباشرة كعمليات تهريب كانت فى محافظتى المنوفية والدقهلية .

ونحن نقول انه اذا كانت حالة محمود السيد حسنين على يوسف واخطأت الطريق وعرضت من باب الخطأ على اللجنة فان هناك آلاف مثلها لم تعرض وظل قانون من اين لك هذا معطل وملقى فى سلة المهملات وان طبق كان لا يطبق الا على الصغار فقط لاغير . ولقد استغرب بعض اعضاء اللجنة من اين للمذكور هذا الثراء ولكن البعض الاخر كان يعلم حالات اعتى بكثير من تلك .

ولقد اصدرت اللجنة قرارها بفرض الحراسة على / محمود حسنين وعلى عائلته كما اصدرت اللجنة قرارها بنقل ضابطين يمتان له بصلة قرابة حيث كانا زوجين لابنتيه .

والواقع ان احد الاخطاء الكبيرة التى ارتكبتها اللجنة هـو تحـويل مجموعة من الضباط سواء فى القوات المسلحة او الشرطـة الى وظائف مدنية ذلك انهم فى هذه الوظائف مهما كانت صيغتها انما سوف تصبح لهم بمثابة جهنم وسيكونون معوقين فيها اكثر مما هم منتجين ذلك انهم سيحسون بعقـدة الاضطهاد ورغم شهادة بعض المسئولين فى الداخلية لبعض الضباط وانهم كانوا بعيدين عن الوضع الاقطاعى لذويهم الا ان الحجة التى كانت تساق دائما وراء هذا التصرف كانت هى ان اجهزة الامن فى الدولة يجب ان تكون سليمة ١٠٠ ٪ .

وبعد ... لايمكن ان نقرر ماذا يقول قضاة التاريخ تجاه هذه اللجنة سوى انه لابد من دراسة نفسية الذين اصدروا قراراتها وما الدوافع لهم فى ذلك ... والواقع ان الذين اصدروا معظم قرارات اللجنة كانوا فى وضع لايحسدون عليه فهم مثقلون بتركة من الالام والعقد النفسيـة والاحقـاد والكراهية على مجتمع ظن كل منهم انه اضطهد بسبب اوضاعه وارادوا اذلال الكثير من العائلات الكبيرة واثبات بعض الشواهد ليرتاح ضميرهم السادى فيما انزلوه بهم من عتاب ... ان كان عندهم ضمير .

النقطة الثانية أن معظم ما سبق وان عرضناه كانت تسود مناقشاته الصراحة وفى ذات الوقت لم يكن احد يدرك ان ما سوف يقال سوف ينشر فى يوم من الايام ومن هنا فان كل هذه الاشخاص ظهرت على حقيقتهـا وافصحت عن نواياها ولكن الشىء الهام ان المشير كان متناقضا فى شخصيته ففى بعض الاحيان نجده مسالما وطيبا وعاطفيا وانسانيا وفى اخرى عنيفا وديكتاتوريا وثوريا يكاد يصل الى حد الدموية . ومع ذلك فبلا جدال لقد كان المشير اكثرهم مرونة واخلاصا لعمله .

وقد لوحظ ان اللجنة كانت تحكم وتسيطر ولم يأت لذكر الله اية صورة ولم نجد فى الكثير من اعضاء اللجنة الا الاتجاه الاشتراكى المتطرف والغـير انسانى الذى انساهم من هم وظنوا انهم وصلوا للسلطة ولم يدر بخلدهم ان السلطة لن تدوم لهم والا ما اتت اليهم من غيرهم ..

ولذلك فان ابسط الحالات كانت تعرض وينظر فى امرها ولا يهتـم بالنتائج المترتبة على القرارات .

كما لوحظ أيضا ضعف اجهزة المتابعة بالنسبة لقرارات اللجنــة فالكثيرين ممن كان يفرض عليهم الابعاد فى الريف ظلوا فترة طويلة بعـد صدور القرار موجودين فى الريف .

فى نفس الوقت كما نجد العواطف تتحكم فى قرارات اللجنة بشـكل لامثيل له فكنا نجد السيد / سامى شرف يظهر فى صورة الحاقد حيث ظل يحمل حقدا لمدة عشرين سنة تجاه عائلة من العائلات كان من المفروض ان يحمل لها الوفاء .

وكانت اللجنة فى بعض الأحيان تدخل فى موضوع وتخرج منه دون أن تبت فيه ثم تدخل فى موضوع آخر فى صورة مناقشات ليس الا ..

لقد كانت للجنة العليا لتصفية الاقطاع ولا شك دور ... ولكنها لم تتم هذا الدور ... قامت ونجحت فى تحطيم اسر كبيرة دون ان تجد البديل لهذه الاسر فى الريف مما اوجد حالة من الفراغ وترك الفرصة للانتهازيين التسلق على حساب مصلحة الجماهير تحت ستار وشرعية السلطة .

فى نفس الوقت لا ننكر ان اللجنة العليا لتصفية الاقطاع حـاولت التصدى لانحرافات القطاع العام ولكن الكثير من اعضاء اللجنة كان لهـم اقارب فى القطاع العام وكان هؤلاء الاقارب سببا فى تبديد اموال الـدولة وانحرافات القطاع العام .

لقد قضت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع على بعض الانحرافات ولكنها تركت ايضا آلاف الحالات المنحرفة لم تعالجها عن قصد وعن سوء نية .

ولقد استغلت اللجنة سلطاتها اقسى استغلال وفرضت الحراسـة على من تريد واعتقلت من تريد دون اى اعتبارات قانونية او انسانيـة أو اعتبارات اجتماعيـة .

صحيح ان اللجنة العليا لتصفية الاقطاع تصدت لبعض الاسر الكبيرة والحالات الصارخة والاوضاع الاجرامية فى الريف وصفت جزءا من هـذه الاوضاع الا انها لم تقم بعملها هذا على خير ما يرام حيث ان المبدأ لم يعم وكانت هناك استثناءات لصالح اعضاء اللجنة فقط ليس الا ..

لقد دمرت العلاقات الاجتماعية فى مصر فى فترة من احلك فتـــرات التاريخ المصرى وظلمت نفوس كانت حائرة وسحبت الجنسيات من مواطنين مصريين نفوا الى الخارج .

باختصـار ان محكمة التاريخ تدين هؤلاء الذين ظنوا انهم قادرون على تحويل مجرى التاريخ لصالحهم بانانية وانتهازية وحقد وكراهية لقد سجنوا مصر وشعبها وحطموا كيانات ولم يرحموا قاض او مثقف أو استاذ جامعة وكانوا ولا شك ظالمين فى كل ما اتخذوه من قرارات الا فى بعض الحالات .

ولا شك ان حكمى ليس الا نظرة عن بعد ولكنى كلما اقتربت وجدت احساسا صادقا بان ما كان لايجب ان يعود ... صحيح انها ماساة العصر فى تاريخ مصر .

نحن فى حاجة الى البناء ولا بد ان تكون علامات الطريق نحو هـــذا البناء هى سيادة القانون وتواجد الديموقراطية وحماية الحرية للمواطنين وعقاب المنحرفين بعدل وحق ... وهنا ستصبح مصر الامل لكل بنيها ... مصر النضـال ... مصر العدالة .... مصر الشمس المشرقة من اجـــل جماهير امتنا العربية تضيىء لها الطريق نحو الحرية والرخاء .

ملاحق الكتاب

١ ـ قرار تشكيل اللجنة العليا بتوقيع المشير

٢ ـ استقالة المشير عامر سنة ١٩٦٢ .

٣ ـ لمحة عن قضية عبد الرحمن مخيون .

٤ ـ حول القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ .

ملحق رقم (٣)

نص استقالة المشير عبد الحكيم عامر فى ١٩٦٢/١٢/١

مكتب القائد العــام :

بســم الله الرحمن الرحيــم

عزيزى الرئيس جمال عبد النــاصر

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أرى ان الواجب وايضــا الوفاء يقتضيى ان اكتب اليك معبرا عن راى مخلص رغم الأحداث الاخيرة.

فبعد عشر سنوات من الثورة وبعد اكثر من عشرين سنة من الصلة بينى وبينك لا يمكننى ان اتركك واعتزل الحياة العامة دون أن أبوح لك بما فى نفسى كعادتى دائما .

اننى اعتقد ان الانسجام والتفاهم بين المجموعــة التى تشــارك فى الحكم أمر ضرورى ، واوجب من ذلك الثقة المتبادلة بين أفراد هذه المجموعة وقد وجدت فى هذه الفترة الأخيرة ان الأسلوب الغــالب هو المنــاورات السياسية ونوع من التكتيك الحــزبى فضــلا عن مالا اعلمه من اســاليب الدس السياسى الذى قد أكون مخطئا فى تصوره ولو ان الحوادث كلهــا والمنطق يدل على ذلك والنتيجة التى وصلنا اليها اليوم خير دليل على هذا التصور فقد استطاع هذا الأسلوب ان يتغلب على ما كنت اعتقده مستحيلا وهو تحطيم صداقتنا وما نتج عن ذلك من احداث لا داعى لسردها فكلهــا لا تتفق مع المصلحة العامة فى شىء .

المهم فى الموضوع اننى لا استطيع بأى حال ان أجارى هذا الاســلوب السياسى لاننى لو فعلت ذلك لتنازلت عن اخلاقى وانا غير مستعــد لذلك بعد ما انقضى نصف عمرى .

الذى اريد ان احدثك عنه بخصوص نظام الحــكم فى المستقبــل فاننى أعتقد ان التنظيم السياسى القادم ليكون مستمرا وناجحا يجب أن يبنى على الانتخابات من القاعدة الى القمة بما فى ذلك اللجنة العليا للاتحاد وبما فى ذلك اللجنة التنفيذية العليا . وان اتت اللجان العليا بدون انتخابات حقيقية

فسيكون ذلك نقطة ضعف كبرى فى التنظيم الديموقراطى للاتحاد وأن ما يجب أن نسعى اليه هو تدعيم الروح الديموقراطية بعد عشر سنوات من الثورة والتى لا اتصور بعد كل هذه الفترة وبعد أن صفى الاقطاع وراس المال المستغل وبعد ان منحتك الجماهير ثقتها دون تحفظ أن يكون هناك ما نخشاه من ممارسة الديموقراطية بالروح التى كتب بها الميثاق وخصوصا إن الملكيات الفردية الباقية والقطاع الخاص لايشكلان اى خطر على نظام الدولة كما انه ليس هناك ما يمنع اطلاقا من أن تنسجم هذه القطاعات مع النظام الاشتراكى كذلك الامر بالنسبة للصحافة فيجب أن تكون هناك ضمانات تمكن الناس من كتابة آرائهم وكذلك تمكن رؤساء التحرير والمحررين من الكتابة دون خوف أو تحفظ وقد تكون هذه الضمانات عن طريق اللجنة التنفيذية العليا مثلا او اى نظام آخر يكفل عدم الخوف من الكتابه وتوهم الكاتب انه سيطارد أو يقطع رزقه وخصوصا ان الآراء التى ستعالج لن تخرج عن مشاكل الناس والمسائل التنفيذية وبعض المناقشات فى التطبيق الاشتراكى وفى هذا فائدة كبيرة لانه سيعبر عن الآراء والتى تدور فى خلد بعض المواطنين .

دعنى وانا اودعك أن أحدثك ايضا عن الحكومة ورايى فيها .

قبل كل شيء لا يمكن ان تسير اية حكومة فى طريقها الطبيعى وهو الحكم السليم اذا كان نظام الحكم فى حد ذاتة ممسوخا ومشوها فيجب أولا أن نستفيد بتجارب العالم وحكوماته التى عاشت مئات السنين مستقرة منتظمة دون حاجة لتغييرات شاملة كل فترة قصيرة من الزمن ففى رأيى ان النظام الطبيعى للحكم يكون كالآتى :ـ

اما حكومة رئاسية ويرأس الوزارة فيها رئيس الجمهورية ويكون مسئولا امام البرلمان مسؤولية جماعية مع وزرائه وبدون الدخول فى التفاصيل يمكن ان يكون هناك نائب الرئيس ويجب أن تكون ايضا رئيسا للدولة ورئيسا الحكومة .

او حكومة برلمانية يراسها رئيس الجمهورية ويكون رئيس الاتحاد الاشتراكى هو رئيس الوزراء او ربما يكون رئيس الوزراء ليس رئيسا للاتحاد الاشتراكى ولا أريد أن أدخل ايضا فى التفاصيل لكن تكون ايضا مسؤولية الوزارة جماعية أمام البرلمان كما ورد فى الميثاق .

على كل حال أى من هذه الحلول ووجودك فى النظام او على الأصح على رأسة ضرورة وطنيـــة :

انا لا اقول ذلك مجادلة فهناك كثيرون مستعدون للمجادلة او الموافقة على رايكم بمجرد ابدائه ولكن اعتقد أن أى تصرف غير ذلك سيكون بدايـــة لنهاية لا يمكن معرفة مداها .

ودعنى ايضا قبل أن أودعك أن اقول لك ان اختلاطك الشخصى بالناس ضرورى فانه يعطى الثقة المتبادلة ويعطى احساسات متبادلة ويعطى ايضا افكارا متبادلة وهذا هو الطريق الطبيعى للارتباط بأفراد شعبنـــا القياديين فى المستقبل . اما انعزالك التام فانه سيجعل صور البشر عندك اسطرا على الورق او اسماء مجردة لا معنى لها وهذا فى رأى لا يمثل الواقع فالعقـــل والعاطفه من مكونات الانسان ولا تستطيع ان نفصل بينهما كليـــة لـــكن يجب الجمع بينهما فى الطريق الصحيح وهذا لا يكون الا بالاتصال الشخصى وهذا ايضا هو الطريق الوحيد لاظهار شخصيات قيادة تعتز برأيهـــا دون خوف ولكنها فى الوقت نفسه تثق بقيادتها وتحترمها وهذا النوع من النـــاس انت فى اشد الحاجة اليه بل وبلدنا كلها محتاجة اليه نوع جديد لم يتمكن منه حب المنصب ليسكت عن الخطأ ولم تاخذ الاضواء نور بصره فيضحى بـــكل القيم ليعش فيهـــا :

وانا اودعك ايضا ارجو من الله ان لا يحدث منى او منك ما يجعـــل ضميرنا يندم على الاقدام عليه ويجعلنا صغارا فى اعين انفسنـــا .

ويكفى فى رايى ما حققه اهل السوء الى الآن فقد نجحوا فيما تمنوا وفيما كانوا يعتبرونه مستحيلا .

لا اريد ان اطيل عليك ولكنى ابديت آرائى لك فيما اعتقده بانه المصلحة العـــــامة .

وليكن فراقنا بمعروف كما كانت عشرتنا بالمعروف والله اسأل ان تتم حياتنا بشرف وكرامة كما بدأناها بشرف وكرامة .

ورغم كل شىء ورغم كل ما أعلم فانى ادعو لك من قلبى بالتوفيـــق واتمنى لك الخير وادعو ربى أن يوفقك فى خدمة هذه الامة ولخيرها والسلام .

القـــاهرة ١ / ١٢ / ١٩٦٢

« عبد الحكيم عامر »

قــرار

النائب الأول لرئيس الجمهوريـــــــة
رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٦

النائب الأول لرئيس الجمهورية

بناء على التعليمات الصادرة من السيد رئيس الجمهوريـــــة .

قرر ما يلي :

المادة الأولى : تشكل لجنة برئاسة السيد / علي صبري نائب رئيس الجمهوريــــة وأمين عام الاتحاد الاشتراكي وعضوية كل من :

السيد عباس رضــــوان عضو الأمانة العامة – وأمين عام الوجه القبلي .

السيد صلاح نصـــــر رئيس المخابرات العامـــــة

العميد شمس الدين بدران مدير مكتب نائب القائد الأعلى

وتكون مهمتها القيام بدراسة كاملة مع عمل حصر شامل لكل المستغلين الاقطاعيين أو العائلات التي ورثت نفوذهم في كافة محافظـــات الجمهوريـــة .

المادة الثانية : تقوم اللجنة بتحديد من ترى اعتقالهم أو وضعهم تحت الحراســـة أو ابعادهم عن الجهات التي يقيمون بها ويمارسون فيها عملياتهـــم الارهابية ضد الفلاحين واعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي .

المادة الثالثة : تعرض نتيجة الدراسة والحصر في كل محافظة على حدة بعد استيفائها على النائب الأول لرئيس الجمهورية بحيث تنتهي كافة عمليـــات الحصر في مدى شهرين من تاريخـــه .

(يتبع / ٢)

المادة الرابعة : للجنة أن تستعين في انجاز مهمتها بمن ترى الاستعانة بهم ولها حق اقتراح ضم عضو أو أكثر إلى عضوية اللجنة ويصدر بتعيين الاعضاء الجدد قرار من النائب الاول لرئيس الجمهورية .

المادة الخامسة : يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره .

النائب الأول لرئيس الجمهورية

صدر ببغداد في   سنة ١٩٦٦

ملحــــق رقم (٣)

لمحــة عن
قضية عبد الرحمن مخيون العقيد سابقا بالقوات المسلحة

ترافع عن عبد الرحمن مخيون المحامى شوكت التونى وكانت تهمتــه « التآمر على قتل جمال عبد الناصر وقلب نظام الحكم » وقد قال عبد الرحمن مخيون عن علاقته بجمال عبد النــاصر .

« ان علاقتى به تبدا من زمان بعيد ولقد تزاملنا فى السلاح وفى العريش وفى الفالوجة ثم كنت من الضباط الاحرار وكانت تنعقد الاجتماعات فى ليال كثيرة فى منزلى وكنت مديرا لمكتبه أنا ، حسن التهامى منذ سنة ١٩٥٢ الى ماقبل القبض على اى حتى سنة ١٩٦١ حيث نقلت الى مخازن الــكهنــــة والسبب حدوث ثغرة بينى وبين احد اخوانه ولاننى راجعته هو فى أمــور خطيرة » .

« وكنت المخابرات الخاصة لعبد الناصر حتى انه أرسلنى فى بعثــة الى مخابرات امريكا وظللت هناك تسعة اشهر لا أخرج من مبنى المخابرات وذلك لكى اتلقى احدث طرق المخابرات وكان سفرى الى الولايات المتحــدة بجواز سفر سرى وباسم مستعار ولذلك لم تعــرف المخابرات شيئــا عن سفرى او عن عودتى وعندما عرفت اخيرا ذلك جعلت هذه السفر تهمة ولذلك فاننى اطلب استدعاء جمال عبد الناصر وزكريا محيى الدين لــكى يــؤدى الشهادة عن وقائع هذه التهمة » .

وقد وضح ان هذه التهمة ملفقه حيث ان المخابرات فى هذه القضيــة قامت بجميع ما تقوم به الشرطة والنيابة على مدى ايام طويلة دون ان يخطر ببالها ان بهذه البلاد شيئا اسمه السلطة القضائية او كائنا لا يزال حيــا اسمه النائب العام .

وقد قال ذلك خلال محاكمته امام محكمة الدجوى واورد هذه الأقوال الأستاذ شوكت التونى المحامى الذى تولى مهمة الدفاع عنه وطبع ذلك فى كتابه « محاكمات الدجوى » مطبوعات الشعب سنة ١٩٧٥ ص ٧٦

والواقعة الصحيحة للعقيد عبد الرحمن مخيون تبدو كالآتى : ـ

١ ـ أن عبد الرحمن مخيون هو احد الضباط الاحرار وهو أحد أبطال حرب سنة ١٩٤٨ ، حرب ١٩٥٦ .

٢ ـ ينتمى الى عائلة لها ماض فى النضال الوطنى وكان منها دائما اعضاء فى المجالس النيابية وقد أخذ يطبع منشورات ويصدرها ويوزعها فعلا وكانت هذه المنشورات اكثر ما تتضمن النصيحة لجمال عبد الناصر .

وقد وثق فى صيدلى كان من الاخوان المسلمين سجينا مع الاستاذ ابو رقيق ابن شقيقه عبد الرحمن مخيون فأمن جانبه وحسب أنه سيكون عونا له على الاستمرار فى اصدار المنشورات وللأسف لم تكن الثقة فى محلها (حيث أنه وثق فيه اثر لقاء مفاجىء فى احدى الصيدليات ودون سابق معرفة وافضى اليه بسره الذى أسرع به كما يقول هذا الصيدلى الى المباحث العامة مباشرة .

وسرعان ما علمت أيضا المخابرات من احد الضباط وصديق لأمين مخيون شقيق عبد الرحمن وكان هذا الضابط صديق لعائلة مخيون يعيش معهم ويعاونونه حتى فى « المهر » عند زواجه ولما شكت المخابرات فى عبد الرحمن مخيون طلبت من هذا الضابط معرفة الحقيقة وسرعان ما أفضى امين مخيون لصديقه بسر المنشورات وطلب منه الانضمام اليهم فى اصدار المنشورات وبدأت المخابرات تعدد تهم عبد الرحمن حتى وصلت هذه التهم نحو (٨) ثمانية تهم وجهتها الى عبد الرحمن مخيون وطائفه من الضباط ومن المدنيين وكانت كل تهمة وحدها لو ثبت صحتها لتؤدى الى الاعدام .

الا ان الرجل لم يكن يصدر الا منشورات تحمل النقد كتعبير حر من الراى ولم يشارك فى مؤامرة اغتيال أو غير ذلك ولم يثبت عليه انه فعلا حاول قلب نظام الحكم ولكن صراحة الرجل وجراته وكشفه لمراكز القوى جعل هذه المراكز تنتهز الفرصة للاطاحة به ولعل ذلك أيضا أدى الى اقتناع جمال عبد الناصر ببراءته فاضطر الى الافراج عنه بعد سنتين فقط رغم ان الحكم من محكمة الدجوى كان ١٥ سنة مع الاشغال الشقة .

ملحـــق رقم (٤) :

حـــول القـــانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤

فى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وقـــد هاجم كمال الدين حسين صدور هذا القانون وقال « هذا ظلم ... فرعون نفسه لم يحكم البلاد بقانون مثل ذلك القانون » وذلك فى كتاب سامى جوهر « الصامتون يتكلمون » ص ٧٤

وكانت خطورة هذا القانون انه يتضمن اعتداءا صارخا لوثيقة اعـــلان حقوق الانسان ولكافة المبادىء الدستورية بل وللقوانين العادية .

وسر هذه الخطورة أن هذا القانون كان يخول لرئيس الجمهورية فى غير الحالات الاستثنائية والطارئة المقررة فى قانون الطوارىء وبدون ابداء الأسباب ان يقبض على المواطنين وإن يحتجزهم فيما أسماه بمكان أمين وان يؤمن الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم وأن يكون لسلطات التحقيق لدى تحقيقها الجرائم التى تحال اليها طبقا لهذا القانون سلطات مطلقه وغـــير مقيدة بما ورد فى قانون الاجراءات الجنائية من قيود وضمانات للافراد كما يخول ذلك القانون لرئيس الجمهورية الحق ان يأمر بتشكيل محاكم استثنائية من العنصر العسكرى الخالص لمحاكمة المواطنين واعفى هذه المحـــاكم من أن تتقيد بأى قانون كما حظر الطعن فى احكامها بأى وجه من الوجوه .

وبمجرد صدور ذلك القانون تمت محاكمة آلاف من المواطنين الأبرياء وأستغلته مراكز القوى وعلى الاخص سامى شرف وشعراوى جمعه وعلى صبرى وغيرهم وكانت تهمة هـــؤلاء المواطنين الابرياء الـــذين زج بهـــم فى السجون انهم انتقدوا سياسة الحاكم .

ولم يعرض هذا القانون على مجلس الرئاسة فى ذلك الوقت والذى كان يعتبر السلطة العليا فى البلاد مما يؤكد عدم دستورية صدوره . وبذلك يمكننا أن نؤكد ان صدور هذا القانون كان بمثابة حكم الاعدام الفعلى على مجلس الرئاسة وبداية السلطة الديكتاتورية التى تمتع بها عبد الناصر على عرش الحكم .